جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية

بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
بيروت

تصميم الغلاف

عِبَر حامد

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164
Postal Code: 11072230
Beirut - Lebanon
Tel.: 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبِّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب.: ٧١٦٤ ـ ١١
الرمز البريدي: ١١٠٧٢٢٣٠
بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩. فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

الطبقة الوسطى الفلسطينية

Al-ṭabaqah al-wusṭá al-filasṭīnīyah (baḥth fī fawḍá al-huwīyah wa-al-marja'īyah wa-al-thaqāfah)
Jamīl Hilāl

The Palestinian Middle Class (A Research into the Confusion of Identity, Authority and Culture)
Jamil Hilal

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
ISBN 9953-453-10-1

الطبعة الأولى - بيروت
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦

الطبقة الوسطى الفلسطينية

(بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة)

جميل هلال

مواطن ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
بيروت

المحتويات

الفصل الأول: الطبقة الوسطى الفلسطينية: الموضوع والإشكاليات ١

مدخل ١

أسئلة الدراسة ومنهجيتها ٥

لقاءات وحوارات ٨

الفصل الثاني: مفهوم الطبقة الوسطى في الأدبيات العالمية ١١

تقديم ١١

مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة عند ماركس ومناقشاته اللاحقة ١٣

تحديد موقع الطبقة الوسطى الحديثة: ثلاث نظريات ١٥

الطبقة الوسطى والحركات السياسية ١٨

الخلط بين الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة ٢٠

الطبقة الوسطى وحيازة المعرفة (رأس المال الثقافي) والاحتفال بالذات
(التمايز في الهوية الاجتماعية) ٢٢

الطبقة الوسطى: أغلبية من الموظفين ٢٥

اتساع حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات الحديثة ٣٠

الطبقة الوسطى والديمقراطية ٣٣

حجم الطبقة الوسطى في بعض دول آسيا وروسيا ٣٤

تحديدات متباينة لدور الطبقة الوسطى السياسي ٣٥

المؤسسة مكان عمل معظم فئات الطبقة الوسطى ٣٩

المعلمون كجزء من الطبقة الوسطى ٤١

مفهوم الحيز العام والطبقة الوسطى ٤٢

الحيز العام والسياسة ٤٥

الأمكنة العامة ٤٧

الجامعة كحيز عام لإنتاج طبقة وسطى ٤٧
فيما يتعلق بأدوار المثقفين ٥٠

الفصل الثالث: محددات الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة ٥٣
لمحة تاريخية ٥٣
تكوّن فئات جديدة من الطبقة الوسطى ٥٦
(أ) توسع الطبقتين العاملة والوسطى ٥٧
(ب) توسع صفوف الطبقة الوسطى ٥٨
(ج) تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبورجوازية المحلية ٥٩
(د) رأس مال فلسطيني متخارج ٦٠
المدينة والدولة الوطنية والطبقة الوسطى الفلسطينية ٦١
فوضى في الأحاسيس والأفكار ٦٦
بين «العولمة» والنزوع المحلي ٦٩
آليات إنتاج الطبقة الوسطى الفلسطينية ٧٢
تقدير حجم الطبقة الوسطى من مؤشرات رقمية ٧٦
تداعيات الانتفاضة الثانية: الطبقة الوسطى الأقل تضرراً ٨٦

الفصل الرابع: التعبيرات السياسية والفكرية للطبقة الوسطى الفلسطينية ٩٥
مدخل ٩٥
أولاً: نماذج من الاتجاه العلماني ٩٧
رؤية لمجتمع علماني ٩٩
الوظيفة كمصدر دخل ومكانة ورسالة وموقع تنافسي ١٠٦
اعتبارات غير مهنية تتدخل في تحديد الوظيفة ١١١
توظيف الذكورة والعائلية والانتماء المحلي كرأس مال اجتماعي ١١٨
فساد وعجز وانتهازية، ولكن! ١١٩
السلطة تمنح المرأة (من الطبقة الوسطى) فرص عمل ١٢٣
السلطة كونت مجتمعاً من الموظفين وأهملت الطبقة العاملة ١٢٥

«المعارضة الإسلامية قويت في الانتفاضة لكنها غير قادرة على
تعديل المسار السياسي» ١٢٧
الوظيفة أدخلت تحسناً على الوضع المعيشي والمكانة الاجتماعية ١٢٨
من العمل الحزبي إلى العمل الخاص ١٢٩
«تسليع» العمل الوطني وإحساس بالاغتراب وغياب القيم ١٣١
انتقاد الجميع، السلطة والمعارضة بشقيها ١٣٥
ما بين عَلَم الفصيل والعَلَم الوطني ١٣٨
المعارضة الإسلامية تستثمر أخطاء السلطة، وشعب محتل من
الخارج والداخل ١٤٠
دور الطبقة الوسطى تراجع، وتأثيرها أقل من حجمها ١٤١
الانشداد نحو تحسين الدخل، وفقدان الرسالة الاجتماعية ١٤٣
عسكرة الانتفاضة حيّدت الطبقة الوسطى ١٤٤
رؤية لدور التيار الإسلامي النقابي ١٤٥
«الخواء الثقافي والنفاق الاجتماعي منتشران بين أوساط الطبقة
الوسطى»، وكذلك الانكفاء على الوظيفة ١٤٦
تحديث «العائلية» (العشائرية) وعودة نفوذ الفئة الرأسمالية ١٤٨
طبقة «تبيع نفسها» للسلطة والممولين ١٥٠
رؤية الانتفاضة الثانية: فوضى وعبث ودمار وغياب استراتيجيا ١٥٣
ثانياً: نماذج من الاتجاه الإسلامي ١٥٦
رؤية إسلامية بأكثر من لون ١٥٧
الوظيفة الحكومية نوع من التسول المقنَّع، والعائلية قوة تنتج
الطبقة الوسطى ١٦١
البعض يرغب في مجتمع إسلامي غير متزمت ١٦٢
الوظيفة رسالة اجتماعية تربوية ومصدر دخل وعلاقات اجتماعية ١٦٤
نقد اتفاق أوسلو والفساد واحتكار الوظائف والامتيازات ١٦٧
المعارضة الإسلامية نجحت في «إفشال الحلول السياسية»، لكنها

أخفقت في محاربة الفساد ١٦٨
القبول بمجتمع إسلامي ديمقراطي كمرحلة انتقالية ١٦٩
المد الجماهيري للحركة الإسلامية مجرد تعاطف ١٧٠
تقدير لليسار على دوره في بناء مؤسسات مجتمع مدني، وتقدير
للتيار الإسلامي على بعثه روح المقاومة ١٧١
الطبقة الوسطى: انغماس في تأمين لقمة العيش ١٧٣
أولويات ملتبسة ١٧٥
الجهوية والمساعدات الدولية أضعفت الطبقة الوسطى ١٧٧
فئات من الطبقة الوسطى تحولت إلى أدوات لنشر اللاعقلانية ١٨٠
تباين في تقويم نتائج الانتفاضة الثانية ١٨٠
ثالثاً: نماذج من الاتجاه الوطني العام ١٨٣
الوظيفة مصدر لاستقرار الدخل ولتوليد علاقات وتحقيق طموحات
فردية ١٨٥
المرأة: عمل في البيت وعمل في الوظيفة ١٨٨
«مجتمعنا مسكين ومحروم وغلبان» ١٨٩
من القومية، إلى القطرية، إلى العائلية ١٩٢
ما بين الوظيفة والنقابة ١٩٤
مشكلات مع المانحين ومع النفس ١٩٦
طبقة وسطى منقسمة بين عائدين ومقيمين ١٩٧
سلطة فئوية ومعارضة انتهازية ٢٠٠
تقويم السلطة والمعارضة ٢٠٢
المعارضة الإسلامية تنمو كلما استمر الفساد في السلطة ٢٠٥
المجتمع الفاضل: مجتمع المؤسسات وسيادة القانون ٢٠٧
طبقة وسطى مكبّلة وصوتها غير مسموع واهتماماتها خاصة ٢١٠
طبقة «رهينة الراتب والأوضاع العامة» ٢١١
اتساع الطبقة الوسطى لكن بجيش من اللامبالين ٢١٣

طبقة بصدد إعادة النظر في صورتها وأهدافها ٢١٤
تقويم دور الانتفاضة الثانية: غلبة الرؤية السلبية لنتائجها ٢١٥
الانتفاضة أحدثت انقساماً داخل المجتمع الفلسطيني ٢١٧

الفصل الخامس: الطبقة الوسطى الفلسطينية كما تتأمل ذاتها ٢١٩

توضيح منهجي ٢١٩
طبقة تمددت أفقياً ٢٢٠
تكوين جديد للطبقة الوسطى بعد قيام السلطة ٢٢٢
بدء حركة تهدف إلى «مهننة» النقابات ٢٢٣
أزمة الطبقة الوسطى من أزمة الحركة السياسية الفلسطينية ٢٢٤
شعار الإصلاح يخفي رغبة الطبقة الوسطى في تحديد دورها ٢٢٤
نشوء فئة مغتربة عن «عادات الطبقة الوسطى وتقاليدها» ٢٢٥
فعالية محدودة في الحيز العام ٢٢٦
فئة من الطبقة الوسطى تنتج ثقافة «شعبوية» ٢٢٧
البترو - دولار كان وراء نمو شرائح واسعة من الطبقة الوسطى الفلسطينية ... ٢٢٨
شريحة واسعة من الطبقة الوسطى تعيش أوضاعاً معيشية صعبة ٢٣٠
الفردية تغزو الطبقة الوسطى ٢٣٠
الطبقة الوسطى أعادت بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة ٢٣١
مصادر «شرعية» الطبقة الوسطى تقع خارج مجتمعها ٢٣٢
طبقة تحمل مشروعاً ليبرالياً وعلمانياً مشوّهاً ٢٣٤
المنظمات غير الحكومية ومؤسسات السلطة تسير في ركاب الليبرالية ٢٣٥
افتقاد التكنوقراط في المنظمات غير الحكومية لرؤية سياسية وتنموية جامعة .. ٢٣٧
كل مدينة ترسم سمات طبقتها الوسطى ٢٣٨
السلطة والانتفاضة الثانية عززتا سمة المدينية لرام الله ٢٤٠
آليات إنتاج طبقة وسطى حديثة ٢٤٣
(أ) الهجرة الخارجية ٢٤٣
(ب) «العائلات» كآلية لإنتاج طبقة وسطى ٢٤٥

(ج) التنظيمات السياسية كآلية لإنتاج طبقة وسطى ٢٤٨
(د) روافد أُخرى للطبقة الوسطى: الإعلام التلفزيوني، والمنظمات
غير الحكومية، وتكنولوجيا المعلومات ٢٤٩
(هـ) الاستزلام من آليات إنتاج شريحة من الطبقة الوسطى ٢٥٠
المدارس والجامعات الفلسطينية تنتج طبقة وسطى «محافظة» ٢٥٢
الجامعات دور قيادي وطني قبل قيام السلطة ٢٥٤
غربة وإحباط وتديّن وإحساس بالغبن والقلق ٢٥٧
أنماط تشكّل المثقفين والبنية الثقافية ٢٥٩
مدينة القدس: تراجع حجم ودور الطبقة الوسطى ٢٦٢
سمات الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع ٢٦٦

الفصل السادس: خاتمة ٢٧٣

الحاجة إلى مصطلح «الطبقة الوسطى» كمفهوم تحليلي ٢٧٣
تشكُّل الطبقة الوسطى الفلسطينية خارج الدولة الوطنية ٢٧٤
طبقة تقود الحركة الوطنية من أجل دولة ٢٧٥
غياب الدولة الوطنية وتخارج مصادر تمويل شرائح مهمة من الطبقة
الوسطى ٢٧٦
التعليم، وخصوصاً بعد النكبة ولاستمرار غياب الدولة، يصبح رأس المال
الرئيسي للطبقة الوسطى ٢٧٧
الهجرة ونشوء السلطة يوسعان صفوف الطبقة الوسطى الفلسطينية ٢٧٨
تعدد الاتجاهات الفكرية والسياسية داخل صفوف الطبقة الوسطى ٢٨٠
طبقة تسعر بالهامشية السياسية بعد قيام السلطة الوطنية ٢٨١
طبقة تنتقد السلطة والمعارضة وذاتها ٢٨٢
المؤسسة مكان إنتاج الطبقة الوسطى وفعلها ٢٨٣
تجاور الطبقة الوسطى مع الطبقات الأُخرى ٢٨٣
قيام السلطة زاد في الفرز داخل الطبقة الوسطى ٢٨٥
فرضيات تنتظر التقصي ٢٨٦

(أ) كثافة حضور الطبقة الوسطى في وسط الضفة الغربية (رام الله والبيرة) تعود إلى كثافة المؤسسات فيها ٢٨٦
(ب) الطبقة الوسطى تتبنى شعار الإصلاح بحثاً عن دور مفقود ٢٨٧
(ج) الشعر والرواية وذائقة الطبقة الوسطى ٢٨٨
(د) الطبقة الوسطى بين تيار الليبرالية الجديدة وتيار الإسلام السياسي ٢٨٩
(هـ) إشكالية موضعة المرأة طبقياً ٢٩٠
(و) تباين مفهوم الديمقراطية بحسب الطبقة والشريحة الاجتماعية ٢٩٠

الملاحق **٢٩٣**
الملحق أ ٢٩٥
جدول ١ : المدن الفلسطينية بحسب توزع الفئات الاجتماعية (الطبقية) ٢٩٥
١ - ١ : التوزع المهني للقوى العاملة في مدن نابلس والخليل ورام الله والبيرة ٢٩٦
١ - ٢ : التوزع المهني للقوى العاملة في مدن بيت لحم وجنين وطولكرم وقلقيلية ٢٩٧
١ - ٣ : التوزع المهني للقوى العاملة في مدن غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا ٢٩٨
١ - ٤ : التوزع المهني بحسب نوع التجمع السكاني ٢٩٩
١ - ٥ : مصادر الدخل في الأراضي الفلسطينية ٣٠٠
١ - ٦ : توزع العاملين/ العاملات بحسب القطاع ٣٠١
١ - ٧ : العلاقة بسوق العمل بحسب نوع التجمع السكاني ٣٠٢
١ - ٨ : العلاقة بسوق العمل في الأراضي الفلسطينية بحسب المنطقة ٣٠٢
١ - ٩ : متوسط حجم الأسرة بحسب التجمع السكاني ٣٠٣
جدول ٢ : نسبة الأفراد المنتسبين إلى مؤسسات ثقافية ٣٠٤
٢ - ١ : نسبة الأفراد بحسب استخدام وسائل الإعلام والجنس والمنطقة ٣٠٥

٢ - ٢: نسبة الأفراد الذين يمارسون أنشطة ثقافية ٣٠٥
الملحق ب ٣٠٧
جدول ١ - ١: توزع الأفراد النشيطين اقتصادياً ٣٠٧
جدول ١ - ٢: توزع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بحسب العلاقة بسوق العمل ٣٠٧
جدول ١ - ٣: توزع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بحسب مكان العمل ٣٠٨
جدول ١ - ٤: توزع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بحسب النشاط الاقتصادي ٣٠٨
جدول ١ - ٥: توزع المشتغلين/المشتغلات في الأراضي الفلسطينية بحسب المهنة ٣٠٨
جدول ١ - ٦: توزع المشتغلين/المشتغلات في الأراضي الفلسطينية بحسب القطاع ٣٠٩
جدول ٢ - ١: توزع المنشآت العاملة في القطاع الخاص بحسب المحافظة ٣٠٩
جدول ٢ - ٢: عدد المنشآت العاملة بحسب الملكية ٣١٠
جدول ٢ - ٣: توزع المنشآت العاملة في القطاع الخاص بحسب النشاط الاقتصادي ٣١١
الملحق ج: النشرات التي تصدر في الأراضي الفلسطينية وتوزع مع صحيفة «الأيام» ٣١٣
الملحق د: مراكز استطلاع الرأي العام في مناطق السلطة الفلسطينية ٣١٥
الملحق هـ: قائمة بأسماء الشخصيات التي أُجريت معها مقابلات ٣١٧

المراجع ٣٢٣
المراجع الأجنبية ٣٢٥
المراجع العربية ٣٣١

الفصل الأول

الطبقة الوسطى الفلسطينية: الموضوع والإشكاليات

مدخل

قد يقفز السؤال التالي: لماذا حددت هذه الدراسة الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة[1] موضوعاً لها ومشروع الدولة المستقلة ما زال مستعصياً؟ قد تجد الدراسة جواباً عن هذا السؤال، وقد لا تجد. لكن بدايةً يمكن القول إن النقاش بشأن الطبقة الوسطى دخل على العلوم الاجتماعية منذ أواسط القرن التاسع عشر وما زال متواصلاً. لكنني أجد أكثر من سبب وراء رغبتي في طرح هذا الموضوع على بساط البحث، أولها الرغبة في العودة إلى التراث الكلاسيكي في العلوم الاجتماعية، وهو التراث الذي استند، في جوانب مهمة منه، إلى التحليل الطبقي كمدخل لفهم المجتمعات وحراكها، انطلاقاً من أن الانقسامات الطبقية تشكل مولّداً رئيسياً للامساواة في المجتمع، وبالتالي للتغيير الاجتماعي. والموقع الطبقي لا يقل أهمية، في تحديد فرص الحياة (بدءاً من متوسط توقع الحياة عند الولادة، إلى فرص العمل وطبيعتها، إلى فرص التعليم والتخصص العالي، إلى نوع المسكن ومكانه، إلى طبيعة الاهتمامات، وكيفية تمضية وقت الفراغ ومكان تمضيته، ومدارس الأبناء، والنشاطات غير الأكاديمية التي يمارسونها... إلخ)، عن محددات اللامساواة الأُخرى ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والانتماء الإثني أو القومي أو الديني أو الطائفي أو العرقي. لقد طغت منذ ثمانينيات القرن الماضي المقاربات والأبحاث والسياسات التي تركز على إشكاليات الهوية، بدءاً بقضايا الهوية القومية والهوية الدينية والإثنية وآليات إنتاجها، مروراً بقضايا النوع الاجتماعي، وانتهاء بالتركيز على التفسيرات الثقافية للظواهر الاجتماعية والسياسية (التي تفسر الظواهر بإعادتها فقط إلى حقل الثقافة الذي غالباً ما يتم التعامل معه كحقل متجانس ومتناسق). وعلى الرغم من أهمية هذه الموضوعات فإنها ساهمت، عن وعي أو من دون وعي، في إبعاد الاهتمام بالانقسامات المجتمعية، بما فيها الانقسامات الطبقية، عن القضايا المرتبطة بالاقتصاد السياسي.

يُلمس إحجام عن استخدام مفهوم الطبقة الاجتماعية كأداة تحليلية، وذلك فيما يصدر عن المؤسسات الدولية من تقارير وأدبيات (من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وعن مراكز الأبحاث الإقليمية، وكذلك عن الجامعات العربية، بما فيها الفلسطينية. فهذه تستثني مفهوم الطبقة كأداة تحليلية أو تشخيصية للمجتمع، أولاً بسبب الاعتقاد السائد أن جذور هذا المفهوم جذور ماركسية أو يسارية (وهو ليس صحيحاً تماماً)، ولأنها، وهذا هو الأهم، تثير تداعيات وتأملات فيما يتعلق بالصراع الاجتماعي، ودور الأحزاب السياسية، ووظائف الحركات الاجتماعية الراديكالية، وأسئلة التوزيع غير المتكافئ (وغير العادل وغير التكافلي) للثروة والسلطان والنفوذ والمكانة في المجتمع. وفي رأيي، إن تغييب الطبقة كمفهوم وأداة للتحليل يحرم العلوم الاجتماعية أبحاثاً مهمة، كما يحرم المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية القدرة على اقتراح سياسات أكثر تأثيراً في التصدي لمشكلات اللامساواة، وخصوصاً في الجوانب المتصلة بتوزيع الثروة والسلطة والنفوذ وفرص الحياة وآليات إعادة إنتاجها، وبالتالي تغيير الواقع بما ينسجم مع الأهداف العامة التي تتبناها، سواء تلك المتعلقة باستئصال الفقر أو التخفيف من حدته وانتشاره، أم تلك المتعلقة بتوليد تنمية بشرية مستدامة، أم عبر تبني سياسات تقوم على المشاركة الفعلية والشفافية والمحاسبة في إدارة المجتمع والحكم.

لكن إعادة الاعتبار إلى مفهوم الطبقة الاجتماعية، وخصوصاً إذا ابتعد عن النزعة التبسيطية والدوغمائية، تطرح، في الحالة الفلسطينية، تحديات مفاهيمية ومنهجية. لماذا؟ لأن التعريف السائد للمجتمع يفترض وجود تشكيلة اجتماعية - اقتصادية - ثقافية مترابطة المؤسسات ومتصلة جغرافياً، ويفترض أيضاً وجود مؤسسات سياسية موحدة لهذه التشكيلة. نعرف أن المجتمع الفلسطيني وقع قبل سنة ١٩٤٨ تحت سيطرة دولة استعمارية، وتعرض لاستعمار استيطاني، وقادا كلاهما في سنة ١٩٤٨ إلى تشظي هذا المجتمع (وبالتالي انتهاء وجوده كتشكيلة مجتمعية موحدة)،[٢] وإلى تحوله إلى تجمعات تقبع تحت سيطرة كيانات وحقول سياسية متعددة ومتباينة من حيث التشكيل السياسي والاقتصادي، ومن حيث التشكيل القومي - الثقافي عند البعض، كما هو وضع الأقلية الفلسطينية في الدولة الإسرائيلية.

لم يكن للنكبة، وما ترتب عليها من وقع اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، إلاّ أن يتركا أثرهما المباشر والتراكمي في البنية الطبقية للشعب الفلسطيني بعد أن بات الحديث عن وجود مجتمع فلسطيني (كتشكيلة اجتماعية سياسية مترابطة تقيم بإقليم موحد) غير ممكن، باستثناء، ربما، قطاع غزة. كان الاختفاء المتسارع للفلاح الفلسطيني من أبرز التحولات التي أخذت تشهدها التجمعات الفلسطينية الرئيسية التي

بقيت - حتى حزيران/يونيو ١٩٦٧ - قائمة في فلسطين، سواء تحت سيطرة إسرائيل أم تحت سيطرة النظام الأردني أو النظام المصري، لتقع بعد ذلك تحت الاحتلال الإسرائيلي، أو تشكلت في الأردن أو في دول الخليج، أو نمت في مخيمات (وخارج مخيمات) لبنان وسورية، أو في أماكن أُخرى. وكان من أبرزها كذلك تراجع الحركة العمالية الفلسطينية المنظمة، التي شهدت نمواً ملموساً في الأربعينيات من القرن العشرين مع التوسع العمراني في فلسطين، وتحديداً في مدن الساحل.

مع النكبة، فقد الفلسطينيون مدنهم الساحلية، وقُسّمت عاصمتهم الدينية والثقافية والتاريخية، وبقيت المدن الداخلية في معظمها تراوح مكانها من حيث سمة صغر الحجم، وسيطرة التشكيلات العائلية على بنيتها، والتكوين الحِرفي والسلعي الصغير والتجاري لاقتصادها، وهيمنة النزعة المحلية على ثقافتها؛ أي أنها مدن غير قادرة، بإمكاناتها الذاتية، على إنتاج طبقة عمالية صناعية ذات حضور، ولا طبقة وسطى حديثة ذات وزن. فقد باتت هذه الطبقة تنتج في المهاجر، وفي التجمعات التي تولدت خارج فلسطين في الأساس؛ أي طبقة وسطى عاملة لحساب طبقات وسطى ورأسمالية أخرى، عربية في معظمها (قطاع خاص وقطاع عام)، أو موظفة لدى شركات متعددة الجنسيات تعمل في المنطقة وخارجها.

أمّا فئات البورجوازية الفلسطينية الكبيرة (أصحاب رؤوس الأموال)، فنمت في المهاجر أو خارج فلسطين الانتدابية، وبالتالي كونت رأس مالها لا عبر استثمار (وتوليد) طبقة عاملة فلسطينية، وإنما عبر المساهمة في تكوين طبقات أُخرى (في الأردن أو الخليج أو لبنان أو أوروبا أو الولايات المتحدة...). وهي في معظمها لم تتشكل كطبقة نتيجة دورها في مجال الإنتاج الرأسمالي والسلعي، وإنما نمت من خلال نشاطها في الخدمات أو التجارة أو الاستثمارات العقارية والمالية. ومن بقي من هذه الشريحة في الضفة الغربية وقطاع غزة حافظ، وحتى فترة قريبة، على تكوينه المحلي العائلي إلى حد كبير. وأدت الهجرة دوراً مهماً في تشكيل الطبقة الوسطى الحديثة خارج الضفة والقطاع على مدار عقود سابقة. وجاء اتفاق أوسلو وما جرى من تحولات إقليمية بعد حرب الخليج الثانية ليغيرا مجرى الهجرة، ثم يتوقف مع بدء الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهناك ما يؤشر إلى العودة إلى نمط الهجرة الذي كان سائداً قبل قيام السلطة الفلسطينية، وإن بقيود جديدة.

ساهم احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧ في تسارع اختفاء الفلاح الفلسطيني بعد أن فتحت الدولة الاستعمارية أسواقها للعمل الفلسطيني، وكنتيجة للقيود التي وضعها الاحتلال على الإنتاج الزراعي الفلسطيني، وبسبب الدعم الذي وفرته لمنتوجاتها الزراعية التي باتت تنافس بسهولة المنتوجات الزراعية

الفلسطينية، بعد أن حولت إسرائيل سوق الضفة والقطاع إلى سوق أسيرة لبضائعها، وإلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة مقارنة بتكلفة الأيدي العاملة الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى تأثير سيطرة إسرائيل على المعابر والموارد الطبيعية، وتحديداً المياه، إذ حرصت على تقنين المياه على السكان الفلسطينيين، بما في ذلك في مجال الاستخدام الزراعي. وليس خافياً أثر بناء المستعمرات، على الأراضي الفلسطينية المصادرة، والتوسع المستمر فيها، في الزراعة الفلسطينية. لكن تهميش الفلاحة لم يتم لمصلحة نمو طبقة عاملة في مجال الصناعات المحلية، وبالتالي لمصلحة ظهور طبقة عاملة فلسطينية مترابطة من حيث العلاقات بين فروعها الإنتاجية، وإنما نتجت منه عمالة غير ماهرة، تتنقل يومياً بين مناطق سكنها في الضفة والقطاع وبين إسرائيل ومستعمراتها، أي تعمل لمصلحة طبقة رأسمالية كولونيالية تنتمي إلى مجتمع آخر (إسرائيل). إلى جانب ذلك، كانت العمالة الأكثر مهارة وتعليماً تهاجر إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل أو للدراسة.

لم تتوقف الوتيرة العالية للهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى حرب الخليج الأولى وما تمخض عنها من تهجير معظم الجالية الفلسطينية في الكويت كردة فعل على موقف منظمة التحرير الفلسطينية من غزو الكويت. ومن المعروف أن النسبة الأكبر من العمال الفلسطينيين المشتغلين في إسرائيل، وأغلبيتهم عملت في مهن غير ماهرة، كانت من القرى والمخيمات. وقد شكل هؤلاء العمال في السبعينيات والثمانينيات نحو ثلث مجمل القوى العاملة الفلسطينية، وأكثر من نصف الطبقة العاملة الفلسطينية في المنطقتين. أمّا أغلبية الفئات العمالية المستخدمة في الضفة والقطاع، فعملت في مشاريع عائلية بالغة الصغر (يتكون معظمها من أقل من أربعة مستخدمين، بمن فيهم رب العمل) تندرج ضمن ما يعرف بقطاع الاقتصاد غير المنظم، أو من أفراد يعملون في حِرف لحسابهم الخاص (من دون أن يوظفوا عمالة مدفوعة الأجر)؛ أي أن نسبة مهمة من القوى العاملة في الضفة والقطاع (من عمال وحرفيين وأصحاب مشاريع صغيرة جداً) ليست مشمولة في علاقات عمل منظمة قانونياً (من حيث الأجور، وساعات العمل، والعطل، والتأمين الصحي، والتقاعد...)، خلافاً لعلاقات العمل التي يقيمها معظم شرائح الطبقة الوسطى الحديثة (معلمون وسكرتارية وأساتذة جامعيون ومحامون وأطباء ومهندسون ومديرون وموظفو الشركات والمصارف...).

إن ما يجب التذكير به في هذه المقدمة هو أن التكون الطبقي للشعب الفلسطيني لم يتم في سياق تشكُّل مجتمعي «طبيعي» كما كان الحال في معظم مجتمعات المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية؛ أي لم تتكون علاقات سياسية وثقافية تفاعلية بين الطبقات الاجتماعية المتعددة، وهي علاقات ينتج منها عادة رؤية لكل طبقة فيما يخص دورها

وعلاقتها بالطبقات الأُخرى، ورؤية للمجتمع الذي تريد، واتجاهات التغيير التي تسعى لها. ففئات مهمة من الطبقة الوسطى الفلسطينية (كما هي حال فئات واسعة من أصحاب رؤوس الأموال أو فئات البورجوازية، وكما هي حال جزء مهم من الطبقة العاملة) لم تتشكل عبر مواقعها في علاقات إنتاج محلية، وإنما عبر مواقع خارج مجتمع الضفة والقطاع.

يستدعي هذا الواقع البحث عن تفسير للدور السياسي الذي اضطلعت به الطبقة الوسطى الحديثة بعد النكبة، مستفيدة من التوسع الهائل في فرص التعليم، وتحديداً في الخارج، حيث تمت إقامة منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الرسمية واتحاداتها الشعبية والمهنية وتنظيماتها السياسية، ومستفيدة لاحقاً من تشغيل مؤسسات السلطة الفلسطينية بعد قيامها سنة ١٩٩٤ على أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في قيادة مؤسسات المجتمع المدني، وفي إدارة مشاريع ومؤسسات حديثة في القطاع الخاص.

يشكل ما سبق خلفية الدراسة التي تهتم بموضوع الطبقة الوسطى الحديثة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكل أساسي بعد قيام سلطة وطنية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧. ولكل من الضفة الغربية وقطاع غزة سماته الاجتماعية المتميزة وتاريخه المستقل نسبياً. فعلى سبيل المثال، بقي قطاع غزة، حتى فترة غير قصيرة من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، يتبع الأنظمة القائمة منذ عهد الإدارة المصرية وفترة الانتداب البريطاني، وبقيت الضفة الغربية تسير وفق الأنظمة التي وضعت خلال فترة الحكم الأردني. لكن، كما سأناقش لاحقاً، كان لتشكيل سلطة مركزية لها بضع سمات دولانية أثر مهم في التشكل الطبقي في الضفة والقطاع، وفي عملية نمو طبقة وسطى حديثة بشرائحها المتعددة.

أسئلة الدراسة ومنهجيتها

تتوفر عدة مؤشرات إلى أن توسعاً ملحوظاً دخل على الطبقة الوسطى الحديثة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عقد التسعينيات، وإلى أن عوامل كثيرة اجتمعت لتولّد هذا التوسع، بعضها «خارجي» وبعضها «داخلي»، منها: حرب الخليج الثانية؛ اتفاق أوسلو؛ تشكيل أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها؛ التوسع في عدد منظمات غير حكومية مهنية ونشاطاتها؛ تنامي بعض فروع الاقتصاد الفلسطيني الحديثة.

لكن نمو الطبقة الوسطى الحديثة لم يقتصر على اتساعها العددي ونمو حجمها النسبي فحسب، بل تجسد أيضاً في تحسن أوضاع معيشتها (من حيث مستوى الدخل

والأمان والاستقرار الوظيفي وشروط العمل وأوضاعه)، مقارنة بالفئات العمالية وشرائح البورجوازية الصغيرة التقليدية؛ وهو نمو وتحسن ترافقا مع بدء عملية تحول دولاني - وإن بقيت عملية قاصرة، بل تراجعت بفعل إجراءات الاحتلال الاستيطانية والعسكرية والأمنية والإدارية والاقتصادية في إثر الانتفاضة الثانية - أوجدت دوراً متباين الأهمية وفق شريحة الطبقة الوسطى ومجال نشاطها. ومن أسئلة الدراسة رؤية الطبقة الوسطى لدورها في الحقل السياسي الذي تشكل بعد قيام السلطة الوطنية. فهناك ما يشير إلى إحساس بالهامشية عبّر عن نفسه بأكثر من شكل، منها: الإحساس بالنقمة والعجز تجاه السلطة المركزية؛ تبني شعار الإصلاح ومحاربة الفساد؛ النقد المبالغ فيه (أي المعزول عن شرطه التاريخي) لعملية البناء الدولاني؛ المراهنة على الانتفاضة من موقع المراقب في معظم الأحيان؛ المراهنة على الانتخابات العامة والمحلية بمعزل عن رؤية واضحة للوظائف السياسية والاجتماعية المرجوة منها ولواقع الاحتلال الكولونيالي الذي ما زال قائماً.

ومن أسئلة الدراسة أيضاً محاولة تقويم فاعلية الحيز العام الذي شكلته فئات من الطبقة الوسطى الحديثة، سواء عبر منظمات المجتمع المدني (أحزاب واتحادات ومنظمات غير حكومية، بما في ذلك الجامعات أو مجموعات ضغط)، أو عبر القطاع الخاص، باعتبار المجال العام الفضاء الذي تتم فيه صناعة رأي عام عبر المناقشة الحرة والعقلانية بهدف التأثير في السياسة الوطنية، أو لتوليد تغيير اجتماعي يخص، على سبيل المثال، قضايا المرأة أو مناهج التعليم، أو إدخال نصوص على مواد الدستور المقترح، أو قانون الانتخابات، أو وسائل الإعلام الحكومية، أو القضاء.

إن الدراسة المطروحة هنا هي مناقشة لأسئلة عن الطبقة الوسطى (وعبرها عن دور الطبقات الأُخرى)، من دون ادعاء الوصول إلى أجوبة شافية. فالموضوعات المثارة ليست سهلة، كونها تتداخل مع بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في مجتمع على درجة عالية من الانكشاف والتهديد تطال الطبقات كافة، كما تطال السلطة والمعارضة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد يولّد هذا تركيزاً للاهتمام فيما يتعلق بالمصير الوطني المهدد أو بما يشكل مصلحة وطنية جامعة. من هنا الحاجة، على سبيل المثال لا الحصر، إلى التدقيق في أوضاع الطبقات الاجتماعية كافة، وحالة التجزئة الجغرافية التي يفرضها الاحتلال على المجتمع ككل، وحالة التجزئة التي تعيشها الطبقات الاجتماعية على المستويات الجغرافية والأيديولوجية (الفكرية - الثقافية) والقطاعية والسياسية، وتداعيات هذه التنظيمية والفكرية والثقافية. وقد برز بعض مظاهر التجزئة للطبقات الاجتماعية (بما فيها الطبقة الوسطى) بعد اتفاق أوسلو، وبعضها الآخر ورثه المجتمع من فترات خلت، وبعضها عاد بعد أن كان قد تلاشى تقريباً.

لذا، تبنت الدراسة، بعد هذا المدخل فيما يتعلق بإشكاليات البحث، التسلسل التالي:

أولاً (الفصل الثاني): مقدمة تناقش مفهوم الطبقة الوسطى في الأدبيات العالمية وعلاقتها بالحركات السياسية والديمقراطية.

ثانياً (الفصل الثالث): يناقش محددات الطبقة الوسطى الفلسطينية، وآليات إنتاجها وتأثير قيام سلطة فلسطينية فيها.

ثالثاً (الفصل الرابع): يناقش التعبيرات السياسية والفكرية للطبقة الوسطى الفلسطينية.

رابعاً (الفصل الخامس): يرصد رؤية الطبقة الوسطى لنفسها وتأملها لدورها وكيف تقدم نفسها.

خامساً (الفصل السادس): بعض التأملات الختامية.

سادساً: ملاحق.

سابعاً: المراجع.

استندت الدراسة إلى تنوع أساليب البحث؛ إذ تناولت بالمراجعة أبرز الأدبيات الأكاديمية التي درست سمات الطبقة الوسطى الحديثة وموقعها في الحياة السياسية العامة. كما تناولت مراجعة ما كتب عن الطبقة الوسطى الفلسطينية والعربية (وما كتب عنهما كلتيهما شحيح جداً)، بما في ذلك ما توفره المعطيات الإحصائية الفلسطينية الحديثة بشأن هذه الطبقة. وقامت الدراسة، أساساً، على إجراء عدد واسع من الحوارات مع شخصيات تمثل (لكن ليس بالمعنى الحرفي للعينة التمثيلية)، أو هي على دراية بواقع مختلف فئات الطبقة الوسطى: مجلس تشريعي، ومواقع تنفيذية عليا في السلطة، ومواقع قيادية أو كادرية في أحزاب سياسية واتحادات ونقابات، ومنظمات غير حكومية، ومهن حرة، وأساتذة جامعات، ورجال أعمال في القطاع الاقتصادي الحديث، ومديرون، ومعلمون، وغيرهم (أنظر الملحق هـ). ولا شك في أن معرفة المؤلف الشخصية بسير ذاتية لعشرات الشخصيات من مختلف شرائح هذه الطبقة وفي مواقعها المتعددة أغنت، ضمنياً، الدراسة وإن امتنع الباحث من ذكر أسماء أي منها احتراماً ومراعاة لاعتبارات الخصوصية الشخصية. كما أغنى الدراسة معرفة الباحث، المستندة إلى المعايشة، بطرق حياة كثيرين من أبناء الطبقة الوسطى الفلسطينية في الشتات وفي الوطن، وبمشاغلهم وتطلعاتهم وسلوكهم.

لقاءات وحوارات

اعتمدت الدراسة، في جانب أساسي منها، على اللقاءات والحوارات المفتوحة وشبه المفتوحة عن واقع الطبقة الوسطى الحديثة وتشكيلها ومكوناتها وآرائها ورؤيتها. وطغى على هذه اللقاءات شكل حواري لم يكتف بالاستفسار عن قضايا محددة (تم توحيدها بين المؤلف والباحثين المساعدين الذين هم جميعاً أصحاب خبرة بإجراء المقابلات، وتم مناقشة مضمون الدراسة وأهدافها معهم) بل استحضر أيضاً نقاشاً في شأن سمات الطبقة الوسطى ودورها ورؤاها وهمومها ومشكلاتها. كما تم في بعض الأحيان اختيار شخصيات لتكون «نماذج مفاهيمية» (ideal types)، والطلب إليها الإدلاء برأي عن وضع فئة تعايشها أو تلمّ بأوضاعها. وشملت هذه اللقاءات والحوارات شخصيات من نابلس، والقدس، ورام الله - البيرة، وغزة، والخليل.[٣] واكتُفي في هذه اللقاءات بتعريف إجرائي للطبقة الوسطى باعتبارها تتشكل من الإنتليجنسيا والتكنوقراط والمثقفين والإداريين وأصحاب الاختصاص والمعلمين والمديرين، وكونها تقيم كشرائح طبقية في القطاعين العام والخاص والمهن الحرة (مهندسون وأطباء ومحامون..)، وفي مؤسسات المنظمات الدولية العاملة في الضفة والقطاع، وفي مؤسسات المنظمات غير الحكومية، وفي أطر التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية (نقابات واتحادات). لكن تعريفاً مفاهيمياً سيتبلور عبر النقاش الذي سيتم في الفصل اللاحق للأدبيات المتعلقة بتكوين هذه الطبقة وسماتها ومواقعها.

من الضروري الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة تمت خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، أي في فترة زمنية تمثلت في انسداد الأفق السياسي، وشل الاقتصاد الفلسطيني، وتردي الأوضاع المعيشية في الضفة والقطاع، ووصول معدلات البطالة والفقر إلى أرقام قياسية. كما تمثلت في إضعاف شديد للسلطة الفلسطينية، ومحاصرة رئيسها في مقره في رام الله ووفاته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وفي إعادة احتلال معظم أراضي الضفة الغربية واستباحة قطاع غزة. وقد كان لهذه الأوضاع بالتأكيد تأثير في الدراسة من حيث النظرة التي سيطرت على مختلف الفئات الاجتماعية، بما فيها الطبقة الوسطى.

خُصص الجزء الأول من اللقاءات للتعرف على المهنة والوضع الاجتماعي والتحصيل العلمي أو المهني ومكان هذا التحصيل، وعلى عمل الزوجة، ومكان دراسة أفراد الأسرة (مدارس حكومية، خاصة، الأونروا)، ووضع المسكن (ملك أم إيجار)، وعلى ما إذا كان الشخص عائداً أم مقيماً، لاجئاً أم محلياً. لكن الهدف لم

يكن أخذ عينة تمثيلية (على الرغم من التنوع المتعمد في اختيار الشخصيات)، وإنما كان في الأساس تقصي آراء عن القضايا التالية:

١) هل تغيّر تكوين الطبقة الفلسطينية الوسطى (الحديثة تحديداً) بعد قيام سلطة فلسطينية، وما هي سمات هذا التغيير؟ هناك تقدير، مدعوم كمياً، فحواه أن الطبقة الوسطى الحديثة (لتمييزها من الطبقة الوسطى التقليدية) اتسعت بعد قيام السلطة الوطنية (حتى الانتفاضة الثانية) نتيجة التوسع الذي شهده القطاعان العام والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية. لكن هذا التوسع لم يترتب عليه توسع في الدور السياسي لهذه الشرائح الطبقية، وإنما صاحبه انكماش في الدور السياسي. وهذا الانكماش شكل أحد مغذيات خطاب الديمقراطية والإصلاح... ويبرز هذا عند مقابلة الدور الراهن لهذه الشرائح، وتحديداً الشرائح المكونة من الأكاديميين والكوادر الحزبية، بدورها في فترة الانتفاضة الأولى.

٢) يمكن النظر إلى الطبقة الوسطى من زاويتين: زاوية ما تقوم به على الصعيد المهني أو الوظيفي، وزاوية آليات إنتاجها كطبقة. هل تبرز مميزات للطبقة الوسطى على هذا الصعيد؟

٣) الطبقة الوسطى طبقة فيها شرائح متعددة بحسب مصدر عملها وشروطه ومجاله، لكنها في الحالة الفلسطينية تنقسم أيضاً بناء على أسس أُخرى قد تعكس تجارب ورؤى متنوعة، أبرزها: عائد؛ مقيم؛ لاجئ؛ غير لاجئ؛ ضفة؛ غزة. كما تنقسم وفق آليات إنتاجها. وهل لهذه الاعتبارات تأثيرات سياسية؟

٤) هل للطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة سمات مشتركة على صعيد ما تحمله من قيم، وما تحمله من توجهات فكرية أو ثقافية أو من مسعى لتوفير أسلوب حياة معينة؟

٥) لماذا يجد التيار الإسلامي قاعدة اجتماعية له بين التكنوقراط (مهندسين على سبيل المثال) وبين المعلمين؟

٦) هل لضعف الطبقة العاملة وتبعثرها، وللطبقة الرأسمالية وغيابها عن الحقل السياسي الوطني، تأثير في دور الطبقة الوسطى ورؤيتها لنفسها؟

٧) هل للعائلات الوجاهية دور في إنتاج طبقة وسطى حديثة؟ وفي أية مواقع وبأية تصورات؟

* * *

إن الدراسة الراهنة لن تبت مصير هذه الأسئلة كلها أو معظمها، لكنها تضعها كإشكاليات قد تفيد لدراسات مكملة أو لاحقة.

الهوامش

(١) يأتي تعبير «الحديثة» ارتباطاً بولادة هذه الطبقة مع مؤسسات الدولة القومية الحديثة، وتنامي وتنوع شركات ومشاريع القطاع الخاص ووسائل الإعلام الحديثة والمهن التي تتطلب اختصاصات متقدمة وتعليماً عالياً. وصفة «الحديثة» تهدف إلى تمييزها من الطبقة الوسطى «القديمة»، أو ما اصطلح على تسميته البورجوازية الصغيرة المتشكلة حول الملكية الصغيرة كأصحاب الدكاكين، والورش الصغيرة، والحرفيين، وصغار الفلاحين.

(٢) لذا كان من الضروري التمييز بين المجتمع والشعب؛ فشروط وجود مجتمع، بما هو تشكيلة اجتماعية بمؤسساتها واقتصادها وإقليمها وسلطتها المركزية (إلاّ في حال وجود سلطة خارجية مفروضة عليها بالقوة أو في حال نشوب حرب أهلية...)، تختلف عن وجود شعب، إذ لا يرتبط وجوده بالضرورة بوجود مجتمع خاص به أو اقتصاد معين أو سلطة معينة أو إقليم محدد، بقدر ما يعني هوية قومية ووطنية وثقافية تنتجها أوضاع سياسية وآليات ووسائط تختلف عن إنتاج المجتمع.

(٣) شملت الدراسة لقاءات مع أكثر من ١٣٠ شخصية (أنظر الملحق هـ). ويود المؤلف أن يعبر عن شكره العميق لكل من جرى اللقاء معه خلال الإعداد لهذه الدراسة. كما يود شكر أشخاص ساعدوه، ولم ترد أسماؤهم احتراماً لرغبتهم. كما يرغب المؤلف في التعبير عن شكره وامتنانه للكاتب الصحافي أشرف العجرمي لما بذله من جهد في إجراء أكثر من ثلاثين لقاء في قطاع غزة، وعن شكره وامتنانه للباحث والكاتب زياد عثمان للجهد الذي بذله في إجراء أكثر من عشرين لقاء في نابلس، وشكره لهذين الكاتبين على الملاحظات التي أورداها بشأن الطبقة الوسطى خلال الدراسة. كما يشكر الباحث النقابي محمود زيادة على مساهمته في إجراء عشرة لقاءات لشخصيات في الخليل.

الفصل الثاني

مفهوم الطبقة الوسطى في الأدبيات العالمية

تقديم

ارتبط مفهوم الطبقة الاجتماعية في أوروبا، منذ القرن الثامن عشر، بالثراء والمكانة الاجتماعية. ولم يستخدم مفهوم أكثر تحديداً للطبقات الاجتماعية إلاّ في القرن التاسع عشر، حين أخذ المحللون الاقتصاديون والاجتماعيون في أوروبا (من أمثال آدم سميث، وريكاردو، وسان سيمون، وماركس، وإنغلز بين آخرين) يتحدثون عن الطبقة العاملة (أو الفقيرة)، وعن الطبقة الرأسمالية (أو طبقة الأغنياء)، وشاع استخدام تعبيري البروليتاريا والبورجوازية؛ أي بدأ الفصل بين مفهوم الطبقة ومفهوم المكانة الاجتماعية بعد أن كانا مترادفين. ويمكن القول إن مفهوم الطبقة كأداة تحليلية تبلور مع الثورة الصناعية، ونشوء نظام اجتماعي جديد اختفت منه أو اضمحلت فيه فئات الفلاحين والفئات الأرستقراطية، وحل محلها العمال وأصحاب رؤوس الأموال، ونشأ نظام لم يعد رأس المال (والملكية) فيه رمزاً للمكانة الاجتماعية، وإنما أداة للسلطة والنفوذ (Dahrendorf 1959).

مع التصنيع دخلت تحولات ثورية على المجتمع طالت القيم والمعايير والتقاليد، وبرزت قيم ومفاهيم جديدة أرست، عبر صراع اجتماعي وسياسي وفكري، حقوق وواجبات المواطنة في الدولة (القومية) الحديثة، ولم تعد المكانة الاجتماعية والحقوق المدنية تُستمد من الانتماء العائلي أو سمة متوارثة، كما كان عليه الحال قبل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية. ولم يعد ممكناً استخدام مفهوم الطبقة من دون ربطه بالبورجوازية (أو أصحاب رؤوس الأموال)، وبالبروليتاريا (أو الطبقة العاملة الصناعية). فقد نمت الطبقتان معاً وبترابط من دون موروث يربطهما بالمكانة الاجتماعية، أو «أسطورة من الشرعية». وتحددت السمة الغالبة بالملكية أو غيابها، أي كان التمايز مبنياً، إلى حد بعيد، على معايير خارجية أو مادية. وكان على الطبقتين أن تخلقا تراثهما الخاص كرسولين لنظام جديد.

في الصراع بين البورجوازية والطبقة العاملة رأى ماركس رافعة أو آلية التحول

المجتمعي، وأداة التقدم الاجتماعي. ورأى أن المجتمع الرأسمالي، كما كان يتبلور في القرن التاسع عشر، يتشكل من طبقتين رئيسيتين: الأولى من مُلاّك قوة العمل فقط، والأُخرى من أصحاب رأس المال، وبدرجة أقل مُلاّك الأرض والعقارات. وتتمثل مصادر دخل هذه الطبقات في الأجور والربح والريع. لكن الملكية التي تهم ماركس هي ملكية وسائل الإنتاج (أي ملكية فاعلة في الإنتاج)، وهي ملكية تُمكن أقلية من التحكم في ثروة أمة بكاملها؛ فشرط رأس المال (الذي يمكنه من أن يكون رأس مال) هو العمل. بتعبير آخر، لا تتشكل طبقة ما بمعزل عن الطبقات الأُخرى.

رأى ماركس أن الموقع في عمليات الإنتاج يولد شروطاً تميز أسلوب حياة كل طبقة ومصالحها من شروط حياة الطبقات الأُخرى ومصالحها، وتخلق تعارضاً أو تناقضاً بينها. ويتم وعي هذا التعارض في حال قيام الطبقة بتشكيل تعبيراتها السياسية والتنظيمية الخاصة بها؛ أي تتحول من «الطبقة في ذاتها» (موضوعياً طبقة) إلى «الطبقة لذاتها» (طبقة واعية لمصالحها)، بحسب تعبير ماركس. ورأت هذه النظرية أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تنعكس على توزع السلطة السياسية في المجتمع، إذ تتولى البورجوازية (المالكة لوسائل الإنتاج) هذه السلطة، وتتولى الدولة الحديثة مهمة إدارة المصالح المشتركة للطبقة البورجوازية بمختلف شرائحها. كما يولّد النظام القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرأسمالي - بحسب نظرية ماركس - بنى فوقية (قانونية وثقافية وتنظيمية...)، تمكّن الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج المادي من السيطرة أيضاً على وسائل الإنتاج الفكري (بالمعنى الواسع للكلمة). واعتبر ماركس أن البروليتاريا هي الطبقة الثورية الفعلية، لأن شرط تحررها يستدعي إلغاء الطبقات الاجتماعية كافة. ومن هنا، ليس الصراع الطبقي، أساساً، سوى صراع سياسي. ولذا، لا وجود لحركة سياسية لا تشكل، في الوقت نفسه، حركة اجتماعية. بتعبير آخر: تصبح الطبقات ذات دلالة اجتماعية عندما تتشكل في حقل سياسي. فمفهوم الطبقة ليس مفهوماً متدرجاً أو تراتبياً لأن المحدد الرئيسي للطبقة الاجتماعية، عند ماركس، هو الملكية لوسائل الإنتاج أو غيابها وليس الدخل (ذا القياس المتدرج). والملكية، من وجهة النظر هذه، ليست ثروة ساكنة، وإنما قوة فاعلة في الإنتاج (كما هي ملكية وسائل إنتاج أو رأس مال مستثمر في الإنتاج عبر استخدام أو شراء قوة العمل عند العمال باعتبار أنهم لا يملكون غيرها). ولذا، اعتبر ماركس أن فصل الملكية عن الإدارة (أو فصل المالك أو صاحب الأسهم عن المدير، كما في الشركات المساهمة)، هو خطوة في اتجاه إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج (الملكية الفاعلة)، وبالتالي خطوة في اتجاه الاشتراكية. ويعتبر البعض أن هذا الرأي يعود إلى اعتماد ماركس مفهوماً ضيقاً (قانونياً) للملكية. فالأولوية، عند ماركس، هي لملكية

وسائل الإنتاج لا للعوامل الأُخرى.

قاد التركيز المبالغ فيه على التفسير الاقتصادي للظواهر الاجتماعية عند بعض الماركسيين، بما فيها نظرية الاستقطاب الطبقي، إلى نقد وجهه ماركسيون آخرون إلى النزعة «الاقتصادوية» (Poulantzas 1975). وسعت المدارس الانتقادية في تحديدها لمفهوم الطبقة للربط بين المحددات الاقتصادية والمحددات السياسية والأيديولوجية، ولمنح استقلالية نسبية للمحددات السياسية والأيديولوجية التي تتدخل للتمييز بين الطبقة الوسطى، أو كما سماها البعض (Poulantzas 1975, p. 206) البورجوازية الصغيرة الجديدة (تمييزاً لها من البورجوازية الصغيرة التقليدية)، وبين الطبقة العاملة، انطلاقاً من أن الرأسمالية الصناعية ولدت جيشاً من الخبراء والمختصين للسيطرة على عمليات الإنتاج. وفي الاتجاه نفسه، شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين انتقاداً واسعاً للتحليل البنيوي المجرد، ودعوة إلى اعتماد عمليات التحول ودور الذات الفاعلة في التحليل البنيوي الجامد (Thompson 1978). ومن هنا تأكيد كثير من الماركسيين أن الطبقات لا تتجلى أو تتموضع إلاّ في لحظات الصراع.

مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة عند ماركس ومناقشاته اللاحقة

استخدم ماركس وإنغلز مفهوم الطبقة الاجتماعية أداة تحليلية في فهم آليات التغيير المجتمعي (أي لتشكيلة اجتماعية متكاملة)، وليس مجرد أداة وصفية. فقد ركزا أساساً على طبقتين، هما الطبقة العاملة (التي تملك قوة العمل وتضطر إلى بيعها لرأس المال)، والطبقة البورجوازية (صاحبة رأس المال). واعتقد المفكران أن البورجوازية الصغيرة، لكونها طبقة وسطية، ستغرق، بحكم وجودها في بنية اجتماعية ثنائية الاستقطاب، في بحر البروليتاريا (الطبقة العاملة الصناعية) لسببين: الأول، لأن رأس مالها الصغير (كحرفيين ومُلاّك صغار سواء كفلاحين أو باعة أو منتجين صغار) لا يسمح لها بمواجهة الصناعة الكبيرة ومنافسة كبار الرأسماليين، والثاني، لأن مهارات أفرادها كحرفيين ومنتجين صغار ستفقد قيمتها في مواجهة أساليب الإنتاج الحديثة. وعلى الرغم من هذا نجد في كتابات ماركس وإنغلز ملاحظة بروز اتجاه معاكس في نمو الرأسمالية يتمثل في استمرار تجديد الملكية الصغيرة لنفسها (الإنتاج السلعي الصغير)، وبروز اتجاه آخر يتمثل في استبدال البورجوازية الصغيرة (القائمة على الملكية الصغيرة) بفئات وسطية من نوع آخر تتكون من المديرين والإداريين وأصحاب الرواتب والموظفين لدى الشركات والمؤسسات الرأسمالية.

ناقش ماركس في كتاباته اللاحقة نمو الفئات الوسطى المعتمدة على الرواتب (تمييزاً لها من الفئات المعتمدة على الأجور)، وهو ما دفع البعض إلى طرح أن ماركس كان أول من صاغ مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة (Burris 1986). وقد استخدم ماركس تعبير الطبقة الوسطى للإشارة إلى الموظفين المكتبيين (Marx & Engels 1978, p. 616). كما اعتبر، عند شرحه مفهوم فائض القيمة، الموظفين غير المنتجين (لسلع) «طبقة وسطى» (Nicolaus 1970). وشمل ماركس في الطبقة الوسطى فئات متنوعة، مثل «الجنود، والبحارة، والشرطة، والموظفين الصغار، والعشيقات، والمهرجين...»، وكذلك «الفنانين ذوي الأجور المتدنية، والموسيقيين، والمحامين، والأطباء، والأكاديميين، والمعلمين، والمخترعين ...» (Marx 1963, p. 218). لكن اهتمامه بقي منصباً في الدرجة الأولى على البورجوازية والبروليتاريا بحكم الأهمية التي منحها لعلاقات الإنتاج مقارنة بعلاقات التوزيع في تحديد سمات المجتمع، وفي اتجاه عملية التغيير فيه. ولهذا، نظر ماركس إلى أفراد الطبقة الوسطى كأفراد لا يقيمون في مجال علاقات الإنتاج، وإنما في مجال علاقات التوزيع، وبالتالي يفتقدون موقعاً محدداً في نمط الإنتاج. وهذا، في رأيه، يفقدهم الأساس الموضوعي للتضامن والوحدة الاجتماعية.

لكن ماركس يعترف بأن الفصل بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ليس كافياً لتحديد تخوم الطبقة العاملة؛ فبعض العمال غير المنتجين اعتبرهم من الطبقة العاملة (مثل الباعة في المحال التجارية). كما اعتبر أن العمال المنتجين (كالمهندسين والمديرين في المصانع) ليسوا جميعهم في عداد البروليتاريا. وثمة من يعتبر أن تقسيم العمل من حيث كونه منتجاً أو غير منتج لا علاقة له بالطبقات الاجتماعية، وإنما يتصل بعمليات التراكم الرأسمالي، وبإعادة إنتاج التشكيلة الاجتماعية (Johnson 1982). ويميل هذا الرأي إلى رؤية الطبقة الوسطى كطبقة تقوم بدور «المثقف العضوي» (بمفهوم غرامشي) للبورجوازية.

لا تعيد الطبقة الوسطى إنتاج العلاقات الطبقية الرأسمالية أو الثقافة الرأسمالية فحسب، بل إن فئات منها أيضاً تنتج ثقافة انتقادية للرأسمالية، وتشارك في حركات سياسية واجتماعية تتبنى برامج وترفع شعارات تنادي بتغيير العلاقات الرأسمالية (والأمثلة لهذا وذلك كثيرة في الفكر الفلسطيني والعربي المعاصر). كما يرى بعض «منظري» هذه الطبقة أن مصلحة الطبقة الوسطى ليست سوى مصلحة المجتمع ككل. وفلسطينياً نجد أن بعض كبار موظفي السلطة وكبار مسؤولي تنظيمات المعارضة يكثر من مخاطبة المجتمع والعالم باسم الشعب الفلسطيني ككل، لا في القضايا الوطنية فقط، بل أيضاً في كثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

اعتبر ماركس الطبقة الوسطى ذات سمات متناقضة؛ فهي من جهة تتشكل، في الغالب، من موظفين ليسوا مُلاّكاً لوسائل الإنتاج (بخلاف البورجوازية أو البورجوازية الصغيرة)، وبالتالي على استعداد للتماهي مع أيديولوجيا الطبقة العاملة. وهي من جهة أُخرى تنظر إلى الطبقة العاملة بتعال، وتتماهى مع البورجوازية المُشغلة لها. لكنه رفض اعتبار هذه الفئات الوسيطة جمهوراً رجعياً، وأن العمال الصناعيين هم وحدهم الثوريون، معتبراً أن مثل هذا التشخيص وصفة للهزيمة لأنه يقلص القوى المؤيدة للتغيير نحو المجتمع المتحرر من الرأسمالية، أو أنه يشرّع الانتهازية لأنه لا يميز بين الأكثر تقدمية والأكثر رجعية بين الحلفاء الممكنين.

في أواخر القرن التاسع عشر جرت محاولات لوضع الطبقة الوسطى الحديثة في مواجهة النظرية الماركسية الكلاسيكية، وذلك من خلال الإشارة إلى تزايد أعداد موظفي الدولة والتكنوقراط والمشرفين وموظفي المكاتب والمبيعات، بعكس ما توقعه بعض كتابات ماركس. ورأى البعض في هذه الطبقة الصاعدة القيادة المؤهلة لتجسيد مصالح المجتمع ككل، في حين ركز البعض الآخر على اعتبارها الطبقة القادرة على توليد توازن في ميزان القوى الطبقي في المجتمع (بين العمال والرأسماليين)، ونُظر إليها، بالتالي، كعامل استقرار في المجتمع لأنها يمكن أن تقوم بدور الوسيط بين المصالح المتعاكسة لرأس المال والعمل.

تحديد موقع الطبقة الوسطى الحديثة: ثلاث نظريات

تتنافس ثلاث نظريات، أو رؤى، في محاولات تحديد موقع الطبقة الوسطى الحديثة. ترى الأولى أن الطبقة الوسطى الحديثة هي امتداد للطبقة البورجوازية أو الحاكمة، ويستند هذا الرأي إلى اعتقاد فحواه أن المهن الإدارية والمكتبية (مهن الطبقة الوسطى)، فصّلها، تاريخياً، قادة الصناعة والتجارة والدولة، وهؤلاء هم الجهة التي تمنح هذه الوظائف (الطبقة الوسطى) سلطاتها، وهذا ما يميزها بنيوياً من الطبقة العاملة (Bendix 1956). وفي نظر هؤلاء، فإن هذا الموقع يمنح الطبقة الوسطى دوراً محافظاً في المجتمع يبرز في مقاومتها للأفكار الاشتراكية، ولوقوفها ضد دولة الرعاية، ولأن الدولة تؤدي دوراً نشيطاً في الاقتصاد أو في الملكية العامة للمرافق الاقتصادية، في حين تسعى الطبقة الوسطى لإرساء اقتصاد رأسمالي حر أو بلا قيود.

في مقابل هذه النظرية يرى آخرون (Mills 1951) أن الطبقة الوسطى إن لم تشكل امتداداً للطبقة العاملة فهي أقرب إليها مما هي أقرب إلى الطبقة الرأسمالية

(البورجوازية). ويرى هؤلاء أن الموقع البنيوي لفئة أصحاب الياقات البيض (الموظفين الذين يتقاضون رواتب شهرية ولا يمارسون عملاً يدوياً) «يصبح مشابهاً أكثر فأكثر [لفئة] العمال المأجورين، وكلتاهما، طبعاً، بلا ملكية، ودخلاهما يقتربان أكثر فأكثر أحدهما من الآخر»، وأن الشروط التي مكّنت أصحاب الياقات البيض من تمييز أنفسهم من العمال اليدويين (الذين يشار إليهم أحياناً بأصحاب الياقات الزرق) عرضة للتراجع (Mills 1951, ch. 13, p. 137). وفي إطار هذه النظرية، اعتبر بعض المفكرين (Mallet 1975) أن بعض شرائح الطبقة الوسطى - وتحديداً الشرائح المكونة من التكنوقراط والمديرين والمهندسين وأصحاب الاختصاص العاملين في القطاع العام أو في القطاع الخاص الصناعي - يشكل جزءاً مهماً من طبقة عاملة جديدة تعمل على إعادة تشكيل حركة اشتراكية، أو هي مرشحة لأن تعمل في موازاة الطبقة العاملة الصناعية القديمة، وتتولى ممارسة أشكال جديدة من الصراع ضد الذين يسيطرون على القرار في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، والذين يفرضون على هذه الشريحة من الطبقة الوسطى نوعاً من المشاركة المقيدة في مناقشة الشؤون العامة للمجتمع وإقرارها (Touraine 1971).

أمّا النظرية الثالثة، فترى أن الدولة ما بعد الصناعية المرتكزة على التكنولوجيا المتقدمة ترسخ حجم الطبقة الوسطى ومهماتها وتوسعها باطراد، وهذا التوسيع يولّد وفاقاً واسعاً بشأن الأهداف الاجتماعية والسياسية، ويقود إلى مجتمع يميل إلى المسالمة والليبرالية، أي يتحول إلى مجتمع غير طبقي، أو إلى مجتمع طبقة وسطى لا يشهد انقسامات أساسية ولا صراعات طبقية (Aron 1968; Bell 1973; Lipset 1967). ويميل هذا الرأي إلى ربط وجود طبقة وسطى واسعة بالديمقراطية الليبرالية والنمو الاقتصادي المستند إلى الاستقرار السياسي القائم على التداول السلمي للسلطة. وترتبط هذه الرؤية بالنقاش الذي دار في الخمسينيات والستينيات بين رأيين، أحدهما رأى في الطبقة الوسطى «عامل استقرار» في ميزان القوى الطبقي لمصلحة الرأسمالية الليبرالية، والآخر رأى فيها قوة دافعة إلى التغيير نحو نظم أكثر ديمقراطية وعدالة اجتماعية.

ويساهم في إرباك مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة الخلطُ بين فئاتها وفئات البورجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى القديمة أو التقليدية) من أصحاب الدكاكين والحرفيين وصغار الفلاحين وأصحاب المشاريع الصغيرة. وهو خلط نجده في الأدبيات الفلسطينية والعربية (أنظر، على سبيل المثال: سمارة ١٩٩١، ص ١٨٦؛ بركات ٢٠٠٠، ص ٣٣٣). فقد نجد أن نسبة غير قليلة من البورجوازية الصغيرة التقليدية هي أقرب، من حيث الدخل وأسلوب الحياة والأمان الوظيفي وشروط

العمل، إلى الطبقة العاملة من الموظفين أصحاب الرواتب الذين يتمتعون بدخل ثابت وأمان وظيفي تتفاوت درجته من شريحة إلى أُخرى، وبشروط عمل تختلف عن شروط وأوضاع عمل العمال والحرفيين والفلاحين وأصحاب المشاريع الصغيرة جداً. لكن يجب الحذر، كما نبه ماركس، من تحديد الموقع الطبقي وفق حجم المحفظة (portfolio). ومن هنا أهمية ملاحظة بعض المهتمين (Djilas 1957) بالنظام الاشتراكي، كما كان مطبقاً في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، أن الإنتليجنسيا لم تشكل طبقة وسيطة، وإنما شكلت طبقة حاكمة أوجدتها النخبة الحزبية؛ فهي سيطرت على الملكية العامة كما «على كل مناحي الحياة في المجتمع»، وهو ما جعل حكم هذه الطبقة البيروقراطية السياسية شمولياً. لكن أساس حكمها ارتكز على الملكية (التي اعتبرت «ملكية جماعية») التي اختبأت هذه الطبقة الجديدة وراءها.

إن تنوع شرائح الطبقة الوسطى الحديثة كما ولدت في القرن التاسع عشر ونموها المتسارع بعد ذلك عبر عولمة (بمعنى التعميم على صعيد العالم) الدولة «القومية» الحديثة، وعبر تسارع عولمة الرأسمالية - وتحديداً بعد انهيار النظم الاشتراكية المطبقة - واتساع دور منظمات المجتمع المدني خلال القرن العشرين (أحزاب، حركات جماهيرية، منظمات غير حكومية، اتحادات ونقابات عمالية ومهنية...)، وتوسع قطاع الخدمات، وما تركت هذه من تطويرات على تركيبة المجتمعات الحديثة (ما يسمى أحياناً المجتمعات ما بعد الصناعية أو المجتمعات الرأسمالية المتقدمة)، والتطورات المتلاحقة والنوعية لوسائل الاتصال والمعلومات، كل هذا لا يسهل رصد وقع الطبقة الوسطى الحديثة (في مواقعها في مؤسسات الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص الرأسمالي، ومؤسسات المجتمع المدني) على البنية الطبقية في المجتمعات الحالية أو على أشكال الصراع الطبقي وإمكاناته. ويعتبر بعض علماء الاجتماع أن الرأسمالية أوجدت، عبر البيروقراطيات التي أنشأتها والثورة الحضرية التي ولدت منها، مساحة لطبقة جديدة، طبقة «الياقات البيض»، كما يسميها البعض، و«طبقة مقدمي الخدمات»، كما يسميها آخرون (Dahrendorf 1959, pp. 91-95). وقد يختلف دور هذه الطبقة (أو شرائح منها) في المجتمعات الرأسمالية المتطورة التي تقع في مركز النظام الرأسمالي، عن دورها في البلاد التي تقع على أطراف النظام الرأسمالي وتواجه مشكلات في البناء الدولاني، وفي النمو الاقتصادي، وفي تشكل منظمات المجتمع المدني (أحزاب وتنظيمات سياسية، اتحادات شعبية ونقابات عمالية ومهنية، منظمات أهلية مدنية، حركات اجتماعية).

ويذهب البعض إلى رؤية أن الطبقة الوسطى تعمل على تشكيل «نمط حياة

خاص» لنفسها، وتبحث عن وجود مستقل عن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة. وهي لهذا تقوم بتوليد ثقافة خاصة، وتتبنى أسلوب حياة يمنحها نوعاً من التوحّد الاجتماعي، وتدرك أن لها مصالح تخصها وتسعى من أجلها، وتتحالف في سبيل هذا مع رأس المال في لحظات تاريخية معينة، ومع الطبقة العاملة في لحظات أُخرى (Johnson 1982, p. 106).

وتبنى بعض علماء الاجتماع، متأثرين، ربما، بالفكر اليوناني القديم (أفلاطون على وجه الخصوص)، نظريات نخبوية تدعو إلى نظام يقوم على حكم الخبراء، مفترضة أن «الخبراء» يمتلكون تفوقاً أخلاقياً وعقلانية أعمق مما يمتلكه الأفراد والفئات الأُخرى في المجتمع، وهم بالتالي الأكثر فعالية وكفاءة في حكم المجتمع. وتستند هذه الرؤية النخبوية إلى ريبة أو توجس من المشاركة الجماهيرية الفعلية في وضع القرارات المهمة. لكن هذه النظريات تتباين في تحديدها لمضمون الفعالية والكفاءة، كما تتباين في تحديد مجموعة التكنوقراط التي يتشكل منها الخبراء (Oppenheimer 1982). وفي هذا السياق، رأى بعض المفكرين ضرورة أن يأخذ المثقفون دوراً قيادياً في بناء المجتمع، باعتبارهم خارج الطبقات الاجتماعية أو فوقها، والأقدر، بالتالي، على رؤية وترجمة الصالح العام ووضع سياسات تقدمية من دون التضحية بالتراث، وباعتبارهم الأقدر أيضاً على الدفاع عن أنفسهم ضد اليمين وضد اليسار (Mannheim 1936). في حين رأى البعض الآخر، متأثراً بالثورة الشيوعية في روسيا، أن التكنوقراط، وتحديداً فئة المهندسين، هم الأكثر تأهيلاً وجدارة لقيادة المجتمع وليس المثقفون (Veblen 1921). ونجد صدى هذه الأفكار في كثير من الكتابات العربية الراهنة عن المثقفين والخبراء.

الطبقة الوسطى والحركات السياسية

اعتبر بعض علماء الاجتماع أن أبرز ما يميز الطبقة الوسطى الحديثة من الطبقة العاملة يتمثل في المكانة الاجتماعية لأفراد كل منهما، وليس في السمات الخاصة الاقتصادية والوظيفية والثقافية، ذلك بأن أفراد الطبقة الوسطى مضطرون إلى بيع قوة عملهم كما هو حال العمال. وعلى الرغم من هذا فإن أفراد الطبقة الوسطى يعتقدون أنهم أجدر من أفراد الطبقة العاملة بمكانة اجتماعية أعلى. وهذا الأمر، وفق هذه الرؤية، هو ما يحول بينها وبين التماهي مع العمال. وهناك بين علماء الاجتماع من يعتقد أن وعي المكانة الاجتماعية هو وعي «مزيف» يتوالد من التراتبية التي تعتمدها المؤسسات والمنشآت المتعددة للتمييز بين العمل اليدوي والعمل المكتبي (أو ما

يفترض أنه عمل ذهني)، وهو التمييز الذي يقود الطبقة الوسطى إلى تغليب الوعي بالمكانة الاجتماعية على الوعي بالموقع الطبقي. وتندرج في هذا السياق النظرية التي رأت في الفاشية في أوروبا بين الحربين العالميتين ردة فعل مذعورة لشرائح من الطبقة الوسطى المهددة اقتصادياً، وأن «بترلة» أو الخوف من «بترلة» فئات واسعة من الطبقة الوسطى (أي تحويلها إلى مصاف البروليتاريا أو العمال اليدويين) لم يدفعاها إلى التحالف مع الطبقة العاملة، وإنما إلى عكس ذلك، وأنه كلما تقلصت الفوارق الاقتصادية والمعيشية بين الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، اشتد نشاط فئات الطبقة الوسطى دفاعاً عن مكانتها الاجتماعية المتميزة (Burris 1986, pp. 15-16).

كانت النظرية التي ترى في الفاشية حركة احتجاجية رجعية للشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى المهدَّدة من التوسع الرأسمالي من جهة، ومن صعود قوة الطبقة العاملة من جهة أُخرى، قد حظيت باهتمام علماء الاجتماع والمفكرين السياسيين (Cole 1960). وتميزت الفاشية، وفق هذه النظرية، بالعداء الشعبوي لكبار أصحاب العمل، وبالعداء للعمال المنظمين. وبحسب هذه النظرية، وجدت الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في الفاشية أيديولوجيا جذابة من حيث أنها طرحت نفسها بديلاً من كل من الاشتراكية والرأسمالية في آن واحد، وبدت كأنها سترعى مصالح الطبقة الوسطى عبر تأسيس الدولة القوية؛ أي أن الطبقة الوسطى نظرت، وفق هذه النظرية، إلى الفاشية كحركة وموقف ضد رأس المال الكبير وضد الطبقة العاملة، إلى درجة أن البعض اعتبرها تمثل ديكتاتورية «البورجوازية الصغيرة». كما ظهرت تنويعات على هذه النظرية تمثل بعضها في التشديد على الأصل البورجوازي الصغير للفاشية قبل استلام السلطة، وعلى تحولها، بعد استلام السلطة، لتمثل مصالح رأس المال الاحتكاري بدلاً من تمثيل مصالح البورجوازية الصغيرة (كان تروتسكي من أصحاب هذا الرأي، على سبيل المثال. أنظر: Trotsky 1975). ومن هذه التنويعات اعتبار الشعبوية أساس أيديولوجيا للبورجوازية الصغيرة (أصحاب الملكية الصغيرة المستقلون من الحرفيين وأصحاب الحوانيت وصغار المزارعين). وبهذا فسر هؤلاء وقوف الحركات الشعبوية ضد الرأسمالية وضد الاشتراكية في آن واحد، ووقوفها ضد دعوات إلى إلغاء الملكية الخاصة وجني الفائدة من رأس المال، لكن مع تنظيمهما.

ساهم بعض أتباع المدرسة الفرانكفورتية (Fromm 1941) في ترويج نظرية أن الطبقة الوسطى، وتحديداً شرائحها الدنيا، هي القاعدة الاجتماعية للفاشية لكونها طبقة محشورة بين البورجوازية والطبقة العاملة، والأكثر عرضة، بالتالي، للتأثر بالركود الاقتصادي والتضخم. واعتبر أتباع هذه المدرسة أن التغيير الاجتماعي السريع يقود إلى إضعاف سلطة الآباء، الأمر الذي يضعف الأسرة باعتبارها المؤسسة التي تمثل قلعة

الأمان الأخيرة للطبقة الوسطى، كما أن التغيير الاجتماعي السريع قد يضعف رموز السلطة التقليدية. ويؤدي ظهور العمل العمالي النقابي المنظم إلى إفقاد الطبقة الوسطى مكانتها الاجتماعية التي منحتها إحساساً بالتفوق على الطبقة العاملة.

بعد الحرب العالمية الثانية أخذ يبرز في علم الاجتماع الأميركي تركيز على الموقف الرجعي للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى التي أفزعها فقدان مكانتها في السلّم الاجتماعي. ومن هذا المنطلق جرى تفسير بروز حركات سياسية، مثل «كوكلوكس كلان» اليمينية العنصرية في الولايات المتحدة. كما جرى طرح فكرة أن الفاشية تشكل حركة سياسية للطبقة الوسطى، وتحديداً لشريحتها الدنيا (مثل: Lipset 1960; Parsons 1954).

الخلط بين الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة

يلاحَظ عند مراجعة الأدبيات المعنية بالطبقة الوسطى خلط بين البورجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى. ويبرز هذا الخلط في الحديث عن العلاقة بالفاشية وبغيرها من الحركات السياسية. ففي كثير من الأحيان لا يتضح عن أيٍّ من الطبقتين الاجتماعيتين يجري الحديث. ومهما يكن، فالأدلة التاريخية لا تدعم بشكل واضح العلاقة بين البورجوازية الصغيرة التقليدية وبين الفاشية، ولا علاقة الطبقة الوسطى الحديثة بالفاشية، بينما تتوفر أدلة على تأييد الرأسماليين للنازية (Burris 1986, p. 27). وفي الواقع ثمة صعوبة في تفسير مصلحة الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى الحديثة (من الموظفين والفنيين والإداريين والتكنوقراط والأكاديميين) في تأييد حركات تقف ضد العمال وضد التوجهات الاشتراكية. ومن الأسهل تفسير المواقف اليمينية التي قد تتبناها البورجوازية الصغيرة التقليدية (التي تملك رأس مال صغيراً، وتستخدم عدداً ضئيلاً من العمال وتشرف عليه بشكل مباشر) بسبب ارتباطها بالملكية الخاصة وخوفها من التنظيم النقابي العمالي، كونه يرفع أجور العمال، بمن فيهم المشتغلون عند هذه الطبقة، وبسبب عدائها لدفع الضرائب للدولة، وهو عداء نجده، إلى حد ما على الأقل، عند كبار الموظفين من الطبقة الوسطى الحديثة التي تستقطع عادة ضرائبها من المصدر، خلافاً للبورجوازية الصغيرة التقليدية التي عليها دفع الضرائب مباشرة. كما نجد هذا العداء بشكل أشد لدى الطبقة الرأسمالية التي يتولى محاسبون ومختصون حسابات الضرائب المستحقة وتسديدها للدولة. طبعاً، هناك جزء من الضرائب يذهب، أو يفترض أن يذهب، لدعم برامج التأمين الاجتماعي والعاطلين عن العمل، وهي برامج لا يستفيد منها العاملون لحسابهم الخاص، ولا تعتمد الطبقة الرأسمالية عليها.

يجب الإشارة هنا إلى أننا نجد في الدول الرأسمالية الطرفية (في ما يعرف بدول العالم الثالث)، كما هو الحال في الضفة الغربية وقطاع غزة، نسبة غير قليلة من العمال تعمل في القطاع غير المنظم من الاقتصاد، أي أنها مستثناة من القطاع الحديث (المنظم)، وهي بالتالي فئة غير محمية. وتشكل هذه الفئة في كثير من بلاد العالم الثالث ما بين ثلث المستخدمين ونصفهم، أي تضم الطبقة الأوسع من هذه المجتمعات (Portes & Hoffman 2003). وهذا يسري على المجتمع الفلسطيني، حيث نسبة غير قليلة من المستخدمين لا تخضع لعلاقات إنتاج منظمة ومقننة (بمن فيها المستخدمون الذين عملوا، أو ما زالوا يعملون، على أساس يومي في الاقتصاد الإسرائيلي)؛ فالأغلبية العظمى من المؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة والقطاع هي عبارة عن مشاريع صغيرة جداً. قد يقال هنا إن هيمنة المشاريع الصغيرة باتت سمة من سمات المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وقد يكون هذا صحيحاً إلى حد ما، لكنه جاء نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع (بما فيه الأتمتة) الذي أحدث تطوراً نوعياً في الطاقة الإنتاجية؛ وهي مشاريع تعمل في القطاع المنظم (عقود عمل وساعات عمل محددة، وأيام راحة، وضرائب، وسجلات، إلخ)، لا على غرار ما نجده في فلسطين أو في مناطق شبيهة. فالمشاريع الصغيرة في الدول الرأسمالية المتطورة لها تاريخ ووظائف وتكنولوجيا وعلاقات عمل وسوق رأسمالية مختلفة تماماً عما نتحدث عنه من مشاريع صغيرة (وهي صغيرة جداً) كالمشاريع التي سادت وتسود في الضفة والقطاع.

أمّا الربط بين سمات سيكولوجية أو نفسية مفترضة لدى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى (كالارتباك الأيديولوجي والشخصية التسلطية) تولد ميلاً إلى دعم الفاشية (أو حركات سمات مشابهة)، فيبقى افتراضياً إلى حد كبير (Adorno et al. 1950). فإن كان صحيحاً أن فئات من الإنتليجنسيا وصغار الفلاحين والطلاب أيدت، في فترات تاريخية محددة وبلاد معينة، حركات فاشية، فمن الصحيح أيضاً أن شرائح من هذه الفئات أيدت تنظيمات سياسية راديكالية تقدمية أو ليبرالية، سواء في أوروبا أو في أميركا أو في البلاد التي استعمرتها الدول الأوروبية سابقاً (Kuper & Kuper 1999). كما أن مثل هذه النظريات يميل إلى اللاتاريخية؛ بمعنى أنه لا يقوم على التحليل الملموس للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وبالتالي لا يأخذ المصالح المتعددة للفئات الاجتماعية في الاعتبار بحسب المنعطف الذي يمر المجتمع به كتشكيلة اجتماعية مشكّلة تاريخياً، ولديها ما يميزها من غيرها من التشكيلات الاجتماعية. كما أن هذه النظريات تنزع نحو الجوهرانية من حيث أنها تمنح سمات ثابتة لفئات اجتماعية، بغض النظر عن واقعها وطموحاتها وعلاقاتها بباقي فئات المجتمع وطبقاته في لحظة تاريخية محددة. وكما سنرى في هذا الكتاب، فإن الطبقة

الوسطى الفلسطينية موزعة، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على عدة اتجاهات فكرية واجتماعية وسياسية. وقد برز بعض هذه الاتجاهات بقوة خلال تسعينيات القرن الماضي (تيار الإسلام السياسي)، وتراجع بعضها الآخر خلال الفترة ذاتها (التيار العلماني اليساري). ومن هنا أهمية توجيه الانتباه إلى السياق التاريخي للتشكل الطبقي، وإلى الاقتصاد السياسي الذي يقوم عليه هذا التشكيل.

الطبقة الوسطى
وحيازة المعرفة (رأس المال الثقافي)
والاحتفال بالذات (التمايز في الهوية الاجتماعية)

يقود التركيز على المكانة أو المنزلة الاجتماعية، وبالتالي على التراتب الاجتماعي، إلى تغييب التباين بين علاقة فئات الطبقة الوسطى بسوق العمل، وبين علاقات الطبقة العاملة وفئات البورجوازية الصغيرة بهذه السوق. كما أن هذا التركيز يغيّب التمايز بين البورجوازية الصغيرة (صاحبة الملكية الصغيرة التي ينشط جزء منها في القطاع الاقتصادي غير المنظم) وبين الطبقة الوسطى التي تعتمد، في أغلبيتها العظمى، على الوظيفة في مؤسسات (وفق نظام تراتبي ولوائح وعقود عمل عادة)، أو في مكاتب أو عيادات أو مراكز يعمل فيها أشخاص لحسابهم الخاص، في تخصصات تتطلب تعليماً وتدريباً مطوّلين (طب، محاماة، هندسة، تكنولوجيا متقدمة...) في القطاع الحديث والمنظم من الاقتصاد. وينظر كثيرون من هذه الطبقة إلى الوظيفة لا كمجرد مصدر للدخل فحسب، بل كمصدر للمكانة الاجتماعية أيضاً وأحياناً كرسالة (كما سيتضح في الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب). وقد تترافق مع هذه أشكال من الشعور «النخبوي» و«النرجسية» التي تشيعها ثقافة «المهنية المبالغ فيها»، والسلوك «المتعالي» و«النفاق» الاجتماعي والسطحية. ويُنسب إلى هذه الطبقة حيازة قدرة على استخدام المعرفة لتنمية مصالحها وسلطاتها والتدخل لتحسين شروط عملها. بل ذهب البعض إلى حد اعتبارها طبقة ذات مهمة تاريخية (Gouldner 1979)، كما هو حال الطبقة العاملة عند الماركسيين. وهي رؤية قد نجدها عند شرائح من الطبقة الوسطى (فئة المثقفين خاصة، والإنتليجنسيا عامة).[1] وفي السياق نفسه، ظهرت مقولات تعتبر أن المعرفة حلت محل الملكية الخاصة كناظم رئيسي لبنية المجتمع (Bell 1973)، وبالتالي ترى أن من يملك المعرفة يملك السلطة. ولذا يتوقع للطبقة الوسطى (باعتبارها مالكة لأنواع متعددة من المعرفة) أن تكون إمّا حائزة سلطة فعلية، وإمّا مرشحة لاستلامها.

إن هذه الرؤية شائعة عند شرائح من الإنتليجنسيا والمثقفين، وتبرز في رؤية الذات المثقفة التي تملك القدرة على إرشاد الحكام أو من هم في مراكز السلطة إلى الطريق السليم، أو التي ترى نفسها مرشحة لقيادة ثورة العمال المحتاجين إلى توعية ثورية من جانب المثقفين الثوريين والإنتليجنسيا القابضة على مفتاح المعرفة والاختصاص. وتشكل هذه الرؤى تنويعات على رؤية أفلاطون للحاكم الفيلسوف، وهي نظرة ما زالت حية بين كثير من الفئات المثقفة، بشكل واعٍ أو غير واعٍ (أنظر المقطع التالي من مقال بعنوان «مقهى الصعاليك»، سليمان ٢٠٠٣):

> سمعت عن «مقهى الصعاليك» في القدس، وذُكِر لي أنه هو «بيت المثقفين الفلسطينيين» خلال العهدين التركي والبريطاني... قررت التعرف على بيت المثقفين وتدوين ما أستطيع الحصول عليه من معلومات.. إنه مقهى صعاليك! ولكن هل المثقفون هم الصعاليك؟ المثقفون رواد حركة النهضة ورجال إصلاح والمؤسسون لثقافتنا وحياتنا المعاصرة، وهم طليعة الأمة ونخبتها وعليتها فكيف بهم «صعاليك» كما يسمون أنفسهم ولا يأبهون لذلك؟!.. كان الصعاليك هم مجموعة مثقفي البلاد الذين كان يطلق عليهم السكاكيني لقب «الشلة».. سرت في ردهات المكان وأركانه.. على عتبة الباب تخيلته [السكاكيني] يميل بطربوشه الأحمر إلى اليمين ويمشي بخيلاء.. ويمسك بيده مسبحة صفراء وينهرني قائلاً: «إلى أين؟»، فأجبته محراب ذكراك. فيهز برأسه ويقول ساخراً: بعد كل هذه السنين من النسيان والجحود، حرام عليكم أيها الأبناء والأحفاد، أيتها البنات والحفيدات من مثقفي ومثقفات فلسطين. لن يكون لكم تأريخ بدوننا.

ويدعو صحافي فلسطيني آخر، مناشداً المثقفين من أكاديميين وكتّاب وصحافيين وباحثين ومفكرين، إلى «تجميع طاقاتهم باتجاه الدفاع عن معايير عصرية مجتمعية وقضايا شعبهم ومجتمعهم»، وألاّ يكتفوا بحصر دورهم فقط في «بيان ونداء للرأي العام العالمي والفلسطيني، وسلسلة عرائض تدعو للديمقراطية والإصلاح، ولا مجرد المشاركة في مؤتمر إقليمي أو دولي..»، لأن على المثقف أن يكون «فاعلاً على صعيد التوعية والإرشاد»، كونه العارف بتفصيلات قضايا شعبه المصيرية (هنية ٢٠٠٣). إنه المثقف الفرد العارف والواعي، وكأن المثقفين صنف واحد، وليس هناك مثقفون يحملون توجهات فكرية وقيمية متباينة وموزعة على طيف سياسي واسع.

في الواقع، إن الطبقة الوسطى، بما فيها الطبقة الوسطى الفلسطينية، وتحديداً من العاملين في الحقول الثقافية والفنية والفكرية، حريصة كل الحرص على أن تكرّم نفسها

ورموزها بعدة أشكال؛ فهي تكرم السكاكيني بإطلاق اسمه على مركز ثقافي وسط رام الله - تصدر عن المركز مجلة «الكرمل» - وبنشر مذكراته وسير ذاتية وكتابات لغيره من مثقفي الطبقة الوسطى في العقود الأولى من القرن العشرين. وهي تقوم بتنظيم مسابقات وجوائز لأبنائها وبناتها، وافتتاح قاعات وصالات بأسماء رموزها، وإطلاق أسماء تلك الرموز على الشوارع أسوة بالقادة السياسيين والشهداء. وهي تنشر الصحف والمجلات والملاحق المتنوعة بحيث أن عدد النشرات التي وزعتها صحيفة واحدة سنة ٢٠٠٤ كان لا يقل عن ثلاثين نشرة (أنظر الملحق ج). وهي تفتتح المراكز البحثية والثقافية والمسحية، بحيث كان عددها في السنة نفسها لا يقل عن تسعة مراكز مسحية فاعلة لسكان لا يتجاوز عددهم عدد سكان حارة من حارات القاهرة (أنظر الملحق د). وهي تتبارى في إصدار المجلات المتنوعة، لا لحاجة إليها وإنما للعرض الاستهلاكي أو لضرورات تمويل الذات. إنها، حقاً، الطبقة الأكثر احتفالاً بذاتها.

ليس من الدقة القول إن «التخصصية»، كمنظور ذي بعد اجتماعي سياسي، نشأت في القرنين الأخيرين نتيجة حاجات اجتماعية ولّدها تطور المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية. فجزء من الحاجات الاجتماعية التي يدعي أصحاب الاختصاص أنهم يتولون تلبيتها، كان في الواقع من اختراعهم هم. فقد لعبوا على تخوف الجمهور من الفوضى وانتشار الأمراض، وعلى حاجة الجمهور إلى العمل ومحاربة الفقر ومنع الجريمة. كما تولى البعض تسفيه بعض المظاهر الاجتماعية، باعتباره من بقايا ماض متخلف، لتوليد بيئة مناسبة لخدماتهم. كما أن اختصاصات كثيرة هي من ابتداع اختصاصيين. ويكفي أن ننظر إلى العدد الكبير من منظمات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (ما يزيد على ١٢ منظمة حقوق إنسان لنحو أربعة ملايين نسمة) لإدراك كم منها فائض عن الحاجة الفعلية، وقد ينطبق هذا على عدد الجامعات والنشرات التي تصدر عن مؤسسات ومراكز تخصيصية، والتي يبرر كل منها وجوده بأنه يؤدي خدمة مجتمعية ضرورية. والطبقة الوسطى، ممثلة ببعض شرائحها من كتّاب ومربين وإعلاميين ومقدمي برامج تلفزية ومعلقين سياسيين وصحافيين، هي الأكثر حضوراً في الحيز العام بشتى نشاطاته. ولعل هذا وراء تسمية البعض للطبقة الوسطى بالطبقة «الثرثارة»، فهي الأكثر استخداماً للغة المخاطبة.

إن التخصص يتطلب تعليماً عالياً يتمأسس عند انتهائه في نقابات مهنية تحرص على احتكار ممارسة المعرفة المكتسبة في علاقاتها بسوق العمل. ومن هنا الحرص على وضع آليات تنظم دخول نقابات المهن المتخصصة، وتحافظ على شروط متميزة في العلاقة بسوق العمل. ولعل تحسين الشروط التفاوضية مع سوق العمل هو وراء تصاعد الطلب على التعليم العالي، والمطالبة بتسهيل ممارسة مهن فنية ومختصة محروسة

بشروط دخول صعبة. من المفيد التذكير بأن عضوية كثير من الاختصاصات (محامون، أطباء، مهندسون..) يحددها المختصون أنفسهم عبر نقابات تضع شروطها أمام من يريد مزاولة المهنة (وهي تشمل تحديدات لمستويات تعليمية معينة والحصول على شهادات معينة وشروطاً أُخرى بحسب المهنة). وتحدد هذه الاختصاصات لنفسها «مواثيق شرف مهنة» توجه سلوك أعضائها، وتؤلف لذاتها لغة مهنية خاصة، توكيداً لمنعها عمن ليسوا أعضاء، معلنة أحقية احتكار حقل معين من المعرفة، بصفة أن أعضاءها «خبراء». وتشكل هذه النقابات المهنية مؤهلاً لعضوية الطبقة الوسطى الحديثة.

شهدت العقود الأخيرة هجرة واسعة من «العقول» (علماء، أطباء، مهندسون..) من دول العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية المتطورة. وشهدت الساحة الفلسطينية، كما سأبيِّن في الفصل الثالث، ثورة في مجال التوسع في التعليم الجامعي رافقها تصاعد في معدلات البطالة بين الخريجين. كما شهدت «مهننة» (professionalisation) منظمات ذات سمات جماهيرية رافقتها تغييرات نوعية في الأوضاع الإقليمية والدولية والمحلية. وكان لما شهدته الانتفاضة من إجراءات إسرائيلية - تمثلت في أنواع متعددة من عقوبات جماعية، وارتفاع في معدلات البطالة والفقر إلى أرقام قياسية، وفي شل قطاعات واسعة من الاقتصاد وتعطيل إمكاناته - تأثيره في أوضاع الطبقات الاجتماعية الفلسطينية كافة، بما فيها الطبقة الوسطى، وفي وضع التنظيمات والأحزاب السياسية. كما ضعفت السلطة الفلسطينية، ودخلت متغيرات مهمة على الحقل السياسي الفلسطيني. وأثرت هذه المتغيرات في مدى توفر الأمن الوظيفي والشخصي، ودفعت المواطن الفلسطيني إلى اللجوء إلى هويات ما قبل طبقية وما قبل الدولة الحديثة (كالانتماءات العشائرية والجهوية والمحلية)، كما دفعت إلى بروز تيار واسع يتولى إعلاء الهوية الدينية على الهوية الوطنية.

الطبقة الوسطى: أغلبية من الموظفين

تختلف علاقة فئات الطبقة الوسطى بسوق العمل عن علاقة الطبقات الأُخرى بهذه السوق، من حيث شروط وأوضاع العمل (الأجور، والإجازات المدفوعة الأجر، والمكافآت، والتأمين الصحي، والتقاعد، وبيئة العمل، إذ يتم العمل عادة في مكتب لا في ورشة أو في الهواء الطلق...)، ومن حيث علاقات العمل (العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، والوصف والتخصص الوظيفيان)، ومن حيث درجة الأمان الوظيفي (الاستقرار الوظيفي). عادة، يتقاضى الموظفون راتباً شهرياً يدفع عبر حوالة مصرفية،

لا كما هو حال العمال الذين يتقاضون أجراً قد يدفع يومياً أو أسبوعياً أو بالساعة أو القطعة. ويعمل الموظفون عادة وفق عقود عمل مكتوبة مع وصف وظيفي، وهو أمر لا نجده في حالة أغلبية العمال، وتحديداً العمال غير المهرة وشبه المهرة، وخصوصاً في القطاع غير المنظم.

أمّا فئة الطبقة الوسطى، التي تتكون من المتخصصين والفنيين العاملين لحسابهم الخاص، فإن أفرادها يديرون أعمالهم بأنفسهم، ويحددون أوضاع وشروط عملهم التي تكون عادة ممأسسة (العيادات تفتح لساعات معينة، وهناك تعرفة محددة للاستشارات، وإجازة نهاية الأسبوع وإجازات سنوية، وشروط تفرضها أو تحددها النقابة أو الدولة أو كلتاهما). وقلما يقل دخل هذه الشريحة عن دخل الشريحة العليا من موظفي القطاع العام أو القطاع الخاص.

تختلف علاقة الطبقة الرأسمالية بسوق العمل - حيث الملكية لوسائل الإنتاج والعقارات، ومن حيث استثمارها لقوة عمل الآخرين - عن علاقة الطبقة الوسطى بهذه السوق. فكثير من الكتابات يخلط بين مفهوم التراتب الاجتماعي والموقع الطبقي، إذ إن الأول سرعان ما يتحول إمّا إلى مفهوم بشأن الاحترام والإجلال أو الهيبة الممنوحة للشخص (أو العائلة أو الحمولة)، وإمّا إلى مفهوم بشأن النفوذ الذي يتمتع به الشخص (أو العائلة أو الحمولة أو العشيرة)، وإمّا إلى مفهوم يتعلق بالمنزلة الاجتماعية التي تتأثر بعدد من الاعتبارات المتغيرة، منها المستوى التعليمي، والموقع الوظيفي، والموقع الاستهلاكي، والانتماء السياسي والعائلي، والعلاقة بالسلطة التي يموضع الشخص (أو العائلة أو الحمولة) نفسه فيها. ونجد هذا الخلط في بعض الكتابات عن المجتمع الفلسطيني (أنظر، على سبيل المثال: جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، «المجتمع الفلسطيني»، ١٩٩٤، الفصل الثامن).

كما أن القدرة التفاوضية في سوق العمل تتباين وفق الوضع الطبقي. وقد ظهر هذا التباين تحديداً بعدما تعلمت الطبقة الوسطى من النضال المطلبي العمالي، وعمدت إلى تأسيس نقابات مهنية (نقابات معلمين، ومهندسين، وأطباء، ومحامين، وموظفي القطاع العام، وصحافيين، وكتّاب، وغيرها). لكن النقابات المهنية، بحكم تشكلها على أسس مهنية ضيقة، لم توظف قوتها التنظيمية والمهنية لمصلحة طبقة اجتماعية رئيسية كما درجت النقابات العمالية على فعله، بل عملت في كثير من الأحيان لمصلحة تنمية مصالح ضيقة لا تتخطى الفئة التي تمثلها النقابة (مهندسون، أطباء، معلمون، إلخ). وتتأثر مواقف وتوجهات هذه النقابات والاتحادات المهنية بالأوضاع السياسية السائدة في المجتمع، وبواقع سوق العمل، ووضع الاقتصاد الوطني، وموقف السلطة الحاكمة، وميزان القوى الاجتماعي والسياسي الداخلي. لذا،

نجد أن مواقف النقابات (كما مواقف المنتسبين إليها) تنحو نحو «اليسار» أحياناً ونحو «اليمين» أحياناً أُخرى، وهي تؤيد السلطة الحاكمة أو تصمت عن إجراءاتها القمعية أحياناً، وقد تأخذ مواقف انتقادية وهجومية ضد سياسات السلطة الحاكمة، وتنشط من أجل التحديث والدمقرطة وتوسيع الحريات العامة، أحياناً أُخرى.

بتعبير آخر: تتعايش داخل الطبقة الوسطى (كما سنرى بشيء من التوثيق في الفصلين الرابع والخامس) أنماط ثقافية متعددة أكثر غنى من أن تختزل إلى مقولة واحدة، كمقولة أن المكانة الاجتماعية لفئة الموظفين تحول دون تماهيهم مع العمال، أو المقولة التي تعتبر أن غياب الملكية (لوسائل الإنتاج) يقود، بالضرورة، إلى نمو وعي طبقي بروليتاري. ففي التاريخ أمثلة كثيرة لفئات من الطبقة الوسطى تلتحق بحركات راديكالية يسارية، وأمثلة لفئات من هذه الطبقة تقود وتشارك في حركات يمينية ومحافظة (Garrard et al. 1978). ولدينا في الدول العربية أمثلة كثيرة بالنسبة إلى هذا أو ذاك. كما نجد ابتعاداً عن الأحزاب السياسية أو الانتماءات الأيديولوجية الواعية في فترات، وإقبالاً عليها في فترات أُخرى. وفي المجتمعات العربية نجد هذه الفئات موزعة في تأييدها على مختلف الحركات السياسية (القومية والإسلامية واليسارية)، كما نجدها في تجنب مقصود لأي فعل سياسي. وتتدخل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية لترجيح، في كل مرحلة، اتجاهات الميول السياسية لفئات هذه الطبقة، وموقفها من الفعل السياسي.

هناك بين علماء الاجتماع من يرى في عولمة العلاقات الرأسمالية وفي الليبرالية الاقتصادية مولّداً لفئات جديدة من الطبقة الوسطى في المدن العربية. وتذهب إحدى الباحثات الاجتماعيات إلى إضفاء سمات نفسية على الطبقة الوسطى في المغرب العربي (الوقوع تحت وطأة القلق الوجودي والكآبة والاستلاب)، معتبرة أنها جزء من «طبقة وسطى عالمية»، أي طبقة لا تنظر إلى نفسها كفاعل في الدولة الوطنية، وتدير شؤونها في عزلة عن النخبة السياسية والاقتصادية في بلادها، و«تتوجه إلى الفضاء الاجتماعي غير المحدد من العالم» لا إلى حقل مجتمعها الدولاني الخاص (Cohen 2004; Taraki 2005).[٢] من الضروري درس وقع سياسات الليبرالية الجديدة على أوضاع مختلف فئات الطبقة الوسطى (وعلى الفئات والطبقات الاجتماعية الأُخرى)، لكن من الضروري أيضاً تجنب تعميم ما تمر به شريحة معينة من الطبقة الوسطى (كشريحة خريجي الجامعات العاطلين عن العمل في المدن العربية، وهي ظاهرة في تزايد)، في لحظة معينة، باعتباره شرطاً للطبقة الوسطى بمختلف شرائحها وفي جميع أماكن إقامتها، معزولاً عن جملة شروط الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي في الدولة القومية أو الوطنية التي ليس من السهل تخطيها لمعظم أبناء وبنات الطبقة

الوسطى (أو لغيرهم)، بمن فيهم حملة الشهادات الجامعية، كما تشير قوانين الهجرة المشددة، ومتطلبات إيجاد عمل وإقامة في مراكز النظام الرأسمالي المعولم (كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية).

من الحكمة المعرفية تجنب «الاختزال» الطبقي الذي يتجاهل التمايزات الأيديولوجية والسياسية داخل الطبقة ذاتها، لا بين الطبقات فحسب. ومن الحكمة كذلك التدقيق، وفق الشرط التاريخي، في علاقة الفئات المتعددة من الطبقة الاجتماعية نفسها بالأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات والمنظمات الأهلية (وسياسة هذه تجاه الطبقات والفئات الاجتماعية المتنوعة) التي تنشأ وتتغير بما يترتب على هذه العلاقة، أو غيابها، من نتائج سياسية وغير سياسية. فالطبقة الوسطى، بحكم ما تتسم به من إمكانات موضوعية، طبقة مهمة بفعل موقعها الاستراتيجي في الدولة، وبفعل دورها في الاقتصاد الوطني، ودورها في الأحزاب والاتحادات والمنظمات الأهلية والهيئات الدينية، ودورها في مختلف وسائل الإعلام، ودورها الحاسم في الإنتاج الثقافي والفكري.

من الآراء التي يخلص إليها تقرير «التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣»، الذي حمل شعار «نحو إقامة مجتمع المعرفة»، أن تقلص حجم الطبقة الوسطى العربية يجعل من بناء منظومة المعرفة مهمة أكثر عسراً. ويعلل التقرير ذلك بالقول إن قطاعاً واسعاً من الطبقة الوسطى المتعلمة يقوم عادة بدور مهم في التأثير في تنمية المعرفة، ولا سيما إذا ساندته شبكة من الباحثين الذين يتمتعون بالأمن الوظيفي والمالي، والذين يكرسون جهودهم لتحصيل العلم، ويشاركون أقرانهم فيما يكتسبون من معارف. لكن هذا لا يحدث، وفق تقرير التنمية المذكور، بسبب أن الطبقة الوسطى في البلاد العربية آخذة بالضمور تحت وطأة الفقر المتزايد والتوزيع غير العادل للثروة، وبفعل التردي المطرد في المساعي الرامية إلى التحصيل المعرفي، وباللغة العربية بصورة خاصة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣).[٣]

يرى بعض الباحثين العرب أن «الحركات الأصولية الإسلامية هي واحدة من مظاهر الاعتراض الجوهري على المكونات اللاعقلانية للمجتمع الحديث، وبالتحديد طابعه الواحدي السياسي - الأيديولوجي، وعجزه الوطني إزاء تحديات الخارج (وبخاصة إسرائيل). لكن الرد الأصولي ذو طابع واحدي سياسي - أيديولوجي هو الآخر، وإن يكن يستند إلى مرجعية دينية لا وضعية.» ويرى هؤلاء الباحثون أن الحركات الأصولية في العالم العربي تعمل على «إعادة إنتاج للنزعة القومية القديمة، ولكن في رداء فكري جديد.» ويعتبرون أن أنصار هذه الحركات ينحدرون إمّا من «مهاجرين ريفيين مخلوعين عجزت المدن عن تمدينهم»، وإمّا من «فئات مدينية

وسيطة سحقتها عجلات التحديث وألقت بها في لجّة الفاقة، ودمجتها مع العناصر الريفية المهاجرة في مدن الصفيح أو أحياء الفقر التي تتكاثر وتتسع في مدن وعواصم عربية كثيرة» (عبد الجبار ١٩٩٢، ص ٧٩ - ٨٠).

قد يكون هذا التحليل صحيحاً بالنسبة إلى الحركات الإسلامية في بعض الدول العربية ذات المدن الكبيرة والهجرة الواسعة من الريف إلى المدن، وقد يحتوي على قدر من الصحة إن خص فترة زمنية بعينها، لكنه يعجز عن تفسير الظاهرة في فلسطين، حيث لا مدن كبيرة أو حتى متوسطة الحجم، ولا ظاهرة تذكر لهجرة من الريف إلى المدن. فالهجرة كانت، في الأغلب، إلى خارج فلسطين. كما أن النواة الصلبة لهذه الحركات تتكون، في فلسطين وربما في بلاد أُخرى، من فئات من الطبقة الوسطى المتعلمة تعليماً جامعياً أو تخصيصاً، كالأطباء والمهندسين (أبو عمرو ١٩٨٧، ١٩٨٩؛ البرغوثي ٢٠٠٣). وهي حركات تجد تأييداً واسعاً بين الطلبة الجامعيين وربات البيوت، كما تجد تأييداً في أوساط طبقية لا تختلف كثيراً عن الفئات الاجتماعية التي تستند إليها حركة «فتح»، إذا ما استثنينا التأييد الأوسع من النساء لتيار الإسلام السياسي، وخصوصاً بعد بدء الانتفاضة الثانية.

ويعتقد آخرون أن «السبب الطبقي وراء نمو التيارات الإسلامية في فلسطين وفي البلدان العربية والإسلامية قاطبة يكمن في نمو البورجوازية الطفيلية صاحبة الربح السهل والسريع، ويكمن في المصير السيئ الذي تعاني منه شرائح كبيرة من الطبقات الوسطى التي يتردى وضعها نحو درجات أدنى في السلم الاجتماعي» (البرغوثي ٢٠٠٣، ص ٦٤ - ٦٥). لكن مثل هذا التحليل لا يفسر نمو تيار الإسلام السياسي، ولا سيما حركة «حماس»، بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتسارع هذا النمو بعد بدء الانتفاضة الثانية.

تدعم عدة مؤشرات مقولة أن الطبقة الوسطى، بما فيها شرائحها الدنيا، استفادت من التحولات التي دخلت على أوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث نمو وظائف لشرائح متعددة من هذه الطبقة عبر مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها، وعبر نمو المنظمات غير الحكومية، وعبر التوسع في قطاع المهن الحرة وكذلك القطاع الخاص. وإن كان صحيحاً أن الانتفاضة الثانية وما واجهته من إجراءات عقابية جماعية قد أثّرا في وضع معظم الطبقات الاجتماعية في الضفة والقطاع، فإن تأثيرهما الأكبر كان في الطبقة العاملة، إذ وصلت البطالة إلى معدلات قياسية، وأثرت في القطاع الخاص الإنتاجي واستثماراته. أمّا تأثيرهما السلبي، فكان أقله في الطبقة الوسطى الحديثة التي حافظت أغلبية أفرادها على وظائفها في القطاع العام، وفي قطاع المنظمات غير الحكومية. ولعل تأثيرهما السلبي كان أوسع في صفوف النساء والموظفين في بعض فروع القطاع الخاص.

كما قلصت الانتفاضة الثانية فرص التوظيف في القطاع العام وقطاع المنظمات غير الحكومية. لكن التأثير الأوسع كان في فقدان هذه الطبقة الثقة بالمستقبل، وخلخلة رهانها على المشروع الوطني، وشل قدراتها على التخطيط، وتراجع الشعور بالأمان الوظيفي والمعيشي، وانتشار البطالة بين خريجي الجامعات، بكل ما يحمله هذا من تداعيات على آليات إنتاج الطبقة الوسطى، ومن مصدر عدم استقرار للنظام السياسي.

اتساع حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات الحديثة

من أبرز اعتبارات الاهتمام بالطبقة الوسطى الحديثة النمو المتسارع لهذه الطبقة في الدول الرأسمالية الغربية أولاً، وفي الدول الأخرى لاحقاً، بما فيها الدول العربية، وتحديداً بعد الطفرة النفطية ونمو أجهزة الدولة القطرية. وهذا النمو في حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية الأكثر تطوراً دفع البعض إلى إعلان أن هذه المجتمعات باتت مجتمعات طبقة وسطى (Bell 1973). ومن أبرز دوافع الاهتمام بهذه الطبقة في العالم الثالث الدور القيادي الذي أدته شرائح منها في الصراع بشأن الاستقلال، والدور اللاحق الذي قامت به في البناء الدولاني (بتباينات واسعة في درجة النجاح في هذه المهمة).

أثار نمو هذه الطبقة اهتمام المحللين اليساريين وغير اليساريين. فعلى سبيل المثال، تمثلت المراجعة التي قام بها بيرنشتاين (Bernstein 1899)، في أواخر القرن التاسع عشر، للنظرية الماركسية فيما لاحظه من اتساع في حجم الطبقة الوسطى ودورها. فقد اعتبر بيرنشتاين أن نمو الطبقة الوسطى يناقض فرضية ماركس القائمة على الاستقطاب الطبقي لطبقة عاملة وطبقة بورجوازية أو رأسمالية، داعياً إلى تغيير في الاستراتيجيا الاشتراكية لكسب هذه الشريحة، مستخلصاً أن التغيير السياسي سيكون متدرجاً لا ثورياً. هذا في الوقت الذي اعتبر آخرون أن أصحاب الياقات البيض أقرب، موضوعياً، إلى الطبقة العاملة، وإن اتخذوا مواقف ذاتية معادية للعمال. واعتبر هؤلاء أن تكوين الطبقة الوسطى الحديثة ووعيها الطبقي يضعان عوائق أمام التحول الاشتراكي (Oppenheimer 1982, pp. 115-118).

يرى بولانتزاس، وهو من الماركسيين الجدد، أن ما يجمع بين فئات الطبقة الوسطى، أو ما يسميه البورجوازية الصغيرة الجديدة، قبل أي شيء آخر، هو عدم انتمائها إلى البورجوازية لأنها لا تملك وسائل إنتاج، وتتلقى أجوراً أو رواتب في

مقابل عملها. وهي لا تنتمي إلى الطبقة العاملة لأنها لا تمارس العمل المنتج. ويوضح أن العمل المنتج، أو غير المنتج، لا يتأتى من السمات المادية للعمل (المتمثلة في طبيعة المنتج وطبيعة العمل المبذول)، وإنما من علاقات الإنتاج التي يتم عبرها تحقيق العمل. ويرى أن ماركس حدد إنتاجية العمل، في نمط الإنتاج الرأسمالي، في كونها تولد فائض قيمة لرأس المال. لذا، لا يُصنَّف العاملون في التجارة والدعاية والتسويق والحسابات والمصارف والتأمين من الطبقة العاملة لأن عملهم لا يولد فائض قيمة. وفي الخانة ذاتها (خانة العمل غير المنتج) تندرج الأعمال التي تقدم كخدمات (كأعمال الحلاقين والمحامين والأطباء والمعلمين)، والتي يتم استهلاكها مباشرة كقيم استعمالية، ويتم تبادلها في مقابل دخل أو إيراد (لا رأس مال). وهذا ينطبق أيضاً على العاملين في أجهزة الدولة (باستثناء العاملين في الصناعات المؤممة)، إذ يقومون بعمل غير منتج، مع أنه يساهم مساهمة كبيرة في إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية.

لكن العمل المنتج والعمل غير المنتج ليسا كافيين لتحديد تخوم الطبقة الوسطى الحديثة، ولا البورجوازية الصغيرة التقليدية، أو حتى الطبقة العاملة، لأن جزءاً من عمل الطبقة الوسطى، مثلاً، عمل منتج (كعمل المهندسين والفنيين ومساعديهم..). ولذا، فالمطلوب هو رؤية الموقع في العلاقات السياسية والأيديولوجية لتقسيم العمل الاجتماعي في النظام الرأسمالي (Poulantzas 1975, pp. 211-230)؛ أي أن التقسيم ذا الدلالة ليس تقسيماً بين العمل اليدوي والعمل الذهني. فماركس اعتبر أن العمل الذهني يمكن، في النظام الرأسمالي، أن يشكل جزءاً من العامل الجماعي. وكان غرامشي اعتبر المهندسين والتكنوقراط من المثقفين العصريين بحكم علاقتهم بالعلوم والمعرفة في نمط الإنتاج الرأسمالي، وبحكم دورهم في تقسيم العمل الذهني واليدوي، واعتبر، بالتالي، أن معظم هؤلاء يمارس دور المثقف العضوي للبورجوازية (Gramsci 1971).[٤]

ومن الحيثيات التي تدعو إلى الاهتمام بدرس الطبقة الوسطى الإشكاليات المفاهيمية التي يثيرها المفهوم بسبب التكوين المتنوع لهذه الطبقة (والذي يضم إداريين، ومديرين، واختصاصيين كالأطباء والممرضين والمهندسين والمحامين، وتكنوقراط، ومثقفين، ورجال دين، وكوادر حزبية، ومعلمين، وأكاديميين، ونقابيين، وإعلاميين، وصحافيين، وفنانين، وكتبة..). فأفراد هذه الفئات يختلفون عن الفئات العمالية وعن الرأسماليين والبورجوازية الصغيرة (التقليدية) في علاقتهم بوسائل الإنتاج وبسوق العمل وعلاقاتها وشروطها، وفي مجالات الوظائف التي يتولونها، والتي تشمل التعليم والإدارة والتنظيم والإنتاج الثقافي والفكري والتشريع والقضاء والصحافة

والإعلام (إدارة الأجهزة الأيديولوجية) كما في الأجهزة الأمنية والعسكرية، وفي مرافق ومؤسسات خدمات صحية وإغاثية وخيرية ودعاوية و«تنموية». بتعبير آخر: تحتل الطبقة الوسطى مواقع حيوية في تشكيل الرأي العام، وفي تشكيل الأحزاب السياسية وإدارتها وقيادتها، وفي إدارة وقيادة النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني الأُخرى. وبسبب هذه المواقع الحيوية، اعتبر بعض المفكرين (Touraine 1971) أن التكنوقراط هم الطبقة الحاكمة الفعلية، لأنهم يسيطرون على الموارد الاجتماعية عبر ما يتمتعون به من سلطة في المؤسسات، وإن وقعوا في تناقض بين الواقع التقني والثقافي في المجتمعات الحديثة، وبين القوى المؤسساتية الموروثة. ويرى تورين أن التكنوقراط أكثر من الطبقة العاملة التقليدية جرأة وقدرة على طرح مطالب تسيير ذاتي ومطالب نوعية، وعدم الاكتفاء بطرح مطالب مطلبية. هذا في حين ترتبط بالطبقة الوسطى عادة الرغبة في الاحترام الاجتماعي، وفي الجري وراء الرفاه المادي، وفي التركيز على الأسرة وعلى التعليم.

وفي مواجهة من يطرح أن لا وجود لطبقة وسطى بسبب غياب وحدة مصالح اقتصادية، يقترح مفكرون توسيع محددات الوضع الطبقي لتشمل ما هو أوسع من ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال المالي. ويقترح هؤلاء اعتماد محددات أُخرى في توصيف الموقع الطبقي بحيث تشمل الموارد التي تمنح مُلاّكها نفوذاً أو سلطة، مثل السيطرة على إدارة عمل الآخرين وتوجيهه، كما هو حال مديري الشركات والمنظمات غير الحكومية وقادة وكوادر المنظمات الأهلية والاتحادات والنقابات والأحزاب السياسية، ومثل امتلاك مهارات مهنية نادرة (تعطي أصحابها ميزة في سوق العمل) تحتاج إلى فترة طويلة من التعليم والتدريب والدراسة وتراكم الخبرة، كما هو حال فئات متخصصة كالأطباء والمحامين والمهندسين، والمتخصصين بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة (Portes & Hoffman 2003). كما يمكن الإشارة هنا إلى دور الشبكات الاجتماعية التي تتباين بحسب الوضع الطبقي، وهي شبكات توفر نوعاً من رأس المال الاجتماعي، وفقدانها أو ضعفها قد ينعكسان سلباً على فرص الحياة.

في السياق نفسه، يعطي البعض أهمية لفكرة أن رأس المال الثقافي للفرد يمنحه ميزات طبقية، وأن رأس مال الأبوين الثقافي يحكم خيار النظام التعليمي، ويحكم، في الوقت ذاته، خيار النظام التعليمي للشخص (وهو ما يشكل عملية إعادة إنتاج الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة)، وأن قياس رأس المال الثقافي يمكن أن يتمثل في المشاركة في «الثقافة العالية» كما تتجسد في قراءة الأدب، وفي زيارة المتاحف والمسرح.

يمكن اعتبار التفاوت في رأس المال الثقافي أحد العوامل التي تميز بين شرائح الطبقة الوسطى واهتماماتها (اهتمام البعض بالقراءة والموسيقى والمسرح، وعزوف

البعض الآخر عن مثل هذه النشاطات عند توفرها). فعلى سبيل المثال، ليس هناك في بعض مجلات القوى السياسية الفلسطينية أي حيز مكرس للثقافة، وربما تكون إحدى أبرز سمات الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع ضعف تكوين رأس مالها الثقافي بحكم ضعف التكوين المديني في هذه المناطق.

الطبقة الوسطى والديمقراطية

ظهرت في العقدين الأخيرين مدارس تعتبر أن من شأن وجود طبقة وسطى واسعة في المجتمع أن تساهم في توفير الاستقرار السياسي والضغط من أجل مأسسة الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية (أنظر، على سبيل المثال: Glassman 1995). ويرى بعض علماء الاجتماع الأميركيين علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، تستند إلى التكوين الطبقي للمجتمع. فزيادة الثروة تجعل الشرائح «الأدنى» أكثر استعداداً لقبول الوضع القائم، كما تؤثر في دور الطبقة الوسطى من خلال تغيير التراتب الاجتماعي من شكل الهرم (قاعدة واسعة وقمة ضيقة جداً) إلى شكل الجوهرة (منتفخة الوسط). ووفق هذه النظرية، فإن وجود طبقة وسطى واسعة يخفف حدة الصراع في المجتمع (Lipset 1960a, p. 83)، لأنه يمكّن، عبر التصويت في الانتخابات البرلمانية والمحلية، من «مكافأة الأحزاب الديمقراطية والمعتدلة، ومعاقبة الأحزاب المتطرفة.» لكن في مواجهة هذه النظرية، يجب ملاحظة أن النمو الاقتصادي لا ينمي حجم الطبقة الوسطى فحسب، بل ينمي حجم الطبقة العاملة أيضاً، ويولّد، عادة، طبقة رأسمالية مدينية فاعلة. وقد يكون وجود طبقة عاملة منظمة وفاعلة، وطبقة بورجوازية صناعية ومستقلة وناهضة، من العوامل المؤثرة في توليد ديمقراطية ليبرالية؛ أي أن الفضل لا يعود إلى الطبقة الوسطى، أو لا يعود إليها وحدها.

يقول باحث لبناني (حداد ١٩٩٧)، مردداً أفكار بعض المدارس الأميركية بشأن الطبقة الوسطى:

«الديمقراطية الحديثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوسع الطبقة الوسطى وبتأليفها أغلبية المجتمع. حينها تصبح اللاعب السياسي الأول بين الطبقات وتحول دون تفاقم الصراع الطبقي وخروجه من دائرة التحكم والسيطرة. لذلك نرى أن الديمقراطية مفضّلة على قياس الطبقة الوسطى. فالبلدان التي تفتقر إلى طبقة وسطى واسعة وفاعلة، تبقى الديمقراطية فيها جزئية وعرضة للانتكاس.» ويضيف الباحث: «تمتلك الطبقة الوسطى بحكم تكوينها الديني والثقافي قدرة هائلة على صناعة الأفكار وعلى التصرف كقوة تحديث اجتماعي وسياسي. وحين تتوسع الطبقة الوسطى وتترسخ، تنحو إلى خلق

الشروط والبنى والآليات التي تكفل لها الاستقرار الضروري للمحافظة على هذه الأغلبية، وعلى المجتمع المدني الذي نشأ بموازاتها. هذا يعني: (١) دولة قوية مع مؤسسات تمثيل وتشريع وحكم وعدالة وإدارة، حديثة وعقلانية وفاعلة؛ (٢) حياة سياسية ومدنية متطورة مع أحزاب وهيئات وجمعيات قادرة على التعبير عن المصالح المتنوعة وحمايتها والترويج لها تحت سقف القانون، بعيداً من نظام الولاء التقليدي والاستزلام الموروثين عن مرحلة الإقطاع؛ (٣) حريات عامة مقدسة ومصانة (حرية التفكير، حرية التعبير، حرية الحركة، حرية التكتل... إلخ)، هي الحليف الأول للطبقة الوسطى والبيئة الفضلى لنموها واستمرار أغلبيتها.» ويعتبر حداد أن «من أهم إشكاليات التطور والتنمية وبناء الديمقراطية في لبنان هو نشوء الطبقة الوسطى. المشكلة ليست في حجم هذه الطبقة واتساعها، فقد سمحت ظروف التراكم السابقة، وخصوصاً عشية الحرب [١٩٧٥ - ١٩٩١]، بتوسيع النطاق العددي للطبقة الوسطى عبر تحسن المستوى المعيشي لعدد كبير من المواطنين. المشكلة تكمن في آلية التطور اللامتكافئ المصاحبة للنظام الطائفي، والتي ولدت 'طبقات وسطى' متنافرة إذا جاز التعبير. فالطبقة الوسطى لا يمكن اختصارها بالمستوى المعيشي أو مستوى الدخل فحسب، بل هي أيضاً نمط حياة ومنظومة قيم شديدة التأثر بظروف نشأتها.... إن المعيار الحقيقي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية اليوم، هو في مدى مساهمتها في بناء طبقة وسطى لبنانية واسعة ومندمجة.»

حجم الطبقة الوسطى
في بعض دول آسيا وروسيا

يطرح أكاديمي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في إحدى جلسات مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني سنة ٢٠٠٢ ما يلي: «في الدول الغربية يسمى متوسطو الدخل الطبقات الوسطى. هذه الطبقات، سياسياً، تقف مع الحكومة ومع الحزب الحاكم أيّاً يكن. وهي اقتصادياً الطبقات المستهلكة، وقوة رئيسية في الحياة الاقتصادية؛ فهي تقوم بالاستثمارات الثابتة في التعليم، وهي من منتجي الثقافة المتقدمة ومستهلكيها. وهكذا، فإن توسيع فئات متوسطي الدخل يقود إلى مجتمعات مستقرة.»(٥) ويقدر البعض أن حجم الطبقة الوسطى (معتمداً على مقياس الدخل، وهو مقياس إشكالي كما سنبين لاحقاً) في الصين الشعبية لم يتجاوز في سنة ٢٠٠٢ نسبة ٥٪ من السكان (نحو ٦٥ مليون نسمة).

ويقدر بعض الأبحاث نسبة الطبقة الوسطى الحديثة في روسيا بنحو ٧٪ من

السكان، مع وجود ١٢٪ ممن لديهم بعض سمات «البورجوازية»، في حين أن أكثر من نصف السكان صنفوا أنفسهم كطبقة وسطى، ويبتاع ١٩٪ من السكان نحو ٥٥٪ من مجموع السلع الاستهلاكية (Vaknin 2002). وقُدر حجم الطبقة الوسطى الحديثة في الهند سنة ٢٠٠٢ بنحو ٤٪ (نحو ٤٠ مليون نسمة).[٦] وفي دول شرق آسيا المصنعة حديثاً، قفز حجم الطبقة الوسطى الحديثة (من المتخصصين والمديرين والكتبة) بصورة سريعة خلال الستينيات والسبعينيات؛ فارتفع في كوريا الجنوبية من نحو ٧٪ سنة ١٩٦٣ إلى ١٧٪ سنة ١٩٨٣، وفي تايوان من ١١٪ سنة ١٩٦٣ إلى ٢٠٪ سنة ١٩٨٢، وفي هونغ كونغ من ١٤٪ سنة ١٩٦١ إلى ٢١٪ سنة ١٩٨١ (Koo 1991). وسنرى أن حجم الطبقة الوسطى الحديثة في الضفة والقطاع تجاوز نسبة ٢٠٪ بعد قيام السلطة الوطنية. في كل الأحوال، هذه التقديرات جميعها مبنية على مؤشرات مبسطة للطبقة الوسطى تعتمد الدخل من دون أن تأخذ في الاعتبار طبيعة العمل وعلاقاته وشروطه، ونوع رأس المال الذي تستند إليه الطبقة الوسطى والقائم على التعليم، أو ما يختصر بلغة بعض علماء الاجتماع برأس المال الثقافي.

وقد خلصت عدة أبحاث (Doorenspleet 1997)، وجدت علاقة ترابطية بين وجود طبقة وسطى كبيرة الحجم (مقدرة حجم الطبقة الوسطى عبر احتساب حجم نسبة التكنوقراط والمشرفين والمديرين والكتبة من مجموع القوى العاملة النشيطة اقتصادياً) وبين الديمقراطية السياسية، إلى أن حجم الطبقة الوسطى شكل عاملاً مهماً في وجود ديمقراطية سياسية، باستثناء التحولات نحو الديمقراطية السياسية التي جرت في التسعينيات من القرن الماضي، إذ لم يبرز تأثير لحجم الطبقة الوسطى، ولم يبرز تأثير لحجم الطبقة العاملة في الفترة ذاتها. المشكلة أن هذه الدراسات لا تنتبه إلى دور الطبقات السياسي والاقتصادي ودرجة التنظيم وطبيعة الصراع في المجتمع؛ إذ تركز على معطيات إحصائية معزولة عن سياقاتها وخصوصياتها المحلية والإقليمية والدولية المحددة. كما أن العوامل الدافعة نحو الديمقراطية السياسية ليست بالضرورة العوامل نفسها الدافعة نحو استقرارها.

تحديدات متباينة
لدور الطبقة الوسطى السياسي

شهدت الأدبيات الغربية، والأميركية منها تحديداً، تشخيصات متناقضة لدور الطبقة الوسطى السياسي. ففي حين نجد تكراراً لنظرية ميل الطبقة العاملة نحو السلطوية (Lipset 1960b; Kirschat & Dillehey 1967)، نجد من يقترح أن الطبقة

الوسطى هي، في الجوهر، طبقة رجعية (Warren 1967; Mayer 1975)، بينما اعتبرها آخرون، كما ذكرتُ سالفاً، شرطاً وضمانة للديمقراطية السياسية (Glassman 1995).[٧] ويعتبر البعض أن الطبقة الوسطى المهنية طبقة راديكالية (Podhoretz 1979). في المقابل اعتبرها آخرون طبقة محافظة (Goldthorpe 1982; Chomsky 1969) كونها طبقة «خدمات». وخلص بعضهم (Wright 1985; Harrington 1979) إلى أن المواقف السياسية للطبقة الوسطى ملتبسة ويشوبها الغموض. ولجأ البعض إلى صوغ مفهوم «الثقافة الطبقية» لتفسير الحركات الاجتماعية (البيئة والحقوق المدنية، إلخ) التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الستينيات من القرن الماضي لأن معظم مؤيديها، أو هكذا بدا، من الطبقة الوسطى (Rose 1997). ولا غرابة في هذا التشتت في المواقف؛ فلا طبقة وسطى أو عاملة أو رأسمالية معلقة في الفراغ، وإنما هي محددة بسياق تاريخي، وبشروط سياسية (محلية وإقليمية ودولية) واقتصادية وثقافية معينة.

إن الأقرب إلى الإقناع هو الأبحاث التي انتبهت إلى أن دور الطبقة الوسطى في التحول الديمقراطي في البلاد التي شهدت مثل هذا التحول - كما في بعض الدول الحديثة التصنيع في شرق آسيا - هو دور غير واضح المعالم، عازية ذلك إلى تعقيدات عملية الدمقرطة السياسية نفسها. فقد أشارت هذه الأبحاث إلى تباين تعامل شرائح من الطبقة الوسطى مع التغيير السياسي، لأن التحول من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي يتشكل من «لحظات» محددة أو حالات من الانعطاف تطرح كل منها قضايا وصراعات وموازين قوى طبقية متعددة. وبالتالي، تتباين ردات فعل الطبقة الوسطى عن ردات فعل الطبقة العاملة، بل تتباين أيضاً ردات فعل شرائح الطبقة الوسطى نفسها. ومن محددات هذا التباين مدى استقلالية هذه الشريحة عن سيطرة الدولة، وعلاقتها بالطبقات الأُخرى، والمعاني والأهداف التي تبرز للعيان من عمليات التحول الديمقراطي. ولذا يخلص بحث عن دور الطبقة الوسطى في كوريا الجنوبية إلى أن الطبقة الوسطى الحديثة الكورية عملت، بصورة عامة، كلاعب ديمقراطي تقدمي في مرحلة التحول الديمقراطي، لكن المعاني المحددة وأهداف الديمقراطية التي طرحتها اختلفت عن الاهتمامات الرئيسية للطبقة العاملة (Koo 1991).

وعليه، يمكن فهم سبب بروز الديمقراطية كقضية في الخطاب السياسي الفلسطيني بعد قيام سلطة وطنية على إقليمها (أي بعد حدوث انعطاف سياسي مهم). كما يمكن الاقتراب من فهم سبب إخفاق محاولات مأسسة الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني على الرغم من رفع شعار الديمقراطية (والإصلاح) من مختلف القوى السياسية ومن معظم قوى المجتمع المدني الأُخرى؛ فالشعار لم يكن يعني الأمر نفسه للشرائح الرئيسية للطبقة الوسطى (المقيمة في القطاع العام، والمقيمة في

المنظمات غير الحكومية، وفي الأحزاب السياسية، وفي القطاع الخاص). وهو لم يعنِ الأمور نفسها للعمال الفلسطينيين، سواء العاملين في المؤسسات الإسرائيلية أو العاملين في المؤسسات الفلسطينية، ولا الأمر نفسه لأصحاب رؤوس الأموال.

وكان البعض (Moore 1966) قد أشار، بناء على دراسة تحولات تاريخية مهمة في القرن العشرين، إلى أهمية وجود توازن، وإن يكن تقديرياً، بين الطبقات لبروز الديمقراطية السياسية (البرلمانية). كما اعتبر أن لوجود طبقة بورجوازية مستقلة وناهضة من سكان المدن أهمية بالغة، مستخلصاً أن من دون بورجوازية مدينية لا وجود للديمقراطية (Moore 1966, p. 418). ومن هنا، فإن أبرز الملاحظات التي يمكن أن تطرح على مجتمع الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ تتمثل في غياب بورجوازية مدينية مستقلة وناهضة. وفي سياق تشخيص مواقف الطبقات الاجتماعية من الطبقية، أشار باحثون (Taner & Young 1990, ch. 12) إلى أن كبار مُلاّك الأراضي يمتازون، عادة، بمواقف ضد الديمقراطية والاتجاهات اليسارية.

يشير هؤلاء الباحثون أيضاً إلى أنه غلب على موقف الطبقة الوسطى، في أحيان كثيرة، الالتباس إزاء توسيع الحقوق السياسية للمواطنين، وأن موقعها الوسطي في البنية الطبقية يجعلها عرضة لأن تبني تحالفات مع فئات وعناصر غير ديمقراطية في الطبقة المهيمنة التي تملك رأس المال وتسيطر عليه (Rueschemeyer et al. 1992). ويوضح هؤلاء أن الحضور الواسع لطبقة عاملة ينعكس إيجاباً على مأسسة الديمقراطية السياسية، وأن حجمها لا حجم الطبقة الوسطى هو العامل الحاسم، كونه يغير موازين القوى الطبقية لمصلحة الطبقة العاملة التي من مصلحتها إرساء نظام ديمقراطي. وسأعود إلى هذه النقطة عند مناقشة وضع الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

تتمثل الإشكالية التي نحن بصددها في أن الطبقة الوسطى ليست طبقة متجانسة، ولا هي موحّدة، ويصعب أن تكون كذلك. كما أن مواقفها تتأثر بأوضاع الطبقات الأُخرى في مجتمعاتها وبعلاقتها بالدولة وسمات هذه الدولة، بالإضافة إلى الأوضاع المحيطة بمجتمعها. فالطبقة الوسطى في الدولة غير الديمقراطية لا تتمتع بالقدر ذاته من الاستقلالية الذي تتمتع به في الدولة الديمقراطية، كونها بحاجة إلى الممالأة السياسية للنخبة الحاكمة للحفاظ على امتيازاتها ومكانتها الاجتماعية. وتشير أبحاث تناولت مجتمعات أوروبية إلى أن الفئات الدنيا من الموظفين كانت الأقرب إلى تأييد سياسات ديمقراطية ومساواتية واشتراكية، بينما كانت الفئات العليا من هذه الطبقة سهلة التعبئة في معارضة هذه الأهداف (Burris 1986). لكن هذا لا يشكل قانوناً عاماً، ويجب الحرص على فحص مواقف الطبقة الوسطى (والطبقات الأُخرى أيضاً) في موقعها في مجتمعها وفي لحظاته التاريخية. ومن هنا قد يتفق البعض مع الاستنتاج الذي توصل إليه

هنتنغتون (Huntington 1991) من أن نمو طبقة وسطى، ونمو طبقة عاملة وتنظيمها المبكر، والتقلص المتدرج للفوارق الاقتصادية بين المواطنين، هي أمور أدت كلها دوراً في التحول نحو الديمقراطية السياسية في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر.

لكن الطبقة الوسطى في أواسط القرن العشرين اختلفت عما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر، كما اختلفت عما أصبحت عليه في نهاية القرن العشرين وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهذا يسري على الفارق بين المجتمعات الرأسمالية المتطورة وعلى المجتمعات الأقل تطوراً. من الواضح أن الاشتراكية لم تعد تشكل، في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، البديل الجذاب من الرأسمالية الذي شكلته في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر، أو في أواسط القرن العشرين. فالأحزاب والحركات الاشتراكية والعمالية باتت تواجه مشكلات حقيقية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وبعد أن تكشف عجزها الاقتصادي وتسلطها السياسي. وبالتالي، لم تعد نماذج بديلة محببة. ومع هذا التحول بات على الأحزاب اليسارية في أوروبا وخارجها محاربة إقرانها بمن يؤيد المركزية الشديدة في صنع القرار، ومن يميل إلى تنمية البيروقراطية وتنظيم حياة الأفراد؛ أي أنها فقدت كثيراً من قدراتها الإقناعية. وفي المقابل، دفعت التحولات في العالم إلى نمو حركات جديدة تتركز على قضايا محددة، كالبيئة وقضايا المرأة وحقوق الأقليات والهويات القومية والإثنية، وعلى نتائج العولمة القائمة على أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، وعلى مشكلات الديمقراطية والمواطنة والتنمية.

قد يفيد ما اصطلح على تسميته «الذعر من تراجع المكانة الاجتماعية»، في لحظات معينة، في تفسير سلوك سياسي لشرائح من الطبقة الوسطى. لكن يصعب على أي تفسير أن يتجنب إحالة هذا «الذعر» إلى خوف هذه الفئات من فقدان امتيازات معينة اكتسبتها نتيجة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية في المجتمع المعني. وهذا أمر يختلف اختلافاً كلياً عن الأطروحة القائلة بأن شرائح معينة من الطبقة الوسطى رجعية، وأُخرى ليبرالية، وثالثة تقدمية، من دون إسناد هذا إلى تحليل قائم على المعاينة الملموسة لواقع هذا الطبقة ومواردها وتكوينها في المجتمع المعني. وكما أشرت أعلاه، يجب الحرص على عدم الخلط بين المكانة الاجتماعية والموقع الطبقي.

تتصل المكانة الاجتماعية بعمليات منح امتيازات وحقوق أو حجبها. وقد يفيد مفهوم المكانة الاجتماعية في تشخيص واقع فئات معينة، كما في توصيف واقع المرأة وتحديداً في المجتمعات، كما هو حال المجتمع الفلسطيني، التي تعاني فيها المرأة جرّاء مكانة أدنى من الرجل بغض النظر عن الموقع الطبقي. ولعل التمعن في الكيفية التي عالجت فيها الرواية الفلسطينية (والرواية هي أدب الطبقة الوسطى الحضرية بتفوق)

شخصياتها النسائية من حيث طريقة تنميطها (المرأة الفاعلة الصلبة، والمرأة المستغلة المنحرفة، والمرأة الرمز)، يبرز فقر تجربة الطبقة الوسطى الفلسطينية المدينية، ووهن الوعي الاجتماعي التحليلي وتغليف هذا الوهن بخطاب أخلاقي وعظي (العيلة ٢٠٠٣). ونجد هذا في صورة المرأة في المنهاج الفلسطيني، الذي يقول فيه أحد المعلمين، مشيراً إلى منهاج اللغة العربية للصف الثامن الذي يدرّسه:

> وهكذا لا نجد المرأة المكتشفة أو العالمة أو الشاعرة المتمردة ذات المفردات الخاصة بها بعيداً عن هيمنة الذكورة ولغتها وصياغاتها. وهذا طبيعي ما دام واضعو المنهاج هم امتداد طبيعي ومواليد أوفياء لذهن ذكوري مطمئن تماماً وراضٍ عن نفسه، لا وجود لامرأة تبادر إلى فعل... وهكذا تمضي باقي الدروس لتتحدث عن الفواكه وغزة ومرض الإنفلونزا والمستقبل وتحديات المستقبل وجزاء الإحسان وإعلان دولة فلسطين، ورعاية المراهقين، وفتح طبرية وقصص حنين لوطن ضائع... إلخ، وتبقى صورة المرأة هي وحيدة بين أربعة جدران تنتظر زوجاً غائباً، أو تتسلل خفية لترى عاشقاً كاذباً، أو أماً فقيرة تموت بصمت، في برد كوخ، وتنتظر شفقة الجيران. (خداش ٢٠٠٤أ)

المؤسسة مكان عمل معظم فئات الطبقة الوسطى

تختلف الطبقة الوسطى الحديثة عما اصطلح على تعريفه بالبورجوازية الصغيرة التقليدية من حيث أن الأخيرة تتميز بالملكية الصغيرة لرأس المال الخاص، كونها تتشكل أساساً من الحرفيين والصناع، وصغار الفلاحين، وأصحاب الورش والمشاريع الصغيرة جداً، وذات الطابع العائلي، والتي غالباً ما تنشط في إطار ما يعرف بالاقتصاد غير المنظم: حيث يتم الاستخدام من دون عقود عمل وإجازات مدفوعة وتأمينات اجتماعية، وغالباً من دون دفع ضرائب، وحيث يتوجه الإنتاج إلى السوق المحلية - لا تتعدى الحي في أحيان كثيرة - ويتم بوسائل عمل أولية. وفي المقابل، لا تملك الطبقة الوسطى وسائل إنتاج خاصة بها، وإن امتلك بعضها وسائل عمل خاصة، كالآلات الحاسبة أو آلات معالجة الأسنان. فهي، كطبقة، تنمو وتقيم في مؤسسات ومواقع القطاع المنظم من الاقتصاد، أو في مؤسسات القطاع العام، أو في مكونات «المجتمع المدني» المتعددة.

شهد الجدال بشأن الطبقة الوسطى أكثر من شكل اختزالي؛ فقد اتخذ في أحيان

شكل التركيز على تكوين وحجم الطبقة الوسطى والطبقة العاملة أو الرأسمالية على حساب التحليل الملموس للاتجاهات والاستراتيجيات السياسية، وكأن مجرد تصنيف الأفراد في طبقات يكفي في حد ذاته لحسم اتجاهات التغيير الاجتماعي والسياسي. كما قاد تجاهل الاختلافات في الشروط، وظروف العلاقة بسوق العمل، والوصول إلى السلع والخدمات المتوفرة في السوق، إلى تبسيط شديد في التحليل الاجتماعي، وإلى طمس التباينات بين شرائح الطبقة الواحدة واحتمالات تداعياتها الأيديولوجية والسياسية المعقدة.

كما شهد الجدال محاولات تحريك الحدود الفاصلة بين الطبقات، بحيث تستثنى سمات سياسية غير مرغوب فيها من الطبقة أو الشريحة التي يتعاطف معها الكاتب أو المحلل. فحتى بين الشريحة الواحدة من الطبقة، هناك اختلافات تستحق الانتباه، لكونها تملك قدرة على منحنا إمكان رسم توقعات معينة للسلوك المستقبلي لهذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية أو أشكال الذائقة الاجتماعية، أو نمط الحياة السائد أو الممكن أن يسود (من حيث المسكن والملبس ونوع المأكل...).

إن نظرة سريعة إلى الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، على سبيل المثال، كافية لتكشف أن هناك «الأكاديمي المحلي» الذي لا يعرف (وإن بحدود في بعض الأحيان) سوى اللغة العربية، ولا يستخدم سوى المراجع العربية، وينشر باللغة العربية في المجلات والمنابر المحلية (إن نشر)، وهو يتعامل عادة مع الطلبة بالتلقين وبحصر المراجع التي لا خروج عنها، ولا يسمح بالخروج عنها. وهناك «الأكاديمي المغترب» (إن صح التعبير) ذو النموذج الأكاديمي الغربي (الأوروبي أو الأميركي)، ويعمل جاهداً لأن ينشر بالإنكليزية في مجلات أكاديمية تصدر وتحكم في الغرب، فهذا يسعى لأن يكون جزءاً من الأكاديميا الغربية ونيل الاعتراف منها. وهناك النموذج الذي يجمع بين ما هو محلي من مصادر للمعرفة وبين ما هو عالمي. ولكل من هذه النماذج رؤيته فيما يتعلق بالمعرفة وإنتاجها وفيما يتعلق بالنموذج المفاهيمي المحدد لرؤيته لموضوعه، بل للعالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن هؤلاء تجمعهم مؤسسة واحدة هي الجامعة، ومهنة واحدة هي التدريس. والأكاديمي يجمعه مع غيره من الطبقة الوسطى العمل اليومي في المؤسسات والتقيد بشروطها (وهي عادة مدونة بأنظمة عمل، ومقننة بعقود عمل).

من هنا دور «الوظيفة» في تحديد تخوم الطبقة الوسطى، على أن تُفهم «الوظيفة» بما هي وصف لنشاط قائم بذاته، بل بما هي دال على موضعة في شبكة علاقات. حتى إذا كانت الوظيفة غير مرتبطة بمؤسسة بعينها، كما هو الحال في مهن أو تخصصات معينة (المحاماة والطب والهندسة وغيرها)، فسرعان ما يجري مأسستها بشكل أو بآخر

(في عيادة أو مكتب أو مركز)، وهي تخضع، عادة، لترخيص وموافقة ورقابة مؤسسات أُخرى (حكومية أو نقابية أو الاثنتين معاً). العامل لا يعمل في مؤسسة، وإنما في ورشة أو مصنع أو مزرعة عند رب عمل، وللفترة التي يكون رب العمل بحاجة إليه، وقد يعمل بعقد أو بلا عقد. والبورجوازية الصغيرة التقليدية لا تعمل في مؤسسات، فالحانوت ليس مؤسسة، والحرفي يدير عمله بنفسه، والفلاح يتولى بنفسه فلاحة أرضه، وهكذا. من هنا ارتباط الطبقة الوسطى بالتحضر، وبنشوء الدولة الحديثة وتطورها، وبنشوء المجتمع المدني (أحزاب سياسية، واتحادات ونقابات مهنية، وجمعيات خيرية وتنموية وبحثية)، وبتطور الصناعات والتكنولوجيا.

المؤسسات هي الأمكنة التي توظف أفراد الطبقة الوسطى، وهي التي تحدد شروط عملهم وطبيعة نشاطهم اليومي. لذا نجدهم في الجامعة وفي الشركة وفي المنظمة الأهلية وفي المدرسة والمستشفى والمحكمة والهيئات الدينية والوزارة والنقابة (لا مجرد أعضاء، بل كمتفرغين في إدارة النقابة)، وفي المنظمة الحزبية (كمتفرغين لا مجرد أعضاء)، وهكذا. لكن هذا ليس المحدد الوحيد للطبقة الوسطى؛ فطبيعة النشاط الذي تقوم به، في مجال التقسيم الاجتماعي للعمل، هو محدد آخر مهم. فإن كانت المؤسسة (بما هي أنظمة ولوائح وأهداف وتراتب في المسؤوليات والصلاحيات، وبما هي علاقات وبرامج، وبما هي خاضعة للتغيير من جانب الأفراد الفاعلين) هي ما يشكل قاسماً مشتركاً بين أفرادها، فإن طبيعة النشاطات التي تقوم بها هي محدد آخر، ومبعث تنوعها الواسع. كما تختلف الطبقة الوسطى عن الطبقة العاملة من حيث اعتمادها إلى حد كبير على التعليم (رأس المال الثقافي) في تشكيل وإعادة تشكيل نفسها. ويتبلور، في سياق العلاقات المتغيرة للرأسمالية في تمددها الكوني، أسلوب حياة معين يميزها من الفئات العمالية أو المهمشة اجتماعياً. بل يمكن النظر إلى أن أحد أبعاد عولمة رأس المال هو عولمة العلاقات الطبقية بما يعنيه هذا من تشكّل طبقة بورجوازية وطبقة عاملة وطبقة وسطى في مجتمعات طرفية.

المعلمون كجزء من الطبقة الوسطى

للتعليم، بمختلف مراحله، أهمية خاصة في إنتاج الطبقة الوسطى؛ إذ يتموضع المعلمون (في المدارس الابتدائية والثانوية) في مواقع حرجة في شبكة العلاقات الطبقية. ففي حين يمكن اعتبار المعلمين «مثقفين عضويين» للبورجوازية، فإنهم، بنيوياً، ليسوا جزءاً، ولا بأي شكل من الأشكال، من الطبقة الرأسمالية، بل هم، في معظم الأحيان، أقرب إلى الطبقة العاملة والفئات الكادحة في المجتمع. فهم يعملون

في مجال إعادة إنتاج وتأهيل قوة العمل، ويمنحونها المهارات والتقنيات الضرورية. وبصورة عامة، وفي معظم المجتمعات، لا يحظى العمل في مجال إعادة إنتاج قوة العمل بأجور عالية، بل إن معظمه بلا مقابل مباشر، كونه يتم عبر النساء في الأسرة. هذا بالإضافة إلى أن نسبة غير قليلة من العاملين في مجال التدريس في المرحلة الأساسية هي من النساء.

بتعبير آخر: يعمل المعلمون في المجال الأيديولوجي، ويتمثل جزء من مهماتهم في ترسيخ الولاء لقيم تشمل الولاء لكل من النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم. وهذا يجعلهم محط الرقابة والتوجيه (السيطرة على المناهج، والتدريب، والإشراف..)، ويسلبهم الحرية في التصرف في مجال عملهم. وعلى الرغم من ذلك فإنهم يتقاضون أجوراً متدنية، ويقفون عادة على الخطوط الأمامية من الصراعات الطبقية والإثنية والاجتماعية، ويواجهون الثقافة الشعبية وأشكال المقاومة السلبية وغير السلبية للجمهور الذي يعملون وسطه.

والمدرسة تولد توقعات متناقضة؛ فهي مكان يتساوى فيه الطلبة، لكنها تعمل عبر الامتحانات والتقويم المتواصل على الفرز بين الطلبة، الأمر الذي يولد لاحقاً فوارق طبقية واجتماعية. كما تقوم المدرسة على الضبط الاجتماعي والمسلكي من جهة، وعلى توليد حوافز من جهة أُخرى. هذه الاعتبارات كلها وغيرها تضع شريحة المعلمين في موقع ملتبس يفسر إلى حد كبير التجاذب بين النزعة المحافظة من جهة، وبين الرغبة في التغيير من جهة أُخرى.

مفهوم الحيز العام والطبقة الوسطى

ارتبط نمو الطبقة الوسطى بالدولة الحديثة وبنمو مؤسساتها المتعددة (تعليم، وصحة، وأمن، وجيوش، وقضاء، ومالية وضريبة، ومؤسسات تشريعية..). كما ارتبط بنمو المدن والاقتصاد الرأسمالي وما ترتب على هذا من ظهور تخصصات جديدة من الأعمال والمهن والعلوم، ومن مؤسسات تعليمية عليا (معاهد وجامعات)، ومن تطور في مختلف فروع الحقل الثقافي (مسرح، وسينما، ورواية، وشعر، وقصة، وفن تشكيلي، وفن معماري، وموسيقى..)، ومن تحولات في المجتمع المدني، بما في ذلك ما يدخل في نطاق ما يعرف بالحيز العام أو بالأحياز العامة.

يشير مفهوم الحيز العام إلى مجال التخاطب والنقاش المفتوح بين الأفراد (سواء في وسائل الإعلام أو في الأمكنة العامة) بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك مع الآخرين، والذي يؤثر في تشكيل رأي عام، وإلى طرح حلول لقضايا عامة خلافية.

ويقارن الحيز العام عادة بالحيز الخاص، حيث تسود العلاقات الخاصة (كما في الأسرة) والنشاطات الاقتصادية الخصوصية المستندة إلى الملكية الخاصة (ويحمي القانون كليهما من تدخل الدولة في المجتمعات الرأسمالية). ونجد إحدى أهم المداخلات بشأن الحيز العام عند هبرماس (Habermas 1989)، إذ يجادل في أن شكلاً خاصاً من الحيز العام بدأ يظهر في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر (في إثر الثورة الفرنسية والثورة الصناعية وظهور الديمقراطية الليبرالية)، والذي يطلق عليه تعبير «الحيز العام البورجوازي» (الليبرالي). وتشكل هذا الحيز من أفراد ليس لهم مناصب عامة، يجتمعون في أمكنة عامة كالصالونات والمقاهي، لمناقشة شؤون الساعة ذات الاهتمام المشترك، وذلك من دون إعارة أي أهمية لمكانة بعضهم البعض الاجتماعية، وبهدف الوصول إلى اتفاق في الرأي قائم على أساس الجدل والنقاش العقلانيين. وقد تفتح الصحافة ووسائل الإعلام الحديثة مجالات لتوسيع هذا النقاش والجدل إذا ما وفرت المناخ الضروري للنقاش الحر، ولتعددية الآراء وتفاعلها، وربما يحدث العكس في حال سيطرت عليها الاحتكارات أو حكومات أو سلطات لا تسمح إلاّ بوجهة نظر واحدة، وتحديداً إن سادت المجتمع حالة لا تتيح حياة يومية تقوم على الحوار والنقاش والتواصل غير التسلطي والقمعي بين الناس، وإن افتقر المجتمع إلى مؤسسات وتشكيلات منظِمة لذاتها، وهي مؤسسات وتشكيلات ضرورية في مجتمعات حديثة ومعقدة التنظيم نوعاً ما.

يتشكل الحيز العام في مواجهة سياسات وممارسات الدولة (السلطة المركزية وأذرعها) وانتقادها عبر الجدل والنقاش العقلانيين، وأثر هذا في مؤسسات الدولة الحديثة، بما فيها وضع البرلمان تحت العين الفاحصة للجمهور العام، وعبر الاعتراف، في دساتير الدولة الحديثة، بحق حرية التعبير عن الرأي. ويرى هبرماس أن هذا الشكل من الحيز العام قد تراجع بالتدريج خلال القرن العشرين، بعد تسليع أجزاء واسعة منه ومن مؤسسات النقاش العقلاني - الانتقادي في إثر تمركز الملكية (بما فيها وسائل الاتصال والمعلومات والصحافة اليومية والدورية القائمة على الربح) والتقنية والتنظيم، بحيث أصبحت تشكل بصورة متدرجة مواقع سلطوية، وباتت قيم الترفيه تتفوق على قيم إيصال المعلومات، وتمنح اعتبارات المكانة الاجتماعية أولوية على اعتبارات المواطنة. أي أن هبرماس يرى أن مع نمو الاحتكارات الرأسمالية والشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والمؤسسات الصانعة للثقافة والمسيطرة على وسائل الإعلام، اختفى المجال العام القائم على المشاركة الفاعلة، وحلت محله، في المجتمعات الأكثر حداثة، الأشكال الأكثر خصوصية في السياسة، حيث سيطر الإعلام والنخبة على الحيز العام، وحيث بات المواطن مجرد مشاهد ومستهلك للسلع والإدارة

السياسية، وحيث تقلصت مجالات المشاركة المباشرة في النقاش العقلاني والنقدي للقضايا العامة إلى حدود ضيقة.

لذا، يميز هبرماس بين الوظائف الانتقادية والعقلانية لوسائل الاتصال وبين الوظائف التي تهدف إلى التأثير في آراء وقرارات المستهلكين والمنتخبين والمواطنين بصورة عامة. ويرى أن الرأسمالية في مراحلها المتقدمة قامت وتقوم بـ «استعمار عالم الحياة»، أي العالم القائم خارج العمل.

وقد تركزت الانتقادات التي وجهت إلى هبرماس على التشكيك في دقة التأريخية لبروز الحيز العام، وعلى «النمذجة» المثالية، وعلى المبالغة في تجميل الحيز العام البورجوازي، وعلى التركيز على وجود حيز عام واحد من دون تفحص إمكان وجود أكثر من حيز عام، وما يعنيه هذا التعدد من مواجهات بحكم الانقسامات الطبقية والنوع الاجتماعية والإثنية والقومية في المجتمعات الحديثة (Fraser 1993). كما شكك البعض في درجة ملاءمة مفهوم «الحيز العام» للأوضاع الاجتماعية والسياسية التي باتت تسود المجتمعات الغربية منذ أواخر القرن العشرين. وعلى الرغم من هذه الملاحظات والانتقادات فإن المفهوم يحتفظ بأهمية خاصة للمهتمين بأشكال التنظيم السياسي المستقلة عن سلطة الدولة، كما يحتفظ بأهمية خاصة للمهتمين بتأثيرات وسائل الاتصال الحديثة (Thompson 1990). ويرى البعض أن مفهوم الحيز العام أكثر فائدة، من الزاوية التحليلية، من مفهوم المجتمع المحلي الذي يميل إلى إغفال أو تبهيت الانقسامات والتراتبيات في المجتمع. وهو، كمفهوم، يسمح بالتنقل بين المحلي والوطني والعالمي. كما أنه قد يساعد في فهم التداخل والتقاطع بين المحلي والوطني والقومي والعالمي، من دون إخضاع، بالضرورة، أحدهما للآخر.

يمكن أن نخلص إلى أن في الإمكان النظر إلى الحيز العام باعتباره يتشكل من مواقع وبنى، وباعتباره متعدد «الجماهير»، ويوفر فضاءات وفرصاً لتشكيل وإعادة إنتاج هويات (قومية ودينية، إثنية وثقافية، نوع اجتماعية...) متعددة، وباعتباره يساهم في بلورة أهداف عامة، كما في صوغ مصالح لمجموعات معينة، وتوليد آراء وخطابات مشتركة، وتحديد أشكال الفعل السياسي والاجتماعي المشترك (تحديداً فيما يخص نشاطات الأحزاب والحركات الاجتماعية والأقليات...). كما يمكن أن يوفر فرصاً لبلورة خطابات وأهداف واستراتيجيات متميزة لكل «جمهور»، وأن يساهم في إضاءة العلاقة بين المعرفة والسلطة.

لا نملك حتى اللحظة دراسات تتناول تشكل الحيز العام أو الأحياز العامة وتحولاتها وديناميا تها في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا بين التجمعات الفلسطينية الأخرى.

توحي النظرة الأولية بوجود علاقة بين مفهوم الحيز العام والوظائف والأدوار التي تضطلع بها شرائح الطبقة الوسطى الحديثة من مثقفين، ومهنيين، وفنيين، وإداريين، واختصاصيين في مختلف مؤسسات المجتمع (أحزاب، واتحادات، وجامعات، ومعاهد، ومراكز بحث، ومنظمات حقوق إنسان، وحركات اجتماعية، ومنظمات دعاوية، ومؤسسات ثقافية وتربوية)، وذلك لارتباط مفهوم الحيز العام بالسياسة، بمفهومها الواسع.

الحيز العام والسياسة

يرتبط مفهوم الحيز العام (والمكان العام) بالسياسة بمعناها الواسع، كونه يرتبط، أولاً، بالساحات أو الأمكنة التي تسيطر عليها السلطة المركزية (مؤسسات وأجهزة الدولة)، أو القوى الفارضة للهيمنة (كالحركات السياسية والاجتماعية ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة، أو الحركات والمؤسسات الدينية). وقد تقوم مؤسسات الدولة، أو القوى القادرة على فرض هيمنة، بتحييد هذه الأمكنة (عبر تجريدها من وظيفة تشكيل رأي عام)، أو بتقليص الأمكنة التي يجتمع فيها مواطنون أحرار (ليسوا على معرفة بعضهم ببعض بالضرورة) للجدل ومناقشة قضايا تهمهم. وهذا يطرح أسئلة عن الأمكنة أو المساحات التي يصعب على الدولة أو القوى الفارضة للهيمنة إمكان فرض السيطرة عليها، كأماكن العبادة والدواوين والمقاهي والحدائق العامة والفضاءات، أو الأمكنة الافتراضية (virtual spaces) أو محطات التلفزيون الفضائية، ومختلف الأحياز العامة فوق القومية. كما أنه يطرح أسئلة عن نوعية العلاقات والخطابات (دينية، وقومية، وعلمانية، ويسارية، ويمينية، وليبرالية...) التي تصاغ في نطاق هذه الفضاءات.

ويرتبط مفهوم الحيز العام، ثانياً، بمفهوم السياسة لعلاقته بالممارسة الديمقراطية وحدودها، وبالسمات الدولانية للمجتمع، لأن هذه تؤثر في كيفية استخدام الأمكنة العامة (كالمقاهي والأندية ودور العبادة والجامعات والمعاهد والجمعيات والفنادق، حيث تنظم الندوات والمؤتمرات، وحيث يتم تداول المعرفة والرأي العام) لمناقشة قضايا عامة، والسعي لتشكيل أو إثارة رأي عام بشأنها. ويرتبط، ثالثاً، بالسياسة من حيث صلة الأمكنة العامة بالنوع الاجتماعي وبالوضع الطبقي والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والفئة العمرية. ورابعاً، يرتبط الحيز العام (أو الأحياز العامة) تاريخياً بنمو المدن، وما يرافقه عادة من إنتاج فني وثقافي وفكري، ومن تأثر بتطور وسائل الاتصال والإعلام (وسائل النشر الجماهيرية، كالصحف والمجلات والكتب، ثم وسائل الاتصال المسموعة كالراديو، ثم وسائل الاتصال البصرية كالسينما

والتلفزيون والهاتف، ثم البريد الإلكتروني والإنترنت).

من جاذبية مفهومي الحيز العام والحيز الخاص (كما هو مفهوم الحقل سواء السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرياضي...) تخطي إشكالية التوتر بين مفهوم البنية (structure) ومفهوم الفعل الذاتي (agency). فالأحياز العامة تَنتج من وتُنتج ترتيبات بنيوية وخطابات وأفعالاً وأنماط سلوك تسعى للتأثير في السلطة والقوى المهيمنة، وإحداث تغيير اجتماعي وقيمي وثقافي، وبالتالي سياسي.

ولأن الحيز العام يرتبط بالمجتمع المدني ارتباطاً مباشراً، ويرتبط بالحقل السياسي العام (الوطني)، فإن التفكير لم يعد ينحصر في حيز عام واحد (وبالتالي جمهور واحد). ولذا، يفضل اعتماد مقاربة تتسع لرؤية عدة أحياز عامة تتعايش أجزاء منها، وتتحالف أجزاء أُخرى، وتتصارع أجزاء أُخرى بشأن كسب تأييد شرائح اجتماعية لأهداف أو قيم معينة (كالعدالة، والرعاية، والديمقراطية، والتنمية، والصالح العام، والتراث، والدين، والأصالة، وغيرها)، أو في مواجهة السلطة المركزية، أو في تحدي ومقاومة قوى إقليمية أو دولية، أو في مواجهة الاحتلال والاستيطان والجدار العازل، كما في الحال الفلسطيني. وهناك أحياز أو فضاءات تسيطر عليها تنظيمات سياسية أو حركات اجتماعية أو مجموعات ضاغطة (كما حدث عربياً مع الحركات الإسلامية خلال العقود الأخيرة). وهناك أحياز (سياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية...) تضيق وتتوسع أو تختفي ويظهر غيرها، وذلك بالارتباط بعمليات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية متعددة (محلية وإقليمية ودولية). ومن هنا تأتي أهمية فهم تأثير عمليات العولمة الرأسمالية في الأحياز العامة وموضوعاتها.

لكن من المهم تجنب الوقوع في نظرة تقوم على تحديد جامد للتخوم بين الدولة الحديثة (أو السلطة المركزية) والمجتمع المدني بأحزابه ونقاباته واتحاداته ومنظماته الأهلية، وبين هذه وتلك وكل من العائلة (أو التشكيلات القرابية الأوسع)، وبين كل من هذه والاقتصاد. فمن السهل رؤية التداخل بين هذه في الحالة الفلسطينية، إذ تتداخل التشكيلات الحزبية بالسلطة، كما تتداخل بها التشكيلات القرابية، وتتداخل العائلة باقتصاد المشاريع الصغيرة وحتى المتوسطة والكبيرة. ولهذه التداخلات تأثيرها في تكوين الأحياز العامة وديناميتها، بل نحن بحاجة إلى درس دينامية الحيز الخاص وارتباطه كحيز بالعائلة (وبتشكيلات أوسع) كتشكيل قرابي، لا كمجموعة من الأفراد لكل منهم حيزه الخاص. كما أننا نحتاج إلى درس العلاقة بين الحيز الخاص والنوع الاجتماعي وأشكال التفاوض التي تتم هنا.

الأمكنة العامة

يدور في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ صراع مع الاحتلال بشأن المكان. ويترك هذا الصراع (غير المتكافئ) وقعه وتأثيراته في صلاحيات وموارد السلطة المركزية والسلطات المحلية، وفي الاقتصاد والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني والنمو المديني. فإسرائيل كدولة كولونيالية استيطانية تعاملت وتتعامل مع المكان الفلسطيني وفق استراتيجيات واعتبارات (أمنية وسياسية واقتصادية واستراتيجية) متعاكسة وصراعية مع أولويات الجمهور الفلسطيني. وهي تفرض سيطرتها على المكان عبر الحواجز والإغلاق ومنع التجول والمداهمات، وعبر بناء المستعمرات وتوسيعها ومصادرة الأراضي وتجريفها، وأخيراً عبر بناء الجدار العازل لإنشاء كانتونات أو بانتوستانات للسكان الفلسطينيين. والسيطرة على المكان الفلسطيني هي الدافع وراء تقسيم أراضي الضفة الفلسطينية إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، وهي الدافع وراء بناء الجدار العازل بكل ما يحمله من أبعاد عنصرية، ومن إعادة إنتاج «الغيتو» كثقافة وكمكان مُسيّج بجدار عازل.

كما يمكن النظر إلى المكان الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، وقطاع غزة من عدسة ما يجري من صراع بشأن الحيز العام بين السلطة الفلسطينية وأجهزتها وبين المجتمع المدني (الصراع بين الدولة أو السلطة المركزية وبين الحركات الإسلامية بشأن الجوامع أو بشأن بعض المؤسسات الخيرية بما هي أمكنة ووظائف، على سبيل المثال)، كما بين مؤسسات المجتمع المدني نفسها (بما في ذلك بين التنظيمات السياسية). كما يتدخل رأس المال الخاص في تشكيل جغرافيا الحيز العام (من حيث توفير أمكنة عامة، كالمقاهي والمتنزهات والمطاعم والفنادق...)، وبالتالي في التأثير في استخدامات المكان، إذ قد تتركز أولوياته على ما توفره الأمكنة من فرص للربح وكسب الريع، لا على اعتبارات تنمية الحياة الثقافية والمدنية، ولا جمالية المكان. ويكفي أن ينظر المرء إلى ما أصاب رام الله والبيرة ومدينة غزة وغيرها على الصعيد المعماري ليرى الاستخدام الريعي للمكان.

الجامعة كحيز عام
لإنتاج طبقة وسطى

ينظر بعض علماء الاجتماع (Ambrozas 1998)، وعن حق، إلى الجامعة باعتبارها تشكل حيزاً عاماً له خصوصيته، ومن هنا الحديث عن الحرم الجامعي.

وتسهل رؤية تحولها من مؤسسة نخبوية إلى مؤسسة مفتوحة لفئات اجتماعية واسعة (كما حدث في الأراضي الفلسطينية وبلاد عربية أخرى). وهذا يتيح التمعن فيما يجري داخل الجامعات الفلسطينية من صراعات بين مؤيدي التنظيمات السياسية للسيطرة على حيز من المكان كموقع يتيح تشكل مصالح متعددة، ويتيح تعدد الخطابات، والتنافس من أجل توليد علاقات وقيم سلوك معين (بما في ذلك استخدام العنف، كما حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٤ لمنع عرض فيلم روائي، «المصير»، عن حياة الفيلسوف ابن رشد في أقدم الجامعات الفلسطينية، أو تردد مدرسين في إدراج أسماء كتّاب معينين في القوائم التدريسية، خشية ردات فعل سياسية من تيارات سياسية أصولية).

كما يمكن ملاحظة ما يجري بين الجامعات من تنافس في شأن الموارد، وفي شأن تشكيل مراكز أو معاهد يولد كل منها حيزاً متميزاً (حيزاً نسوياً، وحيزاً حقوقياً، وحيزاً تنموياً...). كما يمكن النظر إلى الجامع (مكان العبادة) باعتباره حيزاً عاماً يستخدم بشكل واسع كمكان للدعوى والتنظيم والتعبئة من جانب القيّمين على حركات الإسلام السياسي، بحيث باتت السيطرة على الجوامع إحدى استراتيجيات هذه الحركات، بما في ذلك حركة «حماس» (النواتي ٢٠٠٢). كذلك نشهد استخدام الشوارع العامة كأمكنة للتظاهر والاعتصام، واستخدام الأرصفة، وهي أمكنة عامة، في المدن الفلسطينية كأمكنة للبيع والشراء، وكمطاعم ومقاه «على الواقف».

تصف الروائية الفلسطينية سحر خليفة، وهي من خريجي جيل سابق من جامعة بير زيت، الأجواء الجديدة التي دخلت على الجامعات الفلسطينية، في مقال تحت عنوان «شباب فلسطين علم أو سلم أم إرهاب؟» (خليفة ٢٠٠٤)، بضياع الجيل الجديد من الشباب «بسبب تخلي القيادة السياسية وتحديداً القيادة اليسارية والمنفتحة عن قيم حساسة، ونجاح اليمين المتزمت في وضع اليسار والمنفتحين في موقع الدفاع عن النفس.» وتعتقد خليفة أن تراجعاً أصاب «قيم التحديث والتقدم»، وحدث جنوح من أغلبية المجتمع الفلسطيني نحو اليمين. وترى أن «اليمين صار هو الغالب، والمحافظين صاروا الكثرة وصاروا الزعماء في البيت والشارع والمدرسة وكذا الجامعات.. وتمدرست الجامعة وصار التلقين والوعظ والحشو والاستطراد هو الغالب.» ومن الأجواء الجديدة التي تلحظها الروائية «ازدياد عدد الطلبة الإسلاميين غير المتثقفين حتى بالثقافة الإسلامية»، وتقول إن هؤلاء «يجهلون ما جاء به الإسلام من اجتهاد وانفتاح وفلسفات.» وتشير إلى أن «العلاقات العاطفية التي كانت سائدة بين الطلبة والجامعيين في السبعينيات والثمانينيات وكانت تشكل مفترقاً عن العلاقات التقليدية والارتباطات الأسرية.. صارت ندرة.» كما تلاحظ أن هناك تناقصاً في أعداد المدنيات (من المدن) من القدس ونابلس وغزة وحتى الخليل بسبب الحواجز

العسكرية الإسرائيلية، وتزايداً في أعداد القرويات. وترى الروائية الفلسطينية أن النزعة المحافظة تفاقمت بين الطلبة حتى من غير الإسلاميين.

لقد ارتبط التحول في دور الحركة الطالبية الفلسطينية بالتحول في بنية الحركة السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحكم ارتباط الحركة الطالبية بالتنظيمات السياسية الفلسطينية وبقائها مشدودة إليها حتى بعد قيام السلطة الفلسطينية. ولعل التحول الأبرز في بنية الحركة السياسية الفلسطينية تمثل في صعود نفوذ التيار الإسلامي وتراجع نفوذ اليسار العلماني في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع. وكان صعود التيار الإسلامي ملحوظاً بين صفوف الطلبة الجامعيين، إذ باتت الحركة الإسلامية، في نهاية التسعينيات، تسيطر على مقاعد مجالس الطلبة، أو تحتل نسبة كبيرة منها (غياضة ٢٠٠٠).

اعتقد هبرماس أن الطلبة أعادوا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إحياء الخطاب العقلاني في دول أوروبا الغربية، وبادروا إلى إصلاحات ديمقراطية في الجامعات والتعليم والصحافة، وفي مجال خطاب العدالة الاجتماعية. لكنه عاد لاحقاً واعتبر أن المجتمع الجامعي، كما الحركات الاجتماعية التي أثرت فيه، فشل في تحقيق إمكاناته لأنه تراجع إلى المحلية، أو إلى ما هو محلي الأفق. وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة ما آل إليه، بعد اتفاق أوسلو، الدور الوطني المتميز للجامعات الفلسطينية في الثمانينيات وبداية التسعينيات، من شرذمة وغرق في النزعة المحلية لأسباب يعود جزء منها إلى التحولات التي شهدتها الحركة الوطنية الفلسطينية في العقدين الأخيرين، وإلى السمة الطبقية الاجتماعية الانتقالية لأغلبية الطلاب الجامعيين كأفراد (وبالتالي غير المتبلورة بسبب عزلة الطالب عن سوق العمل خلال فترة دراسته)، وتعدد أصولهم الاجتماعية ورؤيتهم للمجتمع الذي ينشدون (وهم عرضة لخطابات سياسية متعددة ولتأثير أحياز متنافسة... وطنية، إسلامية، يسارية) بخطابات وإمكانات وهويات متعددة. ومن هنا تسود الجامعاتِ الفلسطينية المشكَّلة من جماهير متنافسة حالةٌ من التوتر الداخلي (يخفت ويشتد بحسب الوضع العام)، وهو ما لا نجده في الجامعات التي تتكون من جمهور ذي اتجاه واحد.

إن للجامعة جمهورها الخاص الذي يتمتع بامتيازات من حيث الوصول إلى المعرفة، وما لهذه من علاقة بالسلطة (بالمعنى الواسع للكلمة). فالجامعة، كونها مؤسسة معنية بنقل المعرفة التقنية والفكرية والثقافية إلى الأجيال الصاعدة، تساهم في إنتاج (وإعادة إنتاج) تراتبيات السلطة، وفي توفير المعرفة للطبقة الوسطى ولطبقة أصحاب رؤوس الأموال وللفئة الحاكمة. لكن للجامعة، عادة، وظيفة أُخرى، هي المساهمة في تشكيل الوعي النقدي السياسي والاجتماعي، وهي وظيفة تخدم تحدي

التراتبيات التي تساهم الجامعة، موضوعياً، في إنتاجها.

إلاّ إن تغييرات مهمة دخلت على دور الجامعات الفلسطينية بعلاقتها بالمجتمع السياسي وبعلاقاتها بالطبقة الوسطى خلال عقد التسعينيات، وجعلت قيمة الشهادة الجامعية في أوائل العقد الأول من القرن الحالي تتراجع كضامن للوظيفة. ونجد أهم هذه التغييرات في التوسع الهائل في عدد طلبة الجامعات الفلسطينية في الوقت الذي بقي الاقتصاد الوطني محدود الإمكانات ومحاصراً، كما نجدها في تضخم حجم الموظفين في القطاع العام وانحسار قدرته على استيعاب المزيد من فرص العمل، ونجدها أيضاً في تقلص فرص هجرة المتعلمين إلى الخارج، وهذا وضع ينذر بانفجارات اجتماعية، وقد تأخذ تعبيرات سياسية مع ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع، بما في ذلك بين الخريجين، وهو ما أخذ بعض ملامحه يظهر في صيف سنة ٢٠٠٤.

فيما يتعلق بأدوار المثقفين

تبقى الإشارة إلى دور المثقفين، باعتبارهم شريحة من الطبقة الوسطى، في الحياة العامة، والمقاربات المتعددة التي يمكن عبرها مناقشة دورهم. فمنهم من يتولى تفسير أو إعادة تفسير نصوص، على اختلافها (دينية، أدبية، تاريخية..)، أو أحداث عامة راهنة أو تاريخية، سواء في مخاطبة النخب المثقفة أو في مخاطبة العامة (الجمهور)، مستخدمين معارفهم ورؤيتهم الخاصة في هذه التفسيرات. وهناك مثقفون يهتمون بتشريع قيم كونية (قيم كالحرية والمساواة والعدالة، وحكم القانون والديمقراطية)، وقد تكون لغة هذه القيم لغة إنسانية علمانية أو لغة دينية (وهناك من يسعى للتوليف بين الخطابين). وثمة مثقفون محليون تنحصر اهتماماتهم ومفرداتهم المفاهيمية والتحليلية في نطاق محلي يتداخل مع النطاق الوطني أحياناً.

ويمكن رؤية المثقفين من زوايا أُخرى؛ فقد يكونون مثقفين عضويين (تقليديين أو حداثيين) يقومون بدور أيديولوجي (سواء من أجل التغيير أو الدفاع عما هو قائم أو العودة إلى ما يعتقد أنه كان قائماً عند السلف) عبر الأحزاب والحركات الاجتماعية ومجموعات المصلحة أو الضغط. وهناك المتخصصون الذين يمارسون مهنهم في الطب والهندسة والعلوم من دون إثارة أسئلة عن الأهداف التي يخدمونها في مواقعهم، سواء في الدولة أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي؛ أي أن هذا النوع من المثقفين لا يمارس دوراً ناقداً في الحيز العام، أو دوراً دعاوياً لمصلحة قيم وأهداف محددة، أو دوراً معارضاً لسياسات وممارسات أو قيم معينة. وتتمثل إحدى السمات التي تميز المثقف العصري الانتقادي من المثقف التقليدي أو السلفي في تمسكه

بأسلوب الحوار في التواصل مع الآخرين، ومع توسيع مجالات النقاش والحوار.

انطلاقاً من الحيثيات السابقة، يمكن طرح تساؤل عن دور الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة - عبر المؤسسات والمنظمات التي تديرها وتشرف عليها (تنظيمات واتحادات ومنظمات وحركات ومراكز وجامعات...)، أو عبر مشاركتها في الندوات والمؤتمرات والورش - في توليد أو بلورة «جماهير جديدة» من «العامة»، وهي جماهير قد تتشكل في تعارض أو تصارع، لكنها تتكون، في الحالات كلها، من مواطنين يلتقون على قدم المساواة للتداول والتخاطب العقلاني والنقدي (بحسب تعبير هبرماس) في الشأن أو الشؤون العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولبلورة مواقف موحدة تجاهها. وهو تساؤل في الواقع عن مدى النجاح في توليد تحولات ديمقراطية في السلطة والمجتمع، وعن مدى النجاح في الربط بين المحلي والوطني والقومي والعالمي، وعن مدى النجاح في منع أو إلغاء الاستثناءات القائمة على أساس الطبقة أو النوع الاجتماعي أو الانتماء العشائري والمحلي، أو على أساس الفئة العمرية.

إن الأسئلة السابقة لا تخص الطبقة الوسطى وحدها فقط (على الرغم من أن هبرماس منح البورجوازية الأوروبية، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، دوراً خاصاً)، بل من الضروري توجيهها إلى الطبقات الاجتماعية الأُخرى أيضاً. لكن للطبقة الوسطى الفلسطينية خصوصية، سأعود إليها في الفصل التالي، تخص الدور القيادي السياسي والثقافي والفكري والتنظيمي الذي اضطلعت به بعد النكبة، والمستوى التعليمي والتخصصي الذي تمكنت منه. والسؤال هو: هل نجحت (وإن نسبياً)، في وجه عقبات كأداء وبعد التشظي الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني في إثر النكبة سنة ١٩٤٨، في ترسيخ مفهوم يقوم على وجود جمهور من الأحرار يشكل رأيه العام باستمرار عبر علاقات حرة ومتساوية بعيداً عن التسلط والمضايقات، أم أنها مالت إلى تكريس مفهوم يقوم على وجود «جماهير» تستدعى عند الحاجة الوطنية من جانب قيادتها «الثورية» أو «المنتخبة»، أو إلى تكريس مفهوم الجمهور كمستهلك للخدمات (المجانية) من جانب المنظمات الخيرية المحلية والدولية وغيرها، أو المدفوعة الثمن (كما في خدمات الكهرباء والماء)؛ وهل وفرت له المعلومات والمعرفة الضرورية (عبر الصحافة ووسائل الإعلام ومراكز البحث ومعاهد الدراسة والجامعات) لإدارة نقاش عقلاني نقدي وحر في عمليات تشكيل رأي عام؟

هذا البحث المكثف لن يجيب عن معظم الأسئلة المطروحة أعلاه، لكن طرحها قد يولد رغبة في البحث عن أجوبة وإن بعد حين. كما أن طرحها يضيء تعقيدات وتشابك موضوع الدراسة عن الطبقة الوسطى، وعن موضوعات أُخرى ترتبط، بشكل

أو بآخر، بدور ونشاط شرائح وفئات متعددة من هذه الطبقة، وإن كانت لا تخصها وحدها. ومن هذه الموضوعات ما ناقشناه أعلاه بشأن الأحياز والأمكنة العامة، ومنها: ما يخص دور المدن في خلق وتوليد أحياز عامة؛ نشوء الدولة الحديثة؛ ما يخص دور ووظائف الأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والقطاعية والمنظمات الطوعية (ما يعرف بمنظمات المجتمع المدني)؛ ما يتعلق بدور الصحافة والإعلام ووكالات الأنباء والمحطات التلفزية المحلية والقومية وما فوق القومية؛ نمو الجامعات والمعاهد ومراكز البحث ودور النشر؛ ما نشهده من ثورة مستمرة في تكنولوجيا الاتصالات.

الهوامش

(١) وفقاً لبولانتزاس، تُقر النظرية الماركسية بوجود شرائح داخل الطبقة الواحدة بحسب موقعها في العلاقات السياسية والأيديولوجية. ويرى أن هذه الشرائح أو الفئات أو الوحدات (كالمثقفين، أو بيروقراطيي الدولة) قد تتحول في منعطفات معينة إلى قوى مستقلة نسبياً (Poulantzas 1975, pp. 23-25). كما يرى أن أجهزة الدولة تقوم بتوليد الطبقات الاجتماعية وإعادة إنتاجها عبر أدائها لدورها الرئيسي في الحفاظ على وحدة التشكيلة الاجتماعية وتماسكها وتشريع الهيمنة الطبقية.

(٢) أنظر مراجعة ليزا تراكي لكتاب كوهين (Cohen 2005) في:
http:www.H-Gender-MidEast@h-net.edu (March 2005).

(٣) أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة» (٢٠٠٣).

(٤) اعتبر غرامشي (Gramsci 1971، أنظر الجزء عن «المثقفين») أن المثقفين لا يشكلون «فئة اجتماعية» فوق الطبقات الاجتماعية أو إلى جانبها أو على هامشها، بل إن لهم انتماءات طبقية ناتجة من علاقتهم المعقدة بمختلف الأيديولوجيات الطبقية. فهم مثقفون عضويون لطبقات اجتماعية. ويرى أن البشر جميعاً مثقفون (يقومون بالتفكير والتأمل)، لكن ليس لكل البشر وظيفة المثقفين، أي أن التقسيم بين العمل اليدوي والعمل الفكري هو تقسيم سياسي - أيديولوجي.

(٥) نقلاً عن صحيفة «برافدا» الروسية، ٢٥/١١/٢٠٠٢.

(٦) نقلاً عن:
Subhash Agrawal, *The Financial Express* (India), 5th December 2002.

(٧) نجد تعريفاً فضفاضاً بالطبقة الوسطى عند كثير من علماء السياسة. فالمؤلف المشار إليه يشمل في الطبقة الوسطى كلاً من «التجار، والبورجوازية الصغيرة، والحرفيين، والصناع، وأصحاب الحوانيت، والمديرين، والكتنوقراط.» أنظر كذلك: Berger 1958.

الفصل الثالث

محددات الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة

لمحة تاريخية

نمت الطبقة الوسطى الفلسطينية، أول ما نمت، في مدن الساحل، وخصوصاً في يافا وحيفا، وخارج أسوار القدس القديمة. ووفق المعطيات الإحصائية المتوفرة، شكلت الطبقة الوسطى الحديثة أقل من ٥٪ من مجموع القوى العاملة سنة ١٩٣١.[١] وقد تكون هذه النسبة ارتفعت بعض الشيء قبيل النكبة، إذ ازداد النمو السكاني للمدن الثلاث المذكورة، خلال تلك الفترة، بنسبة تتراوح ما بين ٥٠٪ و٨٠٪. وتشير المذكرات والسير الذاتية لعدة شخصيات مقدسية (السكاكيني ٢٠٠٤؛ جوهرية ٢٠٠٣؛ صدقي ٢٠٠١)، في العقود الأولى من القرن الماضي، إلى أن أحياء القدس الجديدة (خارج سور المدينة القديمة) شهدت نمواً ملحوظاً لطبقة وسطى من الإنتليجنسيا اتسمت بتعدد الآراء والمواقف وبالتوجه العلماني. فبين هذه الفئة في مدينة القدس لم يستحوذ الدين «في مدينة يعتاش اقتصادها اليومي على الدين عبر الخدمات التي يقدمها للحجاج والمتعبدين الأجانب والمحليين، وتهيمن عليها أيديولوجيا الإقطاع السياسي» على دور يذكر في الجدل والنقاش والاختلاف في المواقف والآراء السياسية (تماري ٢٠٠٣). وتمتعت هذه الفئة من المثقفين بسمات تتقاطع إلى حد كبير مع سمات الإنتليجنسيا الفلسطينية الحالية من حيث قدرتها على التحرك الجغرافي الواسع، وشغفها بكتابة السير الذاتية والمذكرات أو ما يقترب منها (عودة ٢٠٠٤؛ حوراني ٢٠٠٤؛ خضر ٢٠٠٣؛ حسين البرغوثي ٢٠٠١؛ مريد البرغوثي ٢٠٠٣؛ نوفل ١٩٩٥، ٢٠٠٢؛ بشارة ٢٠٠٤؛ خلف ١٩٩٦). فقد امتدت حركة هؤلاء المثقفين لتشمل مدن الساحل الفلسطيني، والعواصم الإقليمية كالقاهرة ودمشق، وبلاداً أوروبية والأميركتين. أمّا الطبقة الوسطى الفلسطينية الأوسع، التي لم تؤرخ لذاتها، على ما يبدو، بالقدر نفسه من زخم ومواظبة الفئة المثقفة من الطبقة الوسطى المقدسية، فقد نمت في مدن الساحل، وتحديداً في يافا وحيفا.

كان من نتائج النكبة فقدان مدن الساحل، وفقدان القدس الغربية، وتحول القدس الشرقية إلى مدينة ثانوية معزولة عن مدن فلسطين الساحلية وعن جزئها الغربي، وذلك بعد أن باتت عمّان عاصمة المملكة الحديثة. ومع تصاعد وتائر الهجرة من القدس، ومن سائر مناطق الضفة الغربية - في الخمسينيات وما تلاها من عقود حتى التسعينيات - في اتجاه الضفة الشرقية ودول الخليج ومناطق أُخرى من العالم، فقدت القدس دورها الثقافي وفقدت، إلى حد ما، هويتها كمركز متعدد الهويات القومية والإثنية والدينية والطائفية، وأصبحت مدينة يقصدها المهاجرون من بلدات جنوب الضفة الغربية وقراه، واللاجئون من فلسطين المحتلة.

بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ضمت إسرائيل القدس الشرقية وفرضت توحيد جزأيها لكن تحت شروط دولة استيطانية استهدفت تغيير هوية المدينة وفصلها عن امتدادها الفلسطيني العربي. كما عملت إسرائيل على إحاطتها بالمستعمرات اليهودية (١٩ مستعمرة حتى سنة ٢٠٠٤)، وبجدار عازل. وقامت بالتمدد داخل البلدة القديمة وفي الأحياء الفلسطينية خارجها، وبالضغط على سكانها الفلسطينيين لإرغامهم على الرحيل والهجرة. وقد ترك هذا وقعه الواسع على البنية الطبقية للمدينة، بما فيها وضع الطبقة الوسطى، وتحديداً أصحاب الاختصاص والإنتليجنسيا، كما سأوضح لاحقاً.

فقدت الطبقة الوسطى، كما باقي الطبقات والفئات الاجتماعية الفلسطينية التي تعرضت للتشريد والاستلاب سنة ١٩٤٨، مصادر عيشها وأعمالها ومؤسساتها. وفقدت الفئات الأوسع من الفلاحين والبورجوازية الصغيرة التقليدية المدينية (من الحرفيين وصغار التجار وأصحاب الورش الصغيرة) رأس مالها الاقتصادي (المتمثل في الأرض والعقارات والورش الصغيرة). ولذا نجد أن سكان القرى شكلوا ٨٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، في حين لم تتجاوز نسبة هؤلاء ٦٦٪ من مجموع سكان فلسطين سنة ١٩٣١ (هلال ١٩٧٤، ص ٣٤). لكن الطبقة الوسطى الحديثة لم تفقد، كما في حال فئات العمال والبورجوازية الصغيرة التقليدية، قدرتها التنافسية في سوق العمل، بسبب ما تملكه من رأس مال ثقافي (ممثلاً في مؤهلاتها التعليمية والتخصصية والثقافية)، وما لها من رأس مال اجتماعي (ممثلاً في شبكة علاقاتها الاجتماعية)؛ فتمكنت من استعادة مواقعها كطبقة واسعة في المجتمعات التي لجأت أو هاجرت إليها من دون صعوبات كبيرة، وإن تعرضت فئات واسعة منها لدرجات متفاوتة من التمييز السياسي أو من عقبات في سلم الحراك المهني، أو من موانع في الحصول على حقوق المواطنة.

شهدت الضفة الغربية خلال الحكم الأردني، وقطاع غزة خلال الحكم

المصري، ثم بعد وقوعهما تحت الاحتلال الإسرائيلي، هجرة واسعة إلى الخارج، وترتب على هذا أمران: الأول بقاء المدن في الضفة الغربية مدناً صغيرة الحجم، إذ بقيت نسبتها إلى مجموع السكان ثابتة تقريباً، وبالتالي عدم تكوّن مركز مديني مهيمن، كما هي الحال في دول المنطقة. والأمر الثاني هو النزيف المستمر للضفة الغربية وقطاع غزة من الفئات الحية من الطبقة الوسطى المتعلمة التي لم تستوعبها سوق العمل المحلية، فاضطرت إلى الهجرة بحثاً عن عمل وفرص حياتية أفضل. ولذا نجد، على سبيل المثال، أن تعداد السكان في الأردن لسنة ١٩٦١ أشار إلى أن أكثر من ٢٢٪ من المهاجرين حاملي جوازات السفر الأردنية (النسبة الأكبر منهم من فلسطينيي الضفة الغربية) عملوا في مهن من الطبقة الوسطى (أي مارسوا أعمالاً فنية وعلمية وإدارية ومختصة ومكتبية)، في حين لم تتجاوز نسبة هؤلاء ٩٪ من قوة العمل في الضفة الغربية وفق التعداد نفسه. وبلغت نسبة البورجوازية الصغيرة التقليدية نحو ثلث القوى العاملة. ووفق التعداد العام الإسرائيلي لسكان الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، كانت نسبة العاملين في مهن طبقة وسطى أقل من ٩٪ من مجموع القوى العاملة، وفي أواسط السبعينيات كان ثلث القوى العاملة (وأكثر من نصف الطبقة العاملة الفلسطينية) يعمل في إسرائيل. وأخذت البورجوازية الصغيرة التقليدية في التراجع أمام منافسة سوق العمل الإسرائيلية، التي دفعت كثيرين من أبناء هذه الطبقة إلى العمل غير الماهر أو شبه الماهر في إسرائيل (هلال ١٩٧٤، ص ١٧٣ - ١٩٢).

حرمت الهجرة المستمرة والواسعة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فرصة القيام بدور فئات ذات مصلحة وطاقة على تبني وإحداث عمليات تغيير مجتمعي وتغيير اجتماعي وثقافي. كما ساهمت في سيادة نزعة محافظة في المجتمع غذاها توجه كتلة كبيرة من الهجرة من الضفة والقطاع إلى دول الخليج، وتأثيرات تشغيل نسبة عالية من الطبقة العاملة الفلسطينية في إسرائيل، الأمر الذي ولّد قدرة استهلاكية لمنتوجات معظمها مستورد من إسرائيل، من دون تنمية قدرة إنتاجية للاقتصاد الفلسطيني المحلي. هذا بالإضافة إلى تأثير التحولات الإقليمية والدولية في أواخر الثمانينيات (هلال ١٩٧٤، ٢٠٠٥). والواقع أن الهجرة الواسعة لم تتوقف إلاّ عقب حرب الخليج الثانية، وبدء هجرة معاكسة تمثلت في عودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب الخليج واتفاق أوسلو مباشرة. هذا، وفي نهاية سنة ١٩٩٧، بلغت نسبة الأفراد الذين كان لهم مكان إقامة معتاد سابقاً خارج الأراضي الفلسطينية نحو ١٠,٥٪ من مجمل السكان سنة ١٩٩٧.

بلغت نسبة الفلسطينيين الذين عادوا بعد قيام السلطة الوطنية ٤٨,٥٪ من مجمل

الذين كان لهم مكان إقامة معتاد سابقاً خارج الأراضي الفلسطينية (المالكي وشلبي ٢٠٠٠). وتشير المعلومات عن العائدين إلى أن نسبة ذوي التعليم العالي منهم كانت أعلى من مثيلتها بين المقيمين (نحو ١٤٪ ممن هم فوق سن العاشرة كانوا في سنة ١٩٩٧ حاصلين على شهادات جامعية في مقابل ٤,٥٪ بين المقيمين، وذلك وفق نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

تكوّن فئات جديدة من الطبقة الوسطى

أدخلت إقامة سلطة وطنية (سلطة حكم ذاتي مقيدة) على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة تغييرات على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع. ويمكن تلخيص هذه التغييرات كالتالي:

أولاً: حدوث توسع نسبي في حجم الفئات العمالية (العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد)، وتراجع نسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ثانياً: نمو شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة متمثلة في بيروقراطية السلطة الوطنية وفي مجال التعليم والصحة، وفي إدارات المنظمات غير الحكومية، وفي توسيع صفوف ذوي الاختصاص وأصحاب المهن الحرة.

ثالثاً: تكوّن نواة شريحة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وكلاهما يعاني ضعفاً تكوينياً، وإن لأسباب متباينة.

أتت هذه التغيرات الاجتماعية وغيرها على أرضية تحول دولاني بقي منقوصاً ويواجه معطلات متعددة الأشكال، منها تراجع الحكومات الإسرائيلية، في الممارسة العملية، عن تطبيق اتفاق أوسلو وخلو الاتفاق من تصور واضح للمرحلة النهائية ولآليات تنفيذ دولية. وقد ولّد هذا الوضع حالة من عدم اليقين والقلق على المستقبل السياسي للكيان الفلسطيني وعلى المصير الوطني الفلسطيني، بكل ما لهذا من انعكاسات اقتصادية واجتماعية، كان من أبرزها ضعف وتيرة الاستثمارات في مناطق السلطة الفلسطينية، وتراجع التأييد للسلطة الفلسطينية بين أوساط الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع.

ويمكن عنونة أبرز تحولات البنية الاجتماعية عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كالتالي:

(أ) توسع الطبقتين العاملة والوسطى

تؤكد المعطيات الإحصائية أن توسعاً حدث خلال فترة الاحتلال في العدد المطلق والنسبي للعمل المأجور حتى بداية الانتفاضة الثانية. فقد ارتفعت نسبة العاملين بأجر أو راتب من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية من ٤٩,٣٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٦١٪ سنة ١٩٩٢، وحافظت على النسبة ذاتها حتى سنة ١٩٩٥، لترتفع إلى ٦٦,٥٪ سنة ١٩٩٩. وفي قطاع غزة تراوحت النسبة ما بين ٥٩٪ و٦٧٪ خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢، وارتفعت إلى ٧١٪ سنة ١٩٩٩ (من دون احتساب نسبة أفراد الأسرة العاملين بلا أجر، وهي نسبة بلغت سنة ١٩٩٩ نحو ٨٪ في الضفة الغربية، ونحو ٧٪ في قطاع غزة)؛ أي أن تنامي نسبة المعتمدين على العمل المأجور والوظيفي لم يتوقف بعد قيام السلطة الفلسطينية، وخصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار التراجع الكبير (المطلق والنسبي) لعدد العاملين في إسرائيل بعد سنة ١٩٩٣.[٢] وتعود هذه الزيادة إلى زج أعداد جديدة من قوة العمل في سوق العمل المأجور والوظيفي، وتحول بعض العاملين لحسابهم الخاص، بمن فيهم بعض أصحاب المشاريع الصغيرة، إلى العمل المأجور بحكم التسليع المتواصل للاقتصاد الفلسطيني، وتواصل ارتباطه التابع بالسوق الإسرائيلية، وتدفق مساعدات السلطة الفلسطينية على قطاع المنظمات غير الحكومية لاعتبارات تبدو في معظمها سياسية وإن غُطيت بلغة تنموية. وشهدت فترة الانتفاضة الثانية تراجعاً في نسبة العمل المأجور والوظيفي، فبلغت ٥٥٪ في الضفة الغربية، و٦٢٪ في قطاع غزة، في سنة ١٩٩٣.

إن ما يستحق الانتباه هنا هو اتساع الهوة في مستويات المعيشة بين الفئات العمالية ومختلف فئات الطبقة الوسطى؛ وهي هوة ناتجة من ضيق سوق العمل المحلية، ومن تشكّل قطاع عام (موظفي السلطة الوطنية) يحظى العاملون فيه بدرجة من الاستقرار الوظيفي أعلى من درجة استقرار عمال القطاع الخاص ومستخدميه. ولا تجد الطبقة العاملة - بما تواجهه من شروط وأوضاع عمل صعبة - حركة نقابية متماسكة توحّد وجودها المبعثر، وتعطيها وزناً يقترب من وزنها العددي في المجتمع، وتمكنها من تشكيل مركز قوة قادر على بلورة مطالب وضغوط. فالحركة النقابية العمالية الفلسطينية الراهنة شديدة الضعف من حيث البنية والأداء.

تفيد معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بالمستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية أن أكثر من ٦٠٪ منهم لا تتوفر لديهم عقود عمل خطية، وأن أكثر من ٨٠٪ لا يحصلون على أجورهم بانتظام، وأن أقل من ٤٥٪ يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، وأقل من النصف يحصلون على

إجازات مرضية مدفوعة الأجر. وتكشف المعطيات أن ما مجموعه ثلثي العاملين لا ينتسب إلى نقابات عمالية/مهنية، وذكر نحو ٨٠٪ من هؤلاء أنهم غير مهتمين بالانتساب.[٣]

ويدفع تعقد الأوضاع وصعوبتها وانعدام اليقين بشأن المستقبل الوطني قطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتحديداً الفئات العمالية والمتدنية الدخل، إلى منح القضايا المعيشية أولوية ، على الرغم من قوة الوطنية الفلسطينية وديناميتها، ووجود ثقافة عامة تعطي مقومات الديمقراطية السياسية والاجتماعية قيمة عالية. ومما يفاقم القلق المجتمعي رؤية النظام السياسي القائم كنظام يتفشى فيه الفساد والمحسوبية، ويسير في اتجاه تعميق اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وظهور أشكال من الاستهلاك الاستعراضي لم تكن معهودة في السابق، وتحديداً في مرحلة الانتفاضة الأولى؛ وهي أشكال انكمشت نسبياً خلال الانتفاضة الثانية من دون أن تختفي، ومرشحة للبروز ثانية.

(ب) توسع صفوف الطبقة الوسطى

تؤكد عدة مؤشرات توسع حجم الطبقة الوسطى الجديدة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي الثمانينيات وحتى سنة ١٩٩٣، تراوحت نسبة فئة موظفي الإدارة العليا والمشرعين والفنيين والمتخصصين والكتبة في الضفة الغربية (من دون القدس العربية) وقطاع غزة، ما بين ١٠٪ و١٢٪ من مجموع القوة العاملة، في حين ارتفعت إلى ٢٠٪ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،[٤] واستمر ارتفاعها بعد ذلك. ويعود هذا التوسع إلى عدة أسباب، أبرزها نمو أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها، وتضخم بعض هذه الأجهزة والمؤسسات، وعودة كوادر منظمة التحرير والتنظيمات السياسية وكثيرين من العاملين في دول الخليج (وتحديداً من الكويت) في إثر حرب الخليج. كما شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً في الثمانينيات والتسعينيات،[٥] وشهد بعض فروع القطاع الخاص (المصارف، وبعض الشركات الاستثمارية والهندسية، والعقارية، والتأمينية، وغيرها) توسعاً بعد قيام السلطة، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في مجالات معينة، كالتعليم الجامعي والمحاماة والطب والهندسة. وسأعود إلى هذه الموضوعات لاحقاً.

في المقابل، يلاحَظ تراجع في نسبة أرباب العمل (أصحاب رؤوس الأموال الذين يستخدمون قوة عمل الآخرين)، والعاملين لحسابهم الخاص (من يعمل في مصلحته كمالك أو كشريك من دون استثمار قوة عمل الآخرين)، خلال السبعينيات

والثمانينيات. وهو اتجاه استمر بعد قيام السلطة الفلسطينية. فقد شكلت هاتان الفئتان في سنة ١٩٧٠ نحو ٥١٪ من مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية (باستثناء القدس العربية التي تشملها الإحصاءات الإسرائيلية) و٤٠٪ في قطاع غزة. وفي سنة ١٩٧٥ تراجعت هذه النسبة إلى ٤٢٪ في باقي الضفة الغربية وإلى ٣٢٪ في قطاع غزة، وبقيت هذه النسبة تراوح مكانها حتى سنة ١٩٩٢.[٦] وتواصل تراجع الحجم النسبي لهاتين الفئتين بعد قيام السلطة الفلسطينية: فهي تراوحت في الفترة الممتدة بين سنة ١٩٩٥ وآذار/مارس ٢٠٠٠ ما بين ٢٦٪ و٣٠٪ في الضفة الغربية، وما بين ٢٠,٥٪ و٢٦٪ في قطاع غزة في الفترة نفسها. وارتفعت قليلاً مرة أُخرى بعد الانتفاضة، بسبب انتفاخ حجم قطاع العمل غير المنظم، وهو ما يحدث عند ارتفاع معدلات البطالة والفقر، فبلغت، في سنة ٢٠٠٣، ٣٣٪ في الضفة الغربية ونحو ٢٧٪ في قطاع غزة.[٧]

(ج) تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبورجوازية المحلية

شكل أرباب العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أقل من ٦٪ من مجموع قوة العمل في الضفة والقطاع، وبلغت النسبة في الضفة الغربية ٧٪ سنة ١٩٩٩، و٤٪ سنة ٢٠٠٣. وفي قطاع غزة كانت النسبة أقل من ٣٪ سنة ١٩٩٩، ولم تتجاوز ٢,٢٪ سنة ٢٠٠٣. لكن تكوين هذه الفئة بقي محكوماً لرأس المال العائلي الصغير. وهذا هو مصدر ضعف هذه الطبقة الاجتماعية، ومصدر ضعف القطاع الخاص؛ فما لا يقل عن ٩٠٪ من منشآت القطاع الخاص منشآت صغيرة جداً، أي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال، وبالتالي تقع في مجال ما يعرف بالاقتصاد غير المنظم؛ وهو القطاع الذي يعمل في جسمه الأساسي على حماية الأفراد من الفقر المدقع، وإبقاء معظمهم في دائرة الفقر النسبي (أنظر الملحق ب، جدول رقم ١-٣).

هناك ما يشير إلى أن أصحاب العمل في القطاع غير المنظم من الاقتصاد هم أكثر محافظة، سياسياً، من أمثالهم في القطاع المنظم. فقد دلت نتائج استطلاع للرأي،[٨] في نيسان/أبريل ١٩٩٨، على أن أصحاب العمل هم أقل ميلاً إلى منح حرية عمل الأحزاب أهمية عالية، وإلى تأييد وجود قضاء مستقل وأحزاب معارضة قوية، والأكثر ميلاً إلى اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلاً لمصالح جميع فئات الشعب، والأعلى نسبة بين الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات أو الاتجاهات السياسية القائمة (هلال، آب/أغسطس ١٩٩٩).

وتزيد المنشآت المملوكة عائلياً (أي التي تملك عائلة واحدة أكثر من نصف رأس مالها) على ثلثي منشآت القطاع الخاص في الضفة وغزة. ونجد أن المالك يتولى بنفسه إدارة المنشأة في معظم المنشآت المملوكة عائلياً. ولذا، نجد أن نسبة كبيرة من العاملين في المنشآت هي من أصحاب العمل أو من أفراد أسرهم، وأن نسبة ملحوظة من المنشآت ذات رأس المال الصغير تستخدم عدداً ضئيلاً جداً من الأفراد (أقل من خمسة أفراد). بتعبير آخر: يتشكل جزء كبير من المنشآت من محلات أو ورش صغيرة جداً (من حيث عدد العاملين فيها) ذات رأس مال صغير، يديرها أصحابها وتشغل أفراداً من العائلة، وتستخدم تكنولوجيا بسيطة، وتنتج سلعاً أو خدمات ذات طبيعة استهلاكية مباشرة وأولية. وقد شكل التفتت الشديد لرأس المال الإنتاجي الفلسطيني في الضفة والقطاع، وغلبة السمة العائلية والمحلية (من حيث التوظيف ومكان الاستثمار وحجمه)، مكمن ضعف التكوين الرأسمالي للبورجوازية المحلية، ووضع سقفاً منخفضاً لدورها السياسي.

(د) رأس مال فلسطيني متخارج

نما جزء أساسي من رأس المال الفلسطيني في الضفة والقطاع بعد سنة ١٩٤٨ خارج نطاق دولته الوطنية (بحكم غيابها)، ونشط بعد سنة ١٩٦٧ اضطراراً وفق شروط الاحتلال الإسرائيلي. وخارج فلسطين، تشكل رأس المال الفلسطيني في إطار الشروط التي صاغتها سياسات الدول القطرية العربية، وشروط السوق الرأسمالية العالمية. أي أن رأس المال الفلسطيني الحديث نما، إذا ما استثنينا الجزء الذي تكون في أميركا الشمالية وأوروبا، في بيئة سياسية غير ديمقراطية. ولعل في هذا ما أبقى دور البورجوازية الفلسطينية السياسي هامشياً، إذ اتسم بالتكيف وفق أنظمة حكم غيّبت الديمقراطية السياسية والحريات المدنية خارج فلسطين، وبالرضوخ لقوانين الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة والقطاع. ولذا، قلما لوحظ إقحام رأس المال الفلسطيني نفسه في صراع مع نظم الحكم التي ينشط في اقتصاداتها، إذا ما استثنينا إضرابات التجار خلال الانتفاضة الأولى، وإلى حد ما في الانتفاضة الثانية. وعلى الرغم من الحاجة إلى أبحاث تفصيلية في هذا المجال، فإنه يمكن القول إن معظم رأس المال الفلسطيني الكبير لم يتكون من خلال الاستثمار في عمليات إنتاجية. فقد تكوّن الجسم الأكبر منه بعد سنة ١٩٤٨ خارج فلسطين، وما زال مجاله الرئيسي، حتى الساعة، خارج الأراضي الفلسطينية بحكم غياب الدولة الوطنية وشروط أُخرى، منها اندماج جزء مهم من الفئات الرأسمالية في المجتمعات التي تشكلت فيها.[٩]

إن قيام سلطة فلسطينية على إقليمها لم يغير هذا الواقع، بل جاءت الانتفاضة

الثانية لتؤكد أهمية شرط الدولة الوطنية لنمو رأس المال الفلسطيني وجذبه. وهنا يكمن السبب الرئيسي في هامشية الدور السياسي للبورجوازية الفلسطينية في حركة المقاومة الفلسطينية، وعدم تمكنها من تشكيل مركز قوة قادر على فرض توجهات أو شروط سياسية على السلطة الفلسطينية وفق رؤية خاصة بها. ولا ينتقص من هذا نمو شريحة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال بعد قيام السلطة الفلسطينية، وشروعها في تنظيم نفسها وتشكيل رؤية خاصة بها وممارسة الضغط على السلطة، بل الدخول في شراكة معها في نشاطات معينة (هلال ٢٠٠٢). وقد برزت مؤشرات مبكرة على هذا عند «ظهور العديد من الشركات الخاصة التي تشارك فيها شخصيات عامة نافذة في السلطة دون وضوح الصفة القانونية لشراكة هذه الشخصيات فيها.»[١٠]

المدينة والدولة الوطنية والطبقة الوسطى الفلسطينية

إن غياب الدولة الوطنية الحديثة وضعف المدينة الفلسطينية عاملان حاسمان في التأثير في البنية الطبقية الفلسطينية بعد النكبة، وفي دور الطبقات الرئيسية الفلسطينية وتكوينها، وفي نمو ثقافة مدنية وتطور الفنون والفكر والأدب. وهما حاسمان، لا شك، في تشكيل الطبقة الوسطى الفلسطينية وتحديد بعض سماتها التكوينية. ويمكن القول إن معظم الطبقة الوسطى الفلسطينية تشكل، حتى أواسط التسعينيات، خارج فلسطين، في المدن العربية وفي المهاجر، وخارج إطار دولاني وطني، وإن تراث القرية والبلدة الصغيرة ترك تأثيره في التكوين النفسي والفكري للطبقة الوسطى الفلسطينية المتشكلة في المدن العربية والعالمية. يقول إحسان عباس، مستذكراً تجربته الشخصية:[١١]

> .. في سيرتي الذاتية [مشيراً إلى كتابه المعنون «غربة الراعي»] اقتفيت آثار ذلك الإنسان القروي الذي أتاحت له الظروف أن ينتقل إلى عوالم مغايرة من دون أن يتحرر من الصبي القروي الذي كنته مرة. وهذا يفسر عنوان السيرة. فلقد كنت راعياً في قريتي حين كنت صبياً، وبقي الوعي واللاوعي الريفي ملازماً لي طيلة حياتي بأشكال مختلفة... فعالم القرية ضيق وفقير ومحدود لا على مستوى المعرفة فقط، بل على مستوى القيم والأعراف والأخلاق أيضاً. ولذلك، فإن الانتقال إلى خارج القرية كان يشكل مغامرة أو هو شبيه بها. فالسيارة والهاتف والقطار والراديو والصحيفة والحزب وغيرها ظواهر لا

تعرفها القرية، أو لم تكن تعرفها قريتي. وأظن أن الوعي الريفي قد ترك ظلاله على تعاملي مع الثقافة والسياسة وأمور ذاتية. فعلى المستوى الثقافي، قمت باختصار الثقافة غالباً إلى ثقافة كُتبية لا تنفتح على وجوه الثقافة الأُخرى بقدر كاف. واختصار الثقافة إلى كتاب أو نص مكتوب سمة أساسية من سمات الوعي الريفي. إضافة إلى ذلك، فهناك سمة المحافظة، أو نزعة الشك والريبة من كل شيء جديد أو نزعة التشبث بالموروث الساكن وإعادة إنتاجه... لقد أعطتني (مدينة القاهرة) ثقافة غير ثقافة الكتب، ولأول مرة في القاهرة أعرف ما معنى المدينة، حيث الحدائق الكبيرة والمسارح الكبيرة، ودور السينما الضخمة... ما قرأته عن باريس كنت أجده في العاصمة المصرية في الأربعينيات: الثقافة، المجلات، المكتبات، الصحف، المقاهي العامرة بالناس، المفكرين والأدباء...

يرى فيصل درّاج أن المدينة «في الوعي الريفي ليست مكاناً متنوعاً، بل هي مخزن لمتع متعددة. يتلاشى المتحف والأبنية الأثرية والمراكز الثقافية وعبق التاريخ الذي يلغي المدنية، ولا يبقي من المدينة إلاّ المتع الحسية التي لا يسمح بها الريف...» (درّاج ١٩٩٦، ص ٤٤).

لكن يجب الحذر من الحديث المجرد عن الوعي الريفي؛ فهو بالإضافة إلى خطر انزلاقه إلى التنميط والجوهرانية يبعد الأنظار عن التحولات الزلزالية التي دخلت على حياة معظم القرى الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٨، ومنها اختفاء الريف (ومهنة الزراعة) كلياً من حياة معظم الفلسطينيين اليومية، بالإضافة إلى وقوعهم تحت سيطرة دول ليست بينها دولتهم الوطنية. وقد أتى حديث المفكر غرامشي (في «دفاتر السجن»، الجزء الثاني) عن الوعي الريفي والوعي المديني في سياق تحليل طبقي لمجتمعه الإيطالي في مرحلة تاريخية محددة. ولذا، فهو ربط الوعي الريفي بطبقة محددة (بالبورجوازية الصغيرة في الريف وفي المدنية)، كما ربط تشكل الوعي بمؤسسات يتكون عبرها الوعي، ويعيد تشكيل نفسه عبرها (كالكنيسة والمؤسسة التعليمية ومؤسسات القضاء والمحاماة، ومؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، وغيرها)، أي ربطها بمصالح وهويات ورؤى معينة، وهذه في حالة حراك وصراع فيما بينها، وأحياناً كثيرة داخل المؤسسة نفسها. فهناك متثقف تقليدي ومتثقف سلفي أو مثقف عصري ومثقف تقدمي... وهكذا. لكن ليس من الحكمة تصنيف المثقفين بحسب ثنائية الريف والمدنية، كون هنالك تحولات وعمليات اقتصادية واجتماعية وثقافية تشمل الريف والمدنية، تجعل من الصعب وضع حدود قاطعة بينهما.

إن خصوصية تشكل الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة بعد النكبة تتمثل في تكوّنها، أو تكوّن معظمها، في المهاجر، وفي كون رصيدها الأساسي رصيداً قائماً على التعليم في الجامعات العربية والأجنبية (أي استنادها إلى رأس مال ثقافي في الأساس). كما تمثل دور فئات من الطبقة الوسطى في منح معاني وأبعاداً جديدة للهوية الفلسطينية، وفي مأسستها بعد النكبة في تشكيلات منظمة التحرير. وإذا تفحصنا قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية وكوادرها الرئيسية، نجدها من الطبقة الوسطى (معلمون، وأطباء، ومهندسون، وخريجو جامعات)، ويسري هذا على قيادة التيار الإسلامي. وهذه القيادات لم يحركها الوعي «الريفي» أو «المديني»، وإنما حركها وعي النكبة ووعي التشرد واللجوء وغياب الدولة الوطنية على الأرض الفلسطينية.

بعد النكبة، لم يعرف المجتمع الفلسطيني المدينة كما هي متجسدة في القاهرة، أو بيروت، أو دمشق، أو تونس، أو بغداد، أو الدار البيضاء، أو في المدن الأوروبية أو الآسيوية. وقد يفسر هذا، جزئياً على الأقل، غياب النشاط الثقافي (بألوانه المتعددة)، وضيق الأفق الفكري، والتزمت الأخلاقي المشرّع بالنص الديني الذي تعيشه الجامعات الفلسطينية، بما فيها ما يعتمده بعض الجامعات من فصل كلي بين الطلاب والطالبات، ومن التدخل السياسي والحزبي في شؤون الجامعة. كما يفسر غلبة التفكير المحلي الضيق على فئات واسعة نسبياً من الطبقة الوسطى التي تشكلت في الضفة والقطاع.

ولم يغير كون معظم أساتذة الجامعات الفلسطينية عرف المدن الكبرى ودرس فيها من واقع هذه الجامعات. ولعل السبب يعود إلى البنية الاجتماعية التي تشكلت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ النكبة، والتي أثرت فيها تأثيراً مباشراً تداعيات النكبة، ومن ثم وقوع الضفة والقطاع تحت الحكمين الأردني والمصري، ثم تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي أدخلها في شبه عزلة عن المحيط العربي والدولي، ودفع بالعناصر المتعلمة أو الطموحة من الطبقة الوسطى إلى الهجرة المستمرة إلى خارجهما (جزء مهم منها استقر بعواصم نفطية تفتقر إلى كثير من مكونات المدينة الحديثة، وإلى الحياة الديمقراطية). كما أن فشل المشروع الوطني الدولاني (الذي غلبت عليه الرؤية العلمانية واحترام التعددية الدينية) والتحولات التي شهدتها المنطقة (تراجع التيار القومي والتيار اليساري)، والتي شهدها العالم (صعود أيديولوجيا الليبرالية الجديدة والعدوانية الأميركية ذات النزوع الإمبريالي) كان لها علاقة بالتحولات في الضفة والقطاع، وبصعود التيار الإسلامي، وتراجع التيار اليساري العلماني، وانزلاق التيار الوطني المركزي العلماني نحو التدين السياسي.

لا غرابة، إذاً، في أن نجد في الصحافة الفلسطينية (سنة ٢٠٠٤) تقارير مثل

التقرير الذي يحمل العنوان «حول ما حدث في قاعة ٢٢٥ هندسة» في جامعة بير زيت:[١٢]

«في جامعة بير زيت وفي قاعة (٢٢٥ هندسة) كان طلبة من مساق العلوم السياسية يتابعون عرض فيلم (المصير) الذي يتناول سيرة الفيلسوف الإسلامي ابن رشد. العرض جاء في سياق مادة تتناول علاقة المثقف العربي بالسلطة السياسية، والمادة مدرجة ضمن خطة المساق المقرر من قبل دائرة التاريخ والمجلس الأكاديمي في جامعة بير زيت. وكان من المقرر طرح فيلم (المصير) للحوار والجدل بعد عرضه على طلبة ثلاثة مساقات، واحد في العلوم السياسية... وفي علم الاجتماع... خلال العرض اقتحم أحد الطلبة القاعة مطالباً بإيقاف العرض. ولكن تدخل الحرس، واقتيادهم للطالب الغاضب سمح بمواصلة العرض ليدخل بعد ذلك بدقائق ممثلو عمادة شؤون الطلبة وليطالبوا بتأجيل العرض لاحتواء الأزمة الناشئة، والتي تراكمت على أبواب القاعة. أثناء ذلك اندفع عدد من أعضاء إحدى الكتل الطلابية في الجامعة وآخرون وقاموا بإطفاء جهاز العرض، موقفين بذلك عرض الفيلم، ومتسببين في حالة ذعر داخل القاعة أدت إلى إغماء إحدى الطالبات.»
ويتساءل التعليق: «من الذي يقرر ما الذي يدرسه الطلبة وما ينبغي أن يروه وما ينبغي أن لا يروه؟ كيف ننشئ جيلاً من الشباب ونحصنه بالمعرفة وليس بالجهل؟ كيف نمنحهم تلك القدرة على رؤية العالم كما هو، وليس كما نرغب أن يكون؟» إلى آخر هذه الأسئلة التي لا تعني جامعة بير زيت فقط، بل المؤسسة التعليمية الفلسطينية بكافة تخصصاتها ومستوياتها.[١٣]

ويتوصل الشاعر والكاتب زكريا محمد في نهاية بحثه عن إشكالية الثقافة الفلسطينية إلى

أن عدداً كبيراً من معضلات الثقافة الفلسطينية مرتبط بغياب الكيان، أي الدولة... فهذه الدولة هي القادرة على إقامة نظام تعليمي موحد على أرض الوطن، والتي بإمكانها أن تخلق صلات مع الشتات والمنفى، وأن تخلق مركزاً سياسياً - ثقافياً واحداً موحداً يصهر الثقافة الفلسطينية وأجيالها، وأن تخلق البنية التحتية - جامعات، ومراكز أبحاث، ومكتبات، وأرشيفات - لكتابة التاريخ الوطني والتجربة الوطنية... لكن علينا أن لا نعتقد أن قيام الكيان يحل، بضربة واحدة، إشكالياتنا الثقافية. إن قيامه يمهد الطريق لحلها... (محمد ٢٠٠٢، ص ١٠٠)

ويقول الروائي الفلسطيني أحمد رفيق عوض في مقابلة مع صحيفة «الأيام» (١٣/ ٤/ ٢٠٠٤):

> اللغة الروائية بعد العام ١٩٩٤ [سنة إقامة السلطة الفلسطينية] اختلفت حقيقة... البطل تخلى عن بطولته أيضاً، فأصبح خائفاً في بعض الأحيان، ومهزوماً في أحايين أُخرى، سلبياً أيضاً. وهكذا ظهر فن روائي جديد لم يكن موجوداً سابقاً، عبر عن مرحلة اضطراب سياسي - اجتماعي - اقتصادي، الأمر الذي وجد له تعبيراً في الرواية الفلسطينية، بحيث صارت الرواية أقل وثوقية، وصارت الرواية جزءاً من عملية التأمل الذاتي، تميل إلى النقد والاقتصاد والتشكيك وإعادة التقييم....

ويستدرك:

> تحس أنه لا توجد حركة ثقافية [في الضفة والقطاع] ولا يوجد سجال ثقافي ولا يوجد موضوع ولا توجد قضايا ولا توجد استفزازات. تشعر أن كل شيء ساكن وهادئ وأن الأمور بخير... ولا أثر للملاحق الثقافية في الحياة الثقافية الفلسطينية عكس الساحات الأُخرى.

هذا في حين أظهرت دراسة عن وسائل الإعلام الفلسطينية أنه توفرت في مناطق السلطة الفلسطينية في صيف سنة ٢٠٠٤ محطتا تلفزة، إحداهما أرضية، والأُخرى فضائية، وثالثة إذاعية، وجميعها ملك للسلطة الوطنية، إلى جانب ثلاثين محطة تلفزة خاصة، وعشرين محطة إذاعية، وثلاث صحف يومية، ومئة نشرة ومجلة، وما يقاربها من مقاهي الإنترنت.[١٤]

وأظهر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن استخدام الكومبيوتر والإنترنت والهاتف النقال في الضفة الغربية وقطاع غزة في صيف سنة ٢٠٠٤،[١٥] أن أكثر من ربع (٢٦٪) الأسر الفلسطينية لديه جهاز كومبيوتر (٢٨٪ في الضفة الغربية، و٢٢,٥٪ في قطاع غزة)، وهو اقتناء مرتبط بالطبقة الوسطى وتطلعاتها. وذكرت أغلبية الأسر التي لا تملك كومبيوتراً (٧٩٪) أن سبب ذلك يعود إلى ارتفاع سعره. وأظهر المسح أن نحو ٣٦٪ من الأفراد فوق سن العاشرة يستخدمون الكومبيوتر في بيوتهم في أكثر الحالات، وأن ٤٠,٥٪ يستخدمونه بهدف التسلية والترفيه في أغلب الأوقات، و٣٢٪ يستخدمونه للتعلم والدراسة في الغالب. وكشف المسح السابق أن لدى ٩٪ (١٠٪ في الضفة، و٨٪ في قطاع غزة) من الأسر الفلسطينية اتصال بالإنترنت (شبكة المعلومات العالمية). وفي المقابل، أشار مسح

أجرته جامعة تل أبيب إلى أن ٧٠٪ من الأفراد في إسرائيل يملكون كومبيوتراً في بيوتهم، وأن ٥٨٪ مرتبطون بالإنترنت.[١٦]

أمّا اقتناء التلفاز فقد كان، بحسب المسح نفسه، شاملاً جميع الأسر الفلسطينية تقريباً (٩٣٪ من الأسر في الضفة، و٩١٪ من الأسر في قطاع غزة)، وتوفر لأكثر من ثلثي الأسر الفلسطينية (٦٩,٥٪ في الضفة الغربية، و٧٠,٥٪ في قطاع غزة) لاقط فضائي (ساتلايت). وتبين أن ٧٣٪ من الأسر يتوفر لأحد أفرادها هاتف خلوي بغض النظر عن مصدره (٧٨٪ في الضفة الغربية، و٦٤٪ في قطاع غزة)، وأن ما يقترب من ثلث الأفراد (عشرة أعوام فما فوق)، أو ٣٠٪، يملكون هواتف خلوية بغض النظر عن مصادرها (٣٥٪ في الضفة الغربية، و٢٢٪ في قطاع غزة). ولعل اللافت في نتائج المسح أن ربع الأفراد (٢٥٪) ممن هم في سن العاشرة فما فوق ذكر أنه يحضر ندوات ومحاضرات عامة (٢١٪ في الضفة الغربية، و٣٣٪ في قطاع غزة)، وذكر ٢٢٪ (٢٠٪ في الضفة الغربية، و٢٦٪ في قطاع غزة) أنهم يشاركون في ألعاب رياضية. كما ذكر ما يقارب ٥٪ من الأفراد أنهم يشاركون في العزف على آلة موسيقية (٦٪ في الضفة، و٢٪ في القطاع)، وعدد مماثل (٥٪ في الضفة، و٤٪ في القطاع) أنهم يشاركون في الغناء في فرق، وعدد آخر أنهم يشاركون في فرق رقص وموسيقى (٦٪ في الضفة، و٣٪ في القطاع). أمّا نسبة المنتسبين إلى مؤسسات ثقافية ورياضية متنوعة (عشرة أعوام فما فوق)، فبلغت ٢١,٥٪ (٢٣٪ في الضفة، و١٨٪ في القطاع).

فوضى في الأحاسيس والأفكار

إلامَ يمكن أن تشير المعطيات السابقة؟ لعل الاستخلاص الرئيسي هو أن توفر كيان سياسي، وإن منقوص السيادة والصلاحيات، وبداية تشكل مركز مديني أو أكثر، دفعا نحو توليد ذائقة جديدة تقترب من الذائقة المدينية من دون أن تتماهى معها تماماً بحكم قصر الفترة الزمنية وغياب المركز المديني المهيمن (المتروبول). كما تشير المعطيات إلى بروز نشاط ملحوظ في الأحياز العامة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، على الرغم من أن كثيرين من أفراد الطبقة الوسطى يشكون جرّاء نخبويتها أو يشككون في فعاليتها، أو هم غير متأكدين من مدى انسجامها مع قسوة الواقع الاحتلالي. تقول إحدى الباحثات في رسالة إلى المؤلف: «رام الله هذه الأيام في شهر تموز [يوليو ٢٠٠٤] تحتفل بمهرجان السينما الدولية، وترصد جوائز، كيف لا وهي عاصمة الثقافة، بينما يموت الناس ألف مرة كل يوم في رفح، وبيت حانون، وجنين، ونابلس، نحن نعيش في فضاءات وهمية.»

وتقول شاعرة شابة عن مدينة رام الله حيث تعيش: «ومدينتي قفص من الأسمنت/ يصغر كل يوم/ كلما زدنا رضيعاً/ أو ألفنا ضيقنا الأول/ وآخينا البكاء../ تفاجئنا المساحة إذ يطوّعها/ الحديد مجدداً فتضيق/ . . . أمدينتي.. اتسعي قليلاً/ كي أرى ظلي طليقاً فوق أرصفة الشوارع/ ومدينتي.. اتسعي/ كي لا أرى ظلي بلا حرية مثلي/ فيكفي موت واحدنا اختناقاً/ بين نافذتين من الأسمنت/ بحثاً عن هواء.»[١٧]

هنا وهناك، كما يبرز من الحديث مع عدد واسع من شخصيات الطبقة الوسطى، ما يشبه الفوضى في الأحاسيس والأفكار وفي مفردات التعبير. فوضى مصدرها قسوة دراما الحياة اليومية تحت احتلال عنصري استيطاني يقف بمئة شكل وشكل أمام المجتمع وأمام طموح شرائح هذه الطبقة في حياة مخطط لها ومسيطر عليها إلى حد كبير. ومصدرها كذلك بعثرة أفراد العائلة الواحدة في المنافي والمهاجر ومخيمات اللجوء.[١٨] هذا الواقع المكشوف يجد طريقه إلى خطاب الفئات المتعلمة والمثقفة. ومن هنا الحنين إلى الماضي البعيد وإلى الماضي القريب قبل أن تتحول الثورة إلى كيان لا يشبه الدولة وإن طمح إليها. نجد من يتوق منهم «إلى زمن كان فيه لقب الأخ، والرفيق أسمى من كل الرتب والمناصب» التي أصبح يتسابق عليها البعض. ونجد من يشير إلى «أن العائدين وجدوا وطناً غير الوطن الذي في مخيلتهم.» ونجد من يكتشف انقسام خطاب العائد بين الوطن والمنفى «الذي يدل على فلسطين بتعبير البلاد حتى يتغلب على تفتيت الوطن.» ونجد من يلاحظ أنه لم «يحدث أن شهد جيل ما سلسلة من التحولات المتلاحقة كما شهد جيلنا: من تحرير فلسطين إلى الحكم الذاتي المرشح لدولة. ومن اقتسام العالم إلى كتلتين إلى هزيمة الاشتراكية وانتصار الرأسمالية... من حلم الوحدة العربية إلى حرب الخليج. ومن مشاريع التحديث والديمقراطية إلى الأصوليات والحرب الأهلية» (خضر ٢٠٠٣، ص ٦٨).

هذا القلق من العلاقة بوطن يخلو من السيادة ويكسوه الانكشاف، نجده في مئات مقالات الصحف اليومية وفي مفردات المثقفين اليومية. ويصف أستاذ جامعي في إحدى أبرز جامعات الضفة الغربية حال زملائه كالتالي:

> من المؤسف بالفعل أن نعترف من البداية أن الأكاديمي الذي يعيش في فلسطين إنما يفعل ذلك في كثير من الحالات لأن أحداً لا يريده في «الخارج» العربي أو العالمي. ولو تمكن من تحقيق عقد عمل في دولة خليجية أو الفوز بالهجرة إلى شمال العالم لما بقي في بلاده يوماً واحداً.... فالحقيقة أن دخل الأكاديمي من العمل في التعليم متدنٍ إلى حد فاضح. وفي أحيان كثيرة

لا يتم دفع الرواتب كاملة بسبب الأزمة المالية أو عجز الموازنة أو ما أشبه. ولهذه الاعتبارات، فإن الأستاذ يعمل في أماكن عدة، يصادف أن تكون ثلاثة أو أربعة. وقلما تجد أستاذاً جامعياً يكتفي بعمله الرسمي الدائم... [ولهذا] يفقد الأستاذ الجامعي تدريجياً إحساسه بأناه الصلبة الداخلية بسبب التنقل المستمر من مكان إلى آخر - وعبر الحواجز وغيرها - وكذلك عبر الإدارات المختلفة، وبين نوعية طلبة ونوعية أُخرى، وهو ما قد يعني في أوضاع أُخرى اتساع خبرة المحاضر ومعرفته بمختلف المناخات والأجواء الثقافية والأكاديمية في مجتمعه. أمّا في حالتنا، فإن فقدان القدرة على فرض الأشكال على الأشياء ومعاناة التشظي وتقمص دور بائع جوال... هذا على الأرجح ما يجب أن نتوقع. (شاهين ٢٠٠٤، ص ٥١ - ٥٢)

ويعبر معلم في إحدى المدارس الحكومية الفلسطينية عن إحساسه تجاه بيئته المدرسية بالمفردات التالية:

الآن وأنا أمتهن مهنة التدريس [في إحدى المدارس الحكومية] وبدلاً من التباكي على فساد نظامنا التعليمي والتربوي، وبدلاً من التذمر اللامجدي من بلادة المنهاج وغبائه، أجد نفسي متمرداً على كل شيء: على المنهاج، وعلى المفتش، وعلى المدير، وعلى نظام الجلسات في الصفوف... وعلى قسوة آذان المدرسة، وعلى ضيق مساحة المدرسة وارتفاع أسوارها المبالغ فيه، وعلى هشاشة طباشير المدرسة، وعلى لون رخام المرحاض، وعلى الرنين المتعجرف للجرس، وعلى حمل المدرسين للعصا، وعلى تجهم ملامح المدير دائماً، وعلى غياب الأنثى عن صفوف المدرسة، وعلى طاعة الطلاب العمياء لوصايا المدرسين. (خداش ٢٠٠٤)

النكبة والمنافي وغياب الدولة، والتنقل بين أكثر من ثقافة وتعقيدات الهوية، هذا كله يجد تعبيراته الشعرية، كما في قصيدة محمود درويش في رثاء إدوارد سعيد:[١٩]

إن الهوية بنت الولادة/ لكنها في النهاية إبداع صاحبها/ لا وراثة ماض/ أنا المتعدد في داخلي خارجي المتجدد/ لكنني أنتمي لسؤال الضحية/ لو لم أكن من هناك لدربت قلبي على أن يربي غزال الكناية/ فاحمل بلادك أنّى ذهبت/ وكن نرجسي السلوك لكي يعرفوك إذا لزم الأمر/ منفى هو العالم الخارجي/ ومنفى هو العالم الباطني/ فمن أنت بينهما؟ لا أعرّف نفسي لئلا أضيّعها/ وأنا ما أنا/ وأنا آخري في ثنائية تتناغم بين الكلام وبين الإشارة ولو كنت أكتب

شعراً لقلت: أنا اثنان في واحد كجناحيْ سنونوة/إن تأخر فصل الربيع اكتفيت بنقل الإشارة/يحب بلاداً ويرحل عنها/هل المستحيل بعيد؟ يحب الرحيل إلى أي شيء/ففي السفر الحر بين الثقافات/قد يجد الباحثون عن الجوهر البشري مقاعد جاهزة للجميع/هنا هامش يتقدّم/أو مركز يتراجع/لا الشرق شرق تماماً/ولا الغرب غرب تماماً فإن الهوية مفتوحة للتعدد. . . .

هذه الفوضى في الأحاسيس والأفكار والرؤى هي بنت بيئتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي تعبر عنها شرائح من الطبقة الوسطى (الإنتليجنسيا) بمفردات فقدان السيطرة على المصير الشخصي وفقدان المشاركة في تقرير المصير الوطني. في مقابل هذه الفوضى نجد من يطرح، ومن الشريحة الطبقية (الإنتليجنسيا) نفسها، رؤية يقينية لا يقترب منها الشك، أو لا يُسمح له بالاقتراب، أن حالة التردد أو القلق هذه نجد تجلياتها الأبرز في التنظيمات السياسية وتحديداً في تنظيمات الإسلام السياسي التي أخذت بعض سمات تنظيمات اليسار وإن غلفتها بمفردات دينية. ولذا ليس من الممكن أو المحبذ أن يتولى التحليل البحث عن اتجاه عام. فالفوضى في التصورات والأحاسيس تعتاش من واقع مملوء بأسباب الانكشاف واستلاب الحرية والحياة العادية، كما هو مملوء بالتحديات والرغبة في الحرية والمشاركة وترتيب المستقبل.

بين «العولمة» والنزوع المحلي

يرى بعض علماء الاجتماع الفلسطينيين أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ولّدت «نخبة معولمة» من أبناء الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة.[٢٠] ويعتبر هؤلاء أنها «معولمة» لارتباطها بأجندة عالمية ولمشاركتها في مؤتمرات دولية، بحكم اعتمادها على التمويل الدولي الذي تواصل واتسع في إثر اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣. وهذه الشريحة تتبع النماذج التنموية المقرّة دولياً. وهي معولمة بمعنى أنها على صلات بفاعلين دوليين وأنها بحاجة إليهم. كما أنها معولمة لأنها تؤيد عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبهذا فهي تختلف عن «النخب» الإسلامية من الطبقة الوسطى الفلسطينية، وتحديداً من المشرفين على المنظمات الأهلية الإسلامية التي لا تؤيد اتفاق أوسلو. وهي معولمة، وفق هذه الرؤية، كونها متمركزة في المدن، وكونها نخباً مهنية، وهي في هذا تختلف عن نشطاء الانتفاضة الأولى. فهذه الشريحة المعولمة تتشكل من نشطاء مع تأهيل تكنوقراطي، أو هم من التكنوقراط الذين لا علاقة لهم بالحركة الوطنية. ويطغى على هذه الشريحة متكلمو اللغة الإنكليزية، والقدرة على إعداد التقارير الدورية للممولين، بسبب أهمية تأمين الدعم

المالي السنوي أو الدوري.

إن الفئة المقصودة بتعبير «المعولمة» هي فئة المشرفين والمديرين في المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل الخارجي (الغربي أساساً) في نشاطاتها. وهي شريحة من الطبقة الوسطى تتولى إدارة وتقرير سياسات وتوجهات المنظمات غير الحكومية، وهي «معولمة» بمعنى أنها تستخدم الخطاب المتداول في المؤسسات والمنظمات الدولية الممولة لنشاطات منظمات غير حكومية محلية. ولا يبدو أن تأييد «عملية السلام» بات شرطاً ملزماً لهذه المنظمات، وتحديداً بعد أن انهارت هذه العملية، وكون عدد منها تشكل في الانتفاضة الأولى، أي قبل اتفاق أوسلو، ولأن الاهتمام الأول بات عدم دعم أو تأييد العنف (المعرّف إرهاباً). كما أن المنظمات الإسلامية غير الحكومية تتلقى تمويلاً من الخارج وباتت «ممهننة»، أي أكثر تخصصاً، كما باتت تستخدم لغة التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذا فلا مبرر لاستثنائها، أو استثناء بعضها على الأقل، من هذا التصنيف. السمات المشار إليها تسري أيضاً على كثير من العاملين في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص. ولعل الفائدة الرئيسية من استخدام التعبير تكمن في لفت الانتباه إلى بعض أشكال التغيير التي دخلت على تكوين فئات مهمة من الطبقة الوسطى الفلسطينية في العقدين الأخيرين، وإلى بعض أنماط الاستهلاك السائدة لديها، وكذا خطابها السياسي والاجتماعي.

لكن هناك فئات واسعة من الطبقة الوسطى، وتحديداً فئات المعلمين والممرضين والكتبة والشرطة ومختلف شرائح العاملين في أدنى السلم الوظيفي في مؤسسات السلطة وأجهزتها، وفي القطاع الخاص، وفي التنظيمات السياسية، الذين لا علاقة لهم بسِمات «العولمة» كما أشير إليها أعلاه. وهي فئات «محلية» من حيث اهتماماتها وأسلوب حياتها وذائقتها والبرامج المتلفزة التي تشاهدها أو المجلات التي تقرؤها. ويسري هذا على أئمة الجوامع والهيئات الخيرية الإسلامية والأهلية والنوادي الرياضية والثقافية في الأحياء والقرى والمخيمات. فعلى سبيل المثال، اتضح أن أكثر من ٨٠٪ من الوعاظ والأئمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سنة ٢٠٠٤، هم حملة دبلوم أو شهادة جامعية (أكثر من النصف يحملون شهادة جامعية)، وأن ثلاثة أرباع هؤلاء أنهوا دراستهم قبل عشرة أعوام، وأن أكثر من ثلثهم (٣٧٪) لم يقرأ منذ تخرجه كتاباً أو قرأ كتاباً واحداً فقط، وأن مطلبهم «تركز على تحسين وضعهم المالي والوظيفي بما يغنيهم عن العمل الخارجي.»[٢١]

وهناك الفئة التي عادت مع منظمة التحرير أو درست في الخارج عبر منح دراسية من منظمة التحرير وفصائلها وتعلمت لغات وعاشت في مدن وتعرفت على ثقافات الدول التي درست فيها وتطبعت ببعض طباعها (في الغالب طباع طبقة وسطى

بدءاً من آداب المائدة، إلى شكل اللباس، إلى لغة الحديث والحوار...)، سواء في الدول الشرقية أو الغربية أو في العواصم العربية. وهذه فئة «هجينة» من حيث أنها غير موحّدة في ثقافاتها (هناك من درس وعاش فترة في موسكو، أو في صوفيا، أو في براغ، أو في فرنسا، أو في بريطانيا، أو في أميركا، أو في بيروت، أو في القاهرة، أو في بغداد، أو في دمشق، أو في الكويت، أو في جدة، أو في تونس، ولكل من هذه البلاد والمدن ميزات وسمات ثقافية وحركية معينة). وتجد هذه الفئات بعض الصعوبة في التأقلم وفق الواقع المحلي في الضفة والقطاع، ولذا فهي سرعان ما تبحث عن أجواء خاصة تحتمي بها من طغيان «المحلي» والتقاليد الاجتماعية والعائلية التي تطمس الفردية وتغلب الهويات العائلية والمحلية والجهوية والإرثية على الهويات الاجتماعية، بما فيها الهوية الطبقية.(٢٢)

مع ضعف السلطة الفلسطينية، بأجهزتها التنفيذية والأمنية والقضائية، جرّاء تصاعد إجراءات الاحتلال ضدها وضد التنظيمات السياسية (وكلاهما يعمل على إدماج المجتمع أفقياً) خلال الانتفاضة الثانية، ومع فرض تفتيت جديد على المجتمع الفلسطيني عبر نشر الحواجز الأمنية وبناء الجدار العازل، تكرس النزوع المحلي كأمر واقع. ووجد هذا في العائلية والانتماء المحلي بعض تعبيراته. وأخذ القضاء العرفي يوسع مجالاته على حساب القضاء النظامي، وباتت الأحزاب السياسية تراعي الاعتبارات «العشائرية» والعائلية في طرح مرشحيها في الانتخابات المحلية. يقول أحد مرشحي اليسار في الانتخابات المحلية (التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) في بلدة في وسط الضفة الغربية: «إنني أرفض خوض الانتخابات من خلال الإطار العائلي على حساب الانتماء السياسي، ولكنني وجدت نفسي أسيراً لما يجري على الأرض، حيث فرص الفوز في الحالة الأولى تبقى ضعيفة.»(٢٣)

ويرى منسق برنامج التوعية الجماهيرية في الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أن الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ سيطر عليها عاملان هما العشائري والحزبي، «إلاّ إن العنصر الأهم والأقوى الذي لعب دوراً في الانتخابات... هو العنصر العشائري أكثر من الحزبي» (عز الدين ٢٠٠٤؛ جبر ٢٠٠٤). ولئن كان يجب عدم التقليل من تأثير العائلية والعشائرية في المجتمعات المحلية، فإنه يجب عدم المبالغة في هذا الدور، والنظر إليه خارج سياقه السياسي والظرفي. فالعائلية و«العشائرية» قد تُستثمران من أفراد أو تنظيمات سياسية، في لحظات معينة (في انتخابات محلية، أو في نظم انتخابية لا تقوم على التمثيل النسبي)، كرأس مال اجتماعي، وهو رأس مال يتوفر للبعض فقط ويحرم منه البعض الآخر؛ ومن هنا فهو عرضة لأن يكون دوماً موضع صراع. كما أنه مرتبط بقانون

الانتخابات وبمدى قوة السلطة المركزية أو ضعفها.

يشد الصراع مع الاحتلال فئات واسعة من الطبقة الوسطى، كما يشد فئات واسعة من الطبقات الأخرى، إلى القضية الوطنية، الأمر الذي لا نجد شبيهاً راهناً له في بلاد عربية وعالم ثالثي. ونجد هذا في خطاب الطبقة الوسطى المتعلق بالمجتمع، كما سيتضح لاحقاً. يقول أحد ممثلي قطاع المنظمات غير الحكومية: «المجتمع الفلسطيني مهمش كلياً، النخبة وغير النخبة. اللجنة الرباعية [المعنية بخريطة الطريق] تجتمع وتناقش كل الأمور، وليس فقط الأمور السياسية الخاصة بوضع السلطة الفلسطينية. ومن جهة أُخرى، هناك الاحتلال الإسرائيلي.» ويرى أن هناك تحولاً في وزن المنظمات غير الحكومية الإسلامية التي تعلمت لغة وتوجهات وتقنيات بناء علاقة مع مؤسسات الدعم الدولية.[٢٤] وترى مديرة إحدى منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أن على المنظمات غير الحكومية إنهاء عزلتها عن الحركة الشعبية والعودة إلى العمل داخل المجتمع وبناء علاقة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية على قاعدة المهنية والشفافية.[٢٥] ويرى مدير آخر لمنظمة غير حكومية أن «المنظمات غير الحكومية تسعى للتغيير الاجتماعي ليس عبر القوة، وإنما عبر تشكيل آليات وتنفيذ مشاريع تزيد في مشاركة الناس في عمليات اتخاذ القرار.» وأن التحول الذي في المنظمات غير الحكومية كان «تحولاً في الأجندة التي باتت تنموية، وبات تحولاً من المقاومة إلى التنمية.»[٢٦]

آليات إنتاج الطبقة الوسطى الفلسطينية

تتمايز آليات إنتاج وإعادة إنتاج الطبقة الوسطى الفلسطينية عن مثيلاتها في المنطقة أو في العالم الثالث، بسمتين: تتمثل الأولى في تكون هذه الطبقة خارج دولتها الوطنية، وإن تولت منظمة التحرير والتنظيمات السياسية المشكلة لها شيئاً من وظيفة الدولة الوطنية في إنتاج الطبقة الوسطى. وتتمثل الثانية في غياب المدينة بالمفهوم السوسيولوجي للمدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧. وهاتان السمتان تفسران أهمية الدور الذي تولته الهجرة واللجوء في تشكيل الطبقة الوسطى الفلسطينية. كما تفسران، إلى حد ما، الوظيفة الأوسع التي قام بها، وما زال، قطاع المنظمات الأهلية وغير الحكومية في إنتاج طبقة وسطى، مما هو الحال في بلاد المنطقة الأُخرى، بحكم عدد هذه المنظمات الكبير نسبياً (والمرتبط أيضاً بغياب الدولة الوطنية، وباستمرار الاحتلال).

ولا شك في أن التعليم، وتحديداً التعليم ما فوق الثانوي، هو شرط ضروري،

وإن يكن شرطاً غير كافٍ، للالتحاق بالطبقة الوسطى، لا في فلسطين فحسب، بل في جميع بلاد العالم أيضاً. والتعليم العالي ليس شرطاً ضرورياً لا لعضوية الطبقة العاملة ولا لعضوية البورجوازية الصغيرة (التقليدية). لكن العبور إلى الطبقة الوسطى يتم عبر التوظيف في مؤسسة حكومية أو خاصة أو أهلية أو حزب سياسي. فالوظيفة هي عنوان الطبقة الوسطى، ولذا نرى أن اهتمام العائلة الفلسطينية (سواء الأسرة المعيشية أو العائلة الأوسع) ليس محصوراً في الاستثمار في التعليم، بل يتعدى ذلك إلى استخدام علاقاتها من أجل تأمين موقع وظيفي ملائم (يندرج في إطار وظائف الطبقة الوسطى) على الصعيد المحلي (في السلطة أو في منظمات غير حكومية أو في القطاع الخاص أو في عمل تخصصي مستقل)، وهذا ما تقوم به عائلات وجاهية في الضفة والقطاع (كما سنرى في الفصلين التاليين من الدراسة) مستغلة نفوذها وعلاقاتها الاجتماعية ورأس مالها الاقتصادي. وهو ما تقوم به أيضاً الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع من حيث استثمارها للعلاقات بأقاربها في المهاجر لتأمين عمل لخريجين جدد من أبنائها في حال تعذر إيجاد وظيفة ملائمة لهم محلياً.

برزت الهجرة، في الضفة والقطاع، بعد النكبة كاستراتيجيا للتعامل مع حالات الضيق الاقتصادي والتقلقل السياسي سعياً لتحسين فرص الحياة ورفع درجة الأمان الاجتماعي للأسرة، وتوفير التعليم الضروري للبنين والبنات، باعتبار التعليم رأس مال ثقافياً يفتح الطريق لاحتمالات توليد رأس مال اجتماعي ورأس مال اقتصادي (وإن بحدود الدخل الثابت والأمان الوظيفي)، ورأس مال رمزي يؤمن مكانة اجتماعية أعلى في النظام الاجتماعي التراتبي من الأفراد الذين هم غير متعلمين. وقد يترتب على هذا التضحية بدرجة من الأمان الاجتماعي (في حال الهجرة) التي توفرها شبكات العلاقات الاجتماعية (القرابية وغيرها) في مقابل تحسين موقع الفرد في رأس المال الاقتصادي.

اعتمد معظم الهجرة الفلسطينية إلى الخارج قنوات معينة استهدفت التقليل من خسارة فقدان الشبكات الاجتماعية، لما توفره هذه الشبكات من رأس مال اجتماعي. ولذا، شهدنا تكوين جوال فلسطينية توفر للقادمين الجدد أشكالاً من المساندة والعلاقات الاجتماعية، بما لا يعرضها للعزلة والانكشاف (كما في الأردن، ودول الخليج وأميركا وغيرها). وربما كانت حالات الانكشاف الاجتماعي أكثر حدوثاً في أميركا الشمالية (وبعض بلاد أميركا الجنوبية)، حيث تجد الأسر صعوبات في التزاور مع أقربائها وأصدقائها بسبب بعد المسافات وساعات العمل الطويلة وانعدام أو قلة المناسبات الاجتماعية، وهو ما يدفع البعض في سن الشيخوخة إلى العودة إلى بلدته الأصلية بحثاً عن دفء العلاقات الاجتماعية الذي افتقده (Cainkar et al. 2004). لكن ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى الدور الذي أدته الهجرة من الضفة والقطاع في

تشكيل طبقة وسطى (وفي تشكيل فئة واسعة نسبياً من رجال الأعمال).

إن الحجم الكبير والمتواصل للهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ النكبة حتى أوائل التسعينيات يؤهل للقول إن الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة تشكل خارج مجتمعها الفلسطيني، سواء في الضفة أو في غزة. فنصف الأسر الفلسطينية كان لها فرد أو أكثر خارج فلسطين في سنة ١٩٩٩، كما أن نسبة أعلى من الأفراد المهاجرين كانت في مهن طبقة وسطى (ياقات بيض) ومن أفراد أسرهم الباقية في الضفة وقطاع غزة (Hilal 2005). وحين عاد جزء منها بعد قيام السلطة الفلسطينية وجد نفسه في حالة عدم انسجام مع بعض فئات الطبقة الوسطى التي تشكلت خلال فترة الحكمين الأردني والمصري وخلال فترة الاحتلال، وهي فئات تشكلت نسبة عالية منها في عزلة عن مدن فعلية، وفي عزلة عن المحيط العربي وعن التحولات العالمية.

تجد دراسة عن الطبقة الوسطى في المغرب (أديب ٢٠٠٣) أن هذه الطبقة تتميز بعدد من الخصائص، أوردها لأن جزءاً منها يسري على الطبقة الوسطى الفلسطينية بعد قيام السلطة.[٢٧] وتشير الدراسة إلى التطور السريع الذي دخل الطبقة الوسطى المغربية بعد الاستقلال، أي منذ تشكل الدولة الوطنية، وتحديداً في المدن. ومن هذه الخصائص اعتماد شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى الحضرية على الوظيفة العمومية، حيث فتحت أبواب هذه الوظيفة أمام الفئات المتعلمة من الطبقة الوسطى خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، في البداية أمام حاملي الشهادات المتوسطة، ثم بعد ذلك أمام حاملي الشهادات العليا، لكن سرعان ما بدأت هذه الأبواب تنغلق مع بداية عقد الثمانينيات. وقد ارتفعت أعداد موظفي الدولة من نحو ١٢,٠٠٠ موظف سنة ١٩٥٤ إلى ١٥٠,٠٠٠ موظف سنة ١٩٦٤، ثم إلى نحو ٣٠٠,٠٠٠ موظف سنة ١٩٨٨، فإلى نحو ٩٠٠,٠٠٠ موظف سنة ٢٠٠٢. كما يشكل الموظفون في قطاع التعليم قوة مهمة وصل حجمها إلى ٢٠٠,٠٠٠ موظف سنة ٢٠٠١.

ويلاحظ الباحث المغربي أن فئة الموظفين ورجال التعليم في المغرب تعيش حالة من عدم التجانس في تكوينها الفكري، نظراً إلى تباين نمط التعليم الذي تلقته. فبعض هذه الشرائح تلقى تعليماً تقليدياً، والبعض الآخر تلقى تعليماً عصرياً. وهذا التباين داخل الطبقة الوسطى يؤدي إلى تعدد تعبيرات شرائحها السياسية، وإلى التصارع فيما بينها. ويضيف الباحث أن الطبقة الوسطى في المجتمع المغربي كان لها دور مهم في الكفاح من أجل الاستقلال. كما أنها تزعمت في عهد الاستقلال حركات سياسية متعددة الاتجاهات. ويذكر أن «حوالي ثلثي مكونات الأحزاب السياسية المغربية المسماة بالديمقراطية كالاتحاد الاشتراكي التقدمي، والاشتراكية كمنظمة العمل

الديمقراطي. . . إلخ، تتكون من شرائح الطبقة الوسطى، بينما ينتمي الثلث المتبقي إلى شرائح الطبقة العليا. أمّا في حزب الاستقلال والأحرار، فأكثر من ثلثي مكوناتهما ينتمي إلى الطبقة العليا، مقابل أقل من الثلث ينتمي للطبقة الوسطى.» ويضيف أن «شرائح الطبقة الوسطى تتسم بدرجة مهمة من الطموح المقترن بقدر من المحافظة والتحرر. فهذه الطبقة تؤيد مبدأ تعليم البنات وحصولهن على أعلى الدرجات، وكذا اشتغالهن في مختلف المهن.»

نجد لدى معظم فئات الطبقة الوسطى الفلسطينية اهتماماً مماثلاً بتعليم الأبناء، ذكوراً وإناثاً. كما يُلمس حرص الفئات الوسطى والعليا من هذه الطبقة على توفير التعليم الأفضل لأبنائها، وتحمل تكلفة ذلك إن استدعى الأمر. ومن هنا نجد الاهتمام بالمدارس الخاصة التي تستخدم أساليب حديثة في التدريس، وتدرّس، وهو الأهم، لغات أجنبية، وتتوجه إلى إعداد الطلبة لامتحانات دخول في الجامعات الأوروبية والأميركية. كما نجد عند فئات الطبقة الوسطى ميلاً إلى تشجيع الأطفال على تعلم الموسيقى والاهتمام بالعناية البدنية والرعاية الصحية. كما يلاحظ في الطبقة الوسطى الميل إلى تشكيل أحياء خاصة بها في المدن (رام الله والبيرة، ونابلس، ومدينة غزة، والقدس سابقاً، وأماكن غيرها).

ويلاحظ الباحث المغربي أن أسر الطبقة الوسطى تميل «إلى الاستقلال السكني عن الأهل، والسكنى في الأحياء التقليدية والحديثة في المدن.» ويلاحِظ أن «شريحة من الطبقة الوسطى التي تلقت تعليماً عصرياً وتأثرت بالثقافة الغربية تفضل الإقامة في الأحياء الراقية التي رحل عنها الأوروبيون بعد الاستقلال، وبالتالي السكن في شقق سكنية في بنايات تتألف من عدة طوابق لاعتقادها أن السكن في هذه الأحياء يعبر عن ارتقائها في السلم الاجتماعي.» كما يرى أن الطبقة الوسطى تحرص «على استعمال مدخراتها المالية لاقتناء المساكن والتخلص من عبء دفع الإيجار، وذلك لأن أجور الشقق السكنية في المدن المغربية ترتفع بسرعة نظراً لتفشي أزمة السكن.» ويضيف أن أفراد الطبقة الوسطى يفضلون الزواج الأحادي (أي لا يميل الذكور منهم إلى تعدد الزوجات)، و«أن الشباب منهم يفضل الزواج من الفتيات العاملات في الإدارات العمومية أو الخاصة، وأنهم يستعملون أساليب تحديد النسل رغبة في تحديد عدد أطفالهم.» وأخيراً يلاحظ الباحث المغربي أن كثيراً ما «يتدحرج أعضاء الطبقة الوسطى نحو الطبقة الدنيا بفعل تآكل المجالات التي كانت تشكل مصادر اقتصادية لمعيشتها.»

وما لا يبرز في عرض الباحث المغربي هو مدى اهتمام الطبقة الوسطى بالحيز العام خارج الأحزاب السياسية وشكل هذا الاهتمام،[٢٨] في حين أشارت دراسة أُخرى عن شبان وشابات الطبقة الوسطى المتعلمين (من خريجي الجامعات) في مدن

المغرب إلى إحساسهم بالاغتراب، وإلى عزوف بينهم عن السياسة (Cohen 2004). ربما تتمايز الطبقة الوسطى الفلسطينية بدرجة الاهتمام الذي توليه لدورها في الحيز العام، أو بالتأثير في السياسات العامة. ويعود جزء من هذا إلى الوجود النشيط للمنظمات غير الحكومية، وكبر عددها قياساً بحجم السكان، ودرجة الاستقلالية التي تتمتع بها قياساً بالسائد عربياً.

لا يعني ما سبق أن الطبقة الوسطى تحمل رسالة خلاصية. صحيح أن بعض شرائحها يتبنى خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية، لكن شرائح أخرى منها تميل إلى تبني خطاب الليبرالية الجديدة، واعتبار القطاع الخاص هو محرك التنمية، وأن من مهمات الدولة تسهيل هذا الدور. وهناك شرائح إسلامية تحمل رسالة ذات سمات خلاصية (من دون إنكار اكتسابها بدرجة من البراغماتية) ترى أن الحل يكمن في الإسلام، وفي أسلمة المجتمع.

تقدير حجم الطبقة الوسطى من مؤشرات رقمية

تتمثل إحدى السمات الدولانية في قيام مؤسسات وطنية مختصة بإجراء تعدد للسكان (يترافق عادة مع تعداد للمساكن والمنشآت) بين الحين والآخر، بالإضافة إلى المسوح الدورية فيما يتعلق بجوانب متعددة للاقتصاد والمجتمع والبيئة. وقد تم التعداد العام للسكان والمساكن بعد نحو ثلاثة أعوام من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (أي في نهاية سنة ١٩٩٧)، وجرى بعد ذلك كثير من المسوح ذات الصلة بموضوع الدراسة. القراءة التالية تشكل خلفية للفصلين المقبلين من حيث أنها ترسم تقديراً أولياً لحجم شرائح الطبقة الوسطى وتوزعها الجغرافي والسكني والنوع اجتماعي، والتحولات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على صعيد التعليم الجامعي، والمدرسي، وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية، وذلك انطلاقاً من سماتها الوظيفية (بكل ما يعنيه هذا من علاقات وشروط عمل وفرص حياة)، وتترك للفصلين المقبلين مهمة تقصي سمات هذه الطبقة الاجتماعية والسياسية والفكرية. وفيما يلي قراءة لمعطيات إحصائية صدرت عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تخص الطبقة الوسطى الحديثة:

١) **خُمس القوى العاملة، على الأقل، ينتمي إلى الطبقة الوسطى.** تشير نتائج التعداد إلى أن ما لا يقل عن خُمس (٢٠٪) القوى العاملة هو من الطبقة الوسطى الحديثة.

وهي الطبقة التي تتشكل من الفئات المهنية التالية: المشرعون، وموظفو الإدارة العليا، والمتخصصون ومساعدوهم، والفنيون، والكتبة. وشكل الحرفيون (البورجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى التقليدية) ٢٣٪ من مجمل القوى العاملة. وشكلت الفئات العمالية (الماهرة وغير الماهرة) نحو ٤٠٪ من هذه القوى (شكل العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك نحو ٦٪ من المجموع، وشكل العاملون في المهن الأولية - أي العمال غير المهرة - ٢٦٪، وشكل مشغلو الآلات ومجمعوها ٨٪ من المجموع). وصُنّف ١٧,٥٪ كمقدمي خدمات وكباعة في المحلات التجارية والأسواق، وهم، من البورجوازية الصغيرة والفئات العمالية، ونسبة محدودة - العاملين في المكاتب - من الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى. أي أن تضاريس التشكيلية الطبقية وفق التوزع المهني كانت في نهاية سنة ١٩٩٧ كالتالي:

- ٢٠٪ طبقة وسطى حديثة.
- ٥٠٪ فئات عمالية.
- بورجوازية صغيرة تقليدية أقل قليلاً من ٣٠٪.

أمّا الفئات الرأسمالية، فلا بيانات تدلل على حجمها، وهي فئة صغيرة جداً يصعب أن تتجاوز ١٪ من مجمل القوى العاملة في الضفة والقطاع. فتصنيف ٥,٩٪ كأصحاب عمل (راجع الملحق ب، جدول ١-٢) ليس مؤشراً إلى حجم حقيقي للطبقة الرأسمالية؛ إذ إن هذه الفئة هي في معظمها من أصحاب المشاريع العائلية الصغيرة جداً، وهم من البورجوازية الصغيرة التقليدية. فما يزيد على ٩٠٪ من المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة ١٩٩٧، يتكون من منشآت يقل عدد العاملين فيها عن أربعة أشخاص فما دون (أنظر الملحق ب، جدول ١-١)، وأكثر من ٩٣٪ من المنشآت هي منشآت ذات ملكية وطنية خاصة، ونحو ٥٪ كانت ملكية قطاع عام (أنظر الملحق ب، جدول ١-٢). وتهيمن المنشآت الصغيرة جداً على الفروع الاقتصادية كلها (أنظر الملحق ب، جدول ١-٣).

٢) **القوى العاملة في مجالات اقتصادية إنتاجية ضئيلة الوزن.** لم يتجاوز حجم العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ١٠٪ من مجموع القوى العاملة، ولم يتجاوز حجم العاملين في التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية ١٦٪؛ أي أن القوى العاملة في المجالات الإنتاجية لم تتجاوز إلاّ قليلاً ربع (٢٦٪) القوى العاملة ككل في الضفة والقطاع في نهاية سنة ١٩٩٧. وتوزع باقي القوى العاملة على الخدمات العامة (٢٥٪)، والتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والاتصالات والتخزين والوساطة المالية (٢١٪)، وعلى الخدمات الأخرى (أنظر الملحق ب، جدول ١-٣).

كما توزعت القوى العاملة الفلسطينية جغرافياً على ثلاث مناطق جغرافية من حيث مكان العمل في نهاية سنة ١٩٩٧. فما يزيد على النصف قليلاً (٥٢٪) عمل في الضفة الغربية، وأكثر من الربع قليلاً (٢٦٪) عمل في قطاع غزة، وما يزيد على الخُمس قليلاً (٢٢٪) عمل في إسرائيل ومستعمراتها.

أمّا من حيث العلاقة بالعمل، فكان ثلاثة أرباع (٧٥٪) القوى العاملة من المستخدمين بأجر، أو راتب، وشكل نحو ٦٪ منها أصحاب العمل، وعمل ١٥,٥٪ منها لحسابها الخاص، وعمل نحو ٣٪ لدى الأسرة بلا أجر (أنظر الملحق ب، جدول ١-٣).

٣) القطاع الحكومي الوطني استوعب نحو ٢٠٪ من مجمل القوى العاملة (من الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً). واستوعب القطاع الخاص الوطني ٤١,٥٪، واستوعب القطاع الخاص الأجنبي ١٨٪ (أي أن القطاع الخاص شغل ما مجموعه ٦٠٪ من القوى العاملة). وعمل خارج المنشآت (أي بصورة فردية أو من دون مقر ثابت) نحو ١٦٪ من القوى العاملة. وشغّل الباقي منظمات وهيئات دولية، وحكومات أجنبية ومنظمات خيرية (أنظر الملحق ب، جدول ١-٦).

٤) أكثر من نصف العاملين في القطاع الحكومي الوطني عملوا في المراتب العليا من السلم المهني (أي شكلوا جزءاً من صلب الطبقة الوسطى) خلافاً لما هو سائد في القطاع الخاص. أشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن إلى أن ٦٣٪ من المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني تم استيعابهم في الإدارة العامة والدفاع، و٢٥٪ في التعليم، و٦٪ في مجال الصحة.[٢٩] كما عمل أكثر من نصف المشتغلين في القطاع الحكومي الوطني في المراتب العليا من السلم المهني (المجموعات المهنية الأربع الأولى شكلت ٥٤٪ من مجموع المشتغلين في القطاع العام الحكومي). وفي المقابل، كانت أغلبية العاملين في القطاع الخاص من الحرفيين وأصحاب المهن الأولية (غير المهرة)؛ فقد عمل في المراتب العليا للسلم المهني في القطاع الخاص ١١٪ من الذكور، في مقابل ٤٥٪ من الذكور في القطاع الحكومي الوطني. وعمل ٤٤,٥٪ من الإناث في القطاع الخاص الوطني في المراتب العليا للسلم المهني، في مقابل ٩٢٪ في القطاع العام الوطني.[٣٠]

٥) تعدد وصغر حجم معظم المدن (المواقع الحضرية). في نهاية سنة ١٩٩٧ (وبحسب تعداد السكان والمساكن والمنشآت للسنة نفسها) ومن دون المستعمرات الإسرائيلية،[٣١] بلغ عدد التجمعات السكانية الفلسطينية ٧٠٨ تجمعات، منها ٦٦٦

في الضفة الغربية و٤٢ في قطاع غزة. وبلغ عدد التجمعات الحضرية (وفق تعريف الجهاز المركزي للإحصاء لما هو «حضري») ٧٣ تجمعاً (٦٢ في الضفة الغربية، و١١ في قطاع غزة).[٣٢] وبلغ عدد التجمعات الريفية ٦٠٥ تجمعات، منها ٥٨٣ في الضفة الغربية، و٢٢ في قطاع غزة. وبلغ عدد المخيمات ٣٠ مخيماً، منها ٢١ في الضفة الغربية و٩ في قطاع غزة.[٣٣] وكان هناك ٧ تجمعات يزيد عدد سكانها على ٢٥,٠٠٠ نسمة في الضفة الغربية، و١٢ تجمعاً في قطاع غزة. أمّا المراكز السكانية الكبيرة، فيوجد ٤ مدن فقط وهي مدينة غزة، والقدس، والخليل، ونابلس، التي يتجاوز عدد سكان كل منها ١٠٠,٠٠٠ نسمة. ويلي هذه المدن من حيث الحجم بالتتالي: خان يونس، جباليا، رفح، بيت لاهيا، دير البلح، طولكرم، قلقيلية، يطا، البيرة، جنين، بني سهيلا، بيت لحم، بيت حانون، الظاهرية، الرام، ضاحية البريد، رام الله (وفق إحصاء نهاية سنة ١٩٩٧). وتجاوز عدد سكان بعض المخيمات ٥٠,٠٠٠ نسمة (مخيم الشاطئ ومخيم جباليا)، وبعضها تجاوز ٣٠,٠٠٠ (مخيم النصيرات ومخيم البريج).[٣٤]

لا يوجد مركز حضري رئيسي في الأراضي الفلسطينية، بل إن الاتصال الاعتيادي بين القدس وباقي الضفة الغربية، وبينها وبين قطاع غزة، معدوم أو شبه معدوم.[٣٥] ولا شك في أن هذا التفتت الجغرافي، وصغر «المدن» وتعددها، وتفتت الطبقة العاملة، والضعف التكويني للطبقة الرأسمالية، وضعف الاقتصاد الإنتاجي، كل هذا يترك تأثيراته في تكوين وخصائص مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

٦) بعض فئات من الطبقة الوسطى الحديثة (صغار الموظفين) تسكن المخيمات. كشفت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لسنة ١٩٩٧ عن أن الطبقة الوسطى الحديثة في المواقع الحضرية تشكل نسبة أعلى من نسبتها في القرى، وهذا أمر متوقع، إلاّ إنها تتعادل مع نسبتها في المخيمات (٢٢٪ في كل من المواقع الحضرية، والمخيمات، في مقابل ١٤٪ في الريف). وهذا لا ينسجم مع الانطباع السائد في أن المخيمات هي مكان سكن الفئات الكادحة والمعدمة فقط. لكن فارقاً برز بين تكوين الطبقة الوسطى في المواقع الحضرية وبين تكوينها في المخيمات. فنسبة الفئات المصنفة كمشرعين وموظفي إدارة عليا ومتخصصين والمقيمة بالمواقع الحضرية أعلى من النسبة التي تقيم بالمخيمات (١١,٣٪ في مقابل ٨,٧٪). في حين أن نسبة القاطنين في المخيمات من فئة الفنيين، ومساعدي المتخصصين، والكتبة، أعلى من النسبة التي تسكن في المواقع الحضرية (١٣,٤٪، في مقابل ١١٪). أمّا بالنسبة إلى سكان الريف، فالنسبة الأعلى (١٠٪) تتشكل من المتخصصين ومساعديهم

والفنيين (وضمنهم معلمو ومعلمات المدارس الابتدائية والثانوية). وبالنسبة إلى الفئات العمالية (العاملون في الزراعة وصيد الأسماك، وفي المهن الأولوية، ومشغلو الآلات ومجمعوها)، فإن النسبة الأعلى وجدت في القرى (٥٢٪ من مجموع القوى الناشطة اقتصادياً)، في حين تساوى حجم الطبقة العاملة بين المخيمات والحضر (٣٥٪ في كل منهما) من مجموع قواها العاملة. والفئة التي كانت الأقل وجوداً في القرى تشكلت من الباعة والعاملين في فروع الخدمات الأُخرى.[٣٦]

٧) **سمات حضرية أُخرى للمخيمات.** أشار التعداد إلى أن النسبة الأعلى من أصحاب العمل وجدت في المواقع الحضرية (٧,٣٪)، ثم في القرى (٤٪)، وكانت النسبة الأدنى في المخيمات (٣,٢٪). هذا وكانت النسبة الأعلى من العاملين لحسابهم في القرى (١٦,٢٪)، وتلتها المواقع الحضرية (١٥,٣٪)، وتلتهما في المخيمات (١١,٧٪). وتميزت المخيمات بكونها المواقع ذات النسبة الأعلى من المستخدمين بأجر (٨٣٪)، والأغلبية الساحقة تعمل في مهن غير زراعية، ومعظم العاملين بأجر وراتب في المخيمات يعمل في المدن أو في إسرائيل، الأمر الذي يسري، إلى حد كبير، على القرى أيضاً. وتعادلت القرى والمواقع الحضرية في نسبة العاملين بأجر والتي بلغت (٧٤٪)، أو ثلاثة أرباع القوة العاملة. وكما هو متوقع، كانت النسبة الأعلى للعاملين لدى الأسرة بلا أجر في القرى (٥٪)، تلتها المواقع الحضرية (٢,٥٪)، وكانت النسبة الأدنى في المخيمات (١٪).[٣٧]

وتشير المعطيات لسنة ٢٠٠٤ بشأن القوى العاملة إلى أن نسبة من أتموا ١٣ عاماً دراسياً فأكثر كانت الأعلى في المخيمات (١٧٪)، وإن بفارق بسيط عن المواقع الحضرية (١٦,٥٪)، وبفارق أوسع مع القرى (١١٪). وتفوقت المخيمات من حيث نسبة الحاصلين على دبلوم متوسط فما فوق (لمن هم في سن ١٥ عاماً فما فوق) على التجمعات السكنية الأخرى بين الذكور (١٢٪ في مقابل ٩٪ في الريف، و١١٪ في المواقع الحضرية)، وبين الإناث (٨٪ في مقابل ٤٪، و٧٪ على التوالي). وكانت نسبة الأميين بين من هم في سن ١٥ عاماً فما فوق، الأعلى في القرى (٢٥,٥٪ بين الإناث، و٨٪ بين الذكور). وكانت متقاربة بين الذكور في المواقع الحضرية وبين الذكور في المخيمات (نحو ٧,٥٪ لكل منها)، وأعلى في المخيمات من المواقع الحضرية بين الإناث (١٩٪ في مقابل ١٧٪).[٣٨]

٨) **تزايد استخدام الكومبيوتر والإنترنت بين الشباب وخُمسهم يفكر في الهجرة.** كشف مسح أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن الشباب (من سن ١٠ إلى ٢٤) خلال صيف سنة ٢٠٠٣، عن أن ١٣٪ منهم يستخدمون الكومبيوتر، و٦٪ يستخدمون

الإنترنت (٨٪ في التجمعات الحضرية، و٣٪ في القرى، و٥٪ في المخيمات). وفي الإمكان افتراض أن فئة الشباب هذه تنتمي إلى أسر من الطبقة الوسطى، من دون أن يعني ذلك استثناء فئات شبابية أُخرى من هذه الطبقة.

كما أفاد المسح أن ٢٠٪ من الشباب يفكرون في الهجرة. وكانت النسبة الأعلى من الشباب الذين يفكرون في الهجرة من المخيمات، وتلتها القرى فالمواقع الحضرية، وهو ما يشير إلى ارتباط الهجرة بالبحث عن فرص للعمل (١٨٪ في التجمعات الحضرية، و٢٢٪ في القرى، و٢٤٪ في المخيمات). والافتراض هنا أن استخدام الكومبيوتر واقتناءه يشيران إلى واقع اجتماعي ينتمي إلى طبقة وسطى. وفي سنة ٢٠٠٠، عمل ٢٣٪ من الشباب (سن ١٥ - ٢٥ عاماً) في مهن طبقة وسطى،[٣٩] وهي نسبة لا تختلف عن المعدل العام لحجم الطبقة في المجتمع خلال تلك الفترة.

وكشف المسح أن ٩٪ من الشباب ينتسبون إلى جمعيات وأندية ثقافية، و٦,٥٪ منهم ينتسبون إلى جمعيات خيرية واجتماعية وتنموية. وذكر ٧٧٪ من الشباب أن البيت هو المكان الرئيسي الذي يمضون فيه معظم أوقات فراغهم (٧٨٪ في التجمعات الحضرية، و٧٨٪ في التجمعات الريفية، و٧٠٪ في المخيمات). وذكر ٥٩٪ منهم أنهم يشعرون بالانتماء إلى الأراضي الفلسطينية ككل في الدرجة الأولى (٦٣٪ في التجمعات الحضرية، و٥٦٪ في القرى، و٥٢,٥٪ في المخيمات).[٤٠]

٩) تمركز الطبقة الوسطى في وسط الضفة الغربية. أظهرت نتائج تعداد سنة ١٩٩٧ تمركزاً واضحاً للطبقة الوسطى في وسط الضفة الغربية، وتحديداً في مدينتي رام الله والبيرة، حيث شكل المنخرطون في مهن طبقة وسطى ٤٥٪ من مجموع القوى العاملة. ولم تتوفر معطيات عن مدينة القدس للمقارنة، لكن حجم الطبقة الوسطى في محافظة القدس كان (في نهاية سنة ١٩٩٧) أقل من المعدل العام لحجم هذه الطبقة في الضفة والقطاع في تلك الفترة (والمقدر بنسبة ٢٠٪).[٤١] ومن المتوقع أن تكون نسبة الطبقة الوسطى انخفضت في القدس خلال فترة الانتفاضة الثانية بسبب القيود المشددة على دخول القدس، وإغلاق عدد من المؤسسات الوطنية فيها (راجع الفصل الخامس).

حلت مدينة نابلس في المرتبة الثانية بعد رام الله (٤٦٪) والبيرة (٤٥٪) من حيث حجم الطبقة الوسطى، إذ بلغت نسبة العاملين في مهن طبقة وسطى ٣٠٪. وأتت مدينة بيت لحم في المرتبة الثالثة، إذ بلغ حجم الطبقة الوسطى ٢٩٪ وتلتها طولكرم، إذ بلغت النسبة ٢٨٪. ولم تتجاوز نسبة العاملين في مهن طبقة وسطى ٢٢٪ في مدينة غزة (وهي أكبر المدن الفلسطينية من حيث عدد السكان). وفي مدينة

الخليل، كان حجم الطبقة الوسطى الحديثة أقل من المعدل العام، إذ لم تتجاوز النسبة ١٧٪ (أنظر الملحق أ، جدول ١، وجدول ١-١ إلى جدول ١-٣).

أظهر بعض المدن حضوراً عالياً للطبقة العاملة. وبرز هذا بصورة مميزة في مدن قطاع غزة، حيث تجاوزت النسبة - إذا استثنينا مدينة غزة - ٤٢٪ من مجموع القوة العاملة، وفي رفح تجاوزت نسبة ٥٠٪. وكانت المدن التي أظهرت النسب الأعلى في حضور الطبقة الوسطى الحديثة الأدنى من حيث حجم الطبقة العاملة. فقد كانت نسبة العمال (المهرة وغير المهرة) في رام الله والبيرة ونابلس ١٤٪ و١٦٪ و١٨٪ على التوالي. أمّا حجم الحرفيين (البورجوازية الصغيرة التقليدية)، فكان الأعلى في مدن نابلس، والخليل، وغزة، وطولكرم. وتراوحت نسبة مقدمي الخدمات والباعة بين ١٧٪ و٣١٪ في مختلف المدن (راجع الجداول بشأن مؤشرات التكوين الطبقي في المدن الفلسطينية، في الملحق أ).

تشير الصورة السابقة إلى تقليدية التكوين المهني والطبقي في معظم المدن الفلسطينية، مع تمايز واضح لوضع رام الله - البيرة، لعدة أسباب، من أبرزها تمركز مؤسسات السلطة في رام الله والبيرة، وتمركز المقار الرئيسية للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص (مصارف، وشركات تأمين، وغيرها) فيهما أيضاً، ووجود بعض المراكز الصحية المهمة.[٤٢] هذا بالإضافة إلى القرب من مدينة القدس، ووجود طبقة وسطى محلية في الأصل (مرتبطة بهجرة عالية إلى أميركا الشمالية)، ووجود أقلية مسيحية وغياب هيمنة للعائلات التقليدية. هذه الهيمنة التي نجدها في مدن مثل الخليل (حيث طبقة بورجوازية صغيرة واسعة عمادها المشروع العائلي)، ونابلس (حيث وجود لطبقة رأسمالية كبيرة نسبياً لكن استثماراتها الرئيسية خارج فلسطين)، وفي مواقع من قطاع غزة. لكن أغلبية المدن الفلسطينية تتداخل فيها التكوينات الطبقية والمهنية التقليدية (فئات من البورجوازية الصغيرة من حرفيين، وباعة، ومشاغل عائلية صغيرة جداً)، مع تكوينات لطبقة وسطى حديثة، مع غياب وجود تشكيلات ذات وزن لطبقة عاملة حديثة بحكم سيطرة المؤسسات الصغيرة العاملة في القطاع غير المنظم (أو الرسمي)، وبحكم قيام جزء مهم من الطبقة العاملة الفلسطينية، قبل الانتفاضة الثانية، بالانخراط في العمل في قطاعات اقتصادية إسرائيلية.

١٠) **وجود كثيف للمرأة العاملة بأجر في مهن للطبقة الوسطى.** تشير معطيات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت إلى تباين في مواقع المرأة في الطبقة الوسطى المدينية. فنسبة النساء المشاركات في قوة العمل في المدن الفلسطينية كانت الأعلى

في مدينة رام الله، حيث وصلت إلى ربع قوة العمل (٢٥٪)، وتبعتها مدينة البيرة، حيث كانت النسبة ٢١٪ من مجمل قوة العمل. أمّا في باقي المدن، فتراوحت نسبتها بين ٦٪ (جباليا) و١٧٪ (طولكرم). وكانت ١٦٪ في مدينة بيت لحم، و١٥٪ في كل من نابلس وجنين، و٧,٥٪ في الخليل، و١٢٪ في قلقيلية. وكانت شديدة التدني في مدن قطاع غزة، إذ كانت نسبتها الأعلى في دير البلح (١٠٪)، ونسبتها الأدنى في رفح (٥٪). وبلغت ٧٪ في كل من مدينة غزة ومدينة خان يونس، و٦٪ في جباليا (راجع الملحق أ، جداول ١-١ إلى ١-٣، بما فيها الهوامش).

رافقت تدني مشاركة المرأة في قوة العمل المأجور مشاركتها في مهن الطبقة الوسطى المدينية، وهو أمر مفهوم بحكم تمركز عمل المرأة في هذه المهن (تعليم وتمريض وسكرتاريا...)، ومن هنا الميل الذي يلاحَظ لدى أسر الطبقة الوسطى، والمتمثل في مشاركة الزوجة الزوج في تأمين دخل للأسرة. فقد شكلت النساء ما لا يقل عن ثلث مجموع العاملين في مهن الطبقة الوسطى في جميع المدن الفلسطينية في الضفة الغربية. ووصلت النسبة إلى ٤٥٪ في مدينة رام الله، و٤٢٪ في مدينة جنين، و٤١٪ في مدينة نابلس، و٤٠٪ في البيرة، و٣٩٪ في مدينة بيت لحم، و٣٨,٥٪ في مدينة طولكرم، و٣٧٪ في مدينة قلقيلية، و٣٤٪ في مدينة الخليل.

أمّا في مدن قطاع غزة، فتراوحت نسبة مشاركة المرأة في مهن طبقة وسطى بين ٢٣٪ في مدينة رفح، و٣٦٪ في دير البلح. وبلغت ٢٧٪ في كل من مدينة غزة ومدينة خان يونس، و٢٥٪ في جباليا.

لكن تدني المشاركة في قوة العمل بصورة عامة، وارتفاع معدلات مشاركتها (النسبية) في مهن الطبقة الوسطى بحاجة إلى التوضيح التالي: نسبة عالية من النساء اللواتي يعملن في مهن طبقة وسطى يشغلن الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى (أي في شريحة الفنيين والمتخصصين المساعدين والكتبة)، ونسبة أقل تشغل مواقع في الشريحة العليا لهذه الطبقة المشكلة من المشرعين وموظفي الإدارة العليا ومن أصحاب الاختصاص. فقد شكلت النساء في الشريحة الدنيا من مهن الطبقة الوسطى في نهاية سنة ١٩٩٧، ما يعادل ٤٩٪ من مجموع النساء العاملات في مهن الطبقة الوسطى في مدينة البيرة، و٥٧٪ في مدينة رام الله، و٥٩٪ في نابلس، و٦٠٪ في مدينة الخليل. وبلغت النسبة ٦٢,٥٪ في مدينة بيت لحم، و٦٠٪ في جنين، و٦١٪ في طولكرم، و٧٥,٥٪ في مدينة قلقيلية. ولم يختلف الوضع في مدن قطاع غزة عن الوضع في مدن الضفة الغربية؛ فقد بلغت نسبة النساء في الشريحة الدنيا من مهن الطبقة الوسطى ٦٤٪ من مجموع النساء في مهن هذه الطبقة في مدينة غزة، و٦٦٪ في مدينة خان يونس، و٦٥٪ في مدينة رفح، و٧٢٪ في مدينة دير البلح، و٦٨٪ في جباليا (راجع

الملحق أ، جداول ١-١ إلى ١-٣، بما فيها الهوامش).

١١) **التعليم الجامعي: تضاعف عدد الخريجين ثلاث مرات خلال ستة أعوام.** بلغ عدد الجامعات في الأراضي الفلسطينية، سنة ٢٠٠٤، عشر جامعات (سبع منها في الضفة الغربية) وست كليات (جميعها في الضفة) تقدم شهادات بكالوريوس. وكان هناك ٢١ كلية مجتمع (١٨ في الضفة الغربية). وارتفع عدد طلاب الجامعات والمعاهد ارتفاعاً واسعاً بين العامين ١٩٩٤/ ١٩٩٥ و٢٠٠١/ ٢٠٠٢. فقد ارتفع العدد من ٢٩,٣٨٠ طالباً في العام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ (عند تأسيس السلطة الفلسطينية)، إلى ٨٣,٤٠٨ طلاب في العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، وارتفع عدد طلبة الكليات من ٤١١٠ طلاب إلى ٥٣١٣ طالباً في الفترة نفسها. وتضاعف عدد الخريجين ثلاث مرات خلال ٦ أعوام من ٣٠٣٢ خريجاً في العام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ١٠,٧٩٤ خريجاً في العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، وارتفع عدد خريجي الكليات من ١٥٨٧ خريجاً إلى ٢٣٥٧ خريجاً في الفترة نفسها. كما ارتفع عدد أساتذة الجامعات من ١٥٧١ أستاذاً في العام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٣٤٧٤ أستاذاً في العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، وعدد أساتذة الكليات من ٤٩٨ أستاذاً إلى ٥٧٣ أستاذاً في الفترة نفسها.[٤٣]

هذا التوسع المتسارع في عدد الطلبة الجامعيين، أي في إنتاج الطبقة الوسطى، يهدد بانفجارات لاحقة أو بهجرة واسعة إذا ما استمر، وهو المتوقع، الوضع الاقتصادي في المناطق الفلسطينية على حاله من حيث القدرة على استيعاب أيدي عاملة جديدة. فمعدلات البطالة باتت عالية بين صفوف الخريجين، ولم تعد مؤسسات السلطة وأجهزتها قادرة على استيعاب مزيد من الموظفين، وهذا يسري على القطاع الخاص بحكم القيود والعراقيل المفروضة عليه من جانب الاحتلال وصغر سوق الضفة والقطاع، ومن غير المتوقع أن يستطيع قطاع المنظمات غير الحكومية استيعاب أكثر مما استوعبه خلال الأعوام الأولى من الانتفاضة.

يرى أستاذ جامعي مخضرم، ومن الحاصلين على دكتوراه من جامعة أوروبية، ويقيم بمدينة رام الله، أن الشهادة الجامعية باتت للأغلبية الساحقة من الطلبة «المدخل إلى وظيفة من وظائف الطبقة الوسطى.» وزادت الانتفاضة الثانية، بما ترتب عليها من إغلاق لسوق العمل في إسرائيل، في الضغط للبحث عن شهادة جامعية بعد أن سدت المنافذ الأُخرى لفرص العمل. ونتج من هذا «خفض المستوى التعليمي الجامعي. فقد بلغ عدد الطلبة الآن [سنة ٢٠٠٤] في جامعة بير زيت نحو ٦٥٠٠، ويصل في جامعة النجاح إلى ١٥,٠٠٠ طالب. وفي جامعة القدس المفتوحة - وهي تمنح شهادات بكالوريوس، وماجستير - يصل العدد إلى ٤٦,٠٠٠ طالب. والموظفون في الوزارات

يلجأون إلى الجامعات، وبخاصة الجامعة المفتوحة وبرامج الماجستير في الجامعات الأُخرى، للحصول على شهادة تؤهلهم للترقية الوظيفية.» ويرى الأستاذ الجامعي المشار إليه أن تغييراً آخر دخل على الوضع في الجامعات، «فبعد قيام السلطة، وهو ما تسارع في السنوات الأخيرة، لم تعد الجامعات عبر الحركة الطالبية هي إحدى الآليات الرئيسية لإنتاج القيادات السياسية كما كانت في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. فالحركة الطالبية، بفصائلها الرئيسية، تتلقى توجيهاتها من القيادة السياسية خارج الجامعة.» وعلى صعيد الأساتذة، يجد كثير منهم نفسه مضطراً إلى عمل إضافي بفعل تدني الراتب، وبسبب تلقي نصف الراتب الشهري في أحيان كثيرة. ويضيف: «فبعد أن كان راتب المحاضر الجامعي في الثمانينيات يعادل ضعف المحاضر في الجامعة العبرية، بات الآن لا يتعدى خُمس راتب المحاضر في الجامعة العبرية... لم تعد الطبقة الوسطى المحرك للمجتمع كما كانت... لقد هبط دورها ولم يعد كما كان...»

١٢) تضاعف عدد المعلمين بين العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥ والعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. بلغ عدد المعلمين والمعلمات في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ في المناطق الفلسطينية ٤٤,٥١٨ معلماً ومعلمة (٢١,٣٣٦ معلماً، و٢٣,١٨٢ معلمة)، موزعين كالتالي: ٣١,٨٥٨ في مدارس حكومية، و٧٧٩٨ في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، و٤٨٦٢ في المدارس الخاصة. وبلغ مجموع الطلبة ١,٠٢٤,٢٨٥ طالباً وطالبة (٥٠,٥٪ ذكور، والباقي إناث)، موزعين كالتالي: ٦٩٪ في مدارس حكومية، و٢٥٪ في مدارس الأونروا، و٦٪ في مدارس خاصة).[٤٤]

وارتفع عدد المعلمين والمعلمات (من دون المستخدمين والأذنة) في المدارس الحكومية من ١٤,٩٣٨ للعام ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٢٤,٣١٨ للعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٣١,٨٥٨ للعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، أي أكثر قليلاً من الضعف خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٤ (تأسيس السلطة) حتى سنة ٢٠٠٣.[٤٥]

تشكل هذه الزيادة في عدد المعلمين والمعلمات زيادة في صفوف الطبقة الوسطى، وتحديداً في الشرائح ذات الدخل المتواضع، والتي عبرت عنه في أكثر من مناسبة وإضراب.

١٣) توسع المنظمات غير الحكومية. يشير مسح أجري للمنظمات غير الحكومية في أواسط سنة ٢٠٠٠ إلى أن عددها بلغ ٩٢٩ منظمة (من دون احتساب فروعها) في الضفة والقطاع. وبلغت نسبة المنظمات التي تأسست بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٣

(أي خلال الانتفاضة الأولى) نحو ١٩٪، وبلغت نسبة التي تأسست بين سنة ١٩٩٤ (أي سنة تأسيس السلطة الفلسطينية) حتى أواسط سنة ٢٠٠٠، نحو ٣٨٪. واستوعبت المنظمات غير الحكومية ١٠,٣٧٥ موظفاً (براتب)، موزعين على ٥٧٣ منظمة. أي أن المنظمات غير الحكومية وظفت بصورة مباشرة نحو ٧,٥٪ من موظفي السلطة الفلسطينية. أمّا المنظمات التي لا يعمل فيها موظفون بأجر أو راتب، فشكلت ٣٥٪ من مجموع المنظمات. وشكلت الإناث ٥٤٪ من العاملين في المنظمات غير الحكومية (شلبي ٢٠٠١، ص ١٩ - ٢٢). وبلغ إجمالي الإيرادات التي تلقتها هذه المنظمات خلال سنة ١٩٩٩ نحو ١١٣ مليون دولار أميركي (شلبي ٢٠٠١، ص ٢٦)، أو ما يقترب من خُمس معدل المساعدات السنوية التي تلقتها السلطة الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت الانتفاضة (والبالغة نحو ٦٠٠ مليون دولار سنوياً).

تداعيات الانتفاضة الثانية:
الطبقة الوسطى الأقل تضرراً

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاصة بالفترة الزمنية الممتدة بين سنة ١٩٩٥ والربع الثالث من سنة ٢٠٠٤، إلى أن نسبة أرباب العمل في قطاع غزة تراوحت بين ٢٪ (الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤) و٦٪ في سنة ١٩٩٥، من مجموع قوة العمل في القطاع. وتراوحت في الفترة ذاتها في الضفة الغربية بين ٤٪ (سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٣) و٧٪ في سنة ١٩٩٥. وتراوحت نسبة العاملين لحسابهم الخاص (وتشمل هذه أصحاب المشاريع الصغيرة جداً وأصحاب «رأسمالية القرش» من أصحاب البسطات والباعة المتجولين وأصحاب مطاعم الأرصفة) في قطاع غزة، خلال الفترة ذاتها، بين ١٧٪ (سنة ٢٠٠٠) و٢٤,٥٪ (سنة ٢٠٠٣)، وتراوحت في الضفة الغربية بين ١٨,٥٪ (سنة ١٩٩٩)، و٢٩٪ (سنة ٢٠٠٣) خلال الفترة ذاتها؛ أي أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم ازدادت ازدياداً ملحوظاً خلال الانتفاضة، ونسبة أرباب العمل تناقصت، وهما مؤشران إلى تدهور أوضاع الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة في الأساس.

ويشير إلى الظاهرة ذاتها تراجع نسبة المستخدمين بأجر أو راتب في قطاع غزة؛ فقد تراوحت هذه بين ٦٢٪ (سنة ٢٠٠٣) و٧١٪ (سنة ١٩٩٨ وسنة ١٩٩٩). وتراوحت نسبتهم في الضفة الغربية في الفترة نفسها بين ٥٥٪ (سنة ٢٠٠٣) و٦٦,٥٪ (سنة ١٩٩٩). كما يشير إلى الظاهرة ارتفاع نسبة العاملين لدى الأسرة بلا مقابل؛ فقد تراوحت نسبة هؤلاء في الفترة ذاتها بين ٥٪ (سنة ١٩٩٨) و١١,٥ (سنة ٢٠٠٣) في

قطاع غزة، وبين ٨٪ (سنة ١٩٩٩) و١٢٪ (في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤). وفي الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤ بلغت نسبة أرباب العمل، من مجموع قوة العمل، ٤,٢٪، وبلغت نسبة العاملين لحسابهم الخاص ٢٥,٩٪ من قوة العمل، والمستخدمين بأجر أو راتب ٥٨,٩٪، والعاملين بلا أجر لدى الأسرة ١١٪.[٤٦] وهذه معدلات تختلف عن مثيلاتها قبيل الانتفاضة الثانية، وتشير إلى سوق عمل غير مستقرة وقلقة، وإلى تنقل ملحوظ في قوة العمل بين العمل المأجور والعمل للحساب الخاص (برأس مال صغير جداً)، وللعمل بلا أجر للأسرة. كما تشير إلى أن جزءاً مهماً من أرباب العمل هو من صغار المستخدمين الذين يتحولون بسهولة إلى عاملين لحسابهم الخاص أو إلى عمال بالأجرة.

تكشف بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للربع الأول من سنة ٢٠٠٤ أن المصادر الرئيسية لدخل الأُسر هي كما يلي: الأجور والرواتب من القطاع الخاص (٣٢٪ من الأُسر)؛ رواتب من القطاع العام (١٨٪ من الأُسر)؛[٤٧] المشاريع العائلة (١٢٪ من الأُسر)؛ أجور من العمل في سوق العمل الإسرائيلية (٨٪ من الأُسر)؛ العمل الزراعي وتربية الحيوانات (نحو ٦٪ من الأُسر)؛ تحويلات من الداخل (٣٪ من الأُسر)؛ تحويلات من الخارج (٢٪ من الأُسر)؛ المساعدات الاجتماعية (٦,٥٪ من الأُسر)؛ مصادر غير محددة (١٢٪ من الأُسر).[٤٨] أي أن الأجور والرواتب هي المصدر الرئيسي لدخل الأُسر الفلسطينية، وهي مصادر عرضة للتهديد والتقلب بحكم هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وواقع حال السلطة الفلسطينية.

وقد تراجع معدل دخل الفرد في الأراضي الفلسطينية بنحو ٥٠٪ بين الربع الأول من سنة ٢٠٠٠ والربع الأول من سنة ٢٠٠٤.[٤٩] وارتفعت معدلات الفقر من نحو خُمس السكان عشية الانتفاضة الثانية إلى ثلثي السكان في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤.[٥٠] ووصلت معدلات البطالة، في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤، بين الأفراد الذين أنهوا ١٣ عاماً دراسياً فما فوق إلى نحو ٢٣٪ (١٦٪ بين الذكور، و٣٥٪ بين الإناث)؛[٥١] أي أن شرائح من الطبقة الوسطى باتت مهددة بفقدان مواقعها وإحباط مشاريعها الحياتية. وعلى الرغم من ذلك فإن الفئات الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى بقيت الأقل تأثراً بالإجراءات الإسرائيلية ضد الانتفاضة، سواء العاملة في القطاع العام، أو العاملة في قطاع المنظمات غير الحكومية، أو العاملة في المنظمات والهيئات الدولية، إذ لم يتأثر الموظفون العاملون في هذه القطاعات تأثراً سلبياً. وكان العمال الفئة الأكثر تضرراً بفعل فقدان سوق العمل الإسرائيلية، وفقدان جزء مهم من سوق العمل الفلسطينية. وتأثرت الطبقة الوسطى من حيث تزايد انحسار دورها السياسي والمجتمعي، ومن حيث التأثر بالتفتت الذي لحق بالمؤسسات العامة وبضعف

السلطة، والتراجع الذي فرض على القطاع الخاص.

من المؤشرات إلى محدودية تأثُّر معظم فئات الطبقة الوسطى بالأزمة الاقتصادية ارتفاع نسبة الأُسر التي تملك كومبيوتراً في الضفة الغربية وقطاع غزة بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٤؛ فقد قفزت هذه النسبة من ١٠,٨٪ (١١,٤٪ في الضفة الغربية، و٩,٦٪ في قطاع غزة) في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٤٪ (٢٨,٤٪ في الضفة الغربية، و٢٢,٥٪ في قطاع غزة). أي أن نسبة الأُسر التي تملك كومبيوتراً تضاعفت مرة ونصف مرة خلال أربعة أعوام. وبلغت نسبة الأُسر التي لديها أجهزة تلفاز ٩٣٪ (٩٥٪ في الضفة الغربية، و٩١٪ في قطاع غزة). وتبين أن أكثر من ثلثي (٦٩,٥٪) الأُسر الفلسطينية تقتني لاقطاً فضائياً (ساتلايت) (٦٩٪ في الضفة الغربية، و٧٠,٥٪ في قطاع غزة). كما تبين أن لدى فرد واحد، على الأقل، من ٧٣٪ من الأسر هاتفاً خلوياً بغض النظر عن مصدره (٧٨٪ في الضفة الغربية، و٦٤٪ في قطاع غزة).

والمؤشر الأكثر دلالة هو ازدياد الحجم النسبي للطبقة الوسطى، على الرغم مما تعرض له الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم أيضاً من الانسداد السياسي للمشروع الوطني. فقد ارتفع هذا الحجم النسبي من ٢٠٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٢٢,٥٪ في سنة ١٩٩٩،[٥٢] وإلى ٢٦٪ في سنة ٢٠٠٣،[٥٣] وإلى ٢٨٪ في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤،[٥٤] كما يبين التالي:

- المشرعون وموظفو الإدارة العليا والمتخصصون والفنيون والكتبة: ٢٨٪ (طبقة وسطى حديثة).
- العاملون في الخدمات والباعة: ١٩٪، والحرفيون: ١٨٪ (الجسم الأكبر من هاتين الفئتين، وتشكلان ٣٧٪ من القوى العاملة، هو من البورجوازية الصغيرة، وتضم فئة العاملين في الخدمات والبيع نسبة صغيرة من العمال ونسبة محدودة جداً من غيرها من الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى الحديثة من ذوي الياقات البيض).
- العاملون في المهن الأولية ومشغلو الآلات ومجمعوها: ٢٣٪، والعاملون المهرة في الزراعة وصيد السمك: ١٣٪ (يشكلان الجسم الرئيسي للطبقة العاملة، وهو ما يعادل ٣٦٪ من مجمل القوى الناشطة اقتصادياً). ولا تظهر في هذا التوزيع نسبة الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال)، وهي نسبة صغيرة جداً.

يُستقرأ من البيانات السابقة أن حجم الطبقة الوسطى النسبي استمر في التزايد خلال سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٤، في حين تراجع الحجم النسبي للطبقة العاملة (المشكل من العاملين في الزراعة، والمهن الأولية، ومشغلي الآلات ومجمعيها) من ٤٠,٥٪ إلى ٣٦٪. كما تراجع حجم الحرفيين (البورجوازية الصغيرة) النسبي من ٢٣٪ سنة ١٩٩٧ إلى ١٨٪ سنة ٢٠٠٤. وارتفع الحجم النسبي للعاملين في الخدمات

والباعة من ١٦,٥٪ إلى ١٩٪ في الفترة ذاتها.

هذه المعطيات، ومعطيات إحصائية أُخرى - من نوع أن ٢٧,٥٪ من الأُسر الفلسطينية تمتلك مكتبة بيتية (من دون تحديد محتوى المكتبة)، وأن ٢٥٪ (٢١٪ في الضفة الغربية، و٣٣٪ في قطاع غزة) من الأفراد (من عشرة أعوام فما فوق) يحضرون ندوات ومحاضرات عامة، وأن ٢٠٪ يشاركون في نشاطات جمعيات وأندية (أنظر الملحق أ)، وأن ١٦٪ (ممن في سن السادسة عشرة فما فوق) هم أعضاء في أحزاب (وتشمل هذه النسبة مختلف الفئات الاجتماعية)، وأن أكثر من نصف الأفراد البالغين يؤيدون أحد التنظيمات السياسية الفاعلة في الضفة والقطاع (وهم من فئات اجتماعية متعددة، وإن جاء معظم الكوادر من الطبقة الوسطى) - تدل على أن هذه الفئات تشارك في نشاطات المجتمع المدني بشكل أو بآخر،[٥٥] على الرغم من أن كثيرين من أفراد الطبقة الوسطى الذين تمت مقابلتهم خلال الإعداد لهذا البحث يقللون من هذا الدور أو يشككون فيه.

ثمة معطيات كثيرة تشير إلى أن تأثر الطبقة الوسطى بالانتفاضة من حيث حجم الدخل كان محدوداً قياساً بالفئات العمالية والبورجوازية الصغيرة التقليدية، وربما أقل حتى من فئات من الطبقة الرأسمالية المنتجة (بسبب القيود التي فرضت على حركة البضائع والأشخاص وعلى الاستثمارات). فقد حافظ معظم فئاتها على مستوى مقبول من الدخل والاستقرار أو الأمان الوظيفي. ولعل الوقع الأكبر على هذه الفئة من الانتفاضة تمثل في التهميش السياسي، وفي التهميش الاجتماعي إلى درجة ما. ففئات واسعة من هذه الطبقة وجدت نفسها في موقع المراقب، سواء من حيث المشاركة في نشاطات الانتفاضة التي طغى عليها العمل العسكري، وخرج بالتالي من حيز تأثيرها ومشاركتها، أو من حيث تحديد استراتيجيات الانتفاضة التي استفردت بها قيادات التنظيمات السياسية الأكبر. لكن الطبقة الوسطى لن تبقى بمنأى عن تأثيرات انسداد الأفق السياسي والشلل الاقتصادي. فنسبة متزايدة من العاطلين عن العمل هي من حملة الدبلوم المتوسط فما فوق.[٥٦] وهذه النسبة عرضة للتزايد في حال استمر انسداد الأفق السياسي والاقتصادي، وهو أمر سيعرض النظام السياسي الفلسطيني لهزات قوية قد لا يقوى على امتصاصها.

الهوامش

(١) مستخرجة من: Census of Palestine, 1931, Vol. 2, Alexandria, 1933.

(٢) النسب مستخرجة من بيانات كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي حتى سنة ١٩٩٢، ومن بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعد سنة ١٩٩٤.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح ظروف العمل، أيار - حزيران ٢٠٠٤»، المؤتمر الصحافي ١٧/٨/٢٠٠٤، رام الله، فلسطين.

(٤) قدر حجم الطبقة الوسطى الحديثة السورية في بداية التسعينيات بنحو ١٧,٥٪ من مجموع السكان (Perthes 1995, pp. 101-6).

(٥) أنظر: شلبي وآخرون (أيار/ مايو ٢٠٠١).

(٦) مشتقة من الكتاب السنوي الإسرائيلي لعدة سنوات.

(٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة، دورة تموز - أيلول ٢٠٠٤»، المؤتمر الصحافي بشأن نتائج القوى العاملة، بتاريخ ٦/١١/٢٠٠٤.

(٨) يوجد أكثر من تعريف للقطاع غير الرسمي (أو العمل غير الرسمي) يتمحور معظمها حول السمات التالية: قلة عدد العاملين في المنشأة أو الورشة (أقل من خمسة أفراد في العادة)، صغر رأس المال المستثمر، استخدام تكنولوجيا بسيطة جداً، عدم تطبيق أو عدم فعالية قوانين العمل المعمول بها في البلد (ضمان صحي، وتأمين ضد حوادث العمل، ونظام إجازات مدفوعة، إلخ)، استخدام العمل العائلي والإنتاج أو تقديم خدمات لسوق محلية ضيقة.

(٩) يشير بعض التقديرات إلى أن حجم رأس المال هذا يتراوح بين ١٠٠ مليار دولار و١٤٠ مليار دولار.

(١٠) تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي عن «الوضع الاقتصادي العام والأداء الاقتصادي الحكومي وموضوع الشركات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية أو ذات الامتيازات الخاصة»، المجلس التشريعي، بلا تاريخ. يقول تقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي المذكور إن هذه الشركات تحتكر استيراد كثير من السلع المهمة والضرورية «مستغلة نفوذ الشخصيات المشاركة فيها، وتلك التي تقف وراءها في مراكز القرار»؛ ومن هذه المواد البترول، والمحروقات، والأسمنت، والحصمة، ومواد وسيطة وأولية أُخرى تستخدم في الصناعة والزراعة. وقد تغير الوضع بعد سنة ٢٠٠٠ مع إصرار من الدول المانحة على درجة عالية من الشفافية في الأمور المالية، وعلى خصخصة القطاع العام، وتولي وزارة المالية مسؤولية جميع إيرادات السلطة.

(١١) مقابلة مع مجلة «الكرمل»، العدد ٥١ (ربيع ١٩٩٧).

(١٢) تعليق نشر في صحيفة «الأيام»، ١٤/٨/٢٠٠٤.

(١٣) في بداية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، تم تفجير قنبلة ناسفة تحت مقعد الأكاديمي في جامعة الأزهر ياسر المدهون أدت إلى مقتله. وفي إثر ذلك أغلقت الجامعة أبوابها عشرين يوماً، ثم فُرضت إجراءات أمنية مشددة على الدخول إلى الجامعة، ومنع حمل السلاح في حرمها (أنظر صحيفة «الأيام»، ١٨/١٢/٢٠٠٤). ومعروف أن جامعة الأزهر مسيطر عليها من حركة «فتح».

(١٤) عن صحيفة «الأيام»، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤. والدراسة للصحافي والكاتب طلال عوكل.

(١٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح الكومبيوتر والإنترنت والهاتف النقال»، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رام الله، فلسطين.

(١٦) نقلاً عن صحيفة «هآرتس» (بالإنكليزية)، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤.

(١٧) مقاطع من قصيدة للشاعرة الشابة هلا الشروف عن مدينة رام الله بعنوان «يضيق سقف مدينتي».

(١٨) يكفي أن نتذكر هنا أن حملة الهوية الفلسطينية الصادرة عن السلطات اللبنانية ممنوعون، قانوناً، من ممارسة نحو ٧٠ مهنة، معظمها مهن طبقة وسطى، الأمر الذي يضع قيوداً حقيقية على تشكيل فئات من هذه الطبقة، ويُبقي معظم الفلسطينيين في إطار مهن معينة، كما أن القيود المفروضة على البناء والترميم في المخيمات تبقيها أماكن سكن بائسة.

(١٩) من قصيدة لمحمود درويش بعنوان «طباق»، عن إدوارد سعيد، نشرت في صحيفة «الحياة»، ٨/ ٨/ ٢٠٠٤.

(٢٠) أنظر عرض بحث ساري حنفي ولندا طبر، وانظر مداخلة مصطفى البرغوثي، ورندة سنيورة، وعزت عبد الهادي:

«Roundtable Discussion; NGOs, Globalization, Donors and Elite Formation,» Compiled by *Between the Lines*, vol. 2, no. 17 (August 2002), and no. 18 (October 2002).

(٢١) من دراسة أعدها د. ناصر الدين الشاعر، عميد كلية الشريعة في جامعة النجاح، بعنوان «الأئمة والوعاظ في فلسطين بين الواقع والطموح»، ونشر تقريراً عنها في صحيفة «الأيام»، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٢٢) نظر جزء من الجمهور الفلسطيني، على الرغم من أولوية التحرر الوطني عنده وغلبة البرامج الوطنية للتنظيمات السياسية، إلى التنظيمات السياسية الرئيسية باعتبارها تمثل مصالح فئات اجتماعية. فنحو ثلث الجمهور، على سبيل المثال، اعتبر حركة «فتح» الأكثر تمثلاً للأغنياء، واعتبر ما بين سدس وخمس الجمهور حركة «حماس» الأكثر تمثيلاً للفقراء. لكن نسبة عالية لم تبدِ رأياً في شأن من يمثل مصالح الفئات الاجتماعية (الفقراء والأغنياء، والطبقة الوسطى) عندما سئلوا عن ذلك، أو قالوا إنه لا توجد تنظيمات سياسية فلسطينية تمثل مصالح هذه الفئات (هلال، آب ١٩٩٩، ص ٧٠ - ٧٢).

(٢٣) أنظر صحيفة «الأيام»، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٤، تقرير للصحافي غازي بني عودة، «أجواء احتفالية عكست اهتمام المواطنين والقوى السياسية ارتدت عباءة العشيرة».

(٢٤) نقلاً عن الدكتور مصطفى البرغوثي في: *Between the Lines*, op. cit.

(٢٥) رندة سنيورة (مديرة مؤسسة الحق)، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) عزت عبد الهادي (مدير مؤسسة بيسان، وهي منظمة غير حكومية)، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) أنظر: عبد السلام أديب، «التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب (الجزء الثاني): تطور أوضاع الطبقة الثانية: الحوار المتمدن»:
http://www.rezgar.com/m.asp?i=100

(٢٨) يلاحظ هذا من العدد الكبير من المؤتمرات والورش والندوات التي تقيمها المنظمات غير الحكومية، والتي تتصاعد وتيرتها في الشهرين الأخيرين من السنة وفي أول شهرين من السنة

بحكم الحاجة إلى تطبيق البرامج الممولة. في ١٥/١٢/٢٠٠٣ كان هناك خمس ورش في يوم واحد (أنظر صحيفة «الأيام»، ١٦/١٢/٢٠٠٣).

(٢٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص»، إعداد د. ماجد صبيح، ومأمون أبو عليا، ص ٩. آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣١) في نهاية سنة ٢٠٠٣، بلغ عدد المستوطنين في المستعمرات الرسمية الحضرية في الأراضي الفلسطينية ٣٦٣,٦٧٧ مستوطناً (منهم ١٧٦,٥٦١ مستوطناً في باقي الضفة الغربية، و٢٢٦,٤٠٥ مستوطنين في القدس، و٢٥٢٧ مستوطناً في غزة). وبلغ عدد المستوطنين في المستعمرات الرسمية الريفية ٦٥,٤٨٣ مستوطناً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية»، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠٠٣، رام الله، فلسطين، نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

(٣٢) يُعرّف جهاز الإحصاء المركزي التجمع الحضري بأنه كل تجمع يبلغ عدد سكانه ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر، بالإضافة إلى جميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات التي يبلغ عدد سكانها ما بين ٤٠٠٠ و١٠,٠٠٠ نسمة، شريطة أن يتوفر فيها ٤ عناصر من التالي: شبكة كهرباء عامة، وشبكة مياه عامة، ومكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل لطبيب طوال الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.

(٣٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية»، إعداد خليل مطاوع عمرو ود. عثمان شركس. رام الله، فلسطين، تموز يوليو ٢٠٠٣، ص ١٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٩.

(٣٦) المصدر نفسه، الجدول ١٦، ص ٤٧.

(٣٧) المصدر نفسه، الجدول ١٥، ص ٤٦.

(٣٨) أنظر:

Palestinian Central Bureau of Satistics (hereinafter: PCBS), *Labor Force Survey*, third quarter (2004). Press Conference on labor Force Survey Results. Ramallah, Palestine, 6/11/2004, pp. 57-62.

(٣٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «شباب فلسطين: واقع وأرقام»، رام الله، فلسطين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

(٤٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «النتائج الرئيسية لمسح الشباب، ٢٠٠٣»، المؤتمر الصحافي بشأن نتائج المسح، رام الله، فلسطين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٤١) المعطيات الإحصائية المتوفرة (نتائج التعداد العام لسنة ١٩٩٧) تخص محافظة القدس ككل لا المدينة فقط، وتبين هذه التوزع التالي لمهن أرباب الأسر: ١٣٪ مهن طبقة وسطى؛ و١٣٪ يعملون في الخدمات والبيع، و٢٤٪ في الحرف، و٣٠٪ عمال (مهرة وغير مهرة)، و١٨,٥٪ بلا مهن، والباقي غير مبين (أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد العام للسكان والمساكن»، سلسلة التقارير الإحصائية، النتائج النهائية، «تقرير السكان، محافظة القدس»، الجزء الثاني، رام الله، فلسطين (الجدول رقم ٢)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(٤٢) تبين قراءة سريعة لأسماء المطاعم والمقاهي في رام الله الرغبة في بناء شكل مديني متنوع في الأصول اللغوية، من هذه الأسماء التالي: البردوني، برونتو، أنجلو، نفرتيتي، سيناترا، تومتتينا، سانجرينا، زرياب، بلدنا، دارنا، زعرور، القصبة، فرسكو، أوروبا، ستونز، دايمنود، بلازا، زعتر وزيت، الطابون، الزوادة، لاسترادا، بيانو...

(٤٣) أنظر:

PCBC, *Education Survey*, Time Series Statistics, 1994/1995-2002/2003, Ramallah, Palestine.

(٤٤) وزارة التربية والتعليم العالي، الإدارة العامة للتخطيط التربوي، «خلاصة إحصاءات التعليم العالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤»، رام الله، فلسطين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) أنظر:

PCBS, *Labor Force Survey*, third quarter (2004). Press Conference on Labor Force Survey Results. Ramallah, Palestine, 6/11/2004, pp. 17-18.

(٤٧) للمقارنة نجد أن في سورية، على سبيل المثال، بلغت نسبة الذين اعتمدوا على الدولة كمصدر رئيسي للدخل ثلث القوة العاملة (أنظر: Perthes, 1995, p. 95).

(٤٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني»، رام الله، فلسطين، الربع الأول من سنة ٢٠٠٤، ص ١٧ - ١٨.

(٤٩) أنظر:

PCBS, *Impact of Israeli Measures on Economic Conditions of Palestinian Households*, 8th round (Frist Quarter, 2004), Ramallah, Palestine, June 2004.

(٥٠) أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقبة الإحصائية...»، مصدر سبق ذكره.

(٥١) أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة دورة الربع الثالث (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٤»، المؤتمر بشأن نتائج مسح القوى العاملة، رام الله، فلسطين، ٦/١١/٢٠٠٤.

(٥٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة، التقرير السنوي للعام ١٩٩٩»، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠.

(٥٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة، التقرير السنوي للعام ٢٠٠٣»، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤.

(٥٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح القوى العاملة، الربع الأول»، مصدر سبق ذكره.

(٥٥) مشتقة من استطلاعات أجراها برنامج دراسات التنمية، واستطلاعات مراكز أُخرى لسنة ٢٠٠٤.

(٥٦) تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ٢١٪ من العاطلين عن العمل كانوا في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤ عاطلين عن العمل. أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المراقبة الإحصائية...»، مصدر ذكره، ص ٢٧. وأظهر مسح أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أن فرداً على الأقل من ٥٪ من الأسر هاجر بصورة دائمة إلى الخارج خلال الانتفاضة الثانية، وأن ١١٪ من الأسر شهدت سفر فرد أو أكثر من أفرادها للدراسة أو للعمل في الخارج (برنامج دراسة التنمية، جامعة بير زيت، استطلاع رقم ١٩، نشر في ٥/١٠/٢٠٠٤).

الفصل الرابع

التعبيرات السياسية والفكرية للطبقة الوسطى الفلسطينية

كان نقاشاً عادياً، لكنه انتهى إلى تلك الجملة المرعبة، التي هزتني من الأعماق: «المشكلة عامة والحل فردي.» لا أذكر تسلسل الأحداث الذي أدى إلى هذه الجملة المرعبة. لكنه كان نقاشاً حول الوضع العام: الفوضى، انعدام المقياس، غياب القانون، انهيار القيم، وحضور الجنون. كنت غاضباً متألماً، وكان هو متفائلاً يحاول ردي إلى الصواب. ثم نطق بتلك الجملة: «يا زلمة.. ما تكبر الأمور. المشكلة عامة والحل فردي.» (محمد ٢٠٠٣)

مدخل

تطرح قراءة الحوارات التي تمت مع عدد من الشخصيات التي تنتمي إلى شرائح متعددة من الطبقة الوسطى الحديثة، أو على تماس مباشر معها في الضفة والقطاع، إمكان تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات (تجمع بين الأنماط الواقعية والنماذج المفاهيمية)، من حيث رؤيتها للمجتمع الفلسطيني الذي تريد، وموقفها من السلطة والمعارضة، ورؤيتها للانتفاضة، إضافة إلى رؤيتها لحال الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع ودورها. تصنيف شرائح الطبقة الوسطى الحديثة وفق معيار التصورات الأيديولوجية والمفاهيم الاجتماعية الذي تحمله كل منها هو خيار واحد من عدة خيارات يمكن اعتمادها. فمن الممكن تصنيف شرائح هذه الطبقة وفق مصادر دخلها أو موقع عملها (قطاع عام، قطاع خاص، منظمات غير حكومية، مهن حرة، تنظيمات سياسية). كما من الممكن تصنيفها وفق نوع النشاط الذي تمارسه (إداري، فني، تربوي، ثقافي، نقابي، سياسي، تنظيمي، إعلامي، فكري، أكاديمي)، أو وفق نوع رأس المال الذي تملكه: اقتصادي (مقاساً بالدخل والملكية)؛ ثقافي (مقاساً بمؤهلاتها العلمية، أو الفنية، أو الأدبية، أو الفكرية)؛ اجتماعي (مقاساً باتساع شبكة علاقتها الاجتماعية، ونوع انتماءاتها العائلية)؛ رمزي (ديني، عائلي) - إذا ما استخدمنا مفاهيم بعض علماء

الاجتماع (Bourdieu 1995). كما يمكن ترتيب فئاتها بحسب مستويات دخلها (عليا، وسطى، دنيا).

اخترت مدخل التوجهات السياسية والاجتماعية لأنه يُمكّن القارئ من الاطلاع على آراء ومواقف وتأملات نماذج بارزة من الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة والقطاع في لحظة تاريخية مفصلية، تتمثل في وصول المشروع الوطني الفلسطيني إلى طريق مسدود، وفي كثافة الإجراءات الإسرائيلية المكرسة لتدمير إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وفي واقع سلطة وطنية فلسطينية في أضعف حالاتها. من إيجابيات هذا التصنيف كشفه المباشر لضعف النظريات التي تميل إلى حشر الطبقة الوسطى في خانة سياسية معينة من دون غيرها، انطلاقاً من مواقف أيديولوجية مسبقة، كما أوضحت في فصل سابق.

هذا الفصل من الكتاب يمنح شخصيات مواقع وتوجهات واهتمامات متنوعة من الطبقة الوسطى الفرصة لتمثيل ذاتها بلا وسيط. وهو في الوقت نفسه يجمع بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث نفسه. ومنعاً لأي التباس، جرى تمييز بين تأملات الباحث وتأملات وشهادات المبحوثين، باعتماد نوعين مختلفين من الخط. كما ميزت نماذج لحالات من كل من الاتجاهات الثلاثة بوضعها ضمن إطار خاص. الأشخاص المختارون هم أفراد لهم مواقعهم وأدوارهم في يوميات المجتمع الفلسطيني وهو يواجه مرحلة صعبة جديدة. وهم جميعاً ممن يُعتبرون (كما يعتبرون أنفسهم) من الطبقة الوسطى. وقد حرصت على الاقتباس، بهذا القدر أو ذاك، من أقوال جميع هذه الشخصيات، حرصاً على تمثيلها جميعها، ولإعطاء القارئ إحساساً بوتيرة ورود فكرة أو موقف معين، على الرغم مما يحمله هذا الإجراء من بعض التكرار.

تتناول الآراء المطروحة عدة أمور تشمل: النظرة إلى الوظيفة أو الموقع المهني ومؤثراتهما؛ دور السلطة وواقع المعارضة وتأثيرها؛ تقويماً لواقع الطبقة الوسطى نفسها وموقعها؛ تصوراً للمجتمع الفاضل. لقد حرصت، في معظم الأحيان، على استخدام لغة الشخصيات نفسها مع اختزال للحد من التكرار أو تجنب ما هو بعيد عن اهتمام الدراسة. لكنني لجأت في أحيان كثيرة إلى تدوين أفكار هذه الشخصيات من دون اللجوء إلى الاقتباس الحرفي لحديثها. لم آتِ إلى ذكر أسماء الشخصيات عند نقل مواقفها وآرائها، لا لأن في هذه الآراء قدحاً أو ذماً أو ما هو مستهجن، وإنما لسبب رئيسي وهو تركيز الانتباه على موقع الشخص لا على اسمه، وعلى رأيه لا على شخصه.

من نافل القول إن الواقع الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي في الضفة

والقطاع خلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بقي حاضراً بقوة، حتى وإن لم يأتِ ذكره بصورة مباشرة. أركز هنا على ثلاثة تيارات أو اتجاهات رئيسية برزت خلال اللقاءات والحوارات، وهذا التصنيف حركه رغبة عالم الاجتماع في ترتيب عالمه المبحوث فيه سعياً لفهمه، وهو ليس بالأمر السهل أو ربما الممكن. ولذا، سيجد القارئ تداخلاً بين مواقف الاتجاهات الثلاثة إزاء بعض الموضوعات، وافتراقاً مهماً إزاء غيرها. كما سيجد تشابكاً في بعض الهموم في أكثر من مجال وحقل، وتمايزاً في لغة التعبير عنها أو رؤية مخارجها. هذا جزء من تعقيد الواقع الاجتماعي الفلسطيني القائم (وتعقيدات الحياة الاجتماعية بصورة عامة)، ويحمل شروط اللحظة التاريخية. ففي هذا الواقع ما يجمع وما يفرق بين الطبقات الاجتماعية، وما يجمع ويميز شرائح الطبقة الواحدة. لكن يبقى التصنيف مفيداً من الزاوية التحليلية، ومن زاوية التعرف على خريطة الطبقة الوسطى الفلسطينية في هذه اللحظة التاريخية. هذه الاتجاهات هي: الاتجاه العلماني، والاتجاه الإسلامي، والاتجاه الوطني.

أولاً: نماذج من الاتجاه العلماني

يتمثل المشترَك بين أفراد هذا الاتجاه في الرؤية العلمانية المتزاوجة مع الديمقراطية السياسية والتعددية الفكرية. هذا التزاوج هو ما يميز هذا الاتجاه من الاتجاهين الآخرين، كما تميزه اللغة النقدية للسلطة والمعارضة والمجتمع التي ينطق بها. يتكرر في خطاب العلماني الديمقراطي الدعوة إلى مجتمع يقوم على العدالة والمساواة بين المواطنين وبين الرجل والمرأة، ويقوم على حكم القانون وفصل السلطات. وهو الأكثر ميلاً إلى استخدام خطاب الحداثة والتنمية والديمقراطية السياسية والتعددية. والواقع أن الموقف من مساواة المرأة وتبني الديمقراطية السياسية (انتخابات عامة دورية نزيهة وفق قانون انتخابات عصري، والفصل بين السلطات، وحكم القانون، والتعددية الحزبية)، وفصل الحقل الديني عن الحقل السياسي (أو بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية) يشكلان علامات فارقة لهذا الاتجاه، من دون أن يعني هذا غيابهما كلياً عن الاتجاهين الآخرين، وتحديداً عن الاتجاه الوطني المركزي، كما سيتضح.

يغلب على ممثلي هذا النموذج خريجو الجامعات الخارجية وخريجو بعض الجامعات المحلية، وممن يشكلون أسراً زوجية (نووية) صغيرة نسبياً، بحيث لا تتعدى في معظم الأحيان عدد الأطفال الأربعة. في هذا النموذج، تكون الزوجة، في العادة، خريجة جامعية أو خريجة معهد، وتعمل أيضاً في مهن طبقة وسطى. وفي

الحالات التي لا تعمل فيها، يكون السبب وجود أطفال صغار في الأسرة أو لأسباب طارئة، تعود الزوجة إلى العمل (أو إلى البحث عن عمل) مع زوالها. تسكن أسر هذا النموذج - وهذا يسري على معظم أسر شرائح الفئات الوسطى والعليا من الطبقة الوسطى - في شقق أو بيوت «فاخرة» تملكها، أو هي تسعى لامتلاك مسكن. ويحدد موقع السكن (الحي أو المنطقة السكنية) الشريحة من الطبقة الوسطى التي ينتمي إليها الفرد (لارتباطها بمستوى الدخل، أو بالإرث، أو بكليهما). كما تملك أسرة الطبقة الوسطى، في معظم الأحيان، سيارة خاصة واحدة على الأقل. وقد استفادت الشرائح غير المالكة لمنازل أو شقق من جمعيات الإسكان التي ظهرت بعد قيام السلطة (وفي بعض النقابات قبلها) لامتلاك شقق نظراً إلى توفر فرص للدفع بالتقسيط، واستفادت قبل ذلك من أموال الدعم والصمود التي استثمرت في مشاريع إسكان للطبقة الوسطى.

ليست ملكية المسكن سمة تخص الطبقة الوسطى الحديثة فقط، فالأسر في معظمها (٧٥٪ في الضفة الغربية و٨٣٪ في قطاع غزة في نهاية سنة ١٩٩٧) تملك مسكنها. ويكون المسكن بالإيجار في بعض الأحيان، وتحديداً إن كان شقة في بناية. عادة يكون هذا لفترة زمنية تسعى الأسرة خلالها لامتلاك مسكن. الأكثر تحديداً هو نوعية المسكن من حيث المساحة والموقع والمرافق، ونوعية السلع المعمرة أو شبه المعمرة التي تقتنيها الأسرة (كومبيوتر، مكتبة خاصة، خط هاتف أرضي، سيارة خصوصية...).

من المرجح أن تُلحِق شريحة واسعة من هذا الاتجاه (ومن الطبقة الوسطى بصورة عامة) أطفالها برياض خاصة، وتلحق أولادها الأكبر سناً بمدارس خاصة. كما يلمس حرص لدى هذا الاتجاه على تعليم الأبناء لغة أجنبية واحدة أو أكثر، وعلى تعليمهم العزف على آلة موسيقية (في المدن التي يوفر فيها تدريس للموسيقى) وعلى تنمية مواهب وإمكانات فردية أُخرى (رياضية وثقافية..). ويضم هذا الاتجاه العائد والمقيم واللاجئ وغير اللاجئ.

إن الرموز الأبرز في الحقل الثقافي والفكري الفلسطيني رموز علمانية. وهذا ما ينقص تيار الإسلام السياسي الذي يعلن العداء للعلمانية عبر تصويرها معادية للدين، لأنها تريد فصل الشؤون الدنيوية، وعلى رأسها الشؤون السياسية وإدارة الدولة الحديثة، عن الشؤون اللاهوتية أو الدينية (وفي هذا حماية للمؤسسة الدينية من تدخل الدولة والسلطان، الأمر الذي طغى في التاريخ العربي الإسلامي). وربما كان هذا وراء الاحتفال بهذه الرموز الذي نشهده في الأعوام الأخيرة عبر أشكال مختلفة منها: إعادة نشر كتاباتها أو يومياتها أو مذكراتها، أو تسمية مراكز باسمها، أو إحياء ذكرى وفاتها. ومن هذه الشخصيات (وقد اخترت شخصيات متوفاة لا يمكن

الرهان على إمكان تغيير نظرتها العلمانية): بندلي الجوزي، خليل السكاكيني، غسان كنفاني، إميل حبيبي، توفيق كنعان، سميرة عزام، معين بسيسو، جبرا إبراهيم جبرا، إبراهيم أبو لغد، ناجي العلي، إدوارد سعيد، إحسان عباس، فدوى طوقان، توفيق زيّاد، يوسف صايغ، هشام شرابي. وما زال يهيمن على الحقل الثقافي والفكري الفلسطيني الاتجاه العلماني في الشعر والسينما والمسرح والرواية والفن التشكيلي، كما في العلوم الاجتماعية. وهو الاتجاه الذي هيمن حتى بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي على الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية، كما جسده إعلان الاستقلال من جانب المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨، وكما جسده قبل ذلك الميثاق الوطني الفلسطيني. والعلمانية هي السمة التي اعتبرها تيار الإسلام السياسي، ممثلاً بـ «حماس» والجهاد الإسلامي، والاتجاه الإسلامي التقليدي، ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين، من السمات الغالبة على رؤية وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها. وهو الاتجاه الذي ما زال مهيمناً حتى اللحظة على الحقل الثقافي الفلسطيني، الأدبي منه والفني والسينمائي.

رؤية لمجتمع علماني

يطرح هذا الاتجاه رؤية علمانية للمجتمع وإن ظهر شيء من التباين في تحديد مكانة الدين في إدارة المجتمع والدولة. وهو موضوع لا يتم التطرق إليه بوضوح لدى الجميع. ما يتكرر هو ما قالته إحدى المنسقات في منظمة غير حكومية تنشط في قطاع غزة (مقيمة، وخريجة جامعة فلسطينية، متزوجة ولديها ثلاثة أولاد يدرسون في مدارس خاصة، وزوجها خريج جامعة مصرية ويعمل في مجال القطاع الخاص): «أريد مجتمعاً علمانياً تعددياً ديمقراطياً منفتحاً مع حقوق كاملة لجميع الفئات، وخصوصاً المرأة.»

الاحتلال شوّه الطبقة الوسطى

امرأة في العقد الرابع من العمر، تلقت تعليمها الجامعي في جامعة النجاح، وشاركت في عدة دورات محلية وعربية ودولية في مجال التخطيط والقيادات النسائية والإدارة المالية وفي مجال المرأة والانتخابات. وتعمل مديرة لمؤسسة نسوية تنموية في شمال الضفة الغربية، وعضو مجلس بلدي. متزوجة، وزوجها موظف في القطاع الخاص. تملك الأسرة مسكنها الخاص في مدينة نابلس. الأسرة مكونة من خمسة أفراد (الزوجان وثلاثة أبناء ذكور، اثنان منهم في مدارس خاصة والثالث في مدرسة حكومية). تنظر إلى وظيفتها الحالية باعتبارها «رسالة» اختارتها هي بعد أن تخلت عن تفرغها الحزبي، وتجد في عملها الراهن «مجالاً أرحب للاتصال والعلاقة بجمهور النساء.» تقول إن وظيفتها الحالية أدخلت تغييرات إيجابية في حياتها على صعيد

الدخل، وعبر الانفتاح على جمهور النساء، ومن خلال الدور القيادي الذي تضطلع به. ترى أن للعائلة دوراً مهماً في إنتاج الطبقة الوسطى، وأن أبناء العائلات الغنية هم الأوفر حظاً في الوصول إلى الوظائف العليا بسبب التمييز لمصلحتهم، ولكون عائلاتهم قادرة على تعليمهم في الخارج، وبالتالي تأهيلهم لمواقع وظيفية في أعلى السلم الوظيفي. تمضي معظم وقت الفراغ في العمل المنزلي وتدريس أولادها، وفي الزيارات العائلية. تقول إن الأماكن الترفيهية محدودة جداً، بالإضافة إلى تدهور الوضع الأمني خلال الانتفاضة الثانية. ترى أن السلطة تفتقر إلى خطة تنموية شاملة، وأن «النمط الاستهلاكي» ازداد بعد مجيء السلطة من دون أن تتم تنمية الاقتصاد الوطني. وترى الثقافة مهملة إلى حد كبير، وتعتبر أن المعارضة اليسارية كانت سلبية، كونها انتقدت السلطة من دون أن تضع البديل، ومن دون أن تشكل عامل ضغط على السلطة. أمّا المعارضة الإسلامية، فنجحت «في البعد السياسي وفي وضع بديل برنامجي»، لكنها فشلت في البعد الاقتصادي، كونها استخدمت «المؤسسات الدينية والخيرية التي تسيطر عليها في حدود ضيقة.»

تعتقد أن الطبقة الوسطى الفلسطينية تشوهت بسبب الاحتلال وإجراءاته وبسبب غياب التنمية و«تأكل شرائح منها»، كونها باتت «تتعامل مع أولويات معيشية» بعد أن جرى «تقليص الإنفاق على الكماليات، بحيث أصبح للأسرة سيارة واحدة بدلاً من سيارتين وتحويل الأبناء من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية.» وترى أن السلطة الفلسطينية كان لها دور في تهميش الطبقة الوسطى، وأن هذه الطبقة «ابتعدت عن المشاركة السياسية والجماهيرية وأن أولوياتها باتت مقصورة على الأمور المعيشية.»

طبيبة في وزارة الصحة وعضو في الهيئة الإدارية لنقابة الأطباء وتنتمي إلى حركة «فتح». تدرس أكبر بناتها في جامعة مصرية، ويدرس باقي أولادها في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتسكن في بيت تملكه، وزوجها موظف في مجال مهني. تشدد الطبيبة على رغبتها في رؤية مجتمع فلسطيني علماني مع «الحفاظ على التقاليد والعادات»، فهي تقول:

> أريد مجتمعاً علمانياً تقدمياً ديمقراطياً غير متزمت. له خصوصية معينة. وحضاري وعصري ضد تعدد الزوجات مع الحفاظ على التقاليد والعادات، وفي الوقت نفسه ضمن قوانين عصرية. [وهي تطالب بـ] وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتوسيع الشفافية، واعتماد التخطيط الجيد والحكيم، وتوعية الناس بدءاً بالسلطة ومؤسساتها. [وتقول أنها انتمت إلى حركة «فتح» لأن برنامج الحركة يناسب تفكيرها، ولأن الحركة] تفتح ذراعيها

لكل الناس وفيها تعدد فكري وسياسي وأيديولوجي.

ومن نماذج هذا الاتجاه: محاضِرة جامعية في إحدى جامعات الضفة الغربية، تصف نفسها بأنها علمانية ومتنورة، وتريد مجتمعاً «منفتحاً تتوفر فيه عدة خيارات للجميع.» ومحامية من غزة تعمل في إحدى المؤسسات المعنية بحقوق المواطن والدفاع عنها، تقول إنها تريد «مجتمعاً حراً علمانياً ديمقراطياً تعددياً تتوفر فيه الحريات والحقوق.» كما ترغب في رؤية «سلطة منتخبة تقوم بواجبها وتكون لها ولاية محددة، ومؤسسات غير مرتبطة بأشخاص، ودولة مؤسسات فيها مؤسسة قضائية قوية والجميع يخضع للقانون.» وتضيف: «أؤيد الأفكار الماركسية وأؤمن بأنها تشكل، على الأرجح، حلاً.»

هناك فئة من هذا الاتجاه، يصعب تقدير حجمها، تستمد أو استمدت موقفها من الانتماء الحالي أو السابق إلى تنظيمات يسارية، وهي انجذبت إلى تلك التنظيمات بسبب المبادئ التي تتبناها والمجتمع الذي تدعو إلى بنائه. لكن الاتجاه العلماني أوسع من المنتمين أو ممن انتموا إلى تنظيمات يسارية، فهو يضم أفراداً بقوا خارج التنظيمات السياسية أو كانوا فيها وتركوها لاعتبارات متنوعة. كما يضم فئات من حركة «فتح»، ويضم أفراداً متدينين (بالمعنى الشعبي للتدين). يقول طبيب أسنان ينتمي إلى حزب يساري إن انتماءه يعود إلى أن الحزب «يؤمن بالمبادئ الديمقراطية، واحترام سيادة القانون، والمساواة والعدالة للمرأة والمجتمع، ولأن الحزب يبني مواقفه على أسس علمانية، ولأنه يؤمن بالنضال الجماهيري..»

ثرثرة بدل الفعل

عائدة مع منظمة التحرير، بعد أن عاشت عدة أعوام في الإبعاد. انتمت إلى تنظيم يساري أعواماً طويلة، وتعمل في إحدى وزارات السلطة، ولها اهتمامات فنية وأدبية، وتسكن وحدها في بيت تملكه في منطقة رام الله. تصنف نفسها ضمن الاتجاه اليساري. تقول: «مرتاحة لقرار إعفائي من الدوام السقيم. وهذا أتاح لي العمل بنشاط في الريف، بين النساء وأهل القرية والمنطقة، لأهداف تنموية واجتماعية وتربوية في المجتمع، كرسالة أقوم بها وأستثمر فيها خبرتي التي راكمتها عبر النضال والأعوام الطويلة لمصلحة التنمية المجتمعية. الوظيفة توفر لي دخلاً يحررني من العوز، ويوفر لي استخدام وقتي بحرية.»

وتضيف: «لم أحقق أية امتيازات لكوني عائدة؛ فقد عانيت في الفترة الأولى ضيق العيش... ولم أجد أحداً يقف إلى جانبي لا أهل (كونهم في حالة عوز) ولا

تنظيم. ومع ذلك كنت أستمع إلى الشتائم والاتهامات للعائدين المفسدين الذين أخذوا كل الوظائف المهمة، وأخذوا الامتيازات الكثيرة... وفي الوقت نفسه [أنا] متهمة من جانب أسرتي لأني خذلت توقعاتها... ولم أساهم في توظيف العاطلين عن العمل في الأسرة.» وعن النشاط السياسي تقول: «بذلت جهداً في البداية من أجل ممارسة الديمقراطية في التنظيم على أمل إفراز قيادة جديدة أكثر قدرة على تسيير دفة التنظيم بشكل أكثر فعالية، إلاّ إن النتائج كانت غير ذلك... وهو ما جعلني أنسحب من العمل السياسي... كثيرون من العائدين ينتمون إلى الطبقة الوسطى... كما نشأ بعد قيام سلطة وطنية شعور لدى الناس بأنه أصبح لديهم شيء ما يخصهم، .. ونمّى رغبتهم في إنماء الذات... الأمر الذي ولّد حراكاً اجتماعياً ملموساً. كما حدث تطور من الناحية العمرانية... وتوسعت المنظمات غير الحكومية التي في أغلبها جذبت إليها كثيراً من قيادات القوى اليسارية...»

لكنها ترى أن الطبقة الوسطى «مشرذمة من حيث تعبيرها عن نفسها... واستعاض كثيرون عن الفعل السياسي بالثرثرة الإحباطية التي ساعدت على بلبلة الوعي، الأمر الذي حيّد شرائح واسعة من المجتمع، وأبعدها عن الفعل السياسي.... إنها طبقة ما زال وعيها يعاني مقولات مجمّدة ومسطحة... وهي ما زالت غير قادرة على قيادة المجتمع.» وهي ترى أن رجال الأعمال والعمال تأثروا سلباً جرّاء الانتفاضة أكثر كثيراً من أفراد الطبقة المتوسطة، إذ إن الإغلاقات حدت كثيراً وانعكست سلباً على مصالح كل من أصحاب العمل والعمال، في حين حافظت كوادر السلطة والتنظيمات المتعددة ومسؤولو المنظمات غير الحكومية والأكاديميون على دخلهم وعلى مواقعهم. تقول إنها ترغب في رؤية: «مجتمع لا يخضع لأي شكل من أشكال الاحتلال... مجتمع يحكمه القانون... مجتمع منظم وفاعل وديناميكي ومتنور وديمقراطي... مجتمع حيوي ونام قادر على خلق فرص عمل لكل أبنائه وبناته... مجتمع تنتهي فيه حالة الفوضى والفلتان الأمني...»

يصنف مدير في إحدى الشركات الخاصة الكبيرة نسبياً - وكان عمل قبل ذلك في أكثر من منظمة غير حكومية في رام الله وفي نابلس - نفسه «كمستقل علماني». يتطلع هذا المدير الذي يعمل في نابلس (وتخرّج من جامعة أجنبية ومن جامعة النجاح، ولديه ولد وبنت هي أكبر من أخيها سناً وتدرس في مدرسة خاصة)، إلى بناء «مجتمع ديمقراطي تعددي يقوم على أساس سيادة القانون.» كما يتطلع إلى «سن تشريعات وقوانين تنظم الحياة العملية للناس وتستقطب الكفاءات الفلسطينية للاستثمار.» ويأمل بأن يتوفر «تخطيط استراتيجي في مناحي الحياة الفلسطينية كافة، وأن يتم القضاء على الفساد والمحسوبية، وإنهاء سياسة تغييب المجتمع المدني.»

تعطي فئات الطبقة الوسطى الحديثة، وتحديداً الفئات المهنية والفنية، وكذلك العاملة في القطاع الخاص، أهمية خاصة للقانون، وأهمية لوجود قوانين تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن هنا التشديد على البناء المؤسسي في شهادات وأقوال معظم شخصيات هذه الطبقة. وهذا ينسجم مع رؤى وتطلعات الطبقة الوسطى التي تعيش نمط حياة يتطلب درجة من التخطيط والتنظيم للجوانب المهنية (من حيث الدخل، والترقي الوظيفي، والتقاعد، والدورات، والإجازات)، ولتنظيم حياة الأسرة (وتحديداً تعليم الأبناء، وربما المساهمة في نفقات زواجهم). ويسري هذا على العاملين في القطاع الخاص، كما يسري على العاملين في القطاع العام وفي قطاع المنظمات غير الحكومية والكوادر في التنظيمات السياسية.

صاغ أحد الأكاديميين (عمل أستاذاً جامعياً لفترة ما في إحدى دول الخليج) موقفه من خلال الكلمات التالية:

> أنا أحلم بنموذج لمجتمع فلسطيني يملك توجهاً انفتاحياً فيه إصلاح ديمقراطي وعلماني، من دون أن يستبعد الدين كونه مكوناً من مكونات الثقافة الفلسطينية، ومن دون تجاهل المكونات الأُخرى. لا أريد طغيان الدين... الاتجاهات الإسلامية الأخيرة نتاج عوامل طارئة.

عضو في المجلس الثوري لحركة «فتح» (لاجئ مقيم بغزة)، قال:

> أنا أنزع إلى العلمانية والتعددية وبناء المجتمع الاشتراكي والدولة القومية العربية من دون أن يشكل هذا بديلاً من المجتمع القائم على الليبرالية الديمقراطية تحت مظلة سيادة القانون الذي يشرعه ممثلو الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة.

عضو في المجلس التشريعي عمل سابقاً في مجال تخصصي، وهو لاجئ، اعتبر أن

> المجتمع الفلسطيني ذو طبيعة منفتحة وله خصوصيته التي ميزته من باقي المجتمعات العربية... أنت أمام لوحة يلتقي فيها المسيحي والسامري والعلماني والمسلم، وكل فئة لها استحقاقاتها، وبالتالي لا يمكن إقصاء أية تطلعات شرعية في نظام فلسطيني قادم. أتمنى أن يكون [النظام الفلسطيني] علمانياً ديمقراطياً.

مسؤولة في إحدى المنظمات غير الحكومية (في قطاع غزة) صاغت رؤيتها كالتالي:

> أرغب في العيش في مجتمع علماني منفتح وتعددي فيه حرية ومساواة كاملة للمرأة وعدالة اجتماعية... وآمل بأن أرى سيادة القانون تعكس نفسها على

الناس، وأن يسري القانون على الأجهزة في ظل إصلاح جذري في مؤسسات السلطة وتعميم الديمقراطية. كما آمل بأن يتحسن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي لدى الناس، وهذا أساساً مرتبط بالوضع السياسي. أرغب في رؤية ابتعاد الناس عن العادات والتقاليد المحافظة والمتخلفة التي تحولت إلى أسلوب حياة، وأن يحدث انفتاح موضوعي مدروس، وتحرر ليبرالي ينعكس على وضع المرأة... لا أنتمي إلى أي تنظيم الآن، ولا ثقة لي بأي منها...

أحد مديري مركز يُعنى بالدفاع عن حقوق العمال تمنى أن يرى

مجتمعاً ديمقراطياً مدنياً يحترم الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، وأن يتم احترام توزيع السلطات وسيادة مبدأ القانون واحترام القضاء، ومحاربة الفساد والفردية وتكريس مبدأ الانتخابات. [كما شدد على أنه] يدعم كل القوى الديمقراطية، ويطمح إلى أن تكون موحدة ضمن برنامج ورؤية واضحة تحقق أهداف الشعب.

تقول امرأة عضو في المجلس التشريعي (خريجة جامعية ومن أسرة معروفة وبناتها الأربع تخرجن من جامعات في أوروبا):

أريد مجتمعاً علمانياً متوازناً وديمقراطياً بكل معنى الكلمة، وأريد أن يزول الفريق الحاكم كله وتدخل العناصر الشابة من دون فئوية أو عصبوية وعلى أساس الكفاءة والمؤهل... وأتمنى أن يواكب الرجال العصر وينظروا إلى المرأة كشريك... أريد مجتمعاً متنوراً وحضارياً... لا أدعم أي فصيل، كل الفصائل لا تلبي شيئاً من طموحاتي وكلها أخطاء.

البعض يقف على تخوم هذا الاتجاه لأنه يريد الإسلام مصدراً للتشريع، لكنه يؤيد في الوقت نفسه الاتجاه العلماني الديمقراطي ويدعو إلى توحّده. يقول طبيب درس في إحدى الدول الاشتراكية السابقة وموظف لدى الأونروا:

أريد مجتمعاً فلسطينياً متحضراً وديمقراطياً ومنفتحاً، تكون الشريعة الإسلامية، وتاريخنا العربي والإسلامي في المنطقة، أحد مصادر التشريع فيه. أريد مجتمعاً مدنياً غير مستورد يتلاءم مع حياتنا العربية والشرقية. ... أنا أدعم الاتجاه الديمقراطي لأنه هو الذي يمكن أن يشكل الخيار أو البديل لإيصالنا إلى ما نريد.

وتقول شابة تخرّجت من جامعات الضفة الغربية وتعمل في مركز أبحاث في رام الله - البيرة حيث تسكن، وتزور قريتها في شمال الضفة بين الحين والآخر:

> أريد مجتمعاً علمانياً حراً، يقوم على احترام الحريات الفكرية والدينية والتعددية السياسية؛ مجتمعاً يوفر العدالة الاجتماعية ويستند إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.. مجتمعاً يحترم حقوق المواطن وحرية التفكير والاعتقاد والتعبير.

يشدد طالب جامعي يعد رسالة دكتوراه في جامعة أوروبية، بعد أن تخرّج من جامعة بيت لحم، وعمل فترة في التدريس الجامعي والبحث الأكاديمي، وهو من أسرة لاجئة، ويسكن مع أهله في منطقة بيت لحم، وقريب من حركة «فتح»، على أنه يرغب في أن يرى في فلسطين

> دولة تعددية علمانية وديمقراطية تستند إلى العدالة الاجتماعية والمساواة.

هذه الرؤية - كما هي رؤى الاتجاه الوطني والاتجاه الإسلامي اللذين سآتي إلى ذكرهما - تجمع عشرات الآلاف من المواطنين الذين لم يلتقوا، ولا علم لكل منهم بوجود معظم الآخرين. وهي رؤية تجمع، على سبيل المثال، بين الأكاديمي الذي يعد أطروحة دكتوراه في إحدى الجامعات البريطانية (والقريب من حركة «فتح»)، وبين ابن البلدة القديمة في نابلس الذي يعمل مديراً لأحد فروع مصرف فلسطيني، وسبق أن عمل في الخليج (وهو لا ينتمي إلى أي تنظيم سياسي وإن أظهر تعاطفاً سياسياً مع الاتجاه الإسلامي)، إذ يؤكد أنه يرغب في أن يعيش في «مجتمع تعددي يقوم على أساس الدين لله والوطن للجميع»، وهو يرغب في رؤية «نظام وقانون يطبقان على الجميع»، ويأمل بأن يتولى المسؤولية «ناس مخلصون ويحبون بلدهم، يلتفتون إلى الناس وقضاياهم وحاجاتهم والذين بات معظمهم يعيش في حالة من اليأس والإحباط بسبب التدهور الجاري اقتصادياً.»

بتعبير آخر هناك هيمنة (بمفهوم غرامشي) للغة الديمقراطية وحقوق الإنسان مستندة إلى تبني هذه اللغة من مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني ومن جانب المنظمات الدولية (وفي مقدمها منظمات الأمم المتحدة) والمنظمات غير الحكومية النشيطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن هذا لا يعني وجود وحدة في مضمون هذه المفاهيم وما يترتب عليها من ترتيبات وقوانين وممارسات. والتباينات بين المفاهيم بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين ما تستدعيه تحتاج إلى بحث خاص خارج هذه الدراسة.

الوظيفة كمصدر دخل
ومكانة ورسالة وموقع تنافسي

ينظر كثير من هذا الاتجاه إلى عمله عبر عدسة ما يملكه من تأثير ووقع اجتماعي، الأمر الذي يجعل بعضهم يصف ما يقوم به بأنه «رسالة»، أو أن له وظيفة اجتماعية محبذة. وجاء هذا التوصيف من أفراد يعملون في منظمات غير حكومية، ومن أفراد يعملون في مؤسسات السلطة في مواقع تتطلب الاتصال بالناس، ومن كوادر حزبية من نساء ورجال. ولم يتردد البعض في القول إن وظيفته ليست سوى مصدر دخل ولا شيء أكثر من ذلك. ورأى البعض الآخر فيها، بالإضافة إلى ما توفره من دخل، مصدر خبرة يفتح المجال لاحقاً لوظائف أكثر جاذبية من حيث شروط العمل وطبيعته.

منسقة في منظمة غير حكومية لا تعتبر عملها (في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان) مصدر دخل فحسب، بل يتضمن «رسالة اجتماعية» أيضاً. وتقول عن وظيفتها: «لا أستطيع أن أتصور حياتي من دونها» على الرغم من الساعات الطويلة من العمل التي تتطلبها، وما تستدعيه من منافسة، وتحديداً لأنها امرأة. وعلى الرغم من ذلك، فهي تشكو أنها «تنسى في أغلب الأحيان أنها سيدة، وأن أنوثتها ذابت.» وتضيف إلى التحول في أسلوب حياة أسرتها بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠: «سابقاً كنا [أنا وأسرتي] نسافر في إجازات نصف السنة والعطلة الصيفية، أمّا الآن فلا نستطيع ذلك.» وترى - وحديثها عن غزة - أن هناك «قحطاً شديداً في الأماكن الترفيهية، وهذا مجحف جداً بحق أبنائنا وبحق كل المواطنين.»

تعتبر طبيبة تعمل في وزارة الصحة، ومسؤولة عن عدد من العيادات المختصة بتنظيم الأسرة، أن للوظيفة «(برستيجاً) [مكانة ذات اعتبار عند الغير] معيناً وامتيازات ومكانة اجتماعية، وفيها رسالة مجتمعية أساسية، بالإضافة إلى كونها مصدر رزق... وفيها سفر إلى الخارج.» وهي لا ترى تأثيراً لكونها مقيمة أو لاجئة، ولا لكونها امرأة باستثناء أن «تخصص تنظيم الأسرة يحتاج إلى طبيبات أكثر مما يحتاج إلى أطباء لفترة انتقالية.»

تقول محامية (تمارس عملها في غزة في إطار مؤسسة تدافع عن حقوق المواطن):

> أنا منفصلة عن زوجي وأعيش وحدي، أحقق لنفسي أشياء مريحة ومنظمة. عملي يحقق لي كرامتي... ليس لكوني مقيمة، ولا لكوني لاجئة، ولا

لكوني امرأة، ولا لاسم العائلة تأثير في فرص الحصول على الوظيفة... أحب عملي... مع بداية السلطة كانت الأمور صعبة، إذ ترتب على القيام بالدفاع عن حقوق الإنسان مواجهة مشكلات، ولا يزال بعض هذا قائماً حتى الآن....

ويقول مدير في شركة خاصة وطنية (بمعنى تعمل على صعيد وطني) يعمل في مدينة نابلس: «الوظيفة أساساً رسالة، كما توفر أريحية اقتصادية، وتمنح وضعاً اجتماعياً مريحاً، بحكم الامتيازات التي توفرها (دخل ممتاز قياساً بمستوى معاشات الموظفين في المنطقة، وسيارة).» ويضيف أن عمله لا يقتصر على محافظته، بل يشمل جميع المحافظات في الضفة الغربية. ويعتبر أن «العمل يسير بنسق محدد وبخطة واضحة المعالم وليس عشوائياً.» ويشدد على أن اعتبار العائد والمقيم لا وجود له في الشركة التي يعمل فيها، حيث «الأساس هو الكفاءة والخبرة.» ويضيف: «في مراحل سابقة وفي البدايات ونتيجة نقص الخبرة كان هناك استدراج لكفاءات من الخارج كخبراء، وبالتالي كان للعائدين حضور ملموس. ولكنني أرى الآن أن الكفاءات المحلية هي التي تأخذ دوراً أكبر، بما في ذلك المناصب القيادية في الشركة.» ويقول إن «العامل الجهوي له تأثير محدود في التوظيف في المؤسسة، وإن الكفاءة هي الأساس.»

يقول عضو في المجلس التشريعي:

عملي الحالي ليس مصدراً للرزق فقط، ولو كان كذلك لكانت وظيفتي السابقة أفضل. عملي الحالي هو استكمال للرسالة الإنسانية التي بدأتها كطبيب، وهي محاولة لرفع المعاناة عن الشعب ورسم مستقبله. في السابق كنت المالك الوحيد لوقتي، وكان نصيب الأسرة والعائلة والأصدقاء نصيباً وفيراً. لكن بعد دخولي المجلس التشريعي، لم يبقَ من هذا إلاّ الفتات. وخلال عملي في الوزارة شح هذا (الوقت) إلى أدنى مستوى يمكن لإنسان أن يوفره لأسرته ولعائلته وأصدقائه. والجانب الآخر، عندما كنت طبيباً كانت هموم المهنة تقتصر عليّ كفرد، أمّا الآن فينعكس عملي على الأسرة والعائلة... الانشغالات المتواصلة لم تسمح لي بأن أمنحهم الوقت، الأمر الذي أثر في علاقاتي الاجتماعية المحلية، لكنه فتح آفاق علاقات جديدة على مستوى القطاع والضفة، وعلى المستوى العربي، ناهيك عن السفر المتعدد، وخصوصاً في المرحلة الأولى كبرلمانيين للاستفادة من تجربة برلمانات عربية ودولية.

يقول أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال (يقيم في شمال الضفة

الغربية) أنه «يتعامل مع الوظيفة كخيار إجباري، أو خيار معيشي»، بعد أن تعامل معها في البداية كرسالة. ويضيف: «إن فشل محاولات الإصلاح في الاتحاد العام ووصولها إلى طريق مسدود أنتجا هذه الحالة التي أنا فيها الآن.» من هنا فهو غير راضٍ عن دوره الوظيفي لأنه «يعتبر نفسه غير فاعل»، وإن كانت الوظيفة قد وفرت له «شبكة من العلاقات الاجتماعية الواسعة»، وأدخلت تحسناً على مستوى دخل أسرته (زوجته تعمل، والأسرة مكونة من ستة أفراد)، إلاّ إن هذا التحسن «آخذ مع الوقت في التبدد بسبب الارتفاع في الأسعار.»

يقدر طبيب أسنان (له عيادة في نابلس) أن مستوى دخله تراجع إلى النصف منذ بدء الانتفاضة الثانية، وأنه كان قبل الانتفاضة يمضي مع أسرته إجازات سنوية في بلاد عربية وأوروبية، لكن بعد الانتفاضة الثانية توقفت هذه الإجازات بسبب تراجع الدخل وبسبب الأوضاع الأمنية وصعوبات التنقل والسفر. ويرى هذا الطبيب أن عمله يشكل بالنسبة إلى أسرته مصدر دخل ثابت، ويسمح له بالاهتمام بالجوانب الإنسانية، إذ إنه «يقدم خدمات تطوعية مجانية من خلال مؤسسة طبية.» ويؤكد أن الجهوية والفئوية تؤديان دوراً مهماً في التعيين الوظيفي، وفي الانتخابات النقابية، حيث تمنح الأولوية لحزب السلطة. ويرى أن «العائلية تظهر بوضوح في الجوانب الاجتماعية أكثر من الجوانب الوظيفية، وهي تتزاوج مع العلاقات السياسية، كما تبرز عند حدوث المشكلات والخلافات... وبعد مجيء السلطة والتركيز على أشخاص من عائلات كبرى ومتنفذة، تعززت النزعة العائلية في المجتمع.» ويقدّر أن فرص توظيف المرأة تحسنت بعد قيام السلطة مع سن بعض القوانين، ومع تمثيل المرأة في الوزارات والمؤسسات، ويرى أن عمل المرأة «أصبح مقبولاً في المجتمع، بما في ذلك في الأوساط التقليدية، وإن جاء بعض هذا القبول لأسباب اقتصادية محضة، فمجالات المرأة ما زالت محصورة بصورة رئيسية في ميادين التدريس والطب، والسكرتاريا والإدارة، وهذا له جانب اقتصادي (أجر أقل)، وجانب اجتماعي (منع الاختلاط).»

دور الطبقة الوسطى هُمش بعد قيام السلطة

يعمل في منظمة غير حكومية في مجال نقابي عمالي في رام الله، في بداية العقد الخامس، متزوج (زوجته تعمل)، وله ثلاثة أولاد (ابن وابنتان)، البنتان تدرسان في مدارس خاصة، والابن اعتقل خلال الاجتياح الإسرائيلي، وهو مقيم بشقة بالإيجار. كان من القيادات الحزبية لتنظيم يساري في الانتفاضة الأولى، ولم يعد له انتماء تنظيمي. يقول:

«تمتاز الطبقة الوسطى بالتعليم، وبأن لديها تطلعات نحو التغيير ولمسات

تقدمية... وأدت الطبقة الوسطى في الانتفاضة الأولى دوراً قيادياً، وكان لبعض شرائح هذه الطبقة دور سياسي واضح ومؤثر، وتشكل منها الكادر الأساسي والقيادي لمختلف القطاعات والأطر الجماهيرية. أمّا بعد قدوم السلطة، فيمكن القول إن دورها تراجع، بل هُمّش دورها السياسي والقيادي من جانب السلطة. واقتصادياً تعيش الطبقة الوسطى حالة من الاستقرار المعيشي النسبي، أمّا اجتماعياً، فعلى الرغم من اتساع قاعدتها الاجتماعية فإنها ما زالت تعيش حالة من التشتت والضعف التنظيمي.»

ويرى أن الدور السياسي للطبقة الوسطى تأثر بعدد من العوامل، أبرزها «هيمنة السلطة واحتواؤها للمؤسسات ومكونات الطبقة الوسطى والأحزاب، والوضع العام، والوضع المعيشي والاقتصادي، وغياب القانون، وسعيها لحماية الإنجازات.» وهو يحبذ مجتمعاً يوفر الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والضعيفة؛ مجتمعاً تسوده مبادئ العدالة والإنصاف والمساواة بين مختلف فئاته وشرائحه، يقوم على سيادة القانون وعلى التعددية. ويعتقد أن اتساع القاعدة الاجتماعية للتيار الإسلامي بين صفوف الطبقة الوسطى يعود إلى «استمرار حالة الصراع مع الاحتلال، وهيمنة السلطة وغياب القانون، وضعف المؤسسات والأطر الجماهيرية، وفشل المشروع السياسي للسلطة والأحزاب السياسية.» وفي رأيه أن تأثير العشائرية في الطبقة الوسطى محدود، ويتسع تأثير النقابات المهنية مع ضعف تأثير الأحزاب فيها.

أدخلت الأوضاع التي سادت منذ بدء الانتفاضة الثانية وما رافقها من تدهور في مستويات المعيشة لفئات اجتماعية واسعة، والخوف من انهيار السلطة، والقيود الخارجية على تمويل المنظمات غير الحكومية، الطبقة الوسطى في حال قلق إزاء مستقبلها، وهو أمر لم يكن قائماً قبل الانتفاضة الثانية. وعلى الرغم من هذا فإن الطبقة الوسطى تدرك جيداً أن وضعها أفضل كثيراً من وضع الفئات العمالية التي تضررت بصورة أوسع وأعمق.

كان مدير أحد فروع مصرف فلسطيني في نابلس (وهو من عائلة من البلدة القديمة في نابلس، ويسكن في شقة بالإيجار) قد عمل فترة في المجال التجاري ثم المصرفي في دولة خليجية. أولاده يتعلمون في مدارس خاصة باستثناء الابنة التي تدرس في مدرسة حكومية بسبب غياب المدارس الخاصة للإناث في المدينة. يقول إن «العائلية موجودة وتؤدي دوراً في تحديد الوظائف والإدارات العليا في مدينة نابلس.» ويوضح رؤيته لوظيفته كالتالي:

> الوظيفة بالنسبة إليّ رسالة ومكانة اجتماعية في آن واحد... أنا درست في كلية آداب، لكني فضلت العمل المالي لأنني أحبه وأفضله على سواه من الوظائف

الأُخرى. أشعر، وبلا شك، أن الوظيفة تكسبني استقراراً نفسياً، وهذا الأمر نابع من وجودي في بلدي وبين أهلي ومجتمعي، لكنها [الوظيفة] شكلت، من زاوية الدخل، تغيراً نحو الأسوأ، لأنني كنت في السعودية أحصل على مرتب ودخل أعلى. وهذا الأمر اضطرني إلى العمل في (بزنس) صغير بعد الدوام، بسبب تزايد الالتزامات عليّ، وللحفاظ على مستوى معيشي يتناسب ووضعي كمدير بنك... أشعر بأن تراجعاً حدث في وضعي الاقتصادي بعد عودتي، لكن هناك أيضاً الموظفين المقيمين الذين جرى تراجع في أوضاعهم الاقتصادية بسبب الحالة [الأمنية] القائمة عندنا. [ويؤكد:] لا تمييز في سياسة التوظيف في البنوك بين عائد ومقيم ولاجئ، والكفاءة والخبرة هما الأساس.

طرأ بعد قيام السلطة الوطنية تحسن ملموس على وضع الطبقة الوسطى (من حيث الدخل والمكانة وفرص السفر والحركة)، وتحديداً على شرائحها الوسطى والعليا (من عاملين في مناصب وسطى أو عليا في المنظمات غير الحكومية والسلطة والقطاع الخاص). الاستثناء لهذا التحول يخص أفراداً شغلوا وظائف أكاديمية أو فنية في الخارج (معظمهم في دول نفطية)، وعادوا للعمل في الضفة والقطاع بعد قيام السلطة. لكن هؤلاء يقرون بأن أوضاعهم المعيشية جيدة من حيث الدخل، ومن حيث نوعية السكن وموقعه (في أحياء راقية أو متوسطة الحال). تحسن الشروط الحياتية أكده الذين كانوا متفرغين للعمل الحزبي في تنظيمات يسارية (في الداخل أو الخارج)، وانتقلوا بعد قيام السلطة للعمل في وظائف حكومية أو لدى منظمات غير حكومية أو في القطاع الخاص، وإن بقي بعضهم في مواقع حزبية أو مهن حرة. وينطبق هذا بصورة خاصة على من تساهم زوجاتهم في دخل الأسرة من خلال عمل وظيفي منتظم. لكن التحسن الذي شهده دخل بعض شرائح هذه الطبقة (الشرائح ذات المستوى الأدنى من الدخل) آخذ في التآكل بفعل الارتفاع في تكلفة المعيشة. وهذا عامل يزيد في حالة التذمر بين هذه الطبقة، إضافة إلى شعورها بالقلق المستقبلي بحكم الأوضاع الأمنية التي تولدت مع الانتفاضة الثانية، وتزايد الشكوك بشأن المستقبل بعد انهيار المفاوضات مع إسرائيل.

يمضي مدير فرع المصرف المذكور أوقات فراغه على المستوى الشخصي «في الزيارات الاجتماعية، ومتابعة بعض البرامج الثقافية على التلفزيون بمعدل ساعتين يومياً، وإدارة أعمال خاصة، والمشاركة في بعض النشاطات العامة من ندوات ومؤتمرات.» وكغيره، من هذه الشريحة، يشكو غياب «أماكن ترفيه ومرافق سياحية في المدينة، وخصوصاً بعد الانتفاضة»، ويذكر أن الأسرة كانت تمضي إجازتها السنوية «بصورة منتظمة خارج البلد: الأردن، والسعودية، ودبي، ومصر، وتركيا.»

تمتاز فئات واسعة نسبياً من الطبقة الوسطى بتجربتها في التنقل لفترة غير قصيرة من حياتها وتمتعها بقدرة على التنقل والسفر لا داخل مناطق السلطة فحسب (وإن خضع هذا لقيود

إسرائيلية مشددة بعد الانتفاضة الثانية)، بل خارجها أيضاً، إلى مدن عربية أو أوروبية (شرقية أو غربية) أو في أميركا الشمالية. هذه الحركية تتم لاعتبارات الدراسة أو العمل أو حضور المؤتمرات أو لاتصالها بمهمات سياسية ووظيفية تخص منظمة التحرير ومؤسساتها وفصائلها. لذا نقع على شكوى متكررة من أفراد الطبقة الوسطى بصورة عامة (وتحديداً خارج رام الله – البيرة) من عدم توفر أماكن كافية لتمضية أوقات الفراغ (كالسينما، والمسرح، والمكتبات العامة، والمعارض الفنية)، التي تقتصر على الاستراحات والمطاعم، والندوات. لذا، تمضي الأغلبية معظم أوقات فراغها في زيارات عائلية ومشاهدة التلفزيون أو في حضور ندوات ومؤتمرات وورش عمل. ذكر البعض (من منظمات غير حكومية) «أنه يسخّر علاقاته الاجتماعية للوظيفة وعلى حساب أسرته.» وهذه، في الواقع، شكوى من غياب الحياة المدينية بتنوع ما توفره من الثقافة والفنون والعلوم وخدمات متنوعة (مسارح، ودور سينما، ومقاه، ومعارض، وملاه، ومطاعم، وفنادق، وأندية، ومكتبات، وحدائق عامة...). لذا يمكن القول إن الطبقة الوسطى الفلسطينية طبقة ما زالت غير مكتملة التكوين؛ طبقة تهاجر إلى مدن الآخرين لتستكمل تكوينها.

وقد عبّر أحد المحامين المعروفين في غزة عما تردد على لسان غيره من الطبقة الوسطى بالقول: «هناك مشكلة في غزة، حيث لا مجال لتمضية أوقات الفراغ، لا يوجد منتديات أو أندية وما شابه. ... لا يوجد أماكن لتمضية وقت الفراغ في المجتمع الفلسطيني. كنت أود أن أرسل أولادي للقيام بنشاطات رياضية معينة ونشاطات ثقافية، لكنني لا أجد أماكن مناسبة لذلك.» وقالت محامية من غزة أنها تستغل سفرها لحضور مؤتمرات في الخارج من أجل تمضية وقت ثقافي ممتع.

اعتبارات غير مهنية تتدخل في تحديد الوظيفة

> لو رفعت الصوت/ هل يجدي صياحي؟/ ربما... أو ربما/ لكن لي أن أرى/ والليل داج/ طار سقف البيت والبيت/ وظلت لي رياحي/ هل هو الإعصار أم هذا مزاج/ أم ترى استسلمت لما هجم الثعلب/ والعمر دجاج؟ (دحبور ٢٠٠٤)

يوجد تفاوت في تقدير مدى تأثير وضع اللجوء (من المناطق الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٤٨) في الموقع الوظيفي. كثيرون لم يلمسوا تأثيراً لهذا، لكن بعض أبناء الطبقة الوسطى لمس وجود شرخ في المجتمع قائم على أساس لاجئ ومحلي، مشيراً إلى انقسامات على هذا الأساس تصل إلى داخل التنظيم الواحد. كما اعترفت أغلبية من الرجال بأن كونهم رجالاً مُيّز لمصلحتهم في الوصول إلى الموقع أو المنصب الذي باتوا يحتلونه، أو المهنة التي يمارسونها.

كذلك برز تباين واسع بشأن مدى تأثير كون الشخص عائداً أو مقيماً في

وصوله إلى موقعه الوظيفي. فالبعض لمس تمييزاً يصب في مصلحة العائدين (وتحديداً في الوظائف الحكومية)، والبعض الآخر لمس تمييزاً ضد العائدين (في قطاعات المنظمات غير الحكومية) مفسراً ذلك بدوافع الخوف من المنافسة من جانب كفاءة بعض العائدين. وعبَّر أحدهم عن ذلك بالقول: «إن زملاء العمل لا يرحبون بالكفاءات والعائدين»، مضيفاً أنه «لا يشعر بعلاقة زمالة في العمل مع المحليين»، ويلمس «أن لديهم نفوراً من العائدين.»

يقدر طبيب يعمل في الأونروا (درس في دولة اشتراكية سابقة بعد حصوله على منحة دراسية)، وهو مقيم، أن «للعائدين فرصة أكبر للحصول على الوظيفة» (يعني في السلطة). ويلحظ أن كونه لاجئاً كان حاسماً في حصوله على وظيفة لدى الأونروا لأن «العمل في الأونروا من نصيب اللاجئين حصراً، وبعض الوظائف فقط يمكن تشغيل غير لاجئين فيها إذا لم يكن هناك بديل.» وهو لا يرى تأثيراً للعائلة أو لكونه رجلاً في فرص حصوله على وظيفته.

وشخّصت طبيبة تعمل في شمال الضفة الغربية (درست في دولة آسيوية بعد حصولها على منحة عن طريق الصليب الأحمر الدولي، ولديها أربعة أبناء بعضهم ملتحق بمدارس خاصة، ومسكن الأسرة بالإيجار، وزوجها يعمل في مجال تخصصي) وضع العائدين بالعبارات التالية:

> الإخوة العائدون لا يحملون ثقافة منسجمة مع الثقافة السائدة في المجتمع.. لذا اتسعت التناقضات الاجتماعية، وهذا ترك أثراً في ثقافة المجتمع (ثقافة السهر والمشروب والاستهلاك) وثقافة العنف المترسبة من بلاد غير أصلية حملها العائدون إلى المجتمع.. واستحوذ هؤلاء على أغلبية الكعكة، بينما المقيمون صامدون صامتون....

هذه الطبيبة تؤكد رغبتها في العيش في «مجتمع ديمقراطي تعددي يمارس فيه الإنسان قناعاته وعقائده بحرية وبلا تدخل من أحد.» وترى أن المرأة لا تزال تتعرض للتمييز في العمل، وتوضح:

> أُنهيت خدماتي في مؤسسة من دون وجه حق لأنني كنت أعي نصوص قانون العمل، وطالبت بأجر ونصف عن العمل الإضافي، الأمر الذي أثار حفيظة أصحاب المؤسسة وأنهوا خدمتي بشكل تعسفي، ولم أجد من يقف بجانبي من المؤسسات النقابية والمهنية... وفي مؤسسة أخرى (صحية) عوقبت بالعمل الليلي حتى الساعة ١١ ليلاً لأنني لم ألتزم اللباس الإسلامي أو

الشرعي بحسب رأيهم. [وترى أن السلطة عززت القبلية والعائلية] وجلبت أسوأ ما فيها... وأعادت تلميع بعض العائلات التي استُهلكت.

محاضِرة في جامعة النجاح - درَّست في جامعات الأردن وفي جامعات الضفة، متزوجة ويعمل زوجها نائب مدير فرع لأحد المصارف، وتسكن الأسرة المكونة من أربعة أفراد (الابنة الكبرى في مدرسة خاصة، والصغرى في روضة خاصة) بيتاً مستأجراً في نابلس بعد أن اضطرت إلى ترك منزلها الذي تملكه في إحدى بلدات الشمال بسبب الوضع الأمني - تقول هذه الأستاذة إن الوظيفة التي تعمل فيها تنسجم مع رغباتها وتخصصها، وقد أوجدت لها إطاراً جديداً من علاقات الزمالة. وهي تشعر باستقرار وظيفي فيما يخص الدخل. وترى أن «التمييز بين عائد ومقيم ولاجئ غير مصرّح به لكنه موجود، وخصوصية نابلس العائلية موجودة... والعائلية هي المؤهل الرئيسي وتتمثل في الواسطة والمحسوبية، وهذا يسحب نفسه على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وعلى القطاع الخاص...» وتضيف: «يوجد تمييز ضد المرأة في الوظائف... وهناك من لا يعترف بدور المرأة، ويعتبر منافسة المرأة مسألة غريبة.»

تجدر الإشارة إلى أن المنح التي كانت تقدمها منظمة التحرير وفصائلها للدراسة في مختلف الدول الاشتراكية (ابتداء ببلغاريا مروراً بالاتحاد السوفياتي وانتهاء بكوبا) بالإضافة إلى دول عربية وغيرها، والتي استمرت حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين، كان لها دور مهم في تكوين طبقة وسطى مهنية، وتأهيل أعداد للعمل في مجال الوظائف الحكومية وقطاع المنظمات غير الحكومية، وفي تخريج كوادر تنظيمية وعسكرية.

يقول مدير أحد فروع مؤسسة حقوقية تختص بقضايا حقوق العمال، بعد أن شدد على كثرة المهمات التي تلقيها عليه وظيفته، وبعد أن نوه بشبكة العلاقات المحلية والدولية الواسعة لمؤسسته: «... هناك تأثير لكوني مقيماً (غير عائد)، وبالذات بسبب تاريخي السياسي والنضالي، إذ أمضيت ٢٠ عاماً في السجن. لكن لا تأثير لكوني لاجئاً ولا تأثير للعائلة. ربما هناك تأثير لكوني رجلاً.» ولا يخفي المدير المذكور أن لديه طموحاً لتحسين موقعه وتحسين مستوى معيشته وأسرته (لدى الأسرة منزل تملكه، وخمسة أطفال، والزوجة تعمل)، وإن اعتبر أن ما يقوم به من عمل في الدفاع عن حقوق العمال هو «واجب وطني». ويحس أن فرص سفره إلى الخارج محدودة لأنه لا يجيد الإنكليزية. كما لا يخفي خوفه من المستقبل «بسبب غياب قانون الضمان الاجتماعي»، ولأنه يعمل «في مؤسسة عامة لا في مؤسسة حكومية، حتى لو مت لا يوجد ضمان... عمل الزوجة يخفف هذا الخوف.»

يعتبر أحد نقابيي الاتحاد العام لنقابات العمال أن التوظيف في الجهاز الحكومي

يعتمد على «معايير غير مهنية، إذ تؤدي الانتماءات الجهوية، واعتبار عائد ومقيم، دوراً مقرراً.» وهو يرى أن الأفضلية في التوظيف تمت لمصلحة العائدين، مؤكداً أن «ليس كل العائدين بالدرجة نفسها؛ فالمنتمون إلى حزب السلطة من العائدين هم المحظيون في التوظيف... وما ينطبق على الجهاز الحكومي ينطبق على الاتحاد العام لنقابات العمال، حيث الحصة الأكبر في التوظيف في المراكز القيادية هي لـ‹فتح›.» ويعتبر، ككثيرين غيره، أن فرص عمل المرأة تحسنت مع قيام السلطة، لكنها «لم تأخذ حقها كاملاً. فالتمييز ما زال قائماً، لكن هناك تمايزات في أوساط المرأة. فالمرأة المنتمية إلى حركة ‹فتح› تجد فرصاً في العمل والتوظيف أكثر كثيراً من سواها.» كما يرى أن أثر العائلية تزايد مع «قدوم السلطة واعتماد سياسة التعيين، وإعادة إحياء الدواوين العائلية التي كانت انتهت تقريباً في أثناء الانتفاضة الأولى، حيث تزامن إحياؤها مع انتخابات المجلس التشريعي في سنة ١٩٩٦.»

معارضة علمانية باهتة ومعارضة إسلامية تحاول الشد نحو الانغلاق

هو في العقد الرابع من العمر، تخرّج من جامعة بير زيت ومصنف مديراً في ديوان الموظفين، لكنه غير منتدَب لأية وزارة على الرغم من طلبه المتكرر ذلك (عمل مدرساً في مدارس حكومية في محافظة نابلس، وموظف بلدية ومراقب صحة عامة). متزوج وزوجته تعمل في مؤسسة إقراض وخريجة جامعة النجاح. للأسرة أربعة أبناء (ثلاثة ذكور في مدارس حكومية بعد نقلهم إليها من مدارس خاصة، وابنة في روضة خاصة). وتسكن الأسرة بالإيجار في مدينة نابلس. يقول إن الوظيفة حسّنت راتبه قياساً براتبه يوم كان مدرساً. وعلى الرغم من ذلك فهو غير راضٍ عن الوظيفة لإحساسه بأنه غير منتج، ولعدم تطبيق معايير نظامية موضوعية في الوظائف العامة. ويرى أن الانتماء السياسي يؤدي دوراً في التوظيف، والأفضلية تعطى للعائدين. ويرى أن «الجهوية أصبحت ملموسة بشكل واضح في ظل ممارسات حزب السلطة، والصورة في أوساط العمل الأهلي لا تختلف كثيراً.» وهذا أثر في دور الطبقة الوسطى. ويرى أن تزاوجاً قد تم بين حزب السلطة والعائلية والجهوية. يرى أن السلطة لم تستطع خلق قاعدة اقتصادية إنتاجية. ويرى أن طغمة اقتصادية اجتماعية برزت خلال عهد السلطة تتشكل من بعض الفئات، كالوكلاء الجدد، المتحالفة مع بيروقراطية السلطة (يقصد فئاتها العليا). ولم يبرز جديد على صعيد الحركة الثقافية. يعتقد أن المعارضة الإسلامية تحاول بناء «استراتيجيتها على أساس التوظيف المباشر للحالة السلبية التي نشأت مع السلطة وتفاقمت، إلى جانب الفعل النضالي، وخصوصاً العسكري لتمييز نفسها. وعلى الصعيد الاجتماعي، فإنها لم تساهم بشيء إيجابي، بل على العكس تسعى لشد الأمور

نحو الانغلاق، وخصوصاً في قضايا الحريات وحق المعتقد.» ويرى أن دور المعارضة العلمانية باهت «لأنها مشتتة وضعيفة ومنشدة لشعارات وطنية عامة.» يرغب في مجتمع فلسطيني «تعددي ديمقراطي فيه تداول سلمي للسلطة... مجتمع مدني يلغي مظاهر العشائرية.»

يرى أن الطبقة الوسطى كان لها دور تغييري واضح في مرحلة ما قبل السلطة، وكانت تملك رؤية وطنية واجتماعية، وخاضت معارك في الدفاع عنها، لكن «ما آل إليه الوضع في الانتفاضة الأولى أجهض هذا الدور، ومع مجيء السلطة تكرس أكثر حتى درجة الغياب، على الرغم من أن الطبقة الوسطى اتسعت كما بعد السلطة.» ويقول إن جزءاً من الطبقة الوسطى اتجه للتحالف مع الطغمة السياسية الرسمية لتحقيق طموحاته، وجزءاً آخر أصبح منشدّاً نحو القضايا المعيشية، وهذا الجزء يشكل الأكثرية. وهو لا يرى أن وضع الفئات المحسوبة على العمل الأهلي من الطبقة الوسطى يختلف كثيراً عن وضع الفئات الوسطى الحكومية. ويرى أن دور الطبقة الوسطى السياسي ضعيف بسبب «التشتت والضعف الثقافي، وميلها إلى التعايش مع الحالة التي نشأت بعد قيام السلطة.» وهو يعتبر نفسه قريباً من قوى اليسار لكنه ليس من النشطاء.

يؤكد مدير إحدى الشركات الوطنية (في شمال الضفة) أن «المؤسسة تتعامل مع أي كفاءة بغض النظر عن طبيعتها ومكانها الجغرافي، وعلى مبدأ العرض والطلب.» ومع ذلك، فهو لا ينفي غياب الاعتبارات العائلية في التوظيف على الرغم من أن التعيين يتم من جانب لجنة يفترض فيها اعتماد مقاييس موضوعية في التعيين، ولا سيما أن الشركة، كما يقول، «تتلقى يومياً طلبات للتوظيف، ولديها آلاف الطلبات المقدمة، وهذا يعطيها ميزة الاختيار بعيداً عن العائلية. لكن هذا ليس سائداً في مؤسسات وشركات أُخرى في المدينة، حيث تؤدي الواسطة، سواء أكانت عائلية أم غيرها، دوراً في التعيين والترقية.» وهو لا يخفي أن لدى الشركة «تفضيلاً أكثر للذكور، وهذا مرتبط بطبيعة العمل والتقبل الاجتماعي. فقسم التركيبات والصيانة في المؤسسة هو الأكثر ذكوراً، أمّا أقسام الإدارة والتسويق فالمرأة موجودة فيها ولها دور ملموس، حيث تصل نسبة النساء في الإدارة إلى ٣٠٪، وأعلى موقع إداري لدينا تشغله امرأة هو مدير مالي، وهو ثالث موقع مهم في المؤسسة، كما يوجد في العلاقات العامة والتسويق مديرات من النساء. لكن هذا لا يخل بالتركيبة العامة في المؤسسة التي تبقى بحدود ٧٠٪ لمصلحة الذكور.»

يصف أحد الأكاديميين العائدين حالته كالتالي:

لقد اختلفت معايير تحديد المكانة... كانت لديّ طموحات وتوقعات كبيرة،

وفوجئت بأن المسألة لا تقتصر على الشهادة العلمية والمؤهل، بل هناك عوامل أُخرى مثل الانتماء التنظيمي وعنصر المال والانتماء العائلي. هذا يشكل تحولاً خطراً جداً. لقد أصبح عنصر القوة أحد معايير تحديد مكانة الإنسان... ربما تكون بحاجة إلى قطعة سلاح أو بعض عناصر القوة الأُخرى كي تحصل على مكانة... لقد دفعني هذا إلى الانطواء والمشاركة المحدودة في حياة المجتمع... أي هناك انكفاء ذاتي سببه عدم الثقة والصدقية في المؤسسات والتنظيمات. ويوجد تحول في التوجهات والسلوك الذي يحدد رؤيتك للمجتمع... على المستوى الاقتصادي لم يكن هناك تغيير جدي في وضعي [بعد العودة إلى فلسطين، حيث كان أستاذاً في إحدى جامعات الخليج]، فالوظيفة الحالية [أستاذ جامعي] عائدها ليس قليلاً. كما أن لديّ فرصاً لمساهمات أُخرى مثل الكتابة في الصحافة وغيرها... كوني عائداً هو أحد العوامل التي تؤثر سلباً في مكانتي. قالوا لي: الأفضل لك أن تعود من حيث جئت، لأن هناك فرص عمل أكثر ومردوداً أكبر... أي لم أجد قبولاً يتناسب مع ما يمكن أن أقدمه أو أساهم فيه... لقد لمست تحولاً خطراً في العلاقات الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع. فهناك تمييز بين اللاجئ وغير اللاجئ، بين الداخل والخارج، بين الشمال والجنوب، وهذا انعكس بصورة سلبية عليّ وعلى دور الطبقة الوسطى عامة.

لكن هذا الوصف ليس الأكثر شيوعاً بين شرائح الطبقة الوسطى العائدة. تقول إحدى العائدات ممن عملن في منظمات غير حكومية محلية ودولية، وتعمل الآن في مجال الإدارة المالية في إحدى الوزارات في قطاع غزة:

الوظيفة الحالية [على الرغم مما توفره من راتب جيد] لا توفر لي وقتاً كافياً لتمضيته مع طفلي، كما أن مشاركتي في النشاطات العامة التطوعية أصبحت نادرة.. الوظيفة على حساب الحياة الاجتماعية وحياة الأسرة....

وتضيف:

لا تأثير لكوني عائدة أو لاجئة.. ولا تأثير لاسم العائلة... يوجد تأثير معين لكوني امرأة. في بعض الوظائف يريدون امرأة لتشجيع الناس، ويفضل الممولون ذلك عندما عملت مع جمعية ثقافية... ومديرة لمركز صحي نسوي، وأيضاً مع مجموعة الهيدرولوجيين... في الوزارة التي أعمل فيها الآن يسود مجتمع ذكوري يحب إدخال العنصر النسائي، لكن في الوقت نفسه

لم أستطع الحصول على دور كامل لأني امرأة ودخيلة على الحسابات والمصالح بين الرجال هناك.

«العائلية تؤدي دوراً في توليد طبقة وسطى»

يتولى إدارة مؤسسة مالية في القطاع الخاص. وهو متزوج ولديه طفلان، ويسكن في شقة يملكها في إحدى مدن شمال الضفة. وهو مقيم، وزوجته لا تعمل خارج البيت بحكم صغر سن الأطفال. درس بواسطة منحة في إحدى الدول الاشتراكية السابقة بترشيح تنظيم سياسي. يقول أنه يرغب في «مجتمع علماني ديمقراطي تعددي.» ينتمي إلى إحدى العائلات المعروفة وهو عضو هيئة إدارية في ديوانها على الرغم من أنه لا يطرح انتماءه في الإطار العائلي، وإنما في الإطار الديمقراطي اليساري.

يرى أن الجهوية والمناطقية أثرت سلباً في دور الطبقة الوسطى، وأن العائلية تؤدي دوراً كبيراً في توليد طبقة وسطى بسبب «التزاوج بين الدور العائلي والمكانة السياسية والجغرافية [المناطقية أو الجهوية].» ويرى أن للعائلية في مدينة نابلس دوراً كبيراً، ويتم هذا الدور «عبر لجان التوظيف التي يعيّنها بعض العائلات في المدينة، إضافة إلى الدواوين وما يعرف بالهيئات الإدارية المسماة من جانب العائلة، والتي تقوم بتنظيم المساعدات الاجتماعية والخدمات الإنسانية والقروض التعليمية الجامعية وتعزيز النفوذ الخارجي للعائلة، وبتنظيم منتديات ثقافية (وجاهية) أكثر منها فعلية.» يعتبر أن الوظيفة التي يقوم بها «رسالة» يؤمن بها، وتنسجم مع قناعاته الوطنية ونظرته التنموية، وهي «في الوقت نفسه مصدر رزق وتحقق مكانة اجتماعية مهمة.»

يرى، بخلاف آراء أُخرى كثيرة، أن الأولوية في الوظائف باتت تعطى للمقيمين لا للعائدين، وتحديداً في القطاع الخاص، بسبب عدم قدرة العائدين والخبراء منهم على فهم شروط العمل المالي والاستثماري في الوضع الفلسطيني «المعقد والمتشابك». ويرى أن المفاضلة تتم بين مواطن وآخر، «إذ يفضل أبناء المدينة على سواهم، ويتم اللجوء إلى اللاجئين في الأعمال المتدنية الأجر (عاملات المشاغل وغيرهن)»، ويصف العلاقة بين أبناء المخيمات بصورة عامة ومواطني مدينة نابلس بعلاقة تتسم بالتوتر.

يرى أن أبرز سمة من سمات الطبقة الوسطى الفلسطينية راهناً هي «محدودية الدور»، ويعتقد أن تراجع دور الطبقة الوسطى بدأ منذ حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١، لسبب رئيسي، وهو «أن الأحزاب السياسية الفلسطينية تخلت عن الإصلاح الداخلي على الرغم من أنها كانت تتحدث عن الإصلاح من دون أن ترى نفسها ضمن دائرة المحتاجين إلى الإصلاح. وهذا عكس نفسه على وجود الطبقة الوسطى في هذه الأحزاب، حيث بدأت شرائح واسعة من المثقفين والمتعلمين بالانفضاض من حول

هذه الأحزاب.» ويرى أن قوة الاتجاه الإسلامي «ناجمة عن رداءة الأداء السياسي للقوى العلمانية، ولا سيما حزب السلطة، وتراجع الثقافة العلمانية إلى درجة باتت معها الثقافة الأصولية هي المهيمنة. وهذا أثر في الطبقة الوسطى وعموم المجتمع.»

ويعتقد أن السلطة عززت النعرات الجهوية والعشائرية والعائلية.

وتؤكد امرأة من عائلة معروفة، تعمل في موقع مسؤول لدى إحدى المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، أن لا تأثير لكونها امرأة في وظيفتها الحالية، لكنها اعتبرت أن كونها «ابنة عائلة» حال بينها وبين عدة وظائف قبل توليها وظيفتها الحالية. وشددت على أنها أحياناً وجدت أن كونها غير لاجئة يثير نظرة «تستبعد دورها عند الحديث عن تطوير المجتمع والتنمية.»

توظيف الذكورة والعائلية والانتماء المحلي كرأس مال اجتماعي

اعتبر عضو في المجلس الثوري لحركة «فتح» كان تعرض للسجن والإبعاد من جانب سلطات الاحتلال، أن كونه رجلاً منحه امتيازاً «لأن مجتمعنا مجتمع ذكوري حقير، والمرأة تستخدم للجنس فقط.» لكنه لم يعتبر أن كونه لاجئاً، أو اسم عائلته (وهو من عائلة عادية)، أثر سلباً في فرص حياته.

ويوضح عضو في المجلس التشريعي:

> هناك تأثير لكوني مقيماً (غير عائد)، إذ إن نظام الانتخابات (نظام الدوائر) منح هامشاً كبيراً لمن يمتلك علاقات اجتماعية، لأن هذه تعفيه من بذل جهد إضافي للتعريف عن نفسه أو لتسويق برنامجه في الدائرة الانتخابية. كنت على تواصل مع السكان خلال عملي كطبيب. ونشاطاتي التطوعية الصحية والاجتماعية في أعوام الانتفاضة الأولى رسخت لي قاعدة لم يكن يحصل عليها أي عائد... هناك تأثير لكوني لاجئاً، لكون المنطقة التي ترسخت فيها وأسكن فيها هي أكبر تجمع سكاني للاجئين، لكن هذا ليس هو العامل الأساسي. هناك تأثير نسبي لاسم العائلة التي أنتمي إليها، إذ إن سمعة العائلة الطيبة وسعة علاقاتها وانتشارها تمنحان بعداً إيجابياً إضافياً ضمن المفاهيم والتقاليد المتبعة في منطقتنا. كما يوجد تأثير لكوني رجلاً نظراً إلى موروث وتقاليد مجتمع ذكوري وثقافات لا تزال قائمة في أوساط مجتمعنا الفلسطيني.

لكن بعض الذين ينتمون إلى عائلات معروفة تمتلك (أو امتلكت) رأس مال اقتصادياً

واجتماعياً، ويعمل في مهن طبقة وسطى، وتحديداً في القطاع غير الحكومي، شكا وجود فكرة شائعة «في أن أبناء العائلات لا يحسون بمشكلات الناس، وأن من يملكون القدرة على الإحساس بها هم أبناء الطبقات الفقيرة.»

تعترف امرأة من أسرة معروفة بأن كونها مقيمة ومن أسرة غير لاجئة أثر تأثيراً واضحاً في فرص حياتها؛ فكونها مقيمة منحها «خلفية سياسية وجذوراً وعلاقات كثيرة»، ومكّنها من «التواصل مع الناس... والتعامل مع قضايا المجتمع.» وترى أن كونها غير لاجئة منحها «امتياز الاستقرار لأن اللجوء يضيّع منجزات عائلة اللاجئ.» وتقر بأن كونها ابنة عائلة معروفة تمتعت بنفوذ واسع في الخمسينيات والستينيات شكل عاملاً مساعداً لها. وتذكر أن كونها امرأة دفع إلى ترشيح رجل للمجلس التشريعي من عائلتها كبديل من ترشيحها انطلاقاً من نظرية أن «في الطبقة الوسطى لا تستطيع المرأة مباراة الرجل حتى لو كانت أكثر حكمة منه.» وتقول أنها طلبت من العائلة أن تجري «انتخابات تمهيدية» بينها وبين الرجل المرشح الآخر، وإن هذا تم وفازت هي.

يعبر مدير لفرع أحد المصارف الاستثمارية عاد بعد قيام السلطة عن عدم رضاه. وكان يعمل سابقاً في الحقل التجاري والمصرفي في دولة خليجية، وهو من أسرة تقيم بالبلدة القديمة في نابلس وتعتمد النظام العائلي القائم في المدينة. ويقول إن موقفه هذا يعود أولاً إلى كونه عاش فترة في الخارج وانفتح على علاقات اجتماعية أوسع من العلاقات العائلية. ويعود ثانياً إلى تجاهل النظام العائلي للعائلات العادية والفقيرة، أو التعامل مع أبناء هذه العائلات باعتبارهم أدنى مرتبة في السلم الاجتماعي التقليدي. وكان هذا المدير قد تقدم من نادي المدينة (نادي لنخبة العائلات في المدينة) بطلب الانضمام إليه كعضو، ورفض طلبه على الرغم من استيفائه جميع شروط العضوية، كما يؤكد. وفسر ذلك بالنظرة العائلية المغلقة التي ترى الأمور في حدود مصالحها وعلاقاتها المتبادلة، ولا تراعي الآخرين.

فساد وعجز وانتهازية، ولكن!

يهيمن على خطاب الاتجاه العلماني لغة انتقادية تجاه السلطة وتجاه المعارضة بشقيّها الوطني والعلماني. وتوجه السهام الرئيسية إلى السلطة، إذ تتهم بالفساد وتعزيز النزعة العشائرية والتصرف في الأموال والأملاك العامة من دون محاسبة، كما تُعتبر مسؤولة عن تفاقم حالتي البطالة والفقر. ومن الآراء التي نجدها داخل هذا الاتجاه الرأي الذي يرى «أن السلطة عززت العشائرية بهدف الالتفاف على الأحزاب السياسية، وكسب الجمهور عبر استقطاب الوجهاء والمخاتير.» وقد يضيف البعض أن «السحر

انقلب على الساحر، وأصبحت العائلات النافذة الآن أقوى من السلطة ولا تحترمها.» ومن الآراء ما يعيب على السلطة تهميشها للكفاءات وعدم «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.» في الوقت نفسه قدر البعض أهمية رزمة القوانين التي صدرت بعد سنة ٢٠٠٠، وما توفر من فرص بعد قيام السلطة من دور للقطاع الخاص، ومن دور لمنظمات أهلية أتاحت فرصاً للتفرغ «للتأثير في السياسات العامة.»

يقول أكاديمي في جامعة الأزهر في غزة (وهي جامعة تهيمن عليها حركة «فتح»):

> كان من المفروض أن تكون السلطة عامل تغيير إيجابي وتطوير في المجتمع الفلسطيني كونها المرة الأولى التي تقام فيها سلطة وطنية. لكن أداء السلطة ومستوى الشفافية فيها كانا يتراجعان باستمرار، وخضعت التعيينات للمعايير الذاتية. وبقيت مؤسسات السلطة معزولة عن المجتمع وفقدت صدقيتها... لقد تعمقت التبعية الاقتصادية للخارج، وحدث تفاوت في الداخل وتفاوت بين المناطق في مستوى التطور. وهي (السلطة) تمنح رواتب للعاملين المتكدسين في مؤسساتها. والاقتصاد أصبح مجزأ.

ويضيف:

> المعارضة ليست أحسن حالاً من السلطة، وتعاني أعراض السلطة نفسها. عملية التجديد داخل التنظيمات المعارضة معدومة، وهناك احتكار للقرار من جانب الأجيال القديمة. وخطابها السياسي لم يتغير حتى بعد قدوم السلطة... والأخطر أن المعارضة (ولا سيما المعارضة الوطنية) منغمسة في السلطة بطريقة أو بأخرى، إذ يعمل قياديون من تنظيمات المعارضة في مناصب عليا في السلطة، لكنها في الوقت ذاته لا تعترف بهذه السلطة.

ويستطرد:

> المعارضة الإسلامية تتميز بأنها تطرح نفسها بديلاً من السلطة، وتحاول ببناء قاعدة جماهيرية أن تملأ الفراغ الذي أوجدته السلطة. وتتعامل معها بمنطق القوة. والأخطر أنها لا تعترف بالسلطة، ولها تأثير كبير في المجتمع في مختلف المجالات، وخصوصاً في المجال القيمي. عند قدوم السلطة كان هناك التفاف واسع حولها، لكن تراجع أدائها في تطبيق القانون أحدث فجوة بينها وبين مؤسسات المجتمع. وعدم قدرة السلطة على تلبية حاجات المجتمع

أدى إلى دخول المعارضة على الخط ومساهمتها في دور مجتمعي أكبر... أرغب في رؤية إصلاح شامل في السلطة يضمن إعادة هيكلة كاملة لها من حيث البنية والوظيفة... وأتمنى أن تكون هناك مؤسسات مجتمع مدني حقيقية، وهذا أحد المداخل الاستراتيجية لعملية التحول والإصلاح والتغيير. الآن نجد ثقافة المقاومة والخوف والاستشهاد، وحيرة ثقافية يعبر عنها المثقف بأكثر من ثقافة... لا أنتمي إلى أي حزب. أتمنى أن أؤيد حزباً بعينه عندما تتحول هذه التنظيمات إلى أحزاب سياسية تسودها الديمقراطية. أفضل الآن أن أؤدي دوراً ثقافياً أو مجتمعياً.

ترى محاضِرة في جامعة النجاح (لا تنتمي إلى أي حزب سياسي وتطرح نفسها كمستقلة) أن المجتمع الفاضل هو مجتمع «فيه تعددية ويحترم القيم الفردية والحريات الشخصية والعامة، بعيداً عن النهج السلطوي.» وتقول عن دور السلطة:

كنا نأمل بعد مجيء السلطة أن ننتقل إلى وضع أفضل، لكن، ولأسباب كثيرة، تبددت هذه الآمال... ومؤسسات السلطة لم تعكس الصورة السليمة لأدائها. مثلاً وزارة الثقافة كان معولاً عليها أن تولي الطاقات الثقافية والمبدعين اهتماماً، وأن تطرح رؤية وفلسفة ثقافية، لكنها لم تفعل ذلك. والوضع الثقافي في تراجع... كان يفترض أن تعدل وزارة التربية والتعليم المناهج وفلسفتها ومحتواها، لكنها وضعت مناهج من منطلق أنه مطلوب منها وضع منهاج فلسطيني بالمعنى السياسي، ولم تتعامل معه كمطلب وطني....

وترى هذه الأستاذة الجامعية أن المعارضة «تفكر من منظورها الخاص، وهي بهذا المعنى لا تخدم المجتمع ولا أرى أنها الحل البديل... نحتاج إلى معارضة تقدم لنا نموذجاً إيجابياً، وليس معارضة نابعة من الخلطة نفسها والطينة نفسها والثقافة نفسها مع اختلاف المواقع والمسميات فقط.»

يرى أستاذ في حلحول (الخليل) - وهو مقيم نال دبلوماً في اللغة الإنكليزية من معهد خضوري في طولكرم، ومتزوج، ولديه سبعة أولاد يدرسون في مدارس حكومية، وسكنه بالإيجار، وينتمي إلى أحد التنظيمات اليسارية - «أن الطبقة الوسطى كان لها دور مباشر خلال الانتفاضة الأولى في إدارة دفة الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وعلى الصعيد الاقتصادي إلى حد ما، وفي إعادة صوغ القيم الإيجابية في المجتمع الفلسطيني. لكن جرى تغييب لدورها بعد قيام السلطة. وتمثل دور الطبقة الوسطى، في ظل السلطة، في محاولات

تحسين أوضاعها الخاصة، كما حدث مع تحركات المعلمين وبعض النقابات المهنية.»
ويرى أن امتلاك الطبقة الوسطى «فكراً متنوراً» يلقي على عاتقها دوراً تعبوياً وتثقيفياً تجاه الشعب الفلسطيني، ودوراً في محاربة القصور الذاتي على الصعيدين الشخصي والرسمي، ويطرح عليها إمكان قيادة حركة اجتماعية إصلاحية. ويعتبر أن الطبقة الوسطى طبقة مشتتة ومحبطة.

وتقوّم موظفة في إحدى الوزارات (في غزة)، وهي من نشطاء تنظيم يساري (درست في إحدى الدول الاشتراكية السابقة بمنحة دراسية)، دور السلطة والمعارضة بالكلمات التالية:

> الجانب الإيجابي للسلطة هو التخلص من الاحتلال [في غزة]. وفي الجانب الاجتماعي هناك تغلغل ديني، لكن السلطة منحت المرأة حماية اجتماعية معينة، كما وفرت فرص العمل للمرأة، وأحيت الاتحاد [الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية]. [وتلخص الجانب السلبي في] بروز السلطة أمام الناس كإطار للمحسوبية والفئوية، وفي نشر النفاق الاجتماعي، كما أحدثت شرخاً في المجتمع، وأوجدت قلقاً بين الجمهور من أن التوظيف لا يتم وفق الأصول، ولا يمنح الناس فرصاً متساوية.

كان للاحتلال أثر في نمو الطبقة الوسطى، كما أثر في تشكل الطبقات الأُخرى. وهو أثر في الطبقة الوسطى لأنه شكل كابحاً لنمو المدينة الفلسطينية بما هي موطن الطبقة الوسطى الحديثة، ودفع بالتالي أعداداً كثيرة من هذه الشريحة، أو من هم مؤهلون لتشكيلها، إلى الهجرة إلى مدن أُخرى لانعدام فرص العمل في الضفة والقطاع، وخصوصاً لخريجي الجامعات المحلية والعربية والأجنبية. كما ولّد الاحتلال حالة من الضبط للإنتاج الأدبي والفني لفترة غير قصيرة بحكم التوتر الذي أوجده بين الحرية وواجب التحرر.

يقول الشاعر المرحوم عبد اللطيف عقل:

> أشعر أن الاحتلال قد سرق نموي الإبداعي... وسرق إمكانياتي، وجعل خطابي الإبداعي واقعاً بدل كونه ممكناً، فجعله واقعاً معتماً... صرت أشعر أن الأنا قد تضخمت وأصبحت أنا اجتماعية منذ البداية، أي صار هناك حس بالعجز من الصوت الواحد المنفرد الذي لا قيمة له إن لم يكن مجموعة أو جماهير أو قوة... [وبعد اتفاق أوسلو والهم الذي حمله عن قرب رحيل الاحتلال، يقف الشاعر متسائلاً:] وبعد، فإذا أصبح لنا حكم ذاتي ماذا ستفعل في دواوينك، يعني أنه يجب أن لا ينسحب الاحتلال قبل أن يسحب

معه دواويني، يجب أن يأخذ «شغلي» معه، وأبدو كما لو أن الاحتلال صنع دواويني وأخذها معه... (نقلاً عن محمد ٢٠٠٢، ص ٥٦ - ٥٧)

قوّم أحد مديري شركة وطنية (قطاع خاص) السلطة والانتفاضة على النحو التالي:

شهدت الأمور نوعاً من حركة صعود في البداية، ثم بدأت بالهبوط. في البداية كان الأمر مشجعاً على صعيد الأمن والعمل والمجتمع المدني، وفتح آفاق الاستثمار. لكن الوضع الراهن، وبسبب الاجتياحات الإسرائيلية المتعاقبة وأداء السلطة، أصبح الأمر سيئاً، وبات يبدو كأن السلطة تقف عقبة أمام نمو المجتمع، وخصوصاً الاتفاقات الاقتصادية والترتيبات الأمنية على المعابر والجمارك والجسور... النسيج الاجتماعي للمجتمع بدأ يتفكك، والجوانب السلبية أصبحت هي الطاغية على السطح. وهذا لم نكن نلمسه من قبل بمثل هذه الدرجة. [ويضيف:] المعارضة تقف في الخندق نفسه الذي تقف فيه السلطة، وتعاني ترهلاً على المستوى العملي والفكري، وأصبحت وراء الناس وطموحاتهم، وهي معارضة غير فاعلة، سلوك بعضها يختلف عن سلوك السلطة، لكن لا أحد من قوى المعارضة يشكل بديلاً مقنعاً للشارع.

يرى نقابي في الاتحاد العام لنقابات العمال (يصف نفسه بأنه مستقل متعاطف مع الفكر اليساري) أن السلطة الفلسطينية «حددت كل شيء بحسب منظورها، وقاست الأمور بمفهوم الولاء على حساب الإبداع والكفاءة.» ويرى أن من يدقق في برامج نشاط المعارضة وأشكاله يجد أنها صاغتها «بمفهوم معارضة أبدية، إذ لم تدرج تداول السلطة في جدول أعمالها.. كما أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعيدة عن برامجها بُعد الأرض عن السماء.» ويلحظ هذا النقابي أن الاتجاه الإسلامي بات ينوع نشاطاته «في جمعيات خيرية واجتماعية وثقافية وفنية.. وهناك مبادرات في الجانب الثقافي كميدان مفترض أن تنشط فيه القوى الديمقراطية.»

السلطة تمنح المرأة (من الطبقة الوسطى) فرص عمل

ترى مسؤولة في أحد المراكز المعنية بشؤون المرأة (درست في إحدى جامعات الدول الاشتراكية السابقة بموجب منحة دراسية) أن دور السلطة كان إيجابياً من حيث الشكل، وسلبياً في العمق، وتوضح:

بعد مجيء السلطة كان هناك إيجابية بالنسبة إلى المرأة تتعلق بحرية الحركة وحريات معينة سمحت لها بأن تستكمل تعليمها، وأصبح لها حضور أكبر. كما أن نظرة الناس إلى الوظيفة بالنسبة إلى المرأة تحسنت. وأتاحت السلطة فرص عمل لنسبة كبيرة من النساء. وانتعش البناء والمراكز والمباني الحكومية. وهذا يحدث أول مرة لدى الشعب الفلسطيني. كما اتسعت النشاطات الاجتماعية والرياضية وغيرها. لكن عدد النساء بقي قليلاً في مؤسسات صنع القرار. ويوجد تمييز في الوظائف في بعض المجالات ضد النساء، بما في ذلك القبول في الجامعات، حيث ما زال المبدأ القائم على أن تعليم الولد يفضل على تعليم البنت ساري المفعول. [وتضيف:] مع مجيء السلطة انتشر الفساد والامتيازات وظواهر وأشكال التسيب وإهدار المال العام والفوضى. وساهم هذا في توليد ردة فعل عكسية برزت في عدم الثقة بالمؤسسة، وهو أمر أصبح سائداً. ومهما يتم تقديمه من خلال السلطة يقوّمه الناس بصورة سلبية.

أمّا في شأن المعارضة، فترى مديرة المركز النسوي أن

لا وجود لمعارضة حقيقية، ولا يوجد لدى المعارضة برنامج واضح، وهي تتعامل بردة الفعل بحسب الوضع. وبالنسبة إلى القوى الإسلامية فإن لديها برنامجاً أكثر وضوحاً من برنامج المعارضة الوطنية وهو ملموس بصورة أكبر... المعارضة الإسلامية ساهمت في إضعاف وهلهلة السلطة وتبهيت صورتها في المجتمع. وبرز اتجاه نحو التدين وسط الناس على اعتبار أن المعارضة الإسلامية غير فاسدة ولها صدقية معينة. إذا ما قارنا ما يأتي لحركة «حماس» وما يقدم للناس، فإنه يعكس صورة وردية في أذهان الناس الذين لا يرون سوى فساد السلطة، التي زادت في تخلف المجتمع ومارست إرهاباً فكرياً، وخصوصاً ضد النساء. وعلى المستوى الاقتصادي، ساهمت «حماس» في إعالة عدد غير قليل من العائلات، لكن كل شيء محسوب وبثمنه. دور المعارضة الوطنية ضعيف جداً لأنه ليس هناك وحدة وليس هناك برنامج موحد. وقد سعت لتقويض «أوسلو» من جهة، وهادنت السلطة من جهة أُخرى. وجزء كبير من كادرها يعمل في السلطة في إطار التعامل مع الواقع.

السلطة كونت مجتمعاً من الموظفين وأهملت الطبقة العاملة

يرى طبيب يعمل في الأونروا أن

> السلطة حولت المجتمع إلى مجتمع موظفين تجري أغلبيتهم وراء الراتب فقط... كانت هناك طبقة عمالية كبيرة ومتطورة قبل قيام السلطة... لكن في عهد السلطة قضي على الطبقة العاملة مع توقف دخل العمال وأسرهم. السلطة تتحمل المسؤولية لأنها لم تسعَ لتوفير فرص عمل للعمال... قبل وجود السلطة كان هناك مجتمع متماسك ومترابط ومحافظ على القيم الشرقية والعربية الأصيلة. وبعد السلطة ابتعد [المجتمع] عن هذه القيم في ظل الانفتاح ومجاراة الجانب الآخر. كما أن السلطة فرضت نفسها عسكرياً وبالقوة لا بالإقناع، والتوظيف بالمحسوبية وبالفساد وبالفئوية. هناك من أتى إلى البلد وهو لا يملك قوت يومه، وأصبح اليوم من كبار الرأسماليين... في السابق لم يكن هناك دعارة ولا سرقة ولا مخدرات. التنظيمات كانت تحافظ على المجتمع. الآن انتشرت الأمراض بصورة كبيرة في ظل وجود السلطة بسبب الفساد الإداري والمالي.

وهو يأخذ على المعارضة أنها لم تواجه الوضع بجدية على الرغم من حسن معرفتها به،

> وبدأت تفكر في كسب ما يمكن وتوظيف أفرادها والحصول على حصة من الكعكة. كان هناك دور للمعارضة قبل قدوم السلطة. وكان تقويمها للأمور صحيحاً، وأصبحت الآن تحسب حساب علاقاتها بالسلطة عن طريق التوظيف أو الاعتقال وغير ذلك.

ضعف الطبقة الوسطى يعود إلى ضعف هياكل المجتمع

ناشطة حزبية ونسوية عائدة وتنتمي إلى تنظيم يساري (خريجة جامعة القاهرة، ولها ابن وبنت خريجان جامعيان متزوجان) تتعامل مع دورها التنظيمي والسياسي باعتباره رسالة، وتعبيراً عن انتماء. وهي تسعى من أجل «مجتمع تعددي ديمقراطي، مجتمع سيادة القانون، مجتمع فيه حرية وعدالة ومساواة لأبناء المجتمع وللمرأة، وفيه تأمين صحي، وسكن لائق، وعمل كريم؛ أي مجتمع اشتراكي ديمقراطي.» وترى أن «ضعف الطبقة الوسطى نابع من أن المجتمع الفلسطيني غير مستقر، واقتصاده ملحق، وتسوده رأسمالية ضعيفة وملحقة، ولا يوجد لها تأثير مباشر في إنتاج طبقة عاملة. ويعود أساس ضعف

الطبقة الوسطى إلى ضعف هياكل المجتمع وتشتته وتشوه بناه. وهذا عكس نفسه على الطبقة الوسطى والرأسمالية والطبقة العاملة، وولّد حالة من عدم الاستقرار المجتمعي. إضافة إلى ذلك، فإن السلطة وسياساتها الهادفة إلى تكوين طبقة، تشكل قاعدتها الاجتماعية من خلال الشريحة الطفيلية التي تحمي سياساتها وتتوافق معها.» وتعتبر أن «سبب الحضور الواسع للقوى الإسلامية بين فئات التكنوقراط يعود إلى قدرة هذه القوى على التخطيط المسبق من خلال الجامعات. وهذا يبدو واضحاً في الجامعات، حيث التركيز على كليتي القانون والهندسة. والتطور الملموس في وزن حركة (حماس) في الجامعات ينبع من قدرتها على التخطيط الاستراتيجي، والعمل بخط مهني من خلال المؤسسات، حيث بدأت تعمل في نقابات عمالية، ورابطة المرأة المسلمة؛ أي أنها تعمل في عناوين لا تختلف عن القوى الديمقراطية لكنها بوجه إسلامي...» وترى أنه «مع وجود السلطة حدثت تطورات إيجابية تتعلق بقضايا لها علاقة بالتدريب التقني والمهني. وقد أدت منظمات العمل المدني والأهلي دوراً في التدريب قبل السلطة، وكان للجهات المانحة دور في ذلك أيضاً. لكن هذا التطور الإيجابي تم بمعزل عن السياق العام في المجتمع من خلال نزع السياسي عن الاجتماعي عن المهني، وهو ما أفقده الإطار العام الجامع...» وترى أن «التسعينيات كانت مرحلة المنظمات غير الحكومية (NGOs)، حيث تشكلت مؤسسات بديلة من الحركة الجماهيرية.. فعلى صعيد العمل النسوي، تشكلت مؤسسات نسوية وظيفية بعناوين براقة، لكن حدود عملها محصورة في البعد المهني والمكتبي وتفتقر إلى القاعدة الجماهيرية. وهذا ما يفسر محدودية المشاركة في العمل الجماهيري واقتصاره على النخب القيادية النسوية...»

تقول طبيبة تعمل في وزارة الصحة (في غزة) ومن مؤيدي حركة «فتح»:

في أول وجود السلطة كان هناك أمان واستقرار، لكن مع الانتفاضة تراجعت هذه الأمور. هناك فوضى وفلتان. لقد أدت الانتفاضة والضغوط إلى وقوع هذه الفوضى. الشارع يلوم السلطة والقيادة على الرغم من أن التسيب موجود على مختلف المستويات وفي جميع المؤسسات العامة والخاصة. هناك تأثير للاحتلال... مع ذلك هناك أخطاء لدى السلطة في جميع النواحي... التسيب يبدأ من فوق وينتهي بكل شخص. ومن المفروض أن يقوّم كل شخص ذاته... مع بداية وجود السلطة كان هناك تحسن اقتصادي، أنا بنيت بيتاً، والصيدليات مفتوحة، وتجارة على مستوى واسع [تتحدث عن عمل زوجها]. حالياً هناك إغلاقات وأشياء كثيرة مفقودة... أغلب ما يحدث ناتج

من تأثيرات خارجية وبسبب غياب الوحدة الوطنية...

وترى هذه الطبيبة أن المعارضة، أو أغلبيتها،

تضغط على السلطة بصورة سلبية... وقد دفعت الناس إلى الوقوف ضد السلطة بدلاً من أن تصلح الوضع. وهي تستفيد من وضع السلطة بما في ذلك في مجال التشغيل... للفصائل كلها دور وطني، والمهم هو الوصول إلى دولة... هناك في الفترة الأخيرة تقارب بين السلطة ومختلف فصائل المعارضة.

«المعارضة الإسلامية قويت في الانتفاضة لكنها غير قادرة على تعديل المسار السياسي»

تصف محامية تعمل في مؤسسة حقوقية في غزة واقع السلطة والمعارضة كالتالي:

قبل السلطة كان هناك احتلال، وكانت الأمور واضحة ومرتبة على هذا الأساس. كان الوضع قاسياً، لكنه كان أكثر ترتيباً وتحديداً. السلطة لم تبذل جهداً من أجل إنشاء مؤسسات واستمرت العقلية التي كانت سائدة في السابق، وأثر هذا في جميع مناحي الحياة، وفي الأخلاق والاجتماع والاقتصاد والسياسة. الطبقية برزت وظهرت تقسيمات على أساس لاجئ وغير لاجئ، عائد ومقيم، وصار هناك غنى فاحش وفقر مدقع. لم تكن الفوارق بارزة بهذا الشكل في السابق، الأمر الذي أدى إلى نوع من الحقد.

وبشأن دور المعارضة تقول المحامية:

المعارضة الإسلامية صنعت عالماً خاصاً بها: حكومة ظل لم تؤثر في السلطة كثيراً، لكنها حققت ما تريد، وكان لها تأثير. كانت تقوم أحياناً مقام الحكومة، وعبر مساهماتها الاجتماعية والاقتصادية اكتشف الناس أن ليس للسلطة أو الأحزاب الأُخرى أي وجود فعلي، فاتجه الناس إلى الدين.. في الانتفاضة أصبح وضع المعارضة الإسلامية أقوى. أما المعارضة الوطنية، فلم تكن في مستوى هذا العنوان؛ لم يعد المرء يعرف ما الذي يفعله. كان هناك في السابق تقدير بأن المعارضة على وشك تنظيم صفوفها، لكنها تغازل السلطة ولا تفعل شيئاً، ودورها على مستوى المجتمع محدود وثانوي.

وتقول عضو في المجلس التشريعي:

... الإنسان في السابق (قبل السلطة) كان تحت تأثير حلم يدفعه ويستفزه صباحاً ومساء من أجل الأهداف الوطنية التحررية. في زمن السلطة ركن الإنسان إلى وجودها، وبدأ يرتاح، وبدأ الفساد ينخر عظم القيم... صار هناك صفات سلبية، لا مبالاة، ولا مهنية. ذهب الاستنفار، وذهبت المنافسة بمعناها الإيجابي، وأصبح هناك منافسة سلبية بغرض التدمير لا البناء... فقد الإنسان الرؤية وفقد الحافز، وليس للسلطة رؤية. اقتصادياً، تدهورت الأمور لأسباب كثيرة، منها أسباب إسرائيلية ومنها أسباب سلطوية... ويمكن القول إن المشاريع السياسية المطروحة، وخصوصاً «فك الارتباط» (الانسحاب الأحادي الجانب من غزة)، مبنية على أسس اقتصادية تكرس الهيمنة الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالمعارضة تقول عضو المجلس التشريعي:

المعارضة مهزوزة وفاقدة الثقة بالنفس... ولم تنجح المعارضة لأن حركة «فتح» مسحتها من حيث التأثير السياسي، وخرجت المعارضة من عملية صنع القرار... هناك نجاح معين للمعارضة الإسلامية على الصعيد الاجتماعي في بعض المراحل، حيث تبدي شفافية وثقة أكبر من السلطة. لكن هذا لا يعني أنها ذات جدوى سياسية، ولا تأثير لها في المستقبل السياسي للبلد. كما أنها لم تستطع وقف التدهور في نمط وأسلوب إدارة البلد. حتى في مجال الإصلاح لم تستطع فعل شيء، كما أنها لم تستطع تعديل المسار.

الوظيفة أدخلت تحسناً على الوضع المعيشي والمكانة الاجتماعية

أكدت الأغلبية الساحقة من شخصيات هذا الاتجاه، ممن أجري لقاء معها، أن تحسناً دخل على أوضاعها المعيشية مع تسلم الوظيفة الحالية قياساً بالوظيفة السابقة، لجهة ما توفره من دخل ومكانة اجتماعية وإمكانات سفر وبناء شبكة علاقات محلية ودولية. تقول إحدى اللواتي التقيناهن من هذا الاتجاه (وكانت التحقت، بعد أن أبعدتها سلطات الاحتلال، بجامعة في إحدى دول أوروبا الشرقية):

بعد استلامي الوظيفة (في إحدى الوزارات) أشعر بأنني بت على المستوى

الشخصي أحقق ذاتي... وتشكل الوظيفة بالنسبة إلى أهلي رافداً معنوياً وكذلك اقتصادياً، وهو ما يمكّن من إسنادهم في الضيق. وأنا أشكل سنداً للعائلة، ورأيي محترم وتتم استشارتي، وموقعي [الوزاري والموقع التنظيمي في حزب يساري] يشكل مركز فخر للعائلة وحماية معينة كوني من القيادات المجتمعية. [وتضيف:] بالنسبة إلى المكانة الاجتماعية، الناتجة من الوظيفة والموقع الحزبي، أنا راضية لأنني أجد احتراماً كبيراً من الناس، وهذا ربما يفوق ما أتخيله عن نفسي.

من العمل الحزبي إلى العمل الخاص

يصف مدير مؤسسة إعلامية خاصة لها فروع في عدة مدن فلسطينية وفرع خارج فلسطين (يقيم بقطاع غزة، متزوج وله ولد واحد يدرس في أميركا الشمالية على نفقته) التحول في وضعه كما يلي:

كنت متفرغاً للعمل السياسي [في أحد التنظيمات اليسارية] فترة طويلة من الزمن. وبصراحة كان قراراً مصيرياً في سنة ١٩٨٨ أن أترك العمل السياسي وأتوجه نحو مهنة حرة... والإعلام هو المجال الوحيد المتاح بصورة خاصة في غزة. عملت مع الإعلام الأجنبي، وساعدني في هذا حدوث الانتفاضة الأولى، إذ تحولت غزة إلى مركز حدث دولي... وصلت إلى قناعة بأن تنظيماتنا الفلسطينية فئوية وقاصرة، حيث برزت أزمة في العمل السياسي في إطار المفاهيم الوطنية والديمقراطية، وخصوصاً داخل الأطر الفصائلية. كانت تحكمها عقلية غير ديمقراطية، والأطر كلها تشكو الأمراض نفسها... تجربتي في معتقل أنصار حسمت موضوع مستقبلي السياسي. خرجت بهدوء من الحياة السياسية، ووجدت في الصحافة تعويضاً لأن فيها دوراً وطنياً... قررت أن أتعلم وسافرت إلى أميركا ونجحت... كنت في التنظيم السياسي أعيش على الكفاف، وأصبحت الآن في وضع مريح؛ راتب بآلاف الدولارات، تحسن وضعي اقتصادياً واجتماعياً. هذا منحني فرصة للتعلم... رسوم الدبلوم فقط سبعة آلاف دولار، لم أكن في السابق قادراً على تأمينها... لقد تغيرت أوضاعي الاقتصادية والاجتماعية والمهنية، وأقمت علاقات واسعة وانفتح العالم أمامي، وها أنا أسافر إلى أي مكان للعمل والمشاركة في ندوات وورش... فكرت بعد العودة من أميركا (سنة ١٩٩٨) في أن أنشئ مؤسسة إعلامية محترمة لتعويض الفشل الإعلامي الفلسطيني. كنت أريد وكالة أنباء ومحطة تلفزيون.

وساهمت بنسبة ٥٪ من أسهمها على الرغم من أنني كنت المدير، وقد أنشأتها مع مجموعة من الصحافيين ذوي الخلفيات المتعددة... الفكرة وراء المشروع ربحية، لكن كان هناك أيضاً هدف بناء صناعة وطنية محترمة. والتجربة كانت قاسية جداً. لم يكن هناك حماسة للمساهمة لا من جانب رأس المال ولا من القوى السياسية... الآن أصبح المشروع مؤسسة ذات دور وطني واجتماعي، حيث تدرب الشباب من القرى والمخيمات مجاناً. ولها فلسفة وطنية وإعلامية واستراتيجية ذات فائدة في تنمية الخبرات الداخلية... ويوجد للشركة الآن خمسة مكاتب (اثنان في الضفة واثنان في قطاع غزة وواحد في القاهرة).

ويضيف:

هناك تأثير لكوني مقيماً إذ منحني علاقات واسعة في المجتمع، وبالأطر الوطنية وبالسلطة. كان لديّ معرفة خاصة بالأمور، وهناك ثقة خاصة وتجربة مميزة نتيجة ذلك... وهناك تأثير للعائلة أيضاً، كوني ابن عائلة كبيرة ومعروفة... فهذا أمّن لي نوعاً من الحماية، وخصوصاً في وجه محاولات السلطة السيطرة على المؤسسة. وأذكر هنا أنه عندما حاولت الأجهزة الأمنية اعتقال أحد الأشخاص خلال مقابلة تلفزيونية في مكاتب الشركة، استنجدت بالعائلة التي منعت اعتقاله... ويوجد تأثير لكوني رجلاً. مهمتي صعبة جداً على امرأة، إذ لا تستطيع مجابهة هذه المشكلات بنجاح. لقد أمضيت فترة طويلة جداً من العمل الشاق والنوم وحدي، وكان حجم العمل والمعاناة هائلاً. كما أن خلفيتي أمنتها شخصيتي كرجل بدرجة أساسية ومن الصعب أن تتوفر لامرأة.

الانتخابات المحلية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)

بين العشائرية والتنافس البرنامجي

يقول محلل سياسي معلقاً على نتائج الجولة الأولى من الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤:

«وإذا أردنا التعرف على سبب، بل أسباب التضارب في ادعاءات حركتي ‹حماس› و‹فتح›، علينا أن نرى ما يلي:

●‹فتح› تعتبر كل من هو مستقل ‹فتح› وإن لم ينتم إليها، وهذا غير صحيح دائماً. كما تعتبر كل من ينضوي في إطار فصائل م.ت.ف. محسوباً عليها بصورة أو بأخرى، وهذا غير دقيق أيضاً.

●‹حماس› تعتبر كل من يصلي هو ‹حماس› وإن لم ينتم إليها، وهذا غير

صحيح، كما أنه ينطوي على محاولة مرفوضة لاحتكار الدين. فالدين لله والوطن للجميع.

● الانتخابات المحلية، وخصوصاً في القرى والبلدات الصغيرة، يغلب عليها الطابع العائلي والعشائري، بل لا نبالغ إذا قلنا إن كثيراً من القوائم التي نجحت وهي تحمل أسماء فصائل شُكل على أساس عشائري وعائلي وجهوي. يكفي أن نشير إلى أن مرشحي دير غسانة لم يفز أي منهم، وكان الفائزون كلهم من بيت ريما، لأن القريتين يجمعهما مجلس بلدي واحد. وكي نتجاوز تحكم العائلة والعشيرة في نتائج الانتخابات المحلية، من الضروري اعتماد مبدأ التمثيل النسبي، وعندها فقط سيتراجع الطابع العشائري والعائلي والجهوي إلى أبعد حد، وتحل محله البرامج واختيار القوائم على أساس الكفاءة والإخلاص والقدرة على العمل، والتنافس في تقديم أفضل الخطط والأشخاص.

● الأمانة تقول إن الانتخابات لم تكن كلها عشائرية وعائلية وجهوية، وإنما كان هناك حيز للتنافس على أساس الكفاءة والبرامج والفصائل، وتراجعت العائلات الكبيرة في بعض المجالس، بحيث لم تحصد حتى مقعداً واحداً.

استند اختيار المجالس التي تمت فيها الانتخابات إلى توقعات بأن هذه المواقع، أو أغلبيتها على الأقل، تعتبر مراكز مضمونة لحركة ‹فتح›. النتائج التي حدثت أثبتت خطأ هذه التوقعات الأمر الذي سبب صدمة، وخصوصاً أن حركة ‹حماس› فازت أو حققت نسبة جيدة في مواقع كانت ‹فتح› تعتبرها مضمونة لها» (هاني المصري، «نتائج الانتفاضة المحلية: الشعب هو الفائز الأول»، صحيفة «الأيام»، ٢٨/١٢/٢٠٠٤).

«تسليع» العمل الوطني وإحساس بالاغتراب وغياب القيم

يرى أحد أطباء الأسنان (وهو من قادة نقابة طب الأسنان في الضفة الغربية) أن السلطة قلبت المفاهيم الوطنية التي كانت موجودة قبل قيامها، فقد «أصبح العمل الوطني في مقابل ثمن، إمّا وظيفة وإمّا مردود مادي مباشر وإمّا مكانة في حزب أو داخل السلطة. بعد الانتفاضة [الثانية] ازدادت هذه النظرة، وأصبحت الأمور تقاس بالمردود المادي المباشر. وأكبر خطأ ارتكب هو تقديم أموال إلى أسر الشهداء.. أصبح نوعاً من تجارة الألم وتجنيد شبان صغار مندفعين في مقابل مبالغ مالية... إنه مفهوم يقترب من الارتزاق.» ويضيف: في بداية الانتفاضة «شاركت الفئات الدنيا والوسطى كلها في الانتفاضة. لكن بعد عسكرتها، أصبح هذا الشكل النضالي مرتبطاً بفئة ضيقة، جزء منها

مرتزق.» ويرى أنه «أتيح للمعارضة الإسلامية فرصة كي تشترك في المجلس التشريعي وتعبر عن رأيها بصورة ديمقراطية، لكنها رفضت هذا الخيار. وكان من الممكن أن تؤدي دوراً فاعلاً بحكم ثقلها الجماهيري، وغيابها سمح بتسلط حزب السلطة.» أمّا المعارضة اليسارية فهي «مفككة ومشرذمة، وهذا سبب ضعفها. والتفكك همّش دورها ووضع الساحة السياسية والاجتماعية أمام استقطاب بين (فتح) و(حماس)، ولذا فالمعارضة اليسارية غير قادرة على فرض رؤيتها السياسية داخل المجتمع الفلسطيني.»

«غياب الدور السياسي للطبقة الوسطى وتقلص دورها الاجتماعي»

صيدلي في العقد الرابع من العمر، يسكن في مدينة الخليل، وهو عضو مكتب نقابة صيادلة فلسطين، وعضو المجلس الأعلى للاتحاد الصيدلاني العربي، متزوج، وهو مقيم ومالك لمسكنه، يقول:

«قادت الطبقة الوسطى الانتفاضة الأولى، وكان لها حضور متقدم، ووضعها جيد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. في مرحلة السلطة تضاعف عددها من العائدين وافتتاح كليات جديدة. فقد زاد عدد الصيادلة الأعضاء في النقابة والمسددين لاشتراكاتهم من ٤٥ عضواً سنة ١٩٩٥، إلى ١٨٠ عضواً سنة ١٩٩٩، إلى ٣٢٠ عضواً سنة ٢٠٠٤.» ويضيف أن «الوضع الاقتصادي لهذه الطبقة تراجع كما تقلص دورها الاجتماعي، وغُيّب دورها السياسي، وتشعر بالإحباط والقهر واليأس.» ويعتقد «أن جزءاً من مشكلات هذه الطبقة يكمن في تغليب الانتماء الجهوي على المهني والعام، وأن الإحباط ناجم عن الاحتلال والانتفاضة، وفقدان المراكز المتخصصة، والانغلاق على الخارج، وغياب القانون والمؤسسات.»

ويعتبر أن الطبقة الوسطى «هي الحاملة لهموم المجتمع والأكثر تنويراً وحداثة فيه، وهي آخر فئة تهزم فيه.»

يرى أن الاتجاه الإسلامي أسس قاعدة اجتماعية له في الطبقة الوسطى للأسباب التالية: «تعثر المشروع السياسي للسلطة، وعدم جدية وجدارة ممثلي الاتجاه الوطني، والخلل في سياسة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وضعف العمال، وغياب دور مؤثر للرأسمالية الوطنية.» ويرى أن «الطبقة الوسطى تريد مجتمعاً يسوده القانون، ومجتمعاً ديمقراطياً تعددياً، ومجتمعاً يعتمد الحداثة.» ويرى أن آليات تحقيق ذلك تتم عبر تفعيل دور النقابات المهنية، وتوزيع الكفاءات المهنية المتعددة للطبقة الوسطى على مختلف الوزارات، وتوحيد طاقات وجهود الطبقة عن طريق ندوات وورش عمل وغيرها، وسن قوانين جديدة، وإيجاد إطار لجميع قطاعات الطبقة الوسطى، وتوحيد الرؤى والبرامج.

مدير إحدى المؤسسات غير الحكومية يرى أن السلطة

دمرت القيم الإيجابية التي كانت سائدة في المجتمع... وأفضت إلى نتائج تخريبية على صعيد العلاقات المجتمعية. العشائرية والعائلية يزداد تأثيرهما. وهناك تمييز بين مواطن ولاجئ، وبين عائد ومقيم، وتشكلت روابط للبلدات الأصلية... لقد انهار الحلم والأمل والطموح التي كانت لدى الناس. وتنامت نزعة البحث عن الأصول والمحسوبية والفساد المجتمعي. وازداد التدين مع عدم وجود أخلاق. هناك تفكك مجتمعي، وتجري العلاقات في إطار المحسوبية والواسطة والمصالح... ضُربت التجارة، والمصانع المحلية أغلقت أبوابها، وانخفضت القدرة على الإنتاج. لقد سعت إسرائيل لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، والسلطة لم تعمل على فك الارتباط بإسرائيل، واتفاقية باريس تتحمل المسؤولية... قانون الاستثمار، على الرغم من تقويمي الإيجابي له، لم يلغ الفساد والمحسوبية، ولم يستطع فسح المجال أمام رؤوس الأموال للاستثمار. الشراكة مع رجالات السلطة تتم بالبلطجة. لا وجود لسياسات اقتصادية واضحة... المعارضة لم تؤد الدور المعول عليها، لا على صعيد تصحيح المسار السياسي للسلطة، ولا على صعيد محاربة الفساد في السلطة. المعارضة لم تكن موحدة، وبالتالي استطاعت السلطة أن تلعب على تناقضاتها. حتى تأثير القوى الديمقراطية ضعيف في الحركة المجتمعية الديمقراطية على الرغم من إقرارها النظري بأهمية دور الأجندة الاجتماعية... هناك تغليب للموضوع السياسي. بعض القوى أدى دوراً إيجابياً في بعض التشريعات الديمقراطية... القوى الإسلامية أدت دوراً تخريبياً على صعيد التشريعات الاجتماعية. هناك تكريس لثقافة مجتمعية أصولية... والسلطة من خلال الفساد ساهمت في تعزيز دور الحركة الأصولية.

يُشخص أحد مديري الشركات الإعلامية الخاصة رؤيته لما ترتب على قيام السلطة كالتالي:

أسوأ شيء حدث لنا [بعد قيام السلطة] هو تدمير النظام القيمي في المجتمع الفلسطيني، وهذه جريمة ارتكبتها السلطة التي عززت نزعات فردية وأنانية في بناء المؤسسات على أساس الفئوية. السلطة لم تستطع استثمار طاقات الآخر المختلف معها... فإمّا أن تكون «فتح» وإمّا أنت غير فلسطيني. أي سلطة يجب أن تبني مؤسسة بكفاءات. القيادة السياسية شيء، والمؤسسات شيء

آخر. التلفزيون على سبيل المثال يجب أن يبنى مهنياً وعلى أساس الكفاءة... السلطة فشلت في بناء المؤسسة. وما حدث هو كارثة. هناك محاولات لإحباط أي جهد مجتمعي خيّر. هنا لا أتحدث فقط عن مجتمع اشتراكي، ففي المجتمع الرأسمالي هناك قيم جيدة. لكن عندنا لا يوجد احترام لأي قيمة... على المستوى الاقتصادي، الوضع السابق كان أفضل؛ فعندما أرى على سبيل المثال إفلاس شركات فلسطينية مثل «سلفانا»، و«تاكو»، أتساءل أين البورجوازية الوطنية، وماذا حل بها في عهد السلطة؟ إنها عملية إفقار تتحمل مسؤوليتها السلطة، التي أوجدت بورجوازيات جديدة غير وطنية جمعت أموالها من عملها ككمبرادور بين السلطة والاحتلال. وهذه لا تبني صناعة وطنية. السماسرة لا يستطيعون بناء مؤسسات صناعية تستوعب العمال والموظفين... لقد تم تهجير رأس المال الفلسطيني وجميع الذين كانوا متحمسين للاستثمار في البلد....

ويضيف بشأن دور المعارضة:

المعارضة خانت الشارع الفلسطيني، لم تتكتل ضد الفساد ولم تحاربه، ولم تهتم بالأمور اليومية. كانت الفترة الأولى بحاجة إلى الانتباه لهذا الموضوع. كان يمكن تنظيم تظاهرات واعتصام ومجابهة للفساد، وكان يمكن أن ينجح ذلك في وقته، نحن نتحدث عن نضال سلمي. لكن هذا لم يحدث ولم يقم أحد بهذا الدور... وعندما هاجمتهم السلطة بدأوا يتحدثون عن مشكلات السلطة وتأثيرات أوسلو السلبية... لقد هادنت المعارضة السلطة، وأحياناً تذللت لها وزادت في الإحباط لدى المجتمع... الشيء الإيجابي كان في إنشاء منظمات غير حكومية أدت بعض الأدوار المحترمة داخل المجتمع. القوى الإسلامية حاولت حل أزمات الشارع بطريقتها عبر مؤسساتها وجمعياتها الخاصة الموازية. وهي لم تواجه السلطة، ولم تتحمل مسؤولياتها في دفع السلطة إلى القيام بواجبها باعتبارها سلطة للجميع.

وترى مسؤولة عن فرع مؤسسة غير حكومية في قطاع غزة أن

ثمة تمييزاً واضحاً بين عائدين ومقيمين ولاجئين... هناك إحساس بالاغتراب في الوطن. لم أشعر بالغربة إلاّ في عهد السلطة. وهذه حملت مجتمعنا، الذي كان بسيطاً، عبئاً من التغييرات والقيم الدخيلة مثل الواسطة والمحسوبية والفساد والإباحية والتخلي عن التقاليد، وغيّبت الالتزام والانتماء، وقضت

على فكرة العمل التطوعي التي كانت تميز المجتمع الفلسطيني... وغيّبت دور الشباب ودور المرأة. لقد تحول الشعب الفلسطيني إلى شعب يبحث عن لقمة العيش أو النفوذ... هناك فوضى ناجمة عن الخلط بين السلطات والأحزاب والمناضلين، الكل يشعر بأن له أولوية، والكل يشعر بأنه زعيم.

وتضيف عن المعارضة:

بعد توقيع اتفاق أوسلو أصبحت المعارضة مجرد كلام ولغو عديمَي الفائدة، لا توجد معارضة حقيقية. وهناك انسجام بين السلطة والمعارضة في العمل المسلح... لا دور للمعارضة في محاربة الفساد. قبل السلطة كان هناك دور للفصائل في منع التجاوزات. المعارضة الشريفة اندثرت وتلاشت.. لا أؤيد أي تنظيم، نحن تجاوزنا مرحلة التنظيمات السابقة.. لا أرى فائدة في تعديل السلطة أو إصلاحها، يجب بترها وبناء كل شيء من جديد.

انتقاد الجميع، السلطة والمعارضة بشقيها

نجد بين أفراد هذا الاتجاه من الطبقة الوسطى إحساساً قوياً بأن تراجعاً قد حل بالمجتمع الفلسطيني من حيث المستوى الثقافي والاجتماعي، ومن حيث «انتشار قيم محافظة وتقليدية، وتراجع في دور المرأة ومكانتها.» وأشار البعض إلى «ازدياد في عدد الجوامع ودورها»، وسمى آخرون جامعات تنشر ثقافة محافظة، وربطوا ذلك بتراجع دور المعارضة اليسارية و«عجزها عن تقديم البديل المجتمعي.» بعض أفراد هذا الاتجاه ما زال يحتفظ بعلاقة مع تنظيمات يسارية، وبعضه لا يثق بالتنظيمات القائمة، وبعضه يدعم «المبادرة الوطنية»، وبعضه يدعم «التجمع الديمقراطي الفلسطيني»، وبعضه قريب من حركة «فتح» أو عضو فيها. وعزا كثيرون من أصحاب هذا الاتجاه صعود الاتجاه الإسلامي لا إلى برنامجه أو أيديولوجيته، وإنما إلى سلبيات السلطة الفلسطينية، مع الإقرار بأن الاتجاه الإسلامي أكثر تنظيماً في مؤسساته المدنية والعسكرية.

تكررت، داخل الاتجاه العلماني، انتقادات المعارضة بشقيها اليساري والإسلامي. يقول محاضِر في إحدى جامعات غزة:

وظفت المعارضة [الإسلامية] الدعم الخارجي الكبير لها لتعزيز مجتمعها المدني الخاص بها ولاستقطاب عناصر شابة في وقت كان الوضع المادي للسلطة يتراجع من سيئ إلى أسوأ. أمّا المعارضة اليسارية فهي تقليدياً ملحقة

بمنظمة التحرير، نظراً إلى اعتمادها عليها مالياً، وخصوصاً على هبات الرئيس، أو لعدم قدرتها على حشد قطاع واسع من الجماهير. كما نلاحظ أن جزءاً كبيراً من النشيطين في المعارضة اليسارية إمّا هجرها ليتحول إلى موظف في أجهزة السلطة، وإمّا ليعمل في منظمات أهلية تمنح رواتب متميزة. ويبدو أنه كان هناك ترحيب من الجهات الممولة بتفضيل قوى اليسار في المنح والهبات... أعتقد أن المعارضة الحقيقية، وهي المعارضة الصامتة، تتشكل من قطاعات شعبية مهمشة أو من فئة من المثقفين الناقمين على جميع التشكيلات التنظيمية القائمة.

ويستطرد:

لا أتفق مع الجماعات الإسلامية التي تحاول أن تحصر الإسلام ضمن رؤية ضيقة للأمور، وتحدِث قطيعة بينه وبين متطلبات العصر. والاتجاه العلماني في فلسطين غير ناضج بل يجهل مفهوم العلمانية؛ فهو نكاية بالاتجاه الديني يجعل العلمانية شيئاً نقيضاً للدين أو رديفاً للإلحاد، بينما العلمانية يمكنها أن تتعايش مع الدين. وأنا أحبذ العلمانية الليبرالية لا العلمانية الماركسية.

تقول موظفة في إحدى الوزارات ونشيطة في أحد التنظيمات اليسارية وفي الأطر القيادية لاتحاد المرأة:

... المعارضة الوطنية لا إمكان لديها لتؤثر كثيراً؛ فهي مبعثرة، ومن الصعب على الاتجاه اليساري أن يقود المعارضة. المعارضة الإسلامية عبّرت من خطها ولا تريد أن تتغير الأمور بصورة إيجابية، وتتعامل بطريقة حزب السلطة، فهي توزع المساعدات على مؤيديها... ولم تفعل شيئاً من أجل تغيير السلطة... وقد استفادت من فساد السلطة. أمّا المعارضة الوطنية، فقد عملت ما يجب أن تعمله لكنها غير موحدة، ولم تكن قوة فاعلة في ظل الإمكانات المالية الكبيرة للآخرين، وفي ظل الفساد في المجتمع... حتى الانتماء لم يعد خالصاً. [وهي ترغب في أن ترى] مجتمعاً علمانياً اشتراكياً مثالياً خالياً من التمييز، لكن من دون أخطاء الدول الاشتراكية، ومع اعتماد منهج فلسطيني خاص. [وتعطي أهمية لوجود] إطار يوحّد جميع القوى الفلسطينية، ويعيد ترتيب الوضع الداخلي والتصدي الفوري للاحتلال. [كما تود أن ترى] تجديداً في رموز السلطة القيادية، وتطعيمها بقيادات شابة من التكنوقراط والمناضلين الصلبين ذوي الكفاءة. [وتتمنى] أن ينتهي النفاق والركض وراء المصالح

الخاصة، وأن يتم تعزيز المقاومة ومنح المساواة للمرأة، ووقف مختلف أشكال القهر الاجتماعي في العائلة والمجتمع.

ويظهر تأثير الانتماء السابق إلى تنظيمات يسارية حتى بين الذين تحولوا إلى القطاع الخاص وتركوا العمل السياسي، كما يظهر في دعوة أحد هؤلاء (وهو الآن مدير لإحدى المؤسسات الإعلامية الخاصة) إلى عدم ترك القطاع الخاص من دون قيود:

> أريد مجتمعاً ديمقراطياً منفتحاً لا يعتمد على اقتصاد السوق الحرة المطلقة، وإنما على اقتصاد حر مع ضمانات اجتماعية، بحيث يكون هناك دور مهم للقطاع العام. وأرى ضرورة إقامة توازن بين القطاعين العام والخاص...

يقول نقابي إعلامي ينتمي إلى حركة «فتح»، ويدير مركزاً للتدريب الإعلامي، ويؤيد قيام مجتمع «علماني ديمقراطي»:

> هناك ترد كبير في منظومة القيم المجتمعية والأخلاقية، وتراجع في القيم النضالية... مع بروز ظواهر سلبية مثل الرشوة والواسطة والفساد بكل أشكاله. وهذه الظواهر لم تكن موجودة، أو على الأقل، لم تكن ظاهرة كما هي اليوم... الوضع الاقتصادي في بدايات تكوين السلطة كان مقبولاً... الأمور أصبحت سيئة جداً في ظل الانتفاضة بسبب وجود الاحتلال وتأثيره، وبسبب إدارة السلطة ومشكلاتها... المعارضة الوطنية بعيدة كل البعد عن تحمل مسؤولياتها كفصائل، وخصوصاً الاهتمام بقضايا الشارع والناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. المعارضة الإسلامية، في المقابل، أكثر حضوراً في المجالين السياسي والاجتماعي. وعلى صعيد العامل الاجتماعي، كان دور هذه المعارضة إيجابياً من حيث تقديم مساعدات وخدمات من خلال المؤسسات والجمعيات التابعة للتيار الإسلامي... برزت منظومة جديدة من القيم التي أثرت سلباً في طبيعة الحالة السياسية. وجرى استثمار الوضع في ممارسة سياسة مغامرة ومقامرة دفع ثمنها الشعب الفلسطيني... [وعزا هذا النقابي انتماءه إلى حركة «فتح» إلى كونها شكلت] إطاراً جبهوياً قادراً على استيعاب كل المشارب الفكرية والسياسية في إطار وطني جامع وشامل. [ويقول أنه يفهم العلمانية باعتبارها] مبنية على سيادة القانون والحريات العامة والخاصة سياسياً وفكرياً ودينياً... ووجود سلطة خاضعة لسيادة القانون ومجتمع يمارس المحاسبة والعدالة الاجتماعية.

ما بين عَلَم الفصيل والعَلَم الوطني

تصف موظفة متخصصة (أم لطفل وزوجة لمهندس مدني تسكن في مدينة غزة) عملت في منظمات غير حكومية متعددة، وتعمل في إحدى الوزارات في غزة، الوضع بعد قيام السلطة بالتالي:

> ساهم قيام السلطة في وجود انفتاح اجتماعي معين، فقد أصبحت المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني أكثر جرأة، وصارت القضايا الاجتماعية المهمة في جدول أولوياتها، وتطور البحث في الأجندة الاجتماعية مثل مناقشة القوانين. وكانت تجربة البرلمان الصوري في غزة مهمة من حيث الصدى الذي أحدثته في موضوع المرأة. وكان هناك مشاركة واسعة للناس في عملية النقاش، وأيضاً في الانتخابات العامة... لكن الانتفاضة أدت إلى تراجع الأوضاع وتراجع الأجندة الاجتماعية لمصلحة الأجندة الوطنية. وبرزت مفاهيم سلبية مثل الواسطة والمحسوبية وعدم احترام القانون... وفي ظل وجود السلطة حدث تطور على صعيد المرأة، إذ أصبح عمل المرأة مسألة عادية، كما أن الأمن بات مصوناً في الأعوام الأولى للسلطة. وكان هناك مظاهر انفراج على المستوى الاقتصادي، وحدث تحسن كبير حتى مع وجود النهب، إذ نفذت مشاريع كبيرة في مجال البنية التحتية، مثل مد شبكات الكهرباء والماء والاتصالات والشوارع. كما أن القطاع الخاص كان ناشطاً لكنه تراجع بسبب الاحتكار. وازداد عدد العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل في مراحل معينة، ونشطت حركة التجارة.

وتضيف:

> المعارضة الإسلامية عملت كثيراً، واستطاعت أن تؤسس وتسيطر على مؤسسات اجتماعية مثل الجوامع والمدارس وغيرها. أمّا المعارضة الوطنية، فقد كانت تتكلم فقط. وكان دورها سلبياً لأنها لم تشارك في الانتخابات، ولم تؤثر في مجرى السياسة العامة، وهذا ظهر جلياً في الانتفاضة الحالية... وبرز فساد السلطة بصورة كبيرة، واستفادت منه «حماس» في ظل عدم وجود معارضة ديمقراطية حقيقية. المعارضة لم تساهم في تطوير وضع السلطة، ولم يكن هناك معارضة ديمقراطية جدية قادرة على أن توقف السلطة عند حدها فيما يخص مظاهر الفساد والخلل على مختلف المستويات، بسبب ضعفها وعدم وجود أولويات لديها... كانت المعارضة تتحدث عن الموضوعات

الاجتماعية، لكن لا شيء عملياً... هي لم تفعل شيئاً ضد فساد السلطة.. حركة «حماس» استفادت من فساد السلطة، والسلطة أفسدت المعارضة، إذ شاركت الأخيرة في مؤسساتها وحصلت على مخصصات منها... ولقد ابتعد الناس عن المعارضة الوطنية لعدم صدقها، وذهبوا إلى المعارضة الإسلامية لأنها تشكل بديلاً يبدو أنظف وأكثر صدقاً. وقد حرصت «حماس» على إبداء مظاهر التواضع؛ على سبيل المثال: بيوت قادتها بسيطة وليس فيها مظاهر الترف والبذخ. كما فرضت المعارضة الإسلامية ثقافة معينة ولغة معينة وخطاباً معيناً. والمعارضة الوطنية جرت خلف هذه الثقافة. تكرست لجان الإصلاح والتصرفات المجتمعية المتخلفة نوعياً.

وتعود فتؤكد:

أريد مجتمعاً علمانياً تعددياً ومنفتحاً يحفظ حقوق الأقليات، ويضمن الديمقراطية والحقوق المتساوية للجميع، وبالذات للمرأة. وأريد سلطة منتخبة غير فاسدة وتحقق طموحات الناس... ومجتمعاً يحترم حقوق أفراده على أساس المساواة والتسامح والتعددية.

ويقول أحد قياديي حركة «فتح» في قطاع غزة:

شعبنا انتظر السلطة بفارغ الصبر، لكن السلطة لم تبادر إلى وضع الأساس الأول للنظام وهو حكم المساءلة الذي يدفع في اتجاه العدل. ولم تحاسب الشريحة السلبية التي استمرت في مواقعها وازدادت... لكن هذه القلة هي التي رسمت خريطة طريق السلطة في عقل المواطنين. من هنا لم يعد بين المواطن والسلطة جسر من الثقة... وخصوصاً أن معظم مسؤولي الأجهزة أساء استخدام مواقعه... السلطة لا تزال ترفض أن يكون لها صيغة برنامج ثقافي من أجل الترميم الأعظم للمجتمع، أقصد ترميم ما تهدم من البنية التحتية للتربية الوطنية خلال الاحتلال والانتفاضة الأولى الكبرى. [ويرى أن] حركة «فتح» باتت شيعاً وأحزاباً ومحاور ومراكز قوى ولجنة مركزية غائبة ومغيبة ومفقودة تستدعى عند الطلب... واللجنة التنفيذية [م.ت.ف.] لا تصلح لقيادة الوضع الفلسطيني. وحركة «فتح» تحتاج إلى مؤتمر عام... والمعارضة لا يهمها سوى الشعارات (الهمروجة) التي تستجيب لعواطف المواطن اللحظية... نجح بعض المؤسسات الاجتماعية للمعارضة، بينما فشلت مؤسسة السلطة... المعارضة تقدّس علم الفصيل على حساب العلم

الوطني إمّا لأنها ليست وطنية كما يجب، وإمّا لأنها تريد توظيف الكل الوطني لحساب شعاراتها، وهذا هو الإرهاب المجتمعي.

المعارضة الإسلامية تستثمر أخطاء السلطة، وشعب محتل من الخارج والداخل

يرى عضو في المجلس التشريعي، درس الطب في دولة اشتراكية سابقة، أن المعارضة

> عاشت أزمة خاصة بها، ولم تعمل على إخراج نفسها من هذه الأزمة... واكتفت بدور المعارضة اللفظية الحاملة شعارات غير قادرة على تحقيقها... ولم تكن منظمة لتؤثر في مجريات وسلوك وأداء السلطة بما ينعكس إيجاباً على المواطن. وربما كان للسلطة دور فاعل في وصول المعارضة إلى هذا الوضع... تأثير المعارضة في المجتمع كان محدوداً ولم يرقَ إلى مستوى التحديات، سواء الخارجية أو الداخلية. والمعارضة الإسلامية استثمرت جميع أخطاء السلطة في محاولة لتسويق مشروعها، إضافة إلى جهد كفاحي لم تكن السلطة قادرة عليه نظراً إلى التزاماتها وتعهداتها الإقليمية والدولية. وهذا ساعد على توسع شعبية المعارضة الإسلامية التي وضعت ثقلها كله لتغزو مرافق ومفاصل مهمة في الحياة الاجتماعية والتعليمية والصحية والإغاثية.. كل هذا تم في ظل حالة ارتباك مرت السلطة بها وحالة الفراغ السياسي الذي حاولت المعارضة الإسلامية أن تملأه.

وتعتبر طبيبة تعمل في مدينة نابلس أن السلطة ساهمت فيما آل إليه الوضع الذي تفاقم في مناطقها في إثر الانتفاضة الثانية. فالمجتمع الفلسطيني يعيش «أزمة طالت البنية التحتية والمؤسسات والقيم والسلوك بسبب تكريس سياسة التسول والمعونات والتمويل التي أضحت هاجساً يومياً للمواطن. وهذا أسقط ورقة التوت التي كانت تستر عورة المجتمع، وبيّن أن الانتماء ضعيف والثقافة سطحية في المجتمع، وتحت ضغط العوز أصبح المواطن يبتز العالم بجروحه، وهذا السلوك تعلمه المواطن من السلطة، وأصبحنا مكب نفايات للعالم تحت شعار المساعدات والمنح الدولية.»

وتعتبر الطبيبة أن دور المعارضة كان فاشلاً «ومكملاً لسلوك السلطة»، وأن «الشعب مُحتل من الداخل وغير مؤهل للانتخاب...» وترى أن مواقف حركة «حماس» «شكلت ولا تزال تشكل مشكلة للمثقفين.. ولا أعتقد أن جنسيتنا [المقصود

النوع الاجتماعي] أهم وأعلى قدراً من إنسانيتنا... المعارضة لم تحم المواطن من التسلط، وخاب أمل الناس بالسلطة والمعارضة.. المقاومة أخلاق وفكر وعقيدة، ماذا ننتظر من طفل عمره ١٦ عاماً، يحمل سلاحاً ويتحكم في رقاب الناس؟»

ورأى أحد أعضاء المجلس التشريعي أن ما يجري هو، في الواقع، صراع بين ثقافتين؛ ثقافة عائدة وثقافة مقيمة:

> قبل السلطة كان العامل الموحّد هو مقاومة الاحتلال الذي انعكس على العلاقات بين الناس، لكن التكامل والتكافل مفقودان الآن. في البداية استبشر الناس خيراً بقيام السلطة، لكن ما شاب العلاقة بين السلطة والناس أثر سلباً في التفاؤل بالسلطة، وانعكست الممارسات والسلوك السيئ على هذه العلاقة التي استمرت في التذبذب... عودة القيادات والكوادر أبرزت اختلافاً وتضارباً بين ثقافتين: ثقافة شعب مقيم عاش أعواماً تحت الاحتلال، ومجموعة العائدين الذين تأثروا بثقافات وقيم دول مستقرة عاشوا فيها أعواماً طويلة. وفي الوقت نفسه، لم تبذل السلطة أي مجهود لمحاولة التوفيق بين الثقافتين المقيمة والعائدة... على المستوى الاقتصادي، اعتقد الفلسطينيون أن قيام السلطة يشكل بداية انفراج، وخصوصاً مع الحجم الهائل للوعود من نوع تحويل فلسطين إلى سنغافورة. لكن المواطن أفاق على سلوك وانحرافات خطرة انعكست سلباً على الوضع. وعلى الرغم من مسؤولية السلطة عن تشغيل الفلسطينيين وإدارة حياتهم، فإنها لم تنجح في استثمار ما لديها من إمكانات في إدارة هذا الملف، وبالعكس خلقت واقعاً مأساوياً بين شرائح متعددة، وأوجدت فوارق كبيرة بين هذه الشرائح. ولم يكن هناك معايير محددة وواضحة للوظيفة حتى خرج الناس عن صمتهم ليطالبوا بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، في إشارة واضحة إلى فوضوية وعبثية التعيينات التي كان يتدخل فيها الرئيس بصورة لم يسبق لها مثيل في أي بلد في العالم.

دور الطبقة الوسطى تراجع، وتأثيرها أقل من حجمها

تنوعت بعض الشيء رؤية هذا الاتجاه لواقع الطبقة الوسطى الفلسطينية في هذه المرحلة. فالشخصيات العلمانية الديمقراطية اتفقت في الرأي على أن الطبقة الوسطى اتسع حجمها مع قيام السلطة، وأن الطبقة العاملة مبعثرة، وأن وضع الفلاح الفلسطيني بات بائساً. كما برزت آراء تقول إن تأثير أصحاب رؤوس الأموال بات حاضراً في

الحقل السياسي عبر تمثيلهم في التشكيلات الوزارية. وتسود رؤية عند البعض (وتحديداً عند فئات من الشريحة الموظفة لدى السلطة والمنتمية إلى تنظيمات يسارية) في أن الطبقة الوسطى، وفئاتها العليا على وجه التخصيص، هي الطبقة الأكثر تأثيراً في السلطة من الطبقات الأُخرى. ويركز آخرون على كون الطبقة الوسطى طبقة غير منظمة تعتمد على الخبرة والتعليم والثقافة (أي على رأس مال ثقافي) أكثر من اعتمادها على التنظيم. ويستخلص هؤلاء أن تأثيرها محدود، ويرونها أقرب إلى الفئات الاجتماعية «المهمشة»، ولذا فهي تتبنى قضاياهم. البعض تكلم عن «أغلبية صامتة» في المجتمع (وهو أمر برز أيضاً في دعاية بعض المرشحين في الحملة الانتخابية لرئاسة السلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥).

يرى أحد الموظفين في منظمة غير حكومية في قطاع غزة الطبقة الوسطى كالتالي: طبقة لها «تأثير محدود لأنها تتكون من جماعات غير منظمة، وهي لا تعمل برؤية موحدة، وكثير من كوادرها كان له دور في فترة الانتفاضة الأولى، والعائدون لهم تجربة سياسية، . . . وهي طبقة أقرب إلى الفئات المهمشة، وتتبنى قضاياهم وتعمل من أجلهم. وهي أكثر حضوراً وتأثيراً من طبقة أصحاب رؤوس الأموال.»

ترى مسؤولة في منظمة غير حكومية «أن دور الطبقة الوسطى لا يتناسب مع حجمها»، وأنها «طبقة ليست ذات تأثير ولا هي صاحبة قرار.» كما ترى أن «أصحاب رؤوس الأموال هم الأكثر تأثيراً.» وتعيد ضعف الطبقة الوسطى الفلسطينية إلى قلة وعيها وطغيان النزعة الفردية بين صفوفها كأفراد وكمؤسسات.

وتشير مسؤولة في منظمة نسائية، متخرجة من جامعة فلسطينية، وتعمل في مدينة الخليل (وهي أرملة لها طفلان يدرسان في مدارس الأونروا) إلى أن «الطبقة الوسطى في الانتفاضة الأولى كانت تشعر باحترام المجتمع لها، وبالتالي احترامها لنفسها، وأن حجمها كان صغيراً، لكن معرفة الناس بها واسعة. وهذه السمات منحتها قدرة أكبر على التغيير والتأثير. لكن مع قدوم السلطة، اختلف الوضع، فقد استقطب العائدون الأضواء. . . وتحول التقدير والاحترام من الطبقة الوسطى إلى العقيد والمدير العام. . . وعلى الرغم من أن عدد أفراد الطبقة ازداد، فإنه لم ينعكس سياسياً، الأمر الذي ولد تأثيرات سلبية.» وترى هذه المسؤولة أن الطبقة الوسطى ترغب في بناء مجتمع «مستقل اقتصادياً، ديمقراطي وتقدمي وحر، ومتقدم ومتحضر يعتمد على الحداثة والتكنولوجيا.» وتعتقد أن اتساع القاعدة الجماهيرية للتيار الإسلامي في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي في الطبقة الوسطى، يعود إلى «اشتداد الأزمات التي تؤدي إلى التوجه إلى الدين، ويعود إلى الواقع الاقتصادي السيئ وازدياد نسبة البطالة، وإلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من وجود الحواجز والإغلاقات

والاجتياحات ومنع التجول، وإلى تناغم الاتجاه الإسلامي مع العواطف، وإلى فشل الحزب الحاكم.»

وتكرر الفكرة ذاتها طبيبة في وزارة الصحة، إذ ترى أن «دور الطبقة الوسطى أقل من حجمها.» وتقول إن أفراد هذه الطبقة «يبحثون عن الرزق وينسون رسالتهم نحو المجتمع والمحيط.» وتعتقد أن هذا يعود إلى «التسيب وعدم التوحد والانتماء والتحزّب الزائد، وإلى قلة الوعي.»

الانشداد نحو تحسين الدخل، وفقدان الرسالة الاجتماعية

تقول محاضرة في جامعة النجاح:

«إننا كأفراد من الطبقة الوسطى لا نعرف ماذا نريد بسبب الشرذمة والاختلاف على الدور. الأولويات بالنسبة إلينا كطبقة تبدو متباينة، وبالتالي ليس من السهل في هذه الحالة تحديد الاتجاه... وجزء من إشكالية الطبقة الوسطى الحالية هو موقف اللامبالاة والانكفاء وعدم الاهتمام بما يجري حولنا.» وتعتبر أن من مميزات الطبقة الوسطى الجديدة الاستقرار الاقتصادي، لكن هذا يبقى طموحاً أكثر منه واقعاً. وتتميز الطبقة الوسطى كذلك بالاهتمام الثقافي، لكن هذا «تراجع إلى حد خطر بسبب حالة الفوضى السائدة وعدم وضوح الخيارات... وهذا يعني أن شريحة من الطبقة الوسطى لم تعد تمارس دورها بسبب انشدادها إلى تحسين مستوى دخلها، وفقدت بالتالي رسالتها.»

وهي تلاحظ أن الاتجاه الإسلامي عمل بجد للوصول إلى الجامعات، وتحديداً إلى العاملين في كليات علمية، «يضاف إلى ذلك الدعم الاقتصادي [الذي يقدمه الاتجاه الإسلامي] لهذه الفئة، بحيث يصبح هناك تبادلية في المصالح، ومن ضمنها النفوذ الاجتماعي.»

أحد النقابيين المهنيين من حركة «فتح» صاغ رأيه بشأن دور الطبقة الوسطى الحديثة في المجتمع الفلسطيني كالتالي:

> لا دور لها في المجتمع ولا تأثير. قبل السلطة كان دورها وتأثيرها أكبر، وكان لها دور قيادي في الحالة الفلسطينية، لكنها في ظل السلطة تنازلت طوعاً عن دورها مع أن العكس كان يجب أن يحدث؛ بمعنى كان من المتوقع أن يزداد دورها ويتعاظم. هذا التراجع في الدور والتأثير يعود إلى غياب وعيها بأهمية دورها.. وهو ما ترك فراغاً في الحياة السياسية الفلسطينية. وحدث

نوع من اقتسام القرار بين سلطة غير مسؤولة وبين معارضة غائبة... دور البورجوازية الرأسمالية أهم من دور الطبقة الوسطى في هذه المرحلة، ليس فقط لغياب وعي الطبقة الوسطى لدورها، وإنما أيضاً لبحث أفرادها عن مصالحهم الخاصة، وعدم الرغبة في مواجهة الواقع... وضعف الأطر الموجودة [الاتحادات والروابط والنقابات] هو من ضعف شخوصها. فإذا كان العاملون في هذه الأطر غير قادرين على تلمس دورهم، فهذا يعني أن هذه الأطر ستصبح عاجزة.

عسكرة الانتفاضة حيدت الطبقة الوسطى

أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال، وهو يقيم بنابلس، ويصنف نفسه كمستقل يساري، يرى أن

الطبقة الوسطى التي كانت قائمة في الثمانينيات لم تعد موجودة الآن... الاهتمام الرئيسي منصب على ترتيب أمور الحياة، وهذا مرتبط بشعور أبناء الطبقة الوسطى بعدم الاستقرار... الوصولية والانتهازية سمتان واضحتان، وخصوصاً للذين يطمحون إلى الوصول إلى النخبة، بينما الأكثرية تحاول أن تحافظ بصعوبة على وضعها، أو هي في تراجع، وبالتالي فإن الطبقة الوسطى المؤهلة للقيادة والريادة والتغيير لم تعد موجودة... في ظروف الانتفاضة الأولى كانت القيادة من الداخل، إذ هي التي تخطط وتنفذ وتراقب وتوجه على الأقل في البداية. وكان في إمكانها ضمن هذا الوضع أن تقاوم ضغوط القيادة في الخارج. في الانتفاضة الحالية الظروف اختلفت؛ أوضاع الطبقة الوسطى الاقتصادية صعبة، والسلطة صادرت دورها... وجزء كبير من هذه الطبقة يعمل في مؤسسات السلطة، وأصبح تابعاً اقتصادياً... كما أن ردة فعل الاحتلال المبالغ فيها جعلت للعمل الوطني ثمناً كبيراً، عدا عن أن إدارة الانتفاضة وعسكرتها حيدتا الطبقة الوسطى.. كما حيدها تباين الرؤية والدافع للانتفاضة، فالسلطة توظفها بأفق معين والاتجاه الإسلامي بأفق آخر.

ويضيف النقابي:

الطبقة العاملة الفلسطينية تشرذمت بفعل الاحتلال الذي قام بتدمير البنية الاقتصادية، وبتحويل الطبقة العاملة والعمال الزراعيين إلى السوق الإسرائيلية، وهو ما أضعف الحركة النقابية لغياب القدرة على توحيد الخطاب والسيطرة

على سوق العمل. فهمُّ العمال الحالي هو تلقي المساعدات. ونحن لا نستطيع الحديث عن عمال عاطلين عن العمل وينتظرون المساعدات على أنهم طبقة عاملة. كما يعود السبب إلى البنية الذاتية للحركة النقابية غير القادرة على تولي الدور العصري للنقابات العمالية، والذي بات يشمل الاقتصاد والسياسة والضمان الاجتماعي، وبالتالي فهي تحتاج إلى أشخاص مؤهلين ومتخصصين في هذه الميادين. [ويرى أن نجاح الاتجاه الإسلامي في استقطاب فئات من التكنوقراط يعود، إضافة إلى التحولات الإقليمية، إلى تعامل] الاتجاه الأصولي مع القضايا المطلبية بشكل أكثر وضوحاً من التنظيمات السياسية الأُخرى التي وظفت النقابات بصورة رئيسية للعمل السياسي على حساب المطلبي.

وترى اختصاصية أن دور الطبقة الوسطى ليس محدداً في نمط واحد، «فهناك إسلاميون لهم تأثيرهم في الشارع، أمّا اليساريون فلا دور ولا تأثير لهم. وهناك موظفون يعملون في السلطة، ودورهم محدود بسبب طبيعة عملهم.» واعتبرت أن «الطبقة الرأسمالية ضعيفة، وللشركاء في السلطة فقط تأثير في السياسة، والغلبة أصبحت للسماسرة المستوردين الذين دخلوا في شراكة مع السلطة.»

رؤية لدور التيار الإسلامي النقابي

طبيب أسنان (ونشيط في نقابة أطباء الأسنان) يرى أن من غير الدقيق القول إن الاتجاه الإسلامي له حضور قوي بين الفئات المهنية من الطبقة الوسطى، بل يعتقد أن وجوده أساساً هو بين «الفئات المسحوقة». ويضيف:

> لا وجود للأصوليين في الهيئة الإدارية لنقابة أطباء الأسنان، ولا في نقابة الطب البشري... حزب السلطة كان في فترة سابقة يشكل الكتلة الكبرى في النقابات المهنية، لكن مع اتجاه النقابات نحو البعد المهني على حساب السياسي، أخذ هذا النفوذ يتقلص. وسابقاً لم يجر الحديث عن مستقلين في انتخابات النقابات المهنية. في انتخابات سنة ٢٠٠٤، نجد أن أغلبية [يعني في الهيئة القيادية] نقابة المهندسين [في الضفة الغربية] من المستقلين سياسياً، ووجود القوى الأصولية لا يتجاوز الربع، وفي النقابة ما يزيد على النصف هم من مؤيدي اليسار، وجزء آخر من مؤيدي حركة «فتح». ووجودهم بين صفوف المحامين ضعيف، وكذلك في نقابة المعلمين... وهذه المعطيات هي على مستوى الضفة الغربية.

واعتبر أحد أعضاء المجلس الثوري لحركة «فتح» «أن قادة الأطر التنظيمية الفلسطينية هم في الغالب من أبناء الطبقة الوسطى، وهم من خريجي الجامعات والأطر النقابية ومؤسسة الكفاح المسلح. وأصبحوا القيادات الحقيقية في المجتمع الفلسطيني. وهؤلاء لا يزالون يمارسون الدور والتأثير القيادي أنفسهما.»

وتؤكد إحدى المحاميات الرأي في أن دور الطبقة الوسطى «أضعف من حجمها»، وهي، كطبقة، غير منظمة، «حالها حال المجتمع.» وتعتبر أن لا أحد يؤثر في الشارع «باستثناء الإسلاميين».

وتصوغ أستاذة جامعية في الضفة الغربية انطباعها عن الطبقة الوسطى كالتالي:

> إنها تسيّر الأمور وتؤسس للتغيير والتحديث والمهنية في المجالات التي تعنى بها، لكن تراودها شكوك أحياناً في مدى التصاقها بالمصالح الوطنية الفعلية، أو أن الرواتب العالية والامتيازات لهؤلاء الأفراد [من أبناء الطبقة الوسطى] تجعل من أولوياتهم الحفاظ على تلك الامتيازات حتى على حساب قضايا يسميها الآخرون مبدئية، أو تمتُّ بصلة إلى المصلحة الوطنية.

مدير فرع لمركز يعنى بحقوق العمال يرى

> أن قطاعاً واسعاً من الطبقة الوسطى اشترته رئاسة السلطة الفلسطينية، وجزءاً آخر حكمت مجالات عمله عليه بألاّ يكون مستقلاً، وبالتالي تضرر دور الطبقة الفاعل والمؤثر، وكذلك احترام الناس لها. كما أن تأثيرها المجتمعي تراجع. وهذا ينطبق على الإسلاميين أيضاً... قطاع قليل بقي مستقلاً. والطبقة الوسطى موضوعة في السلة وغير قادرة على التميز. المجتمع لم يعد يثق بأحد... هناك حركة تململ مجتمعية في أوساط العمال، ويبدو أن المستقبل سيكون لحركة العمال، والسبب هو سوء الأوضاع الاقتصادية والكفر بممثليهم، وإذا لم تعبر عن نفسها وتبلور نفسها كقوة فلن تكون مؤثرة. الطبقة البورجوازية هي الأكثر نفوذاً، وبالتحديد الكمبرادور التي ارتبطت مصالحها بإسرائيل، وهي الأكثر تأثيراً من باقي الشرائح.

«الخواء الثقافي والنفاق الاجتماعي منتشران بين أوساط الطبقة الوسطى»، وكذلك الانكفاء على الوظيفة

تعتقد طبيبة تعمل في عيادة في البلدة القديمة من نابلس أن «الطبقة الوسطى

أصبحت منهكة اقتصادياً وسياسياً.. ولذا آثرت الصمت وتركت الساحة لهؤلاء المعربدين من أجهزة السلطة.» وتدلل على غياب الناس عن الحدث بالإشارة إلى الفعاليات الجماهيرية التي «أصبحت ميزتها الرئيسية ضعف الحضور واقتصارها على ممثلي الفصائل والصبية وطلبة المدارس.» وترى أن «الخواء الثقافي والنفاق الاجتماعي واسعا الانتشار بين أوساط الطبقة الوسطى التي نمت مع وجود السلطة.» وتعتقد أن الدافع الأساسي «لنمو الأصولية ناجم عن الرفض لنموذج المؤسسة الحكومية، وغياب نموذج آخر أكثر إقناعاً.. كما أن قدرتها على تلمس مشكلات الناس وهمومهم وأوجاعهم أكثر من سواها، ساهمت في تعزيز حضورها الفاعل.»

ويطرح أحد المديرين في شركة وطنية خاصة تفسيره لغياب دور ملموس للطبقة الوسطى كالتالي:

> بعد الاجتياحات المتعددة، انحصر الهم الرئيسي للطبقة الوسطى في تأمين لقمة العيش. ويعود السبب الثاني لغياب دورها إلى حجم التناقضات والاستقطابات بعد مجيء السلطة، إذ أصبح الانكفاء هو السمة العامة، ومعظم الذين من الطبقة الوسطى لم ينشط في السياسة، وركز على العمل الأهلي، لأن الإجراءات الإسرائيلية اختلفت عن الإجراءات السابقة. [وهو يرى أن كلاً من الطبقة العاملة والرأسمالية ضعيفة، لكن الطبقة الرأسمالية أوجدت لنفسها حلولاً خارج البلد، والطبقة الوسطى تعزز الاتجاه البيروقراطي فيها من خلال السلطة الفلسطينية، وتغيرت أشكال المشاركة. ويرى] أن السمات المميزة للطبقة الوسطى في الوضع الراهن، تتمثل في توجهاتها. في السابق كانت الاهتمامات الثقافية ميزة واضحة، الآن أصبحت مهددة، وهناك ضياع للبوصلة. دور الطبقة الوسطى أصبح غير محدد المعالم، وهو أقرب إلى التيهان. التركيز أصبح على الوظيفة والمهنة باعتبارهما الضمانة، لذلك نجد اهتمامات فئات من الطبقة الوسطى تتوجه إلى استكمال الدراسات العليا، أو الاهتمام بدورات تأهيلية لتحسين الوضع المهني، ومنهم من يدير «بزنس» صغير إلى جانب عمله الوظيفي.

ويعتقد المدير المذكور أن

> الانتماء المحلي تعزز بعد مجيء السلطة، وهذا الأمر مرتبط بطبيعة النظام الذي أوجدته السلطة. فالولاء العشائري والفئوي هو الأساس والمدخل لتعزيز المكانة والرتبة والمسؤولية. [ويرى] أن هيمنة الأصولية على التكنوقراط

أساسها سهولة الاستقطاب للقوى الدينية من أي حزب علماني. وعلى المستوى الذاتي، فالقوى الإسلامية لديها قدرة على طرح برنامج مهني أكثر إقناعاً من الآخرين، وهذا يؤدي دوراً في زيادة حجم المؤيدين. وهي تحاكي المنطق المصلحي. وفي الانتخابات الأخيرة للنقابات المهنية، كان ما طرحته القوى العلمانية برنامجاً سياسياً ولم تطرح برنامجاً مهنياً، مع أنها مؤسسة مهنية. لقد غزا الإسلام السياسي هذه الشريحة من الطبقة الوسطى.

تحديث «العائلية» (العشائرية) وعودة نفوذ الفئة الرأسمالية

بشأن علاقة العائلية بالطبقة الوسطى، وجد مدير شركة خاصة أن هناك علاقة لكنها تتفاوت:

> مثلاً نحن في العائلة (. . .) لدينا ديوان، ولدينا صندوق للعائلة للتكافل الاجتماعي وللتعليم، لكن لجنة الديوان تُنتخب انتخاباً ولها نظام داخلي أقرته الهيئة العاملة. وهذا دليل على إحلال ثقافة الحوار بدلاً من الأبوية والعشائرية، وفي تقديري أن البعد الوطني والثقافي في العائلة أدى دوراً إيجابياً في تجاوز البعد التقليدي والعشائري، أي بُعد أقرب إلى المفهوم الديمقراطي.

كان دور الروابط العائلية في توليد طبقة وسطى عبر دعم التعليم للأفراد المستحقين من «العيلة» من أبناء الأسر المحتاجة، وعبر التوسط والتدخل لتوظيف أفراد في القطاعين العام والخاص، قد أشار إليه في عدة لقاءات أفراد العائلات (الحمايل) المقتدرة في أكثر من موقع (نابلس، والخليل، وعنبتا، وغزة، وغيرها). وعلى الرغم من أن الهدف من وراء ممارسة هذا الشكل من التكافل العائلي هو الاحتفال بالحمولة والعشيرة أو العيلة كمؤسسات حافظت على قوة دفع خاصة بسبب الحالة الفلسطينية (حالة اللجوء، والتشتت، والانكشاف، وغياب الدولة الحديثة، وضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي. .)، فإنه يجب الالتفات إلى التحولات التحديثية التي دخلت على هذه المؤسسات (دمقرطة التمثيل، ودعم التعليم والمهن الحرة، والوصول إلى مواقع ذات تأثير في المؤسسات العامة والخاصة). لكن يترتب على هذه العمليات التكافلية - سواء أجاءت من داخل الأسرة المعيشية (حيث يتم تحمل المعاناة من معيلي الأسرة لتعليم أبنائها) أم من العيلة أو الحمولة - تبهيت أو طمس الحس الطبقي

(التضامنيات الأفقية الأُخرى) إلى حد ما، والحفاظ على تواصل أسري وقرابي قوي على الرغم من التغيير في الموقع الطبقي أو الحراك الاجتماعي لأفراد الأسرة.

أحد الأطباء العاملين في الأونروا يرى أنه جرى تحجيم للعمال في حين زادت الوظائف في السلطة، ويعتقد أن «الوضع الكاذب لهذه الطبقة [الطبقة الوسطى] لا يمنحها دوراً طليعياً، وأن تأثيرها قليل جداً في المجتمع. فأصحاب رؤوس الأموال هم الأقوى والأكثر نفوذاً.»

ويقول أحد الأساتذة الجامعيين (يدرّس في إحدى جامعات غزة، ودرّس سابقاً في جامعة شمال إفريقية):

> جزء كبير من أفراد الطبقة الوسطى يعتمد على السلطة، أو هو جزء منها، أو يطلب حمايتها. وجزء آخر منهم أصبح في الفترة الأخيرة أقرب إلى الطبقة الفقيرة أو الدنيا. ويتخوف بعضهم من تبعات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما أن الانقسام الأيديولوجي داخل الطبقة الوسطى ما بين إسلاميين وبقايا يسار ومنتمين إلى السلطة يضعف إمكان تأديتها دوراً متميزاً في الحياة السياسية والاجتماعية.

ويقول أكاديمي آخر عمل قبل عودته إلى الأراضي الفلسطينية أستاذاً جامعياً في دولة خليجية، وهو لا ينتمي إلى أي تنظيم سياسي:

> الطبقة الوسطى هي أحد عناصر التغيير والتنمية. والطبقة الرأسمالية لا يمكن أن تقوم بهذا الدور، وهذا ينطبق على طبقة العمال والفلاحين. لكن هذه الطبقة ضعيفة ذاتياً، وكذلك في علاقاتها بالسلطة وبالتنظيمات السياسية... وهي مجزأة بتجزؤ التنظيمات والقوى المجتمعية الأُخرى... أوساط واسعة من هذه الطبقة تفكر في الانسلاخ عن المجتمع، وتفكر في الهجرة لو أتيح لها ذلك... ويؤدي الآن أصحاب رؤوس الأموال الرأسمالية التجارية الجديدة، والفئات التقليدية من أصحاب الأملاك، دوراً أكبر لارتباطهم واندماجهم في السلطة وامتلاكهم مصادر الثروة... وهناك عامل آخر يضاف إلى ذلك هو أن النخبة الحاكمة لم تكن تملك المال (أي كانت من الطبقة الوسطى)، لكنها بمجرد أن وصلت إلى الحكم تحولت إلى طبقة رأسمالية تتحكم في القرار السياسي... العمال طبقة محدودة التأثير في مجتمعنا، ويمكن أن يكونوا أداة فاعلة إذا وجدت الطبقة الوسطى التي يمكن أن تقودهم وأن تجسد مصالحهم.

وترى إحدى النشيطات في مجال المرأة:

الطبقة الوسطى حلقة وصل بين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال والفلاحين، وهي أكثر مناصرة للطبقات الضعيفة وأكثر انتقاداً للطبقة الرأسمالية، وهي تعارض السلطة أكثر من غيرها. أحياناً دورها أكبر كثيراً من دور طبقة العمال والفلاحين، ولها حضور أكثر من الطبقة الرأسمالية، مع أن الأخيرة تؤدي دوراً مهماً في التأثير في سياسات السلطة.

طبقة «تبيع نفسها» للسلطة والممولين

يعتبر عضو في المجلس التشريعي احترف الطب قبل احتراف السياسة أن «لا دور ولا تأثير للطبقة الوسطى أو الدنيا في ظل وجود مراكز قوى متنفذة. ولم تصل هذه الطبقة إلى الحد الأدنى من دورها المفترض.» ويرى أنها «طبقة مشتتة، ولم تستطع تجميع جهودها للتعبير عن نفسها. وعلى العكس منها، فإن طبقة أصحاب رؤوس الأموال موجودة في مراكز القوى.»

ويقول مدير لشركة ربحية خاصة عن الطبقة الوسطى الفلسطينية:

إنها أهم الطبقات حالياً، وفي ظل عدم وجود هيكلية اقتصادية واجتماعية واضحة، فإنها يمكن أن تؤدي دوراً مهماً. للأسف، هذه الطبقة غير واعية لدورها وغير قادرة على القيام بالدور الإيجابي في قيادة المجتمع. ويجب أن يتشكل ائتلاف معين لهذه الطبقة من أجل القيام بدور قيادي. وهي الأمل الوحيد لأنها تمتلك التجربة والمؤهلات لإنقاذ المجتمع... هذه الطبقة الآن تبيع نفسها للسلطة والممولين. ويأسها جعلها تستسلم؛ فهي لم تناضل ضد غزو الممولين، وهادنت السلطة بموافقتها على وجود الفساد وقيام نظام لا يعتمد على الكفاءات... ودور الطبقة الوسطى أكبر حتى في المرحلة الحالية، ولديها القوى الكافية وإن لم تكن مستثمرة. أما الرأسمالية، فهي غير قوية، وتافهة عملياً لأنها مرتبطة بالسلطة، وطبقة العمال والفلاحين في وضع منهار، ولا دور لها وهي مفتتة.

وتقوّم عضو في المجلس التشريعي لا تنتمي إلى تنظيم سياسي، ومن عائلة معروفة، دور الطبقة الوسطى تقويماً سلبياً، فتقول:

دورها سلبي... فهي جزء لا يتجزأ من النسيج الذي يتبع مراكز القوى،

وفسدت لأنها مضطرة إلى أن تكون تابعة لغيرها. في معظم شعوب الأرض هناك تأثير جدي ودور مهم للطبقة الوسطى في تغيير الأحوال وفي الثورة، لكن في واقعنا يتبع الفرد مصلحته فقط، ويغض الطرف عن الأشياء العامة على قاعدة (وأنا مالي)... لقد رفعت الطبقة الوسطى يدها وتراجعت عن أخذ مواقف لمصلحة الوطن، وتبعت بذلك السلطة. ومصالحها ضيقة ومتواضعة... الرأسمالية الوطنية كان لها تأثير، لكنه سلبي. السلطة مسحت الرأسمالية الوطنية ومنعتها من أن تشكل القطاع الخاص الجدي، وأن يكون لها دور في صنع السياسة. القطاع الخاص اليوم في نظر السلطة مجرد حذاء عسكري يقوم بالمقاولة لحساب الاستثمارات الكبرى غير النظيفة...

واعتبرت إحدى النشيطات، وهي خريجة إحدى الدول الاشتراكية السابقة (تعمل في قطاع غزة)، أن الطبقة الوسطى «ضعيفة ولم تأتِ ضمن سياق تطور طبيعي.» ومع ذلك تعتبر أن هذه الطبقة «تقوم بدور أكبر من طبقة العمال والفلاحين، لكنها منقسمة على نفسها وتعاني أمراض المجتمع... ولا شك في أن أصحاب رؤوس الأموال هم الأكثر تأثيراً لأنهم أصبحوا كمبرادوراً بدرجة أساسية.»

باحثة (خريجة جامعة أوروبية، وزوجها أكاديمي) تعمل في رام الله - البيرة في مؤسسة أجنبية غير حكومية، وتحدد هويتها كامرأة «فلسطينية عربية مسلمة لاجئة»، وتأمل بأن ترى «دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية يسودها حكم القانون، ويرتكز نظام الحكم فيها على تداول السلطة سلمياً، وتمثل القيادة السياسية فيها جميع شرائح المجتمع وفئاته مع تمثيل منصف للنساء والشباب.» قالت عندما سئلت عن الطبقة الوسطى الفلسطينية في منتصف سنة ٢٠٠٤:

أي طبقة وسطى؟ الأغلبية العظمى مسحوقة، وفئة متنفذة صغيرة مستفيدة. أمّا أشباه الطبقة الوسطى مثل حالتي، فيتحولون إمّا إلى حرامية وإمّا «روبوتات» كي لا يسقطوا في شرك العوز. وتصبح قيم الطبقة الوسطى الكسب وكسب المزيد، ويتحول الوطن إلى بستان مشمش في موسم القطاف (يعني جمعة مشمشية)، ويصبح التنافس والتناحر والطعن من الخلف سمات غالبة بدلاً من أن تكون الطبقة الوسطى محركاً للتغيير، تصبح مستفيدة من التغيير ومن شعاراته، وتصبح كلمات مثل الديمقراطية، والحركات الاجتماعية، والمجتمع المدني والتنمية، والمشاركة، وسائل كسب مشروع أو غير مشروع... لا يوجد إيمان حقيقي بالعمل، ولا قناعات راسخة، ويصبح حضور ورشة عمل أو ندوة أو عدم حضورها مرتبطاً بالمكانة الاجتماعية التي يمثلها من يدعو إلى

الورشة، لا بالقيمة العلمية أو الفائدة أو الرغبة في معرفة الجديد... وتصبح رام الله المتخمة بالورش الوهمية صورة لطبقة وسطى مترهلة أو مضمحلة.

لخص موظف في إحدى الوزارات في نابلس، عمل أعواماً طويلة في مهنة التدريس هناك، رؤيته للوضع الراهن للطبقة الوسطى كالتالي:

الطبقة الوسطى... تعيش حالة من التراجع الكبير قياساً بما كانت عليه قبل مجيء السلطة، إذ كان دورها ملموساً على الصعيد الوطني السياسي، وكان تماسكها الداخلي أقوى بسبب وجود همّ مشترك هو مواجهة الاحتلال... الاهتمامات والتوجهات تغيرت في أوساط الطبقة الوسطى بسبب حالة الإحباط، إضافة إلى الدور المعوق الذي تقوم به سياسات السلطة الفلسطينية على صعيد أي نشاط فكري ثقافي مستقل.. اهتمامات الأغلبية لا تتجاوز الاستقرار وتأمين الوضع المعيشي المريح، والبعض يعطي من وقته للعمل العام... الاتجاه الأصولي فعّال في أوساط المهنيين، وهذا الأمر يعود إلى الأداء المميز والتواصل، والقدرة على اختيار أساليب عمل مدروسة ومبدعة في الوصول إلى الناس، كذلك بسبب الإحباط الناجم عن أداء السلطة وسياساتها، فردة الفعل الطبيعية للذين يفقدون ثقتهم بالسلطة هي أن يذهبوا إلى الاتجاه الإسلامي.

تكررت مقولة انكفاء الطبقة الوسطى على ذاتها في مداولات ولقاءات كثيرة في الفترة التي تلت قيام السلطة، على الرغم من توسع حجمها وتحسن الأوضاع المعيشية لفئات واسعة منها، على الأقل حتى بدايات الانتفاضة الثانية. ومن العوامل التي ذكرت لتفسير هذا الانكفاء على الذات، وتقلُّص دورها في المجال أو الحيز العام ما يلي: أولاً، اعتباطية وسائل التجنيد لشرائح مهمة من هذه الطبقة (وتحديداً في القطاع العام)، إذ اعتمدت الولاءات الشخصية والقرابية والانتماءات السياسية والجهوية أساساً لهذا التجنيد، الأمر الذي أثر سلباً في تماسك الطبقة، وجعل مصلحة لأطراف منها في الحفاظ على امتيازاتهم التي حصلوا عليها بلا استحقاقات مشروعة أو موضوعية؛ ثانياً، حالة الإحباط التي تعيشها هذه الطبقة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة، والتي دفعتها نحو تركيز اهتمامها على تأمين الوضع المعيشي للأسرة، أي الانكفاء إلى المجال الخاص وتأمين الدخل للأسرة؛ ثالثاً، المنحى العنفي الذي اتخذته الانتفاضة (عبر العسكرة)، والذي قلص دور الطبقة الوسطى إلى حدوده الدنيا، كما أن سياسات إسرائيل التدميرية والعنصرية (اغتيالات، واعتقالات، وهدم منازل، وتجريف أراض، وإغلاقات...) جعلت أبناء الطبقة الوسطى يفكرون ملياً قبل الانخراط في انتفاضة عنفية لم تعد نتائجها واضحة.

رؤية الانتفاضة الثانية:

فوضى وعبث ودمار وغياب استراتيجيا

أُشير في أكثر من لقاء وحوار إلى الفراغ الذي تركه ضعف السلطة وتراجعها وما رافقهما من «حالة فلتان وفوضى، وعودة التنظيمات السياسية لملء الفراغ عبر تقديم خدمات وحماية أمنية.» كما أشير إلى تراجع في دور الطبقة الوسطى في إثر «نشوء فئات طفيلية رأسمالية جديدة من التجار والوكلاء التجاريين ارتبطت بالسلطة وبالرأسمالية الخارجية.»

كما أُشير إلى أن أهم تأثير للانتفاضة تمثل في «إعادة الاعتبار إلى قدرة الإنسان الفلسطيني على المقاومة، وفي أن الفلسطينيين قادرون على أداء دور سياسي إيجابي.» هذا على الرغم من أن القوى السياسية «لم تستطع استثمار الانتفاضة سياسياً لقيادة الشارع الفلسطيني في اتجاه واضح. وعلى الرغم من الاستعداد العالي الذي أظهرته الجماهير للتضحية، فإن الانتفاضة لم تخلق حالة قيمية نضالية موازية اجتماعياً وأخلاقياً، وخصوصاً في تكريس أهمية البناء الاقتصادي والاجتماعي في البلد... فلا يوجد تناسب بين التفكير في عملية استشهادية وبين التفكير في بناء مؤسسات صحيحة.»

وتقول عضو في المجلس التشريعي عن تأثيرات الانتفاضة الثانية ومسارها:

> هناك عمل هستيري. من يطلق النار يدرك أن المزرعة التي يطلق منها النار ستدمر. وهناك عدم تنظيم وعدم مسؤولية. حجم الدمار كبير، ما يجري ليس حرباً (بين جيشين). الناس يموتون مجاناً، وهناك ارتداد إلى الخلف. مقاومة الاحتلال يجب أن تكون متواصلة، لكن ضمن أساليب وطرق تسمح بديمومتها. ما حدث هو ارتجال تام في كل شيء. مع ذلك أريد مقاومة الاحتلال واستنهاض الذات وتطوير التعليم والقطاع الخاص... لقد «خربوا بيت الناس» تعليمياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً...

ويعتبر مدير فرع لمنظمة غير حكومية معنية بحقوق العمال أن تأثيرات الانتفاضة كانت في المحصلة سلبية على الصعد كافة. ويشير إلى «انتشار حالات الفقر والبطالة والأمراض الاجتماعية، والتسول، والطلاق، والأزمات النفسية، والتفكك، والتراجع في مجالي التعليم والصحة، والتراجع [الدولي] في تأييد القضية الفلسطينية، إذ تحولنا إلى إرهابيين.»

ويرى أحد الأطباء أن

> الانتفاضة الحالية ساهمت في دفع الوضع الفلسطيني إلى الخلف أعواماً في

جميع مجالات الحياة. إذا كان ثمة صدقية للسلطة أو للقوى الفلسطينية للسلام، فقد قلّت أمام العالم. لكن من الناحية الأُخرى، أظهرت أن الطرف الآخر مستعد لتدمير كل شيء إذا لم يتلاءم مع رؤيته للحل. لا يوجد تماسك أو ترابط كما كان في الانتفاضة الأولى. كان العالم معنا، والآن أصبحنا نُقتل، وتحول ذلك إلى خبر عابر بسبب ضعف أداء السلطة الاجتماعي والسياسي محلياً ودولياً، وبسبب ضعف أداء م.ت.ف. في الخارج. التنظيمات الفلسطينية لهثت وراء التنظيمات الإسلامية في العمليات وغيرها من دون هدف. لا يوجد برنامج، أو أهداف، أو أدوات، أو قيادة. ما يجري هو ردات فعل...

محامية من غزة ترى أن الانتفاضة الثانية

دمرت المجتمع الفلسطيني وقضت على البقية الباقية من مقوماته. هناك خراب داخلي كبير. في الانتفاضة السابقة، لم يكن هناك سلطة، لكن كان ثمة نظام. كان التيار الكهربائي ينقطع شهراً كاملاً، ومع ذلك لم يكن يسجَّل حالة سرقة واحدة... اليوم انعدمت الأخلاق، وكثير من القيم تأكل. هناك دمار اقتصادي وسياسي واجتماعي على مختلف الصعد، كل شيء يهدم، والناس لا يفهمون ماذا يجري.

واعتبر أحد كوادر «فتح» النقابية أن تأثير الانتفاضة في الوضع الاقتصادي «كان قاتلاً وسلبياً». وحدثت على الصعيد القيمي «حالة من الخلط في المفاهيم والمضامين اجتماعياً وكفاحياً.» وعلى الصعيد السياسي اعتبر أن الانتفاضة كرست «حقيقة يؤمن بها العالم اليوم وهي أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة أساس لأي حل في المنطقة.» أمّا على صعيد السلطة، فكان تأثير الانتفاضة «تدميرياً، لم يبق هناك سلطة باستثناء ياسر عرفات [قبل وفاته في ٢٠٠٤/١١/١١] في المقاطعة، والرواتب التي تصرف للعاملين.» ويرى أن «الفصائل الإسلامية كانت المستفيدة الأكبر من الانتفاضة، وفصائل م.ت.ف. مجتمعة كانت الخاسرة.»

كان صوت نسائي من الإنتليجنسيا من سكان غزة أكثر حسماً في تصنيف النتائج السلبية للانتفاضة:

الانتفاضة أعادتنا أعواماً طويلة إلى الوراء من حيث المفاهيم والعمل على المستوى الاجتماعي والسياسي والحقوقي. سياسياً حدث تطرّف؛ عدم القبول بدولتين والرغبة في القضاء على إسرائيل والحرب المفتوحة. م.ت.ف.

انتهت. اقتصادياً، تم ذبح قطاع غزة، إذ جرى تدمير الزراعة والبيارات وتوقف الصيد والعمل في إسرائيل. رجعنا إلى نظام التسول من المؤسسات المحلية والخارجية، وإلى نظام «كرت التموين». نسبة البطالة عالية جداً، التعليم تراجع، المستشفيات التي ازدادت عدداً تدهورت الخدمات فيها وقلت الإمكانات. الأخلاق عادت إلى الأصول، ولم يعد هناك المفاهيم التي كانت سائدة في الانتفاضة الأولى كالتكافل الاجتماعي.. ازدادت مظاهر الخلل الاجتماعي كالعنف الأسري، وخصوصاً ضد النساء...

واعتبر صوت نسائي آخر (في مؤسسة غير حكومية) في غزة أن الانتفاضة

أعادتنا إلى ما قبل سنة ١٩٦٧ بسبب غياب الأحزاب والقيادة التي تخطط وتنفذ، وبسبب غياب الدور العربي وتغير موازين القوى، وبسبب السيطرة الأميركية. ليس هناك وضوح في الأهداف. وهناك أهداف خاصة لتنظيمات أو أشخاص أو مجموعات. يوجد إجحاف بحق الطفولة. نحن نضحي بالأولاد من أجل بعض الأهداف، لقد أصبحوا طعماً لا هدفاً للتطوير... وإجحاف بحق الشباب الذين يعيشون حالة من الفوضى العارمة، وغياب القيم والمبادئ والمسؤولية وحالة من الإحباط الشديد... لقد خلقت الانتفاضة أمراضاً اجتماعية. هناك ازدياد في حالات الاغتصاب بما في ذلك المحارم، وتعاطي المخدرات، والتفكك الأسري، وعدم الانتماء الوطني، وتدمير وانهيار الاقتصاد، وحرمان العمال من العمل في إسرائيل...

وترى طبيبة في وزارة الصحة أن الانتفاضة «حرّكت دم الناس وبدأ الناس يصحون ويعودون إلى تذكر القضية، وهناك صحوة دينية أيضاً والتزام أكبر بالدين قد يكون نابعاً من الخوف، وقد يكون إيماناً.» وفي المقابل، ترى أن الانتفاضة «أثرت سلباً في الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، وأوجدت حالة من عدم الترابط وعدم التكامل وحالة من اللامبالاة لدى الناس، والاستشهاد أصبح نوعاً من التجارة.»

ويرى عضو في المجلس التشريعي أن الانتفاضة قادت «بسبب العبثية وغياب الاستراتيجيا والجهد الفلسطيني الموحد» إلى «إضاعة جزء كبير مما تم تحقيقه في أوسلو.» ويرى أنها قربت في الوقت نفسه بين قوى المعارضة والسلطة، وأظهرت استعداد «الشعب الفلسطيني العالي للتضحية والنضال الطويل الأمد.»

ويرى أحد قادة «فتح» في قطاع غزة، وكان تولى مناصب رفيعة المستوى في السلطة، أن الانتفاضة

أعادت المجتمع الفلسطيني أعواماً طويلة إلى الوراء، وحدث انحسار في المفاهيم الوطنية والنضالية. وانطلقت شعارات لا تمت إلى واقع الحياة بصلة وإنما اعتمدت على الغيبية السياسية التي لا يعرف لها بداية أو نهاية، وهذه مسائل ستضر بنا كثيراً... الشعب الفلسطيني يسعى جاهداً لتدمير سلطته الوطنية بدلاً من جعلها حجر الزاوية للدولة... والذين يدافعون عن السلطة الوطنية، كإنجاز، هم قلة قليلة للأسف الشديد. [واعتبر أن] الشعارات الغوغائية لبعض القوى دفعت إلى ضرب المشروع الوطني في الصميم لأنها ليست صاحبة هذا المشروع، لا من قريب ولا من بعيد... وعندما لم تستطع أن تكون البديل، سعت لتدمير مشروعنا الوطني.

ثانياً: نماذج من الاتجاه الإسلامي

يُظهِر هذا الاتجاه - كما تعبِّر عنه شخصيات من الطبقة الوسطى - الإسلام كأيديولوجيا تخاطب شؤون الدولة وشؤون المجتمع، وتخاطب الحيز العام كما تخاطب الحيز الخاص. وهي تحمل إصراراً على رؤية خلاصية تتجسد في إقامة مجتمع إسلامي كبديل من المفهوم العلماني (سواء المفهوم الليبرالي أو اليساري) الذي ترى أنه فشل واندحر محلياً ودولياً، وكبديل من المشروع القومي العلماني الذي ترى أنه هُزم أو انكفأ عربياً في صيغته الناصرية والبعثية. وتميل الفئات الأيديولوجية من هذا الاتجاه إلى الحديث عن الأمة الإسلامية أكثر من حديثها عن القومية والوطنية بتعبيراتها الدولانية الحديثة. كما أن صعود بعض الفئات الأصولية وممارستها أشكالاً من العنف مدانة دولياً دفعاها إلى رفع وتيرة خطابها الحداثي عبر الإكثار من استخدام مفردات حقوق الإنسان والديمقراطية والمساءلة من دون التخلي عن الخطاب الديني، أو عن هدف أسلمة المجتمع. وبات بعض فئاتها يؤكد غياب أي تعارض بين الديمقراطية والإسلام (أو مع أي دين آخر) في القضايا التي تخص حرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة. وتحدث البعض من هذا الاتجاه عن مجتمع إسلامي منفتح أو عن مجتمع إسلامي غير متزمت من دون التطرق إلى قضية الديمقراطية. لكن لم يحدث أن طرح، خلال اللقاءات والنقاشات، رأياً رافضاً للديمقراطية، وإن حدد أحد الرموز القيادية في حركة «حماس» أن الفارق بين الديمقراطية والشورى يكمن في أن مرجعية الأخيرة في تحديد السياسات وإصدار القوانين هي الشريعة الإسلامية لا الشعب أو ممثلوه. كما طرح البعض تحفظات إزاء تجسيد المساواة بين الرجل والمرأة في القوانين والحياة العامة والعائلية. كذلك أظهر البعض استعداداً للمرونة في صوغ

بنود القانون الأساسي (أو الدستور) المستند إلى الشريعة الإسلامية لتجنب بعض التطبيقات غير العصرية للعقوبات (قطع يد السارق، على سبيل المثال).

إن للاتجاه الإسلامي المسيّس (ممثلاً بحركتي «حماس» والجهاد الإسلامي) حضوراً داخل الطبقة الوسطى الفلسطينية. وهو حضور بات ملموساً في الثمانينيات في قطاع غزة والضفة الغربية، وبرز في الانتفاضة الأولى، وجذب، بحسب استطلاعات الرأي، ما بين ١٥٪ و٢٠٪ من تأييد الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع في التسعينيات. وعاد تأييد الاتجاه الإسلامي إلى الصعود، بعد أن كان استقر على المعدلات المشار إليها أعلاه، خلال الانتفاضة الثانية، ليقترب، في لحظات معينة، من التأييد الممنوح لحركة «فتح»، كحزب حاكم؛ هذا التأييد الذي تراجع خلال أعوام الانتفاضة الثانية عن معدلاته في التسعينيات.

الإسلام السياسي كظاهرة لها حضور في الحقل الوطني نشأ، أساساً، في قطاع غزة والضفة الغربية، ولم يظهر داخل مؤسسات منظمة التحرير أو تنظيماتها. ومن هنا، لا نجد له صدى ملموساً بين العائدين (في إثر اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣). لكن هذا لا يعني إغفال تأثر فئات واسعة من الجوالي الفلسطينية المكونة، أساساً، من الطبقة الوسطى الفلسطينية، في دول الخليج بأجواء «التديّن» الرسمي والشعبي السائدة في هذه البلاد، وميلها، بعد عودتها إلى الأراضي الفلسطينية، إلى تأييد الاتجاه الإسلامي. كما يجب ألاّ نغفّل ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية (بل المصيرية) التي تجلت بعد انهيار المفاوضات في كامب ديفيد في صيف سنة ٢٠٠٠، والتي اشتدت بعد فترة قصيرة من بدء الانتفاضة الثانية. طبعاً، لا ينحصر وجود الاتجاه الإسلامي في تيار الإسلام السياسي، فهو أوسع من هذا الاتجاه (الذي هو الأكثر تنظيماً وفعالية سياسية وتأثيراً اجتماعياً)، ومن هنا نجد داخل الاتجاه الإسلامي من ينتقد اتجاه الإسلام السياسي.

رؤية إسلامية بأكثر من لون

يقول مقرب من حركة «حماس» ويعمل في مجال الصحافة (وكان قد درس الطب في إحدى الجامعات العربية، لكنه فضّل العمل في مجال الإعلام، وهو مقيم ولاجئ وله ستة أبناء وزوجته ربة بيت) إن «الإسلام يحترم إرادة الناس.» وهو يرغب في رؤية «مجتمع قانون وحريات يحكم بالإسلام»، ويأمل بأن يكون لدى المجتمع الفلسطيني

> سلطة يثق الشعب بها ويرضى عنها؛ سلطة قائمة على اختيار الناس بالمعنى النزيه والشفاف؛ سلطة على درجة عالية من الكفاءة ولا تحتكم إلى الطابع

الحزبي الضيق. وأن يكون على رأس السلطة أناس أقوياء وأمناء حريصون على حقوق الناس... وأن يكون المجتمع حضارياً وواعياً ومنفتحاً ومتكاملاً يسوده الانضباط والنظام، بعيداً عن الفوضى، لأن هذا من أساسيات النجاح. وأن يقوم المجتمع على قاعدة الحقوق والواجبات، وأن تكون العلاقات بالسلطة واضحة ومحددة. فلا يمكن أن تكون السلطة غير صالحة والمجتمع صالحاً. [ويضيف:] إن ما دفعني إلى الانتماء إلى حركة «حماس» هو الدين كأيديولوجيا ومنهج، فحركة «حماس» تتبنى الإسلام. وكنت قد قرأت عن الإخوان المسلمين وتجاربهم.

لكن ليس جميع أصحاب الاتجاه الإسلامي من الطبقة الوسطى يستخدمون لغة الديمقراطية أو المساواة بين الرجل والمرأة. تقول مصممة معمارية تعمل في غزة (تخرجت من جامعة النجاح في الهندسة المعمارية، وحصلت على ماجستير من جامعة العالم الأميركية، وتسكن في شقة تملكها في حي شعبي في غزة، ومتزوجة، وزوجها يعمل موظفاً في إحدى الوزارات، وهي أم لثلاثة أطفال يدرسون في مدارس خاصة مرتفعة الأقساط (المدرسة الأميركية ومدرسة راهبات الوردية):

أريد مجتمعاً إسلامياً يطبق الإسلام بحذافيره، لأن الإسلام ما ترك جانباً من الجوانب إلاّ وعالجه. ولو اتبع الناس الإسلام بالطريقة الصحيحة لما كان هناك خلل. الإسلام هو التطور، والغرب أخذ الأشياء الجيدة من الإسلام. كسيدة، الإسلام يمنحني حقي كاملاً. لا يجوز أن تطالب المرأة بالمساواة التامة... المجتمع يصبح بالإسلام سليماً.

كما في الاتجاهات الأُخرى، تهتم أسر الطبقة الوسطى من الاتجاه الإسلامي بالتعليم (بما في ذلك تأمين مدارس خاصة لأولادها وبناتها، كما رأينا في النموذج السابق). ويظهر الاهتمام الشديد بالتعليم والاعتماد عليه كوسيلة حراك اجتماعي صاعد من النموذج العصامي التالي. يقول هذا الشخص واصفاً حاله ووضع أسرته:

إنني متزوج شكلاً من اثنتين، أنجبت من الأولى أربع بنات وأربعة أولاد، اثنان منهم أنهيا التعليم الجامعي (ليسانس)، واثنان أنهيا التعليم نصف الجامعي (دبلوم)، واثنتان منهن أنهتا التعليم نصف الجامعي (دبلوم)، واثنتان أنهتا التعليم الثانوي (توجيهي). هم متزوجون جميعهم، ومستقلون في معيشتهم، وكل في أسرته. وأنجبتُ من الثانية بنتاً أنهت التعليم الجامعي (بكالوريوس طب)، وهي متزوجة. كما أنجبت ولداً أنهى تعليمه نصف الجامعي (دبلوم

تكنولوجيا الكومبيوتر)، ويواصل تعليمه الجامعي (بكالوريوس إعلام)... أنهيت تعليمي الابتدائي والثانوي قبل دخول ميدان العمل، وفي أثنائه حصلت على دبلومين في التربية. بعد التقاعد حصلت على الدبلوم العام، والدبلوم الخاص، ثم حصلت على درجة الماجستير. والآن أواصل للحصول على درجة الدكتوراه. أسكن في مدينة غزة في بيت أملكه. أنا لاجئ، مقيم. زوجتي الأولى ربة بيت، والثانية مديرة مدرسة إعدادية.

وعن وظيفته يقول:

عملت مدرساً، ثم مدير مدرسة، ثم موجهاً للوسائل التعليمية التواصلية (تكنولوجيا التربية)، والتحقت بدورتين تدريبيتين للتخصص بتكنولوجيا التربية في بريطانيا، في أثناء العمل. وأنا الآن عضو في جمعية متقاعدي موظفي الأونروا العرب، وجمعية بنك الدم المركزي، وأشغل الآن، كمتطوع، رئيس مجلس إدارة جمعية غير حكومية معنية بالتدريب التربوي ونشر الوعي الديمقراطي.

ويؤكد أن كونه لاجئاً أو مقيماً لم يترك أية «آثار سلبية أو إيجابية في الوظائف السابقة، ولا في المنصب الحالي، وكل تقدم أشتهيه أحققه بالعزيمة... وأعتمد اعتماداً كلياً على العصامية في بناء ذاتي.»

كما يؤكد أنه لا ينتمي إلى أي من الفصائل السياسية، ويأمل

بأن تجيء انتخابات نزيهة قادمة بنخبة ذات حكمة تمزج أخلاقها الحميدة بالسياسة، وتنتج مجتمعاً مدنياً أمرهُ شورى بين المجتمع المدني والسلطة الرشيدة، مجتمعاً يكون الفرد فيه حراً وعقلانياً، والحكومة فيه شفافة، تستمد قوتها من جمهور الناخبين وتعكسها عليه قوةً وعدلاً، وصدقاً ومساواة، وازدهار اقتصاد، واستتباب أمن... مجتمعاً يسوده التعاون، بحيث يكمل الفرد نقص الآخر بما لديه من فضل في مهارة أو تخصص... يُنتخب الرئيس من أكمل الأفراد أخلاقاً، وأكثرهم علماً وخشية لله، وأرجحهم عقلاً، وأشدهم إعراضاً عن الشهوات، وأشدهم ذكاءً وعدلاً، وأزهدهم في ملذات الدنيا. أرغب في مجتمع يحقق الأفراد فيه السعادة بالعلم والعمل... أعتقد أن المجتمع الفلسطيني سيكون غنياً وسعيداً لو أدى كل مشتغل في المال والاقتصاد ما عليه من ضرائب واجبة لخزينة الدولة حالياً، والتي كان يمثلها بيت مال المسلمين في ضحى الإسلام، يوم كان ذلك البيت يتكفل بسداد

ديون المعوزين، ونفقات تزويج فقراء الشباب، والإنفاق على الفقراء بمن فيهم الذميون.

لا تتردد مداخلات شخصيات الاتجاه الإسلامي في استخدام خطاب يكثر من لغة «الحداثة»، وهذا يسري على الاتجاهين الآخرين (العلماني، والوطني العام). أي أن هناك هيمنة (بمصطلح غرامشي) في خطاب الطبقة الوسطى الحديثة لخطاب الديمقراطية، وفصل السلطات، والتعددية السياسية والحزبية، والانتخابات الدورية النزيهة كأسلوب وحيد لتداول السلطة، واحترام مبدأ حرية الرأي والتنظيم والفكر، وسيادة القانون على الجميع. لكن يجب الحذر من الافتراض أن الجميع يحمل الفهم نفسه لهذه المفردات أو درجة الالتزام نفسها. جزء من انتشار هذا الخطاب يعود إلى الدور الذي اضطلعت به مؤسسات المجتمع المدني خلال التسعينيات، وهي مؤسسات تشرف عليها وتديرها وتضع برامجها وتنشر أفكارها فئات من الطبقة الوسطى العلمانية. لهذا، يمكن القول إن الدور الذي تولت مسؤولياته فئات من الطبقة الوسطى الحديثة عبر مختلف مؤسسات وأطر المجتمع المدني (منظمات غير حكومية، وتنظيمات سياسية، ومؤسسات أكاديمية، ومراكز بحث، وأندية ثقافية، وأطر نقابية وقاعدية..) كان له تأثيره في الطبقة الوسطى، من دون أن يعني هذا وجود درجة عالية من التزام هذه القيم والمبادئ بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته، ومن دون أن يعني هذا الاستعداد لنقل الصراع من أجل الديمقراطية واحترام سيادة القانون من الندوة والمؤتمر والورشة والمقال إلى الشارع، أي من حيز عام «نخبوي» إلى حيز عام «جماهيري». وتميل أسر الطبقة الوسطى من الاتجاه الإسلامي إلى أن تكون أكبر عدداً من أسر الاتجاه العلماني، كما تميل في خطابها اليومي إلى الإكثار من اللغة الخلاصية (من الخلاص)، والداعية إلى قيام المجتمع الصالح على غرار ما تعتقد أنه كان قائماً عند السلف.

يعرّف أحد الباحثين الذين يعملون في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، نفسه - وهو من خريجي جامعة فلسطينية ويعمل في مؤسسة في رام الله - البيرة ويزور أسرته في شمال الضفة، بعد الانتفاضة الثانية، مرة كل أسبوع أو أسبوعين، ويسكن في شقة مشتركة مع زملاء له في موقع أم الشرايط - كالتالي:

> أنا إسلامي مستنير، وأريد مجتمعاً يسوده القانون والتعددية والانتخابات الدورية الحرة، ونظاماً برلمانياً يكفل تداول السلطة، ومجتمعاً مدنياً فاعلاً يكون رقيباً على الدولة ومؤسساتها، وجهازاً رقابياً مسؤولاً أمام البرلمان والشعب، ونظاماً اقتصادياً عادلاً، بحيث يشمل ضماناً اجتماعياً يكفل حياة كريمة للفقراء وذوي الحاجات الخاصة والفئات المهمشة.

الوظيفة الحكومية نوع من التسول المقنَّع
والعائلية قوة تنتج الطبقة الوسطى

يقول مدير دائرة أوقاف في إحدى مدن الضفة الغربية (وهو لاجئ ومقيم ومتزوج وله أربع بنات وابنان يدرسون في مدارس الأونروا والحكومة، وهو من خريجي جامعة فلسطينية والتحق بصفوف «فتح» في سن مبكرة، وسجنته إسرائيل عدة مرات)، وكان قد عمل إمام مسجد لفترة ثم في مكتب صحافي لفترة أُخرى قبل أن يصبح، في سنة ١٩٩٧، موظفاً في وزارة الأوقاف:

> الوظيفة الحكومية نوع من أنواع التسول المقنَّع، لذا أشعر بالانزعاج... كثير من الموظفين يشكون بسبب عدم سيادة المعايير الموضوعية... وهذا خلق حالة من الاغتراب لدى الموظفين... وما ألحظه من خلال عملي أن الأقل جهداً وأداء هو الأطول لساناً والأكثر تذمراً... لدينا تراتبية لكنها ليست تراتبية المقيم والعائد واللاجئ، وإنما تراتبية قبائل... قناعتي أن العائلية تؤدي دوراً في إعادة إنتاج الطبقة الجديدة في المدينة، ولو لم تكن كذلك فلماذا لا يكون في مجلس أمناء جامعة... أناس أكفاء وتربويون بالأساس، مجلس الأمناء الحالي قائم على أساس العائلية....

وهو يرغب في إقامة

> مجتمع إسلامي وفق القراءة الإصلاحية التي أؤمن بها. والقراءة الصحيحة تقوم على أن هناك فارقاً حاسماً بين الدين والتدين.. وأنماط التدين هي بعدد أنفس البشر والمسلمين، ولذا يجب أن تكون العلاقة بين المتدينين علاقة تواصل وتحاور وتكامل لا علاقة صراع وتكفير... وقدرة الدين قائمة على الإصلاح، إصلاح حاضر الناس ومستقبلهم لا العودة إلى الماضي... فالعمل الإسلامي لا يعني أن يتم قولبة المسلمين بالمشروع الإسلامي... المطلوب هو إعادة إنتاج الحضارة العربية، لا إقامة نمط معين من الحكم، لأن هذا النمط إن كان صالحاً في زمن قد لا يكون صالحاً في زمن آخر. الإصلاحيون يؤمنون بحوار الحضارات لا بصراع الحضارات...

أحد مؤيدي الاتجاه الإسلامي (مهندس موظف في إحدى الوزارات، ورئيس فرع نقابة المهندسين في نابلس، يسكن في شقة يملكها، وله ستة أبناء يدرسون جميعهم في مدارس حكومية، وزوجته ربة بيت) يرغب في رؤية «مجتمع إسلامي تعددي يشارك

جميع أبنائه في صنع القرار ضمن نظام ديمقراطي حر.»

يوحي هذا الحديث، وأحاديث مماثلة، بأن لدى بعض فئات الطبقة الوسطى من الاتجاه الإسلامي استعداداً لفصل الحقل السياسي عن الحقل الديني. ولعل هذا وراء استعداد البعض من هذا الاتجاه لتوجيه الانتقاد إلى المعارضة الإسلامية، وإن بلغة أقل حدة من لغة انتقاد السلطة. فالمهندس الذي أشرنا إليه أعلاه يعتبر أن «الرؤية المستقبلية غير واضحة لا للمعارضة ولا للسلطة، ولا توجد خطة عمل وتقويم للأداء.»

لكن هناك رؤية مختلفة عن هذه. يوضح أستاذ في الجامعة الإسلامية (غزة) رؤيته للمجتمع الذي يريد كالتالي:

> أريد مجتمعاً إسلامياً ديمقراطياً. ولا أرى تناقضاً بين الإسلام والديمقراطية. نحن مجتمع مسلم له عاداته وقيمه، والإسلام نظام شامل يدعو إلى الشورى. أريد تغييراً في جميع جوانب النظام [القائم] إدارياً وسياسياً، وفيما يتعلق بالتعامل مع إسرائيل. وأريد تغيير نظام التوظيف ودعم الموظف وتحسين راتبه، ودعم السلع الأساسية، وخلق نظام حوافز. أؤيد الحركة الإسلامية، أرى أن برنامجها يمكن أن يكفل للمجتمع حياة كريمة، ويمكن أن يحرر الوطن ويعيش المجتمع في أمن وسلام، وتتوفر من خلاله المساواة بين أفراد المجتمع.

وتقول محاضِرة في جامعة النجاح (وهي مقيمة وتملك مسكنها وغير متزوجة ودرست في إحدى الجامعات الأردنية، وفي جامعة النجاح الوطنية):

> المجتمع الذي أرغب فيه هو المجتمع الذي يحفظ حقوق الإنسان. وهذا يعني قطعاً العودة إلى الدين والعقيدة. لكن المشكلة أنه لا يوجد فقهاء أكفاء في وقتنا الحاضر يقدمون اجتهادات تناسب الواقع وتستجيب لتحدياته... هناك من يدعي الدين، وهناك من يعكسه فعلاً. لكن المخلصين هم الآن بعيدون عن موقع القرار، والقيمون عليه أو يدعون تمثيله كثيرو الكلام....

البعض يرغب في مجتمع إسلامي غير متزمت

تقول ناشطة في الإطار النسوي الإسلامي (وهي خريجة صيدلة من جامعة موسكو في الثمانينيات، حيث درست بموجب منحة من منظمة التحرير الفلسطينية)، وتدير، في الوقت الراهن مؤسسة إعلامية:

أرغب في مجتمع إسلامي، لكن النموذج الإسلامي الذي أؤيده نموذج يؤمن بالتعددية والديمقراطية. هذا النموذج حتى الآن غير قائم في الواقع العربي. أعتبر نفسي محسوبة على الاتجاه الإسلامي بصورة عامة. وهذه القناعة تشكلت لديّ منذ صغري ومن خلال قراءاتي ومتابعاتي الخاصة.

ولا ترى هذه الناشطة الإسلامية أن «المشاركة السياسية للمرأة متباينة كثيراً بين الأحزاب المتعددة، حيث لا يوجد إنصاف للمرأة.» وتفسر حضور الاتجاه الإسلامي بين فئات من التكنوقراط بأن له «علاقة بالنظرة إلى العمل النقابي.» وتضيف: «أنا كنت في نقابة الصيادلة لمدة ستة أعوام، وفي جمعية الاتحاد النسائي العربي في نابلس لمدة أربعة عشر عاماً، ولم نغلب السياسي على النقابي كما تفعل الاتجاهات الأُخرى. كما أن له علاقة بالصدق مع النفس والآخرين وبنظافة اليد وطبيعة الأشخاص الذين يتقدمون لشغل مناصب في النقابات المهنية. فأنا على سبيل المثال شكلت في أثناء وجودي في نقابة الصيادلة (ملتقى الصيدلانيات)، وهو ملتقى اجتماعي ثقافي مهني، وقد حظي هذا الملتقى باهتمام الزميلات وترحيبهن، وما قدمه الملتقى أهم كثيراً مما قدمته النقابة.»

صاحب شركة خاصة لاستيراد السيارات في قطاع غزة يقع على الحد الفاصل بين الطبقة الوسطى وبين أصحاب رؤوس الأموال من الطبقة الرأسمالية؛ فهو يدير عمله بنفسه، ويملك رأس مال يوظفه لمراكمة الربح. وهو مقيم ولاجئ ولديه تسعة أولاد، تخرج خمسة منهم، أربعة من جامعات فلسطينية، وواحد من جامعة مصرية، وما زال أحدهم يدرس في جامعة فلسطينية، والباقي يدرس في مدارس حكومية أو تابعة للأونروا. يقول هذا الشخص:

أريد مجتمعاً إسلامياً يطبق الشريعة الإسلامية... أرفض التزمت وأؤيد العقلانية. السارق تقطع يده لكن لا مانع من أن ينص القانون على قطع يد السارق بعد ارتكابه جريمة السرقة ثلاث مرات؛ إذ ربما كان الجوع سبباً للمرتين الأوليين.. أمنيتي أن يسود العدل وأن يكون القضاء مستقلاً... سلطة الحزب الواحد ليست سلطة منصفة، حبذا لو أن الفصائل تشترك جميعها في السلطة، وتحدد وضع القانون، بحيث يسود على الجميع. شخصياً لا أؤيد أي تنظيم....

الوظيفة رسالة اجتماعية تربوية
ومصدر دخل وعلاقات اجتماعية...

اعتبرت أغلبية شخصيات هذا الاتجاه أن وضعها المعيشي (من زاوية الدخل) تحسن نتيجة «الوظيفة» التي تقوم بها، وإن لم يؤثر ذلك كثيراً في نمط حياتها (وبعضها بقي يسكن المخيم). لكنها ترى جميعها في الوظيفة التي تقوم بها رسالة «تنويرية» و«اجتماعية». البعض من هذا الاتجاه، وخصوصاً ممن كان قد عمل في الخارج، وفي دول الخليج تحديداً، ذكر أن وضعه المعيشي تراجع لأنه كان يتقاضى راتباً أعلى كثيراً من راتبه الحالي. وهذا ما ذكره أحد المدرسين في مدرسة حكومية في غزة (متزوج وله ستة أبناء، أحدهم يدرس في إحدى جامعات غزة، وزوجته ربة بيت). وكان عمل مدرساً في السعودية، وعاد إلى غزة سنة ١٩٩٦.

تقول محاضِرة في جامعة النجاح:

> أتعامل مع الوظيفة باعتبارها رسالة أقدم فيها إلى المجتمع كل ما أستطيع... وأشعر أن الوظيفة تحقق لي استقراراً، وكذلك علاقات اجتماعية... واعتقادي أن من غذّى ظاهرة المفاضلة بين عائد ومقيم ولاجئ وغير لاجئ، اتجاهات سياسية لها مصالحها... وهذا عكس نفسه، أحياناً، على البيت الواحد... والمرأة لا تحظى بالفرص الملائمة في العمل والمنافسة.

يشخّص مهندس له موقع متقدم في نقابة المهندسين (يسكن في بيت يملكه في أحد أحياء غزة الراقية ومتزوج، وزوجته خريجة جامعة وربة بيت، ولديه خمسة أبناء، أحدهم في مدرسة خاصة، وثلاثة في مدارس الأونروا، والآخر صغير السن) دوره النقابي كالتالي:

> أنا أحب العمل النقابي [نقابة المهندسين]. وفاق عدد المهندسين المسجلين رسمياً ٥٠٠٠ مهندس، منهم نحو ٤٠٠٠ مهندس في البلد، والباقي خارجه. وتقدم النقابة إلى قطاع المهندسين خدمات نقابية مهمة، كالدورات، والمؤتمرات، والندوات، وتوفير فرص عمل. وهناك تعاون من جانب المهندسين مع النقابة. أمّا تعاون المؤسسات الرسمية المعنية مع النقابة، فهو يتراوح بين التعاون الجيد والتعاون المتحفظ أو عدم التعاون. والتعاون المتحفظ وعدم التعاون قد يكونان لاعتبارات بيروقراطية أو لاعتبارات سياسية [كون المهندس مؤيداً لحركة «حماس»]... النقابة الآن في بداية طريق جديد، فقد فتحنا مقراً جديداً وبدأنا سلسلة من النشاطات المفيدة التي ستستمر

وتتطور... وقد تضاعف الوقت المستغل في ساعات العمل، إذ أستقبل مشكلات المهندسين وهمومهم، وهذا يأتي على حساب الأسرة، وخصوصاً علاقاتي بأبنائي ورعايتي لهم... كوني مقيماً له تأثير في العملية الانتخابية، لأن العائد لم يبن علاقات مع المجتمع تؤثر نوعاً ما في الانتخابات [النقابية]... ولكوني لاجئاً تأثير ما، لكن بصورة شخصية لم يؤثر فيّ، لأن علاقاتي بالجميع طيبة... لا تأثير للعائلة بصورة مباشرة، وإن تكن العوامل كلها مؤثرة، وخصوصاً العوامل الحزبية والعلاقات الاجتماعية والمعارف العائلية والخبرة والسمعة والعطاء... هناك تأثير لكوني رجلاً، لأن الوضع أصعب بالنسبة إلى المرأة، لكن هذا لا يعني ألاّ تكون مهندسة منافسة للرجل، لكن الفوز صعب.

ويقول نقابي آخر في نقابة المهندسين وموظف في إحدى الوزارات أنه يتعامل مع وظيفته في الوزارة «كمصدر للدخل بحدود ٨٠٪، وكرسالة بحدود ٢٠٪.» وهو يرى أن «المحسوبية، لا المنافسة والمسابقة، هي الأساس في التوظيف.» ويرى أن العائلية موجودة، وتحديداً على صعيد التعيينات للمجالس المحلية والبلدية. ويضيف أن «قناعتي أن الأحزاب السياسية والفصائل تلعب على هذه القضية (العائلية).»

تميل الأسرة التي معيلها من الاتجاه الإسلامي إلى أن تكون، كما ذكرنا سابقاً، اكبر من حيث عدد البنين والبنات من الأسرة في النموذج العلماني. ومن هنا نجد أُسراً يزيد عدد أطفالها على الخمسة أو الستة، يدرس معظمهم أو جميعهم في مدارس الأونروا أو الحكومة أو في جامعات محلية. والمرجح الاّ تعمل الزوجة خارج البيت. البعض قد يسجل أبناءه وبناته في مدارس خاصة، لكن هؤلاء قلة. ومن النادر أن نجد توجهاً لتعليمهم (الأبناء والبنات في الأُسر من هذا الاتجاه) الموسيقى أو الفنون، بل نجد تركيزاً على تعويد الأطفال القراءة، وخصوصاً قراءة القرآن والكتب الدينية.

اعتبر البعض أن كونه من أسرة لاجئة أثر في وضعه المهني، وإن لفترة. كما يقر بأن للنوع الاجتماعي تأثيراً لأن «الاتجاه الإسلامي يفصل بين الرجال والنساء.» لكن البعض الآخر ممن يؤيد الاتجاه الإسلامي اعتبر «أن طبيعة العمل تتحكم في التوظيف، لأن من الصعب أن تعمل النساء في بعض الأعمال الميدانية. وفي النقابة لا أشعر بأن هناك تمييزاً ضد المرأة، ولدينا نساء في لجان الفروع.» ويعتبر أن انتقاء الأساس المهني في التوظيف الحكومي يفتح الباب أمام الاعتبارات الأُخرى من نوع لاجئ، ومقيم، وعائد، والعائلة.

لقد عبَّر معظم الشخصيات الإسلامية التوجه من الطبقة الوسطى، خلال لقاءات معها، عن

وجود «فقر شديد في أماكن تمضية وقت الفراغ، وتحديداً لتطوير القدرات الثقافية والفكرية والترويح عن النفس.» وأشار البعض إلى أنه، بسبب مشاغله، لا يملك كثيراً من وقت الفراغ. والأغلبية العظمى من هذا الاتجاه (ومن الاتجاهات الأُخرى بعد بدء الانتفاضة الثانية بصورة خاصة) تمضي معظم أوقات فراغها في المنزل؛ البعض يسافر في إجازة سنوية مع الأسرة، لكن محدودي الدخل، وهم الأغلبية، يكتفون بالزيارات العائلية والاجتماعية، والبعض بالتحضير لمتطلبات الوظيفة، وبعض «الطلعات» (البحر – غزة) أو بارتياد مطاعم أو أندية، والمشاركة في نشاطات ثقافية وفنية (إن توفرت). هناك مشاركة من جانب الأطفال والشبيبة في الأندية الصيفية المدرسية. معظم فئات الطبقة الوسطى تأثر سلباً جرّاء الانتفاضة الثانية من حيث القدرة على السفر إلى الخارج، أو التنقل بين المناطق الفلسطينية، بما فيها الوصول إلى القدس، ومدن وبلدات داخل إسرائيل.

أحد المستوردين في قطاع غزة أصر على أن كونه لاجئاً أو مقيماً ومن عائلة معروفة ليس له تأثير في عمله، لكنه يرى أن «من الصعب على امرأة أن تعمل في التجارة بسبب كثرة السفر.» وهو يعتبر عمله مجرد وسيلة للدخل، ولا يجد فيه مصدراً للمكانة الاجتماعية ولا رسالة اجتماعية أو غيرها.

اعتبر أحد الأساتذة في الجامعة الإسلامية يصف نفسه بأنه إسلامي ديمقراطي أن وظيفته تشكل له

> مصدر رزق ورسالة أؤديها داخل الجامعة وخدمة لأبناء الوطن. ولو لم تكن رسالة لما احتفظت بها، إذ عُرض عليّ العمل في الجامعة التي تخرجت منها في السعودية، لكني رفضت... ويسعدني جداً أن طلابي يتبوأون مراكز متقدمة في وسائل الإعلام. وعُرض عليّ العمل في إحدى جامعات الإمارات، فلم أفضل الجانب الاقتصادي أو أغلبه على الجانب الوطني.

ويضيف أستاذ الجامعة الإسلامية هذا أن المسؤوليات والأعباء زادت بسبب مشاركته «في نشاطات عامة كالندوات، والمحاضرات في مؤسسات المجتمع المدني»، وبسبب «مشاركته في وسائل الإعلام والإدلاء بآراء وتحليلات في مختلف القضايا الإعلامية، وكتابة مقالات في الصحف.» ونتج من هذا «مردود مادي أفضل، لكن الوقت المخصص لأبناء الأسرة [وعددهم سبعة] أقل من حيث المتابعة في الدراسة أو الخروج للترفيه عنهم.»

وصف أحد الإعلاميين من الحركة الإسلامية (وكان قد صنف نفسه كإسلامي ديمقراطي) وضعه المعيشي والاجتماعي كالتالي: «مريح إلى حد ما، ويلبي طموحاتي، لكن لديّ طموحاً بتقديم شيء أكبر. في الجوانب المادية أنا مرتاح ولا وجود لنقص. وهناك شعور بالراحة للمكانة الاجتماعية، وهناك ثقة واحترام وتعامل

واسع، وهذا شيء مهم.»

ويتعامل مدير إحدى المكتبات البلدية المهمة في الضفة الغربية مع وظيفته باعتبارها «رسالة وتعبيراً عن انتماء إلى المجتمع.» ويرى أن تطوراً دخل على وضعه المعيشي من حيث زيادة الدخل. ويعتبر أن المعيار المهني هو السائد في المؤسسة التي يديرها. وهو يمضي وقت فراغه في المطالعة والبحث والزيارات العائلية والاجتماعية، لأنه لا يوجد في «بلدنا بنية ترفيهية.»

نقد اتفاق أوسلو والفساد واحتكار الوظائف والامتيازات

يشارك هذا الاتجاه في اللغة الانتقادية تجاه السلطة، وهي اللغة التي لمسناها عند الاتجاه العلماني، والتي نجدها، وإن بصورة أخف، عند الاتجاه الوطني العام. لكن التباين يظهر في الجوانب التي يتم التركيز عليها من أداء السلطة، ومن أداء المعارضة، وتحديداً فيما يخص المعارضة الإسلامية التي يؤيدها كثيرون من هذا الاتجاه. ولا ينكر أشخاص من هذا التيار إيجابية قيام سلطة وطنية من زاوية بناء المدارس، والمستشفيات، وتطوير المدن، إلاّ إن الانتقادات الرئيسية انصبت على «الفساد والرشوة والمحسوبية والفئوية والترهل الإداري والفوضى...» ويعتبر كثيرون من هذا التيار أن «إدارة السلطة للاقتصاد كانت سيئة»، وأنه جرى «تغييب للقانون»، وبرزت محله «ظاهرة أخذ القانون باليد»، وتوطدت «العشائرية»، ورسخت الحلول الأمنية لمختلف القضايا، كما «ذهبت الامتيازات والوظائف إلى حزب السلطة»، الأمر الذي حرم التيار الإسلامي الوظائف، وولّد حقداً على السلطة.

يرى تقرير نشرته صحيفة «الرسالة» الناطقة باسم حزب الخلاص الإسلامي المقرب من حركة «حماس»، بعد المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، أن

> نتائج الانتخابات في الضفة الغربية تشير بوضوح إلى أن هناك وعياً مجتمعياً فلسطينياً قد تبلور، أو بالأصح تجذّر خلال «انتفاضة الأقصى»، وأهم سمات هذا الوعي يتلخص بالتالي: ١ - الالتفاف الجماهيري الواسع حول خيار «حماس» الذي يعتبر أن المقاومة هي السبيل الوحيد لدحر الاحتلال. ٢ - الأمر الثاني، وهو يتعلق بالفساد؛ فقد ارتبط الفساد على كافة أشكاله وأصنافه وألوانه ارتباطاً عضوياً بالنظام السلطوي، فمن الفساد الإداري إلى الفساد القضائي إلى الفساد المالي، وصولاً إلى الفساد على الصعيد الوطني

الذي جسدته صفقات الأسمنت، ... ناهيك عن أعمال العربدة و«الزعرنة» التي مارستها بعض أجهزة الأمن الفلسطينية... والمحسوبيات والرشاوى والغنى الفاحش، هذا في وقت يعيش فيه أكثر من ٦٠٪ من الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر.[١]

تقول محاضِرة في جامعة النجاح تحتفظ برؤية إسلامية وتعتبر نفسها مستقلة:

ثمة نواح إيجابية بعد مجيء السلطة، وخصوصاً في مجال التعليم. فقد أصبح هناك نوع من الانفتاح، لكن في الآونة الأخيرة بتنا نرى السلبيات أكثر، فوضعنا في كنتونات وتفتيت المجتمع الفلسطيني جاءا نتيجة ممارسات الاحتلال، لكنهما امتداد لاتفاقيات ومعاهدات أوسلو... ومن السلبيات ظهور المحسوبية في التعيين، وخصوصاً في القطاع الحكومي... لكن السلطة لا تأخذ بمفهوم الشورى، ولا تنصت إلى المعارضة، ولا تستفيد من دورها... الشورى قضية مهمة جداً... وأعتقد أن التحلل من القيم الإسلامية والعقيدة الدينية بدأ يزعجنا ويعبث بكياننا... مطلوب من السلطة أن تجمع بين السلطة والدين، ومطلوب منها كذلك أن تمنح حاجات الأطفال اهتماماً أكثر.. وأن تأخذ الدولة دورها في الرعاية والاهتمام بالمسنين.. ومطلوب إعادة بناء المؤسسات على أساس المعايير العلمية والمهنية.. وسيادة القانون.

المعارضة الإسلامية نجحت في «إفشال الحلول السياسية»، لكنها أخفقت في محاربة الفساد

البعض، بمن في ذلك المقربون من حركة «حماس»، اعتبر «أن المعارضة لم تكن ناجحة بصورة كبيرة، وخصوصاً في التأثير في السلطة.» كما اتهم البعض المعارضة بـ «الانغلاق الحزبي» وتركيزها «فقط في الجوانب السياسية، من دون تبني قضايا الجماهير.» وانتقدت إحدى الشخصيات التي تنتمي إلى حركة «حماس» المعارضة الإسلامية بالذات لعدم تبنيها قضايا «محاربة الفساد والبطالة وغياب القانون.» واعتبرت أن «أزمة المعارضة تكمن في برامجها المتباينة، لأن اتفاقها على برنامج واحد غير وارد.. ربما الآن هناك إمكان للاتفاق على برامج موقتة وليست استراتيجية.» واعتبرت أن المعارضة الإسلامية نجحت بصورة خاصة في «إفشال الحلول السياسية عبر العمل العسكري، واستقطبت جماهير أكثر.» كما لاحظت أن المعارضة الإسلامية

خلقت «مؤسسات موازية لمؤسسات السلطة، ونجحت في مجال الأعمال الخيرية.»

تقول إحدى الشخصيات القيادية في نقابة المهندسين في قطاع غزة:

كنت أتوقع مع قدوم السلطة ترتيب البيت الفلسطيني في جميع المجالات، الجميع محتاج إلى هذا الأمر. للأسف الشديد سادت الفوضى وانعكست سلباً على المجتمع الفلسطيني. ونتائج ذلك أن جزءاً كبيراً من شعبنا يوجه انتقادات شديدة إلى السلطة ويحمّلها المسؤولية. على صعيد التوظيف، أنا مع التوظيف وإيجاد فرص العمل، لكن لم تكن هناك فرص متساوية ومتكافئة في الشاغر الوظيفي. هناك فساد إداري ومحسوبيات وغير ذلك. المتنفذون جمعوا المال وكانوا قدوة غير صالحة... هذا خلق أمراضاً اجتماعية... قبيل الانتفاضة الأخيرة كان الوضع أفضل... القيمون على الأمر فكروا بالطريقة نفسها التي كانت لدى العائدين الذين عملوا في الثورة، ولم يكن هناك عمل مؤسسات ودولة. وساد العمل الارتجالي والفوضوي، ولم توضع قوانين وأسس لدولة. لا رؤية مستقبلية واضحة...

ويرى هذا المهندس النقابي من قطاع غزة دور المعارضة كالتالي:

المعارضة الإسلامية قبل الانتفاضة كان لها دور محدود، أما حالياً فدورها أوضح في تأثيرها في أداء السلطة. الدور الأكبر يركز على نهج المقاومة وتحرير الأرض، لكن هذا لا يعني أن الجوانب الداخلية المؤثرة في حياة الناس لها الاهتمام نفسه. دور وأداء السلطة تراجعا في اتجاه الفوضى. المعارضة الوطنية قبيل الانتفاضة كانت مؤازرة للسلطة. وكان لديها نوع من النفاق، وحصلت على مكاسب وامتيازات في مقابل المبادئ. تأثيرها سلبي، وهي لم تكن معارضة بمعنى المعارضة. حالياً يمكن أن يكون لها دور أقل من دور المعارضة الإسلامية. في المستقبل قد تخدم الشعب الفلسطيني إذا نوت ذلك. الصورة الآن اتضحت والمكاسب محدودة.

القبول بمجتمع إسلامي ديمقراطي كمرحلة انتقالية

يعتبر المهندس النقابي من قطاع غزة أن أقصى طموحه يتمثل في «أن نصل إلى مجتمع إسلامي.» وهذا يتطلب في رأيه «المرور بمراحل، بحيث نقبل في البداية مجتمعاً إسلامياً ديمقراطياً كمرحلة انتقالية.» ويقول أنه كان في زيارة للكويت، حيث

لاحظ «فارقاً كبيراً بيننا وبين دولة أنشأها الفلسطينيون... هم [الكويتيون] وصلوا إلى درجة متقدمة ونحن تراجعنا.» ولذا، فهو لا يتوقع «حدوث تغيير في وضع قوانين والتزامها.. لأن الوضع سيكون من دون قوانين واحترامها فوضى، وهذا ينعكس على الوضع الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي.» وهو يؤيد حركة «حماس» لأنه يؤيد التوجهات الإسلامية، ولأن «حركة 'حماس' بالذات أكثر اتساعاً وأفكارها تشمل الجميع، ولديها مرونة معينة.»

المد الجماهيري للحركة الإسلامية مجرد تعاطف

يقوّم أحد النشطاء في القطاع الخاص (استيراد) في قطاع غزة واقع السلطة والمعارضة كالتالي:

> الإنسان العاقل يحلم بأن تكون له دولة ووطن واستقلال. لكن الحلم الفلسطيني أوسع من هذا. وهناك قيود على السلطة، وأملنا أن يكون أداء السلطة أفضل من الواقع في مختلف المجالات... العائدون أتوا من الخارج من دول متطورة أو منفتحة قياساً بالمجتمع هنا... المجتمع الأسري والعائلي كان أقوى... ظهور الإنترنت والكومبيوتر والدش (الصحن اللاقط) ترك تأثيراً. القوى الاستعمارية لن تسمح بأن يكون هنا نظام ديمقراطي يختلف عن جيرانه، مع الفارق أن للدول المجاورة استقلالاً وقوانين وغير ذلك. في الدول العربية هناك فساد وتوظيف بالواسطة مثلنا.

ويضيف عن المعارضة:

> إذا كان هناك وعي وثقافة في المجتمع تكون هناك معارضة قوية. الإنسان يكون لديه وعي ثقافي واجتماعي عندما يكون شبعان. لكن إذا كان الوضع سيئاً، وهناك بحث عن لقمة العيش، فالمعارضة تكون ضعيفة... السلطة هي نظام الحزب الواحد، و«فتح» تمثل ٩٠٪ من السلطة، و١٠٪ من المعارضة. القرار هو قرار «فتح»، وهو دكتاتوري... المعارضة الإسلامية لم تؤثر. المد الجماهيري للتنظيمات الإسلامية مجرد تعاطف لا أكثر، لكن إذا وضعتها على المحك تتضح الأمور. إذا كان الشخص يقول أنه «حماس»، أو جهاد، وعرضت عليه وظيفة في السلطة يقول أنه «فتح». العمود الفقري للوضع هو الاقتصاد... لو كان الحكم بيد السلطة نزيهاً وفيه اعتدال تتلاشى المعارضة، وإذا بقي الحكم متسلطاً وفيه محسوبية تقوى شوكة المعارضة.

تقول مصممة معمارية (غزة) تعمل في مكتب خاص:

> كان الوضع الاقتصادي جيداً والعمل في إسرائيل كان متوفراً والمعابر والحركة مفتوحة... ما يجري الآن هو ضريبة يدفعها الشعب وتدفعها السلطة. إسرائيل تريد دق إسفين بين السلطة والشعب. السلبيات تقع في جزء كبير منها في إطار مسؤولية الناس الذين شجعوا الرشاوى، بل إن الناس بدأوا بها، كما أنهم مسؤولون عن عدم محاربتهم للفساد.. نمت طبقتان في المجتمع، طبقة فاحشة الثراء وأُخرى تمثل الأغلبية في وضع معدم.. أول نشوء السلطة كان هناك حرية وأمان ومطاعم وترفيه. الناس أحسوا بالأمان، الآن هناك فلتان أمني رهيب في البلد.

وترى المصممة المعمارية أن وجود معارضة أمر إيجابي، «وإلاّ لن يكون هناك رادع للسلطة. بعض فئات المعارضة يتحول إلى جهات تبحث عن كراسي وتحاول أن تستغل دورها كمعارضة.» وتضيف أنها «لم تلاحظ وجود أي توجه لدى المعارضة لمحاربة الفساد والحد من مظاهر التدهور.» وترى أن هناك تركيزاً على الجانب السياسي، في حين «يجب أن يكون الإصلاح في الجوانب كلها؛ إذ لا انفصال في الوضع السياسي عن الاقتصادي والاجتماعي.» وتقول أنها لا تدعم أي فصيل لأن هناك تجاوزات لدى الفصائل كافة.

تقدير لليسار على دوره في بناء مؤسسات مجتمع مدني وتقدير للتيار الإسلامي على بعثه روح المقاومة

من الإسلاميين من يقدر للمعارضة اليسارية إقامتها مؤسسات المجتمع المدني والمرأة والعمال وحقوق الإنسان، ومساهمتها الإيجابية في تقديم مساعدات للناس، وفي الضغط على السلطة، وبالذات من جانب المنظمات الحقوقية التي كانت تعمل ضد الاعتقال السياسي وتجاوزات الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، في حين «أثر الاتجاه الإسلامي في السلطة من خلال إبراز القوة التي كانت أحياناً رادعاً ضد الاستقواء على الحركة الإسلامية.» ويلاحظ أن «الحركات الإسلامية نجحت في السيطرة على المساجد، وفي تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.»

لاحظ البعض بروز «مظاهر الانحياز إلى الرايات والأعلام الفصائلية» في نشاطات المعارضة. كما لاحظ «عمليات الاستعراض بالسلاح، واستخدامه بطريقة سيئة في إطار الفوضى و'الزعرنة' والعربدة والعشائرية.» على الرغم من هذا كله،

هناك بث لروح المقاومة والرغبة في الاستشهاد لدى الناس، «إذ إن هناك جيلاً لا يفكر إلاّ بلغة المقاومة والجهاد ضد إسرائيل.»

يقول أحد المدرسين في مدرسة ثانوية حكومية ومن المتعاطفين مع حركة «حماس»:

> وضع الناس في ظل السلطة أفضل من وضعهم تحت الاحتلال حتى من نواحي الأمن، وكذلك اقتصادياً... أسمع أشخاصاً يتكلمون عن ممارسة الفساد، وخصوصاً من جانب الذين قدموا من الخارج... هناك فئات اغتنت وأُخرى ضربها الفقر. وكل سلعة لها مستورد معين، وهؤلاء هم مقربون من السلطة وأجهزتها، أقصد احتكارات معينة. كثيرون من الناس غير مرتاحين لوضع السلطة.. لا أرى معارضة جدية للسلطة، حتى «حماس» لم تقم بأي دور في تعديل خلل السلطة، أنا لا أعرف برنامجها في ذلك. والمعارضة لم تفعل شيئاً وهي مقصرة. و«حماس» والجهاد وغيرهما لم تقم بشيء إمّا لقصور عندها وإمّا لعدم رغبة.

يقول هذا المدرس أريد «مجتمعاً إسلامياً، وأتمنى أن يكون اتجاه السلطة إسلامياً، فالإسلام أساس الديمقراطية (أمركم شورى بينكم) قبل الديمقراطية الغربية.» ويضيف: «أنا متعاطف مع (حماس) لمقاومتها الاحتلال، ولأنها تشفي غليل الناس في مقابل التدمير الذي نسمع عنه يومياً.»

ويقوّم أحد الأساتذة المشاركين في الجامعة الإسلامية في غزة تأثير السلطة في المجتمع كالتالي:

> الوضع الاقتصادي العام سيئ، هناك ارتفاع في الأسعار، وتدن في القدرة الشرائية وفي رواتب الموظفين. اجتماعياً هناك اختلاف بين منطقة وأُخرى. والوضع الأمني يختلف من منطقة لأُخرى. هناك انفتاح أكبر في الجوانب الاجتماعية نتيجة التأثر بالعادات والتقاليد الغربية، وخصوصاً مع بدايات قيام السلطة. مع الانتفاضة تراجع هذا الانفتاح كثيراً فيما يخص القيم الاجتماعية، والزي، والجوانب المظهرية. في الجوانب الاجتماعية والإدارية الوظيفية هناك محسوبية وواسطة في الحصول على أية وظائف مهما تكن صغيرة، علماً بأن هذا الأمر لم يكن موجوداً في السابق. وهناك سعي حميم للحصول على الوظيفة لعدم وجود فرص عمل في إسرائيل، إذ كانت رواتب العمال تفوق رواتب الموظفين، وبالتالي لم يكن هناك طلب على الوظائف. الأوضاع

الأمنية والإغلاق وعدم قدرة العمال على الوصول إلى أماكن عملهم، كل ذلك جعل الناس يبحثون عن الوظيفة بأظفارهم، ويدفعون الرشاوى للحصول على عمل يقتاتون منه. هناك ارتفاع في الأسعار بسبب الاحتكارات من جانب السلطة، وتحديداً في أسعار مواد البناء والوقود. مؤسسات السلطة تشهد بطالة مقنّعة، والأماكن القيادية يحتلها أشخاص بلا كفاءة أو لديهم مؤهلات علمية لا تتلاءم مع مواقعهم. أمّا الجوانب الإيجابية فتتمثل في السماح بإنشاء المؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني أكثر مما كان في السابق.

الطبقة الوسطى: انغماس في تأمين لقمة العيش

قد يشارك البعض من هذا الاتجاه آخرين من الاتجاه العلماني في رأيهم أن أصحاب رؤوس الأموال في فلسطين أكثر تأثيراً من الطبقة الوسطى لأنهم «أصحاب احتكارات... وتقلدوا مناصب رفيعة، وحاولوا التفريط في حقوق الناس، كما حاولوا فرض مظاهر حياة سلبية مثل كازينوهات، ومراقص، وأمور أُخرى»، على حد تعبير أحد مؤيدي هذا الاتجاه. وقد يشارك في الموقف الذي لا يرى تأثيراً يذكر «لطبقة العمال والفلاحين.» واعتبر أحدهم أن «الطبقة الوسطى أصبحت واجهة أمام الناس» بسبب ما توفر من حرية للإعلام والصحافة.

يقول أحد المعلمين أن الطبقة الوسطى

> لا تؤدي أي دور سوى البحث عن المكاسب المادية، سواء في السلطة أو في «حماس» أو في غيرهما. ودورها أناني وضيق جداً بسبب انشغالها بمصالحها الخاصة. [وهو يعتبر أن] أصحاب رؤوس الأموال الذين هم على علاقة بالسلطة مؤثرون أكثر في قرار الأخيرة، وإن بقي دورهم المجتمعي معدوماً.

تقول ناشطة في الإطار النسوي الإسلامي (وهي خريجة في مجال الصيدلة)، وتدير حالياً مؤسسة إعلامية:

> هناك تراجع في دور الطبقة الوسطى التي قامت بدور قوي في الانتفاضة الأولى، لكنها بعد اتفاق أوسلو أصيبت بحالة من الإحباط... وبعد مجيء السلطة تراجع النَفَس الثوري لدى الأحزاب، ولم يعد لدينا خطاب سياسي ذو صدقية. وهذا الوضع ترك أثراً في الطبقة الوسطى التي نمت في أوساطها

فئات طفيلية مقررة في السياسة الفلسطينية. والانكفاء لدى أبناء الطبقة الوسطى هو ردة فعل على ما يحدث. كما أن للعولمة أثراً في الطبقة الوسطى، لأن الأوضاع التي تعيشها هذه الطبقة اقتصادياً تحتاج إلى جهد متواصل لتأمين الاستقرار المعيشي الحياتي. وهذا الأمر يحظى بأولوية لدى كثيرين بسبب الخوف من عدم الاستقرار والمتغيرات.

الطبقة الوسطى مغيبة عن صنع القرار، ودور العشائرية ظاهر

يطرح أستاذ في جامعة فلسطينية في منتصف العقد الرابع من عمره، متزوج ولديه سبعة بنين يدرسون في مدارس حكومية. وهو مقيم وسكنه بالإيجار ومتخرج (ماجيستير) من جامعة القدس، وناشط في نقابة العاملين في الجامعة، ما يلي:

«في الانتفاضة الأولى كان للطبقة الوسطى دور مميز. واتسمت تلك الفترة بالمشاركة الجماعية والشاملة من جانب جميع الأطر النقابية والمهنية (مهندسين، أطباء، نقابات في الجامعات، صيادلة....). وكانت المشاركة عبر اللجان، ودورها كان حيوياً وفعالاً لا على صعيد المدينة فحسب، بل على صعيد القرية والمخيم أيضاً. بعد قيام السلطة أصبح دور الطبقة الوسطى مغيباً عن صنع القرار الفلسطيني، وحل محلها جزء من العائدين مع القيادة. وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على حجم الطبقة الوسطى، فإن فاعليتها تراجعت... وانحصر دورها السياسي. وبعد الانتفاضة [الثانية] ساء وضعها الاقتصادي كبقية الطبقات في المجتمع الفلسطيني؛ إذ تأثرت بالإغلاق والحصار وبالاتجاه إلى العمل مع السلطة. فئة صغيرة فقط من الطبقة الوسطى استفادت...» ويرى أن طغيان الجانب السياسي يؤثر في دور الطبقة الوسطى وفي المجتمع ككل، ويؤثر فيه كذلك غياب النظام العام، والتفرد بصنع القرار الفلسطيني، وضعف فصائل العمل الوطني، وتشتت جهود الطبقة الوسطى، كفئات، وأحزاب، ومصالح قطاعية. وفي رأيه أن الطبقة الوسطى ترغب في أن يكون هناك مجتمع ديمقراطي، وفي أن تجرى انتخابات عامة بصورة دورية، وترغب في رؤية مجتمع حديث في الإدارة والصناعة والتكنولوجيا. وتسعى لأن تؤدي كطبقة دوراً قيادياً في المجتمع. ويعتقد أن اتساع القاعدة الاجتماعية للتيار الإسلامي يعود إلى «الأداء السيئ للحزب الحاكم، وعدم التقدم في مسيرة السلام، وفشل برنامج السلطة وفصائل المقاومة، وعدم شعور المواطن بوجود تقدم لمصلحته.»

ويرى أن تأثير «العشائرية» يختلف من منطقة إلى أُخرى، و«لا أحد يستطيع أن ينكر أن للعشائرية دوراً بارزاً ومهماً في منطقة الخليل، فالظهور العشائري في الخليل عكس ذاته على الطبقات والشرائح كلها.»

ويقوّم أحد الأساتذة في الجامعة الإسلامية – غزة دور الطبقة الوسطى، كالتالي:

لا أرى أي دور لها؛ فأفرادها لا يملكون في معظمهم وسائل قادرة على طرح آرائهم ووجهات نظرهم. وكذلك وصولهم إلى الجماهير والطبقات الأُخرى صعب ومقطوع، كما في إطار التأثير في القرار في القضايا السياسية والاقتصادية. الصفوة هي صاحبة القرار، من هنا نلاحظ انفصاماً بين القرارات الفوقية وبين توجه الشارع. الشارع في وادٍ والقيادات العليا في المجتمع في وادٍ آخر.

أولويات ملتبسة

تقول محاضِرة في جامعة النجاح تحمل رؤية إسلامية وتنتمي إلى إحدى العائلات المعروفة (تعتبر نفسها من الأشراف):

أعتقد أن دور الطبقة الوسطى الآن أصبح ضعيفاً؛ وهذا بسبب الخلافات بين الاتجاهات السياسية، وبسبب البحث عن المصالح الخاصة والمناصب والتوظيف داخل السلطة. وأولويات الطبقة الوسطى غير واضحة بسبب الصراع بشأن النفوذ... عائلات جديدة بدأت تأخذ أدواراً في السياسة والمجتمع بينما العائلات العريقة وجدت نفسها بلا دور، لأن النفوذ أصبح معادله رأس المال والاقتراب من المسؤولين... أصبح الناس يسيرون مع صاحب السلطة أو المتنفذ، وهذه ثقافة منتشرة في المجتمع الآن... هناك دور للعائلية أعتبره إيجابياً، وتحديداً في نابلس... فالدور العائلي هو في توفير صندوق للتعليم أو صندوق للمساعدات الاقتصادية للأسر الفقيرة من العائلة ذاتها... أمّا توظيف العائلية في النفوذ التنظيمي أو السياسي، فأعتبره غير إيجابي... أعتبر الجهوية ظاهرة مَرَضية مزعجة.. أنا أعرّف نفسي كعربية مسلمة من فلسطين والأرض هي أرض الله، والانشداد نحو الجهوية [المحلية] أحدث خلخلة في بنية المجتمع الفلسطيني ككل.

الطبقة الوسطى تخشى فقدان امتيازاتها وتملك قوة كامنة كبيرة

أستاذ جامعي يقيم بمدينة نابلس، قريب من الاتجاه الإسلامي، ويسكن في بيت يملكه، وعنده أربعة أبناء جميعهم في مدارس خاصة في المدينة، والتدريس هو مهنته الوحيدة ويعتبره رسالة، ومصدر دخل ضرورياً. يرغب «في قيام مجتمع يسوده القانون والنظام والعدالة، عبر تطبيق أسس الديمقراطية، وخصوصاً تداول السلطة والتعددية

السياسية.» ويعتقد «بوجود إمكان للقضاء على الفقر والبطالة، ورفع مستوى الخدمات في المجالات كافة، وبضرورة أن تتصف إدارة البلاد بالشفافية، كي لا يكون هناك مجال لأي كان للاختلاس وللواسطات والإهمال وغير ذلك.»

يقول عن الطبقة الوسطى: «واقع الطبقة الوسطى متردٍ في الوقت الراهن، لأسباب كثيرة، أهمها أن السلطة كرست المفاهيم السائدة في معظم الدول العربية... ولذلك، نجد أن هذه الطبقة تعتزل الحياة السياسية إلى حد بعيد، أو تبدي تأييداً لدور السلطة، في الوقت الذي تحتفظ سراً بمواقف مغايرة. والسبب هو الخوف على المصالح. وهذا يشير إلى أن الطبقة الوسطى تمتلك قوة كامنة كبيرة، وفي إمكانها أن تؤثر في الواقع السياسي والاجتماعي. لكن يبدو أن الوقت غير ملائم لذلك، والفرصة غير مهيأة. ويبدو كذلك أن دور الطبقة الوسطى في التغيير يحتاج إلى وقت من ناحية، وإلى توفر المناخ الملائم من ناحية أُخرى. الطبقة الوسطى حققت تقدمها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ولا ترغب في أن تخسر هذا الواقع، ولا سيما في ظل عدم استقرار سياسي، وفي ظل عدم وجود بوادر لأي تغيير في اللعبة السياسية 'الديمقراطية'. وإذا قارنا ذلك بدور الطبقة العاملة، نجد أن الطبقة العاملة ليس لديها الكثير لتخسره، وخصوصاً بعد التدهور الذي حدث في الاقتصاد نتيجة أحداث انتفاضة الأقصى. أمّا الطبقة البورجوازية، فهي في وضع شبه آمن، إذ إن مصالحها غير مهددة في غالب الأحيان. ونجد أن الأغلبية العظمى لهذه الطبقة تقيم تحالفاً ضمنياً مع السلطة، لحماية مصالحها، ويكون بالتالي تدخلها في أي قضية سياسية أو اجتماعية محصوراً بالقدر الذي لا يهدد مصالحها أيضاً.»

مهندس ونقابي من قطاع غزة يعتقد أن دور الطبقة الوسطى

لا يتلاءم مع حجمها ولا مع الإمكانات التي يمكن أن تؤثر في المجتمع. السبب المباشر والقوي هو قلة الثقافة. يوجد علم ولا توجد ثقافة. ثقافتنا محدودة وسطحية، الطبقة المتنفذة تقوم بتوجيه للطبقة الوسطى على عكس ما يجب أن يحدث... دور العمال والفلاحين وأداؤهم أفضل من الطبقة الوسطى. هناك تغيير إيجابي في وعيهم لمصالحهم وبدأوا بالاحتجاج. الموظفون يحتجون على قانون الخدمة المدنية بصورة فردية، بينما لدى العمال احتجاج جماعي واضح.

الجهوية والمساعدات الدولية
أضعفت الطبقة الوسطى

يعتبر أحد الكتّاب الذين يميلون إلى الاتجاه الإسلامي، وهو من سكان مدينة نابلس ومن العاملين فيها، أن المجتمع الصالح يتجسد في «مجتمع إسلامي تعددي ديمقراطي تنموي واعٍ.» ويقدّر أن دور الطبقة الوسطى نما خلال العامين الأول والثاني من الانتفاضة الأولى، ثم توقف، وبدأت الطبقة الوسطى بعد ذلك بـ «الانحدار إلى أن أُعلن مجيء السلطة الوطنية سنة ١٩٩٤، فتوقف انحدارها بصورة موقتة.. إذ راهنت نسبة قليلة على نجاح اتفاق أوسلو... ونسبة أُخرى بدأت تستشعر الخطر الناجم عن الاتفاق، وأنا واحد من هؤلاء.» ويرى أن الدور الأميركي ودور المؤسسات الدولية المتعددة هدفا إلى «تدمير اللحمة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني عبر المساعدات والهبات والمواد التموينية، وهو ما ساهم في خلق بيئة أدت إلى تسارع ضعف الطبقة الوسطى وانهيارها في مقابل تنامي طبقة تجار الحروب والنزاعات.» ويرى أن الجهوية أو المحلية أدت دوراً في تمزيق «قوة الطبقة الوسطى». كما يرى أن السلطة تستخدم العائلية لتكريس هيمنتها وسلطتها. ويعتقد أن السلطة فشلت في حماية «التركيبة العظيمة للطبقة الوسطى التي كانت سائدة حتى سنة ١٩٩٤، والتي كان من الممكن أن تشكل القاعدة المتينة لدولة عصرية ديمقراطية.» ويرى أن تغلغل فكر الإسلام السياسي بين أوساط التكنوقراط يشكل هروباً إلى الأمام.

ويحاكم أحد الصحافيين المؤيدين لحركة «حماس» الطبقة الوسطى انطلاقاً من دورها في «تغيير الرؤى والأفكار»، ولكونها «تعبّر عن بوصلة الرأي العام.» لكنه اعتبر أن قدرتها على التغيير محدودة. ويرى أن دورها يتحدد في قضايا تخص «الالتزام الديني والضبط الأخلاقي»، لكن لا «تأثير لها في المستوى السياسي»، وهي «غير قادرة على محاربة الفساد أو على إحداث تغيير في النسيج الاجتماعي.»

يقول مهندس موظف في إحدى الوزارات (في مدينة نابلس) وله موقع مسؤول في نقابة المهندسين:

> أشعر بأن دور النقابات المهنية كمعبّر عن شريحة واسعة من الطبقة الوسطى ليس كما يجب بصورة عامة، وذلك لسببين: يعود السبب الرئيسي إلى مصادرة الفصائل السياسية لدور النقابات، في حين يعود السبب الثاني إلى الدور الرسمي [دور السلطة] الذي يبدو أنه غير معني بنقابات قوية. ولذا، تحاول السلطة تحجيم النقابات ودورها بطريقة مباشرة وغير مباشرة. ونحن كنقابة مهندسين نُعتبر من أقوى النقابات في فلسطين، وعلى الرغم من ذلك

نعاني، فما بالك في باقي النقابات.

وفي تقدير هذا النقابي أن أولويات الطبقة الوسطى تحولت

إلى تأمين لقمة العيش، وهذا أثر في دورها؛ أي أن الطبقة الوسطى أصبحت طبقة متأكلة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة. كيف يمكن للمعلم أن يؤدي دوره وهو يفكر في لقمة العيش؟ القناعات الوطنية باقية، لكن شكل المواجهة اختلف تماماً، وطبيعة الهجمة الإسرائيلية أثرت في الطبقة الوسطى وأولوياتها... أي أن التراجع في دور الطبقة الوسطى شكل تراجعاً للسمات القديمة لهذه الطبقة المتمثلة في المبادرة والانخراط في الفعل الوطني والثقافة التجديدية.

الطبقة الوسطى قابلة للشراء وقد تولت تهميش نفسها بنفسها

محاضر جامعي في العقد الثالث من العمر (وهو خريج جامعة فلسطينية وحائز شهادة ماجستير)، ويسكن وزوجته الجامعية شقة بالإيجار منذ فترة وجيزة في مدينة رام الله (ويسعى لشراء شقة بمساعدة أخ له يعمل في إحدى دول الخليج)، ووالده لجأ بعد النكبة إلى أحد المخيمات القريبة من رام الله - البيرة، حيث يقيم معظم أفراد العائلة. هذا المحاضر يصف نفسه بأنه إسلامي مستنير، ويرى أن أغلبية الطبقة الوسطى في المخيم تتكون من موظفين في سلك التعليم، أو موظفين في وزارات وأجهزة السلطة مع أعداد محدودة من أصحاب الاختصاص (محامين، ومهندسين، وأطباء)، وعدد قليل متفرغ للعمل التنظيمي والسياسي في التنظيمات الفاعلة في المخيم (باستثناء حركة «فتح»، حيث تم تفريغ الكادر التنظيمي في مؤسسات السلطة وأجهزتها). يرغب في إقامة مجتمع يسود فيه «قبول للآخر، ويتميز بالتوزيع العادل للموارد بما يقلص الفجوات بين الطبقات الاجتماعية وبين المدينة والقرية، ويتم فيه تداول السلطة بصورة سلمية وعبر آليات الانتخابات النزيهة والحرة وفق قانون انتخابي لا يعطي الأغنياء امتيازات.» ويرى أن الطبقة الوسطى الفلسطينية «تعيش مرحلة تأرجح بين الطبقة العليا والطبقة الفقيرة، بسبب ارتفاع تكلفة الحياة وثبات الرواتب.. كما أن جزءاً واسعاً منها يعيش حالة قلق واضطراب، وهناك طلبة جامعيون لا يملكون ثمن ساندويش.»

ويرى أن من أبرز نقاط ضعف الطبقة الوسطى «قابليتها للشراء»، سواء بالترغيب أو بالتهديد. ويرى أن بعض شرائحها «يتسم بالجبن، وتحديداً فئات الموظفين (كالمعلمين)، بسبب غياب القوانين الحامية في حال اتخاذها مواقف مطلبية وممارستها بطرق سلمية.» ويقدّر أنها طبقة تولّت تهميش نفسها بنفسها، وهي لا تعي قدراتها

الذاتية «على الرغم من امتلاكها قدرات عالية من حيث العدد والمؤهلات.» وهو يشير إلى أن كثيراً من فئات الطبقة الوسطى كالمعلمين يعمل، خارج الدوام، في مهنة أُخرى كسائق تاكسي، أو صاحب دكان، أو في الدهان، بسبب تدني الراتب وما تمليه مهنة المعلم من متطلبات «طبقة وسطى». وعلى صعيد الجامعة، يرى أن أساتذة الجامعات يعيشون في عزلة عن المجتمع من حيث الدور السياسي أو الاجتماعي.

وترى مصممة معمارية أن

> الطبقة الوسطى لا تقوم بدورها المفترض لأن النظام السياسي الحاكم يتكون من فئة متسلطة من البورجوازيين الذين تدعمهم السلطة، وهؤلاء يحجّمون دور المثقفين والطبقة الوسطى... وعندما يكون هناك متنفذ لا يحمل شهادة (جامعية) ويصبح بورجوازياً ومدعوماً من السلطة فهذه مشكلة. لا يوجد تواصل بين أفراد الطبقة، وهناك إحباط معين، ولا وجود لمقومات لفعل شيء، ولا يوجد عمل يقومون به.

ويرى مدير في شركة في القطاع الخاص، من غزة، أن الطبقة الوسطى تتستر «في الوظائف. لو أن الأوضاع جيدة لكان التركيز على الأعمال الحرة.» ويرى أنها «لا تستطيع أن تؤثر من دون توفر الوعي.»

الطبقة الوسطى محبطة ومنشغلة بملاحقة لقمة العيش

يقدّر مشرف تربوي في جمعية الشبان المسلمين في العقد السادس من العمر وخريج القاهرة (دبلوم دراسات عليا)، ويملك مسكنه في مدينة الخليل، ويدرس أولاده في مدارس حكومية وجامعات محلية، أنه «في عهد أوسلو والسلطة، تراجع وضع الطبقة الوسطى، لأن أوسلو لم تحقق شيئاً في مجال الوضع السياسي. ويرى أن لا تأثير للطبقة الوسطى راهناً، وهي منشغلة بلقمة العيش، ومصابة بالإحباط، وعلى الصعيد الاجتماعي لم تعد هناك علاقات اجتماعية، وحلت المصلحة محل المواطنة.»

ويرى أن «الطبقة الوسطى هي دعامة المجتمع وهي الرافعة التي تعمل على تقدمه، ومع ضعفها فقدت دورها الطليعي. وهناك عقبات أمام تطور دورها تتمثل في: نظام الحكم، والوضع الاقتصادي الصعب، والاحتلال.» ويعتقد أن «الطبقة العاملة مسحوقة، والرأسمالية باتت تنظر إلى تشغيل الأقارب، وإنْ ليسوا من المهرة.» ويرى أن التعصب للعائلية شاع وانتشر حتى بين «أصحاب الثقافة العالية» في محافظة الخليل. كما أن استيراد البضائع من الخارج (الصين) أو من إسرائيل على الرغم من وجود بضائع محلية، عكس نفسه على المجتمع بما فيه الطبقة الوسطى. ويرى أن اتساع

قاعدة الاتجاه الإسلامي بين أوساط الطبقة الوسطى يعود إلى «فشل الحل السياسي.»
وهو يريد انتخابات «تقوم على الشورى، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.»

فئات من الطبقة الوسطى تحولت إلى أدوات لنشر اللاعقلانية

اعتبر مدير دائرة أوقاف إحدى المدن الفلسطينية في شمال الضفة الغربية أن الدور السياسي للطبقة الوسطى الفلسطينية تراجع، وأن شرائح منها تم استقطابها و«تحولت إلى أدوات لتجهيل الناس ولنشر اللاعقلانية. وهم بذلك يخونون طبقتهم... وهي موزعة بين الاحتواء والقمع، وبعضها لا يزال يلهث للحفاظ على شيء.. ولا يوجد تنظيم سياسي يعبر عنها، وهذا دليل أزمة.» وهو يعتبر أن «الثقافة العقلانية تتراجع بسبب حالة التأكل التي تعيشها الطبقة الوسطى.» كما يعتبر أن الانتماءات الجهوية أضعفت الطبقة الوسطى وعموم المجتمع. وفي رأيه أن «مدينة القدس شهدت في القرن السادس عشر نقابات كانت تعرف بالطوائف قامت على أسس مهنية وخلقية أفضل من نقاباتنا اليوم.»

ويلاحظ مدير دائرة الأوقاف المذكور أن «كثيرين من قيادات الإخوان المسلمين هم من خريجي كليات الطب والعلوم والهندسة... وأغلبية التكنوقراط هي من أبناء العمال وصغار الكسبة والفلاحين، وتعليمهم لم يرفع من مستوى معيشتهم بالشكل الذي يتطلعون إليه، وبالتالي يقارنون أنفسهم بغيرهم من أبناء البورجوازية والرأسمالية، فيجدون أنهم ما زالوا في حالة عدم استقرار معيشي، وبالتالي يلجأ هؤلاء إلى قوى الشارع والرموز والمصطلحات الدينية لتثبيت نفوذهم وتأكيده.»

تباين في تقويم نتائج الانتفاضة الثانية

يلتقي كثيرون من التيار الإسلامي مع الرأي القائل بأن الانتفاضة «أضعفت السلطة وهيبتها في جميع المجالات، وأضعفت ثقة الناس بها إلى حد كبير.» وأن الناس باتوا يديرون أمورهم من دون السلطة، وفق ما ارتأى صحافي مؤيد لحركة «حماس». ويميل بعض أفراد هذا التيار إلى التركيز على «الفوضى والانفلات الأمني وضرب النسيج الاجتماعي والجرائم و'الزعرنة' والعربدة... وظهور تراجع في مستوى التعليم»، محملين، وإن بصورة غير مباشرة، السلطة الفلسطينية مسؤولية ذلك. وفي

المقابل، أبرز بعضهم الآخر «روح الصمود والقتال على الرغم من الحالة الصعبة والحرمان والاضطهاد غير المسبوق منذ سنة ١٩٤٨.» كما أشار إلى ظهور «جيل جديد مختلف تشرّب ثقافة أحادية هي المقاومة والجهاد والاستشهاد والعمل والنضال»، معتبراً أن التيار الإسلامي هو وراء ذلك.

برز داخل التيار الإسلامي رأيان متعارضان في تقويم الانتفاضة الثانية: رأي رفع من شأن روح المقاومة والصمود والتصدي، وآخر أشار إلى الدمار والخراب اللذين حلا بالمجتمع والقضية.

يقول أحد المعلمين من مؤيدي حركة «حماس» عن الانتفاضة الثانية:

> سياسياً أضرت بقضيتنا، ولم يظهر لها إيجابيات... تأثيرها ظهر بشكل تدميري في المجتمع وفي جميع مرافق الحياة. كان الناس يظنون أنها ستؤثر إيجابياً، لكن ما حدث هو العكس؛ أعداد كبيرة من الشهداء، وتدمير للبيوت، واستخدام إسرائيل للطائرات والأسلحة الثقيلة.

في المقابل، يقول أستاذ جامعي مؤيد للحركة الإسلامية أن الانتفاضة

> استطاعت أن تغير نوعية أدوات الصراع، إذ نقلته من صراع بالكلام إلى صراع يستطيع أن يفرض ذاته على الأرض، ويحقق إنجازات. المقاومة هي الخيار الوحيد. انتفاضة الأقصى أجبرت شارون على التفكير في الانسحاب [من قطاع غزة]، وبالتالي الانتفاضة هي الخيار الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني، لأن الحلول كلها ثبت فشلها. لم يحدث تغيير في السلطة للتخلص من الفساد وغيره، لكن الانتفاضة ساهمت في دفع السلطة نحو استخدام أدوات جديدة بعد فشل الحلول والاتفاقيات مع الاحتلال.

واعتبر مهندس، مؤيد للتيار الإسلامي، أن للانتفاضة الثانية «إيجابيات كثيرة برزت في التعاطف العربي والإسلامي مع قضية الشعب الفلسطيني.» وهو يرى «أن بعض الظواهر السلبية [في المجتمع] اختفى، وانحسرت مظاهر الفساد، وظهرت علاقات أفضل بين الفصائل والتنظيمات.» كما كشفت الانتفاضة «عجز السلطة عن التفرد بقرارات تدعي أنها في مصلحة الشعب، وتوصلت إلى أنه يجب مراجعة الأمر مع الفصائل وأبناء الشعب الفلسطيني.» ويعتقد أن الانتفاضة الثانية جعلت الوضع الاقتصادي أصعب لإسرائيل التي سعت «لإرهاق الشعب الفلسطيني من أجل إرغامه على الاستسلام»، لكنها فوجئت «بصمود شعبنا خمسة أعوام. دول أُخرى لم تكن لتصمد في ظل حصار وإجراءات صعبة كالتي قامت بها إسرائيل.»

مدرس وإمام جامع: إن يُطبَّق الإسلام تنته المشكلات كلها

مدرس دين في مدرسة ثانوية وإمام مسجد، متخرج في أصول الدين من جامعة سعودية، ويسكن في أحد مخيمات غزة، ومتزوج وله تسعة أبناء (اثنان يدرسان في مدارس حكومية ثانوية، وابنة تدرس في الجامعة الإسلامية، ويدرس الباقون في مدارس الأونروا). زوجته حائزة دبلوم معهد المعلمين (رام الله) وتعمل مدرّسة. عمل فترة في إسرائيل، حيث كان يتقاضى - كما يقول - «ضعف راتبه الحالي»، لكنه يرى «أن وضعه الاجتماعي بات، بعد الانتقال إلى التدريس، أفضل.» ويستطرد: «العامل كان يخرج إلى العمل مع الفجر ويعود إلى بيته بعد غروب الشمس ولا يفعل شيئاً عند عودته سوى النوم. لكن مع الوظيفة الحالية هناك وقت طويل أمضيه مع الأولاد أعلمهم وأربيهم.. ومكانتي في عائلتي الأوسع أصبحت أفضل، فهم يأتون إليّ لحل مشكلاتهم.» ويضيف: «أنا راض عن مستوى المعيشة مع أن الراتب الشهري لا يفي بالمتطلبات والحاجات. لكن على الرغم من كثرة الأولاد فأنا أوفر من راتبي... وأطمح إلى الارتقاء بوضعي، إذ إن نظرة الناس إلى المدرس أصبحت عادية... أتمنى لو أستطيع تحصيل شهادات أعلى.»

بالنسبة إلى وقت الفراغ يقول أنه يمضيه «في المطالعة والبحث، وإن تبقى وقت أساعد الزوجة في المطبخ... ونادراً ما آخذ الأولاد للتنزه... وعندما اشتريت قطعة أرض كنت آخذ الأولاد إليها مرة كل شهرين... لا توجد أماكن كافية لتمضية أوقات الفراغ. البحر هو المتنفس الوحيد، لكن هناك اختلاطاً [بين الجنسين] وأنا أبتعد عن هذه الأمور.»

ويرى أن «مساوئ السلطة أكثر من مزاياها... كنت خطيباً وكنت أعتلي المنبر وأتحدث بما شئت، وتحدثت ضد السلام خلال وجود الاحتلال، ولم أتعرض للاستدعاء. وفي عهد السلطة اعتقلت مرتين لمجرد شبهة.... في ظل السلطة صار هناك جهر بالزنا والخمر، وسكوت السلطة زاد الطين بلة. والعلاقات الاجتماعية تفككت؛ فالجار لا يعلم إذا كان جاره جائعاً أم لا. أصبح الناس يفكرون في أنفسهم فقط، وهناك محسوبيات وواسطات....» ويرى أن المعارضة الإسلامية «تقوم بدور إيجابي في إصلاح ما فسد على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي عن طريق الوعاظ والخطباء في المساجد، ومحاربة الفساد الذي انتشر: الزنا والفجور والغناء... أمّا المعارضة الوطنية فلم تهتم بتغيير الفساد.»

يريد «مجتمعاً إسلامياً وملتزماً الدين. وإذا طبق الإسلام تنتهي المشكلات كلها. لا تعددية ولا أحزاب، مثل الأجيال الأولى. لقد جربنا العلمانية والاشتراكية والديمقراطية فلنجرب الإسلام مرة واحدة... لا أمان إلاّ في وجود الإسلام.» وهو

يتمنى أن «تزول السلطة كلياً كي يتغير هذا الوضع.... إذا ذهب أهل الفساد يأتي أهل الإصلاح، والشر يزول وأهل الشر يزولون... لا نسترد الحقوق والمقدسات إلاّ بهذا الدين.» يقول إنه يؤيد «حماس» لأنها «أفضل الموجود في هذا المجتمع؛ فهي اعتمدت وسائل معينة للتغيير في الواقع والحياة المجتمعية، وحملت على عاتقها دعوة الناس إلى الدين وأساليب المقاومة لتحرير الأرض ودحر الاحتلال. ولا يتم تحرير الأرض إلاّ بهذه الطريق الشرعية: القتال ضد الأعداء إلى يوم القيامة.»

تقول مهندسة معمارية:

أنا تضررت بالانتفاضة، كان لديّ مكتب استشاري يشغّل خمسة مهندسين وموظفين. أغلقنا المكتب، وتحولت هذه إلى مرحلة هدم لا مرحلة بناء.. لكن لا تزال هناك قيم التكافل الاجتماعي.»

ويقول مدير إحدى الشركات المستوردة للسيارات عن تأثير الانتفاضة:

التأثيرات كانت سيئة جداً، لا أجد أي إيجابية، بل هي أعادت المجتمع إلى الخلف. أذهب في زيارات للشمال والجنوب، الأشجار قطعت جميعها، ودمرت فرص الأيدي العاملة التي تعمل في إسرائيل. الآن هناك بطالة. نحن نعيش في سجن كبير لا أكثر من ذلك. أنا أتعلم شيئاً واحداً في الحياة: لا أصدق سوى ما أراه وألمسه. وغير ذلك لا أصدقه. كل من يتحدث عن اقتراب الحلول كاذب.

ثالثاً: نماذج من الاتجاه الوطني العام

هذا الاتجاه هو السائد إلى حد ما في أوساط كوادر حركة «فتح» وقياداتها أو المقربين منها (من دون أن يعني هذا غياب «فتح» عن الاتجاه العلماني، أو عن الاتجاه الإسلامي، فهي ممثلة في الاتجاهين، وإن بثقل أقل من الاتجاه الوطني). وقد تبلور هذا الاتجاه، أساساً، عبر علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعمليات بناء أجهزة السلطة ومؤسساتها، وفي إطار المشروع الوطني الدولاني. كما نجد ممثلين له في مؤسسات القطاع الخاص الحديث، وفي المؤسسات المهنية. ويضم هذا الاتجاه مقيمين وعائدين ولاجئين كما هو الحال في الاتجاهات الأُخرى. ينصب اهتمام هذا الاتجاه على قيام الدولة الوطنية، ولذا نجد عند فئاته المُنظّرة اهتماماً خاصاً بالمؤسسة باعتبارها نواة الدولة ومصدر وظيفة ومكانة اجتماعية. وهي ترى في مؤسسات السلطة

(الدولة العتيدة)، وفي اقتصاد السوق الحرة وفي الانفتاح الخارجي مصدر استقرار وأمان لها. بتعبير آخر، لا يحمل هذا الاتجاه، خارج مشروع الدولة الوطنية والاقتصاد الحر، رؤية مجتمعية واضحة، ولا يملك تصوراً واضحاً لطبيعة الدولة ولنظام الحكم فيها ولعلاقتها بالمواطن. ويتأثر هذا الاتجاه بمواقف ورؤى الاتجاهين الآخرين أكثر مما يؤثر فيهما.

> إن حركة «فتح»، على الرغم من العلاقة المتشابكة بين أجهزة الأمن وبين جسم التنظيم، ليست تنظيم السلطة، أو يجب ألاّ تكون كذلك، لأننا لا نؤمن بالدولة الثيوقراطية (التي يحكمها ظل الله على الأرض)، ولا الدولة الدكتاتورية (التي يحكمها نظام الفرد الواحد أو الحزب الواحد)، ولا الدولة التي تخلط الديني بالسياسي.. إن دولة فلسطين تحكم من الآن، وستحكم في المستقبل - من منظور حركة «فتح» - بالأسلوب الديمقراطي، لذا لا تؤمن «فتح» بتنظيم أو حزب السلطة (الدولة)، والذي تعيش الأحزاب الأُخرى على هامشه مصفقة مصفرة، أو من خلال الغرف السرية والمناشير.. إن الجميع يلتفون حول المائدة نفسها، مائدة الحكم... (أبو بكر ٢٠٠٣، ص ٥١).[٢]

بعض هذا الاتجاه من الطبقة الوسطى انتقل إليها (من حيث مستوى الدخل أو المكانة الاجتماعية أو كليهما) عبر الانتماء التنظيمي والتاريخ النضالي (كرأس مال رمزي) اللذين مكنّا هذا البعض من أخذ مواقع كادرية وسطى أو عليا في الهرمية التنظيمية للأحزاب والتنظيمات السياسية، والحصول على ما يترتب عليها من امتيازات ومكانة. والبعض انتقل إلى صفوف الطبقة الوسطى (وهذا النمط نجده في مختلف الشرائح المهنية للطبقة الوسطى، وفي قطاع المنظمات غير الحكومية، ولا يقتصر على هذا الاتجاه) عبر الحصول على منحة للدراسة الجامعية من خلال منظمة التحرير أو أحد فصائلها. وقد كانت هذه المنح، في معظمها، مفردة للدراسة في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأُخرى قبل انهيارها في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ومن نماذج هذا الاتجاه شخصيات مقيمة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت قد تعرضت للاعتقال من جانب إسرائيل بسبب دورها السياسي - التنظيمي، ووجدت فرصة بعد قيام السلطة الفلسطينية في الترشح للمجلس التشريعي سنة ١٩٩٦ في دائرة سكنها، أو للتعيين في منصب في إحدى مؤسسات السلطة أو وزاراتها. والبعض يشغل مواقع في الفئة العليا من الطبقة الوسطى بحكم الجمع بين التعليم العالي والنفوذ العائلي والموقع التنظيمي (أي الجمع بين رأس مال ثقافي، ورأس مال اجتماعي، ورأس مال رمزي).

تولى العمل الإداري والتنظيمي والنقابي والثقافي، في مؤسسات منظمة التحرير

أو في حركة «فتح» وفصائل أُخرى، توليد أبرز نماذج فئات هذا الاتجاه وأوسعها؛ وهي فئات نجد بينها كوادر تنظيمية محلية (من الضفة والقطاع) لا تتمتع بدرجة عالية من التعليم (قد لا يتجاوز المرحلة الثانوية)، ومعظمها لم يغادر الأراضي الفلسطينية، وإن غادر فلم يتجاوز حدود الأردن، وبقي على هذه الحال حتى قيام السلطة الفلسطينية والتحاقه بوظيفة في مؤسساتها، أو في منظمة غير حكومية. ليس من النادر أن تكون الزوجة في أسر الطبقة الوسطى ربة بيت، وإن تجد نسبة غير قليلة من الزوجات اللواتي يعملن في وظيفة في مؤسسة حكومية أو في التعليم. كما نجد أسراً يتجاوز عدد أفرادها السبعة أفراد (زوجان وخمسة أولاد وأكثر أحياناً)، وفي هذا تقاطع مع الاتجاه الإسلامي. كما قد نجد أولاد هذه الأسر يتعلمون في مدارس خاصة، وتحديداً لدى أصحاب الدخل العالي قياساً بالمعدل العام، الذي يوفره الموقع الوظيفي. وفي هذا تقاطع مع فئات الطبقة الوسطى ذات الاتجاه العلماني والدخل المرتفع نسبياً.

نعثر في صفوف هذا الاتجاه على نماذج ذات دخل محدود بحكم تدني السلم الوظيفي لهؤلاء (معلم/معلمة في وزارة التربية والتعليم، رئيس قسم في إحدى الوزارات أو يعمل في المراتب العادية في الشرطة والأجهزة الأمنية). كما نجد في صفوف هذا الاتجاه نماذج من العائدين (وفق اتفاق أوسلو) الذين عملوا في مؤسسات منظمة التحرير، أو شغلوا مواقع كادرية في فصائلها (الأغلبية من حركة «فتح»). وهؤلاء عيّنوا في معظمهم، بعد عودتهم، في مواقع إدارية وتنفيذية في السلطة. بتعبير آخر: تتباين فئات هذا الاتجاه، كغيرها من فئات الطبقة الوسطى، من حيث مستويات الدخل، ومن حيث طبيعة وعلاقات العمل والمرتبة الإدارية والتخصصات المهنية، لكنها تلتقي، إلى درجة كبيرة، في رؤيتها العامة وفي تطلعاتها وفي اللغة التي تحاكم بها موقفها من السلطة والمعارضة وفي توصيف وضعها ومحدداته.

الوظيفة مصدر لاستقرار الدخل ولتوليد علاقات وتحقيق طموحات فردية

ينظر أصحاب المواقع العليا في مؤسسات السلطة الفلسطينية التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى وظائفهم «كمهمات سياسية واجتماعية ووطنية.» ولا يلمس معظمهم تأثيراً سلبياً في مواقعهم الوظيفية بحكم انتمائهم إلى أُسر لاجئة، أو لكونهم عائدين، وإن رأى بعضهم تأثيراً إيجابياً لكون الشخص أسيراً سابقاً أو مبعداً عائداً. ولا يتردد الرجال منهم في الإقرار بأن كونهم رجالاً وفر لهم فرصاً أكبر «لتبوّء المكانة والموقع»

اللذين يشغلونهما. ولا يتردد كثير منهم في الاعتراف بأن موقعه الجديد (بعد قيام السلطة) وفر له «مستوى معيشة متقدماً قياساً بمستوى الدخل السائد في المجتمع.»

مدير فرع مصرف في شمال الضفة الغربية (وهو مقيم ومتزوج وله أربعة أبناء، وزوجته تتابع دراستها في جامعة القدس المفتوحة، والمسكن ملك خاص، ومن عائلة أبوية تقع في الشريحة العليا من الطبقة الوسطى)، وكان قد تلقى دراسته الجامعية في الأردن، ومن ثم في الولايات المتحدة الأميركية (على نفقة والده الخاصة) وتنقل بين عدة وظائف، يقول:

> بالنسبة إليّ مثلت الوظيفة، ومنذ أن بدأت موظفاً صغيراً، تحدياً مع الذات، وإثباتاً لحضوري الوظيفي بعيداً عن المؤسسة العائلية التي كانت توفر لي دخلاً ممتازاً، لكنني فضلت الاعتماد على نفسي، وتدرجت في العمل الوظيفي من الشركات الخاصة إلى المؤسسات المالية، ثم المؤسسات الحكومية، ثم القطاع الخاص... عملي الحالي في المصرف يحقق لي استقراراً اقتصادياً جيداً، ويحقق لي علاقات واسعة، وموقعي السابق كمدير عام في إحدى الوزارات فتح أمامي آفاقاً واسعة وعلاقات جيدة، بما في ذلك علاقات بصناع قرار في السلطة الفلسطينية... أساهم من خلال عملي ومن خارجه في تقديم أفكار ومقترحات إلى الجهات المسؤولة وإلى صناع القرار، وبما يخدم المجتمع ويساهم في تقدمه. [ويعتبر مدير المصرف الفرعي هذا أن السلطة أعطت العائدين أفضلية واضحة، وأن التوظيف كان يتم] على أساس فئوي وعشائري، وأن السياسة التوظيفية في القطاع الخاص أكثر توازناً.

ويضيف بشأن تمضية وقت الفراغ:

> عملنا مرهق، وأحتاج إلى وقت للراحة بعد العمل، لذلك أقسّم وقتي ثلاثة أقسام: ثلث للراحة، وثلث للأسرة، وثلث للنشاطات الاجتماعية والحياة العامة... الترفيه تراجع في الانتفاضة بدرجة كبيرة.. إذ كنت في الإجازات الصيفية أسافر إلى الأردن باستمرار، إضافة إلى زيارات منتظمة للبلاد العربية والأجنبية.. الآن السفر إلى الخارج محدود بحكم الوضع وصعوبة السفر والتنقل.

ينظر مدير عام في إحدى الوزارات - وهو من مواليد أحد المخيمات في الشمال، وينتمي إلى حركة «فتح»، وهو من المبعدين، ومن ثم من العائدين، ومتزوج وله أربعة أولاد، ويسكن في بيت يملكه في مدينة نابلس، ومن خريجي جامعة القدس

المفتوحة وجامعة النجاح - إلى علاقته بوظيفته، كالتالي:

أتعامل مع الوظيفة باعتبارها رسالة وطنية [تخدم] بناء المجتمع والدولة الفلسطينية التي شكلت هدفاً لنا، والموقع [الوظيفي] أفهمه باعتباره مساهمة في البعد الوطني... أُبعدتُ سنة ١٩٨٨، وكنت أعمل في المجال التنظيمي لحركة «فتح» ولجنة الإشراف العليا لشؤون المعتقلين. أشعر بأن هناك فارقاً شاسعاً في طبيعة العمل والوظيفة قبل السلطة وبعدها... العمل الحالي يتطلب انضباطية وساعات دوام محددة، وأنظمة وقوانين يجب احترامها... غالباً ما كنت أهرب من الموقع الجديد [المكانة الاجتماعية] لأن مرتباته الاقتصادية والاجتماعية كبيرة، وأنا أعيش على راتبي... ليس لدي ملاحظات محددة بشأن الأفضلية في التوظيف بين عائد ومقيم ولاجئ، لكن ما هو واضح لديّ أن الكفاءة ليست هي الأساس في العمل، المحسوبية هي الأساس... وبالنسبة إلى عمل المرأة لدي شعور بأن المرأة أصبح لديها فرص عمل بحكم عدم تطلبها على صعيد الرواتب، وعدم قبول الرجال العمل ضمن الأجر نفسه. عمل المرأة يبقى بصورة عامة محصوراً في الدرجات المتدنية، وضمن خانات معينة كالتعليم والسكرتاريا، وهذا تحكمه الثقافة السائدة... في الأعوام الأخيرة قل رضاي عن الوظيفة، لأنني لم أستطع أن أحقق أملي وتوقعاتي بسبب واقع السلطة والتنافس في شأن المناصب وشكلانية الموقع، فأنا أشعر بأن دور المديرين العامين شكلي وروتيني، وأن غياب نظام واضح للترقيات زاد في حالة الإحباط. أنا، على سبيل المثال، مضى على وجودي في درجتي ثمانية أعوام من دون أي تحسين في الدرجة ومن دون مكافأة... وهذا عامل إحباط.

يقول أحد المحامين (ويشغل موقعاً مسؤولاً في نقابة المحامين بعد توحيدها في الضفة والقطاع، إذ بلغ عدد المحامين الأعضاء في ربيع سنة ٢٠٠٤، بحسب معلوماته، نحو ٣٠٠ في قطاع غزة و٨٠٠ في الضفة الغربية):

آمل بأن يكون دور النقابة أكبر... النقابات كان لها دور أهم قبل نشوء السلطة. النقابة لها صلاحيات قانونية وأعمالها منظمة بقانون. ودورنا قوي تجاه تنظيم المهنة وعلاقة النقابيين بالنقابة. وهناك رسوم سنوية وبطاقة محاماة. وفي أي شكوى ضد أي محامٍ يتوجه الجمهور إلى النقابة. كان هناك تأثير لأنني مقيم لا عائد، فقد انطلقت من علاقتي بالمحامين والتواصل معهم منذ فترة طويلة. ولا تأثير لكوني من أسرة لاجئة، كما لا تأثير للعائلة [بمعنى

الحمولة أو العشيرة]. وأي امرأة لها النشاط الاجتماعي والعام نفسه يمكن أن تحصل على موقعي.

المرأة: عمل في البيت وعمل في الوظيفة

تتحدث مديرة مدرسة للإناث في غزة (زوجها موظف ولديها ستة بنين جميعهم في مدارس الأونروا والحكومة، وللأسرة بيت تملكه في المدينة، وهي مقيمة ومن أسرة لاجئة) عن موقعها كمديرة مدرسة، فتقول:

> كل موقع له مميزاته. والمسؤولية أكبر من حيث الجهد والوقت، [ويترتب عليه] برنامج جديد للحياة كي لا يحدث تقصير في البيت. أحس بالضغط عليّ شخصياً كي أبذل جهداً لئلا يكون هناك تقصير لا في البيت ولا في العمل. الضغط على المرأة العاملة يأتي من وجود عمل في البيت وعمل في الوظيفة. قناعتي تزداد كل عام بأن مكان المرأة هو البيت. أولاً السيدة بطبيعة الحال لا يوجد لها استقلال مادي، الرجل لا يُقدّر هذا الشيء. فما دامت تشارك في مصاريف البيت لا يساعدها. عليه أن يكون رجلاً مئة في المئة... إنها تتحمل أعباء المرأة وجزءاً من أعباء الرجل، هذه هي القاعدة العامة.

وتضيف:

> لا تأثير [إيجابياً] لكوني مقيمة، العائدات يعملن عامين فقط للحصول على هذا الموقع [كمديرة مدرسة]. ولا تأثير لكوني لاجئة، ولا تأثير لكوني امرأة. كانوا في السابق رجالاً فقط [في هذه المواقع]، بعد قدوم السلطة هناك توجه إيجابي. مشكلات البنات لا يمكن الخوض فيها مع الرجال. المرأة أكثر ملاءمة لهذا الموقع، ولا تأثير للعائلة، أنا لم أستغل هذه النقطة.

من الطبيعي أن تتوزع شرائح الطبقة الوسطى على الأحزاب والتنظيمات السياسية

مهندس (في بداية العقد الرابع من العمر) من مدينة الخليل، ومن عائلة معروفة. متزوج وخريج إحدى دول أوروبا الشرقية في أحد فروع الهندسة. لديه ثلاثة أولاد، يدرس اثنان منهم في مدرسة خاصة، والثالث في مدرسة حكومية، مقيم وتسكن الأسرة في منزل ملك. يرى هذا المهندس «زيادة ملحوظة في قاعدة الطبقة الوسطى في عهد السلطة الفلسطينية عبر ما وفرته السلطة من وظائف.» ويعتقد أن دور هذه الطبقة، وتحديداً دور شرائحها المهنية، يتمثل في «المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع المدني،

والمساهمة في تكوين النظام المؤسساتي وبلورته.» ويرى أن من «الطبيعي أن تتوزع شرائح الطبقة الوسطى على مختلف الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، لا بحكم وضعها المهني وإنما بحكم مواقفها السياسية.» ويرى أن الطبقة الوسطى «تسعى لمجتمع تسوده العدالة والديمقراطية، وأن يكون مجتمع قانون، يتوفر فيه تكافؤ الفرص، ومتواصل مع العالم.» ويرى أن من الطبيعي أن يكون للاتجاه الإسلامي ثقل في أوساط الطبقة الوسطى، كونه «جزءاً من تركيبة المجتمع الفلسطيني.» وفي رأيه أنه كان للطبقة الوسطى «دور ومساهمة في الانتفاضة الأولى عبر النقابات المهنية والاتحادات الجماهيرية، وأنها ساهمت في الهم الوطني العام، وتولت مهمات تجاوزت قطاعها الخاص.» ويعتقد أن هذا الوضع تغير مع قيام السلطة «بسبب تغير الوضع الاجتماعي، فالسلطة تقوم بمهمات، والقطاعات المهنية تقوم بمهمات أُخرى.»

يعتبر أن «العشائرية تؤثر في واقع شرائح الطبقة الوسطى، وإن بتفاوت بين منطقة وأُخرى، ومن وقت إلى آخر؛ فقبل الاجتياحات [من جانب الجيش الإسرائيلي، أي قبل نيسان/أبريل ٢٠٠٢] كان دور السلطة أقوى، واليوم أصبح دور العشائرية أكبر.» ويرى أن العقبات أمام دور أوسع للطبقة الوسطى تتمثل في «تغييب القانون، ووجود العشائرية، وضعف فعالية أطر هذه الطبقة وشرائحها، وفي الوضع العام المتمثل في الإغلاق، والسور، ومنع التجول.» وفي رأيه أن الإحباط سائد في المجتمع، وكذلك انغلاق الأفق، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى ما ستؤول إليه الأمور، إضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي. فمثلاً يرى أن وضع المهندسين تراجع بصورة ملحوظة بسبب تردي الوضع الاقتصادي.

يشكو هذا الاتجاه داخل الطبقة الوسطى، كما بقية الاتجاهات، غياب أماكن كافية لتمضية وقت الفراغ. وتقول نماذج متنوعة من هذه الطبقة إن وقتها، خارج العمل، يُستهلك في المشاركة في المناسبات الاجتماعية والوطنية. كما تشكو ندرة أو غياب مراكز رياضية وثقافية وفنية للأطفال والشباب.

«مجتمعنا مسكين ومحروم وغلبان»

يقول مسؤول في نقابة الأطباء:

> لا يوجد لديّ أوقات فراغ، حتى يوم الجمعة. في الصباح آخذ أبنائي وأوصلهم إلى الأماكن التي يريدونها تعويضاً عن عدم رؤيتهم في أوقات النهار. لا يوجد وقت كاف أعطيه لهم على الرغم من ارتباطي الشديد بهم. لا يوجد هنا [في غزة] ما يكفي من أماكن للترفيه. مجتمعنا مسكين ومحروم

وغلبان بكل معنى الكلمة. حتى إن وجدت هذه الأماكن فالوضع الاقتصادي لا يسمح باستغلال هذه الأماكن. الحياة الثقافية معدومة.

مديرة مدرسة ثانوية في غزة تنظر إلى وظيفتها باعتبارها «رسالة أولاً ثم مصدر رزق.» وهي لا تهتم «بموضوع المكانة الاجتماعية»، بل ترى أن المهم هو أن يكون الفرد «عنصراً منتجاً وجاداً في البيت أو في العمل. ويمكن أن تكون السيدة في البيت وتكون منتجة. وهناك من لا يجيد دوره لا في البيت ولا في العمل. قيمة الإنسان تكمن في كيفية نظره إلى نفسه.»

الإحباط من أبرز السمات الراهنة للطبقة الوسطى بسبب طبيعة النظام السياسي

محام لشركة في القطاع الخاص (خريج جامعة أردنية وحائز درجة ماجستير من جامعة بير زيت بموجب منحة من حكومة أجنبية). وهو في العقد الرابع. مقيم ومتزوج ولديه ابن وابنة مسجلان في روضة خاصة. الزوجة، وهي خريجة جامعية، تعمل في مجال تخصصي في الأونروا. وتقيم الأسرة بمدينة نابلس في سكن بالإيجار. تلقى عدة دورات تدريبية في أوروبا وأميركا، كما شارك في مؤتمرات كثيرة في فلسطين والأردن.

يقول: «أنا راضٍ عن وظيفتي بسبب المجال الواسع الذي أعمل فيه، والذي يشمل قضايا تجارية، وحقوقاً عمالية، وقضايا قانونية متنوعة. لا أشعر على صعيد الشركة بأن هناك أفضلية في التوظيف بين مقيم وعائد ولاجئ، بل إن معيار الكفاءة أساسي. لكن الأمر مختلف في القطاع الحكومي، حيث للمحسوبية والاعتبارات الشخصية دور في التوظيف... كما أن أثر العائلية غير ملموس في مستوى الشركة، لكن دورها ملموس على صعيد المحافظة، وإن بقي محصوراً في بعض الأفراد والعائلات وليس عاماً.» يفضل أن يكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً «ديمقراطياً قائماً على أساس التعددية السياسية والثقافية واحترام الرأي والمعتقد.»

ويرى أن الطبقة الوسطى الفلسطينية «تمتاز بالاتساع وتشتمل على المثقفين والمبدعين والمتنورين في المجتمع، وهؤلاء لو اجتمعت جهودهم فمن الممكن الخروج بأفكار جديدة وتنشيط الفعل السياسي لهذه الطبقة. لكن الأوضاع الحالية باتت تفرض على أبناء الطبقة الوسطى هموماً اقتصادية وحياتية متزايدة... ففي الانتفاضة الحالية تراجع دور الطبقة الوسطى بسبب عدم التواصل بين مكونات هذه الطبقة، وبسبب طبيعة الانتفاضة التي همّشتها من خلال اتخاذها شكلاً يصعب المشاركة الواسعة فيه. هذا عدا عن أن مثقفي الطبقة الوسطى وأصحاب الرأي ابتعدوا عن المشاركة الحوارية لأنهم أصبحوا يدفعون ثمناً لمواقفهم ولآرائهم، وصل إلى حد اتهامهم بالاستسلام.» ويضيف

أن «أبرز سمة من سمات الطبقة الوسطى راهناً هي الإحباط بسبب طبيعة النظام القائم الآن والمخالف لتوجهاتها وثقافتها، سواء النظام الذي تفرضه القوى التي تدير الانتفاضة، أو النظام السياسي وطبيعته العشوائية [ربما المقصود هو الاعتباطية]... في الانتفاضة الأولى كانت الطبقة الوسطى قوية وفاعلة ومتماسكة، لكن الوضع الراهن لا يسمح لها بأخذ دورها.»

مديرة مدرسة ثانوية في نابلس عملت في مجال التعليم منذ أعوام تتعامل مع الوظيفة «كواجب وطني»، وتقول أنها اختارت البقاء في هذا الموقع على الرغم مما أتيح لها من فرص للعمل في مجالات أُخرى (بما فيها العمل في المجال المصرفي). وتعتبر أن التحول الأهم الذي دخل على مهنة التعليم تمثل في قيام إدارة فلسطينية للتعليم، وفي زيادة الرواتب التي «تأكلت مع الغلاء». وعلى الرغم من أنها تسكن مع والديها ويتولى والدها الإنفاق على البيت، فإن راتبها «لا يسمح بتلبية المتطلبات الكمالية في حال جرى التفكير فيها، كأن يفكر الموظف في تغيير سيارته ليشتري سيارة جديدة.» وترى أن العائدين كانت لهم أفضلية على المقيمين في التوظيف، بمبرر أنهم مناضلون، وأن هناك وظائف في الجهاز الحكومي تفرض تحت مسمى «حالات إنسانية».

يقول مدير مؤسسة أهلية تعمل في المجال الزراعي:

عملت قبل وظيفتي الحالية محاسباً في القطاع الخاص في مجالي الصرافة والتسويق.. وأشعر بأن هناك فوارق بين الأعمال السابقة ووظيفتي الحالية... لقد تحررت من العمل الخاص، وأعمل في مؤسسة أهلية مريحة نسبياً، تشكل لي ثباتاً واستقراراً اقتصادياً واجتماعياً، عدا عن كوني أشعر براحة ضمير، من خلال وظيفتي التي أقدم فيها خدمة للمزارعين... في البداية (سنة ١٩٨٨) باشرت المؤسسة عملها كمؤسسة إقراض عيني للمزارعين... وبعد سنة ١٩٩٣ تطورت المؤسسة إلى إقراض زراعي... لقد حدث تحسن بحكم انتشار المؤسسة في مناطق متعددة... وتربطني من خلال العمل ثلاثة أنواع من العلاقات: علاقات بالتجار، وعلاقات بالمؤسسات، وعلاقات بالمزارعين. وأشعر بأن علاقتي بالمزارعين هي الأفضل والأنجح... وأشعر براحة كبيرة عندما أرى المشاريع التي تدعمها المؤسسة ناجحة وتدر ربحاً على صغار الفلاحين.

ويضيف:

المفاضلة بين عائد ومقيم أخذت بعدها التطبيقي في الوظائف الحكومية بصورة

واضحة، وخصوصاً مع بداية تشكيل السلطة الفلسطينية... وكان للعائدين النصيب الأكبر من الوظائف المهمة... الآن (شتاء ٢٠٠٤) أشعر بأن هناك ميلاً إلى تقليص دور العائدين... في القطاع الأهلي هناك بعض المظاهر المستندة إلى الولاء لا إلى الكفاءة، لكنها أقل كثيراً مما هو قائم في القطاع الحكومي... والعائلية موجودة ولها دور، لكنها تراجعت أو أصبحت متضمنة في البعد التنظيمي الفصائلي... وكلاهما [الولاء العائلي والفصائلي السياسي] يولد مشكلات وأزمات.

من القومية، إلى القطرية، إلى العائلية..

يقول أحد كوادر حركة «فتح»، وكان أمضى وقتاً في مواقع تمثيلية متعددة في الخارج (كسفير أو كممثل لحركة «فتح» في دول عربية وأوروبية شرقية) قبل أن يعود إلى قطاع غزة، ويشغل منصباً متقدماً في إحدى الوزارات:

أنتمي إلى عائلة [حمولة] كبيرة... كنا خارج الوطن بعيدين جداً عن الهموم اليومية هنا. أما الآن فنحن مرغمون على الانغماس فيها، ونظراً إلى طول معرفتنا بالمجتمعات الأُخرى، كنا نتوقع أن نؤثر في مجتمعنا الجديد [في الضفة والقطاع] إلاّ إننا، وبكل أسف، تأثرنا بالمجتمع الجديد ولم نؤثر فيه كثيراً... المجتمع الجديد غريب على الرغم من أننا أهل وجيران، إلاّ إن طول الشتات خلق عقليتين مختلفتين. فعلى الرغم من الراحة النفسية بسبب وجودنا في وطننا، فإننا نعاني كثيراً جراء الواقع الجديد على الرغم من وضعنا الاقتصادي المتميز قياساً بمن حولنا... لا وجود لأي تأثير لكوني من العائدين في أخذ موقعي الحالي... وليس لكوني من أسرة لاجئة أثر كبير في منصبي الحالي، لكن بكل أسف هذه القضية مطروحة داخل المجتمع. والسلطة تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وتساهم فيه. والوعي هو الكابح لهذا الأمر لأن عقلية قيادة السلطة والنظرة الدونية لدى المتنفذين فيها تجعلاهم يرون بعض العائلات من المواطنين وكأنها عائلات درجة أُولى... هناك تأثير لاسم عائلتي [حمولتي]. بكل أسف كنا ننطلق في السابق في النضال لأننا نريد مجتمعاً عربياً تقدمياً موحداً، فتقوقعنا وانجذبنا إلى الفكرة القطرية. وبعد العودة انجذبنا إلى العائلة [بمعنى الحمولة أو العشيرة] في القطر الفلسطيني الواحد. وهذه أمور فُرضت علينا، وهنالك تشجيع من القيادة المتنفذة في م.ت.ف. لهذا الأمر عبر تشكيلها مؤسسات مثل رابطة العشائر، ولجان

الإصلاح المركزية، ولجان الإصلاح الفرعية، والمخاتير، والوجهاء... قضية الرجل والمرأة في المواقع هي قضية المرأة بصورة عامة في الشرق، وفي الوطن العربي، وبالتالي في فلسطين... النظرة إلى المرأة في المجتمع الفلسطيني لا تزال متخلفة، وإذا طلب أن تكون المرأة مشاركة فهذا لا يعني أكثر من ديكور.

يعتبر مهندس يحتل موقعاً وظيفياً متقدماً في شركة اتصالات فلسطينية، ويسكن بالإيجار بعد أن هدمت قوات الاحتلال منزله الذي يملكه في دير البلح، وهو من العائدين، وكان قد عمل في موقع فني لعدة أعوام في وزارة البريد والاتصالات في السعودية، أن عمله الحالي هو مصدر رزق و«رسالة تمثل محاولة الرقي بالبلد من خلال بناء بنية تحتية، ومواكبة التكنولوجيا وتوفير اتصالات خلوية.» ويرى أن نتائج إيجابية قد تمت على هذا الصعيد، وأن الشركة التي هو موظف فيها، قدمت إلى أهل البلد خدمة، وأنه على الرغم من «التحديات، فقد ضحى أصحاب رؤوس الأموال.» ويقول: «بدأنا شركة اتصالات، لديّ أسهم قليلة فيها، وكنت أول موظف. حصلنا على الترخيص منذ سنة ١٩٩٦، وانتقل عملنا في سنة ١٩٩٧ كشركة اتصالات لتنفيذ مشروع 'جوال' الذي انطلق تجارياً في نهاية سنة ١٩٩٩.» ويقول إن الشركة (الاتصالات) توظف الآن نحو ٢٣٠٠ شخص، ويوظف «جوال» نحو ٥٠٠ شخص.

يقول المهندس في شركة الاتصالات إن مسؤولياته في العمل تستهلك أغلب وقته، وأنه «لم يحصل على إجازة رسمية منذ سنة ١٩٩٦ ما عدا الدورات خارج البلد، وإن هذا تم على حساب الأسرة.» مع ذلك يعتبر نفسه سعيداً لأنه «يؤدي خدمة للبلد». ويضيف أن الوظيفة الجديدة لم تغير مستوى معيشته (لديه ٧ أولاد) الذي تمتع به وهو يعمل في السعودية، لكن مكانته الاجتماعية تغيرت [للأحسن]. ويعتبر أن كونه عائداً ولاجئاً لم يؤثر في فرص عمله، ولا اسم عائلته أثر في هذه الفرص. ويعتقد أنه لو وجدت امرأة تتمتع بخبرته نفسها لحصلت على وظيفته.

«العشائرية أصبحت ملاذاً للطبقة الوسطى بسبب هيمنة السلطة»

محامٍ من إذنا (الخليل) في بداية العقد الخامس، ولديه تسعة أولاد (ثلاثة منهم في الجامعة، والباقي في مدارس حكومية)، وهو مقيم، وتخرج في الحقوق من جامعة بيروت العربية. يرى هذا المحامي أن وضع «الطبقة الوسطى في الانتفاضة الأولى كان مقبولاً اجتماعياً، وكان لها دور بارز على الصعيد السياسي، ووضع قيادي، وعلى الصعيد الاقتصادي كان وضعها جيداً.» ويرى أنه ترتب على قيام السلطة الوطنية أن

تؤسس للمحامين سلطة تنفيذية لقرارات المحكمة. ويرى أن الزيادة الواسعة التي طرأت على حجم الطبقة الوسطى بحكم الوظائف في أجهزة ووزارات السلطة وتطور القطاع الخاص، رافقها تراجع في دورها السياسي، «وتم استبدال هذا الدور في المجتمع بدور الأجهزة الأمنية والوزارات.» وفي رأيه أن الطبقة الوسطى مغيبة عن أي دور سياسي، وحدث تراجع في وضعها الاقتصادي. ويعتقد أنها كطبقة على تماس بالفئات الاجتماعية كلها، ويمكن أن «تحقق وحدة داخل المجتمع»، وأن تؤدي «دوراً ريادياً في تحقيق التكاتف الاجتماعي.» كما تستطيع أن تقوم بدور «تحديث المجتمع»، لأن عصرنا عصر السرعة والمعلوماتية والكفاءة. ويرى أن العسكرة أضعفت الطبقة الوسطى، كما أضعفتها محاولة السلطة الدائمة احتواء أية مبادرات أو تحركات عبر أجهزتها. ويعتبر أن الطبقة الوسطى تمتاز بالوعي والثقافة والقدرة القيادية، وتعتبر «بيضة القبان التي ترجح الكفة في اتجاه معين»، وتميل إلى توليد «مجتمع ديمقراطي تعددي وحداثي ومنفتح.»

واعتبر أن وجود «صدقية في التعامل عند الاتجاه الإسلامي ساهم في توسيع قاعدته الاجتماعية» بين أوساط الطبقة الوسطى، في الوقت الذي «فشل برنامج السلطة، وضعفت فصائل العمل الوطني.» ويرى أن المجتمع الفلسطيني يعيش «حالة ضياع وعدم وضوح رؤية وفقدان ثقة بالقيمين على قيادة المجتمع.» كما يرى أن للعشائرية «تأثيراً كبيراً في مختلف مركّبات الطبقة الوسطى وفئات المجتمع كلها، وأن العشائرية أصبحت ملاذ الطبقة الوسطى في ظل هيمنة السلطة.»

ويرى أن تطوير دور الطبقة الوسطى يحتاج إلى «إجراء انتخابات ديمقراطية في النقابات وأطر الطبقة الوسطى كافة لفرز قيادة نزيهة وفاعلة»، كما يحتاج إلى توحيد جهود أطر الطبقة الوسطى (يقصد النقابات المهنية) وفق برامج واقعية.

ما بين الوظيفة والنقابة

يؤكد مسؤول في نقابة الأطباء (يقدر عدد أعضائها بنحو ٣٢٠٠ طبيب بشري في الضفة والقطاع) وهو من خريجي إحدى الجامعات المصرية، وعمل فترة لدى الأونروا، ومقرب من حركة «فتح»، أن

> الوظيفة في النقابة عمل تطوعي يستمر ساعات طويلة، وأحياناً إلى ما بعد منتصف الليل. وهذه مهمة ورسالة. أنا مقيم (أي لست من العائدين) شاركت في عمل نقابي فترة طويلة قبل إعادة بناء الجمعية الطبية العربية. واحتكاكي الدائم بالناس والأطباء سهل عليّ العمل النقابي الجديد، وكذلك خبرتي

الطويلة في اتحاد موظفي الأونروا... لا تأثير لكوني من أسرة لاجئة، ولا تأثير لاسم عائلتي، ولا تأثير لكوني رجلاً، لو وجدت امرأة في وضعي ولها خبرتي فيمكن أن تحصل على الوظيفة التي أقوم بها.

ويضيف:

نحن مصرون على أن النقابة هي الجسم المسؤول عن رعاية مهنة الطب والأطباء ومصلحة الجمهور. الأجسام مثل المجلس الطبي في الضفة الغربية مناقضة لعمل النقابة. لم تكن هناك نقابة أطباء فلسطينية. وكان هناك مجلس طبي أردني يقوم مقام النقابة ويشرف على الامتحانات. نحن نعتبر هذه ازدواجية تجبي النقابة سيئاتها. رئيس المجلس الطبي هو الوزير. هذا الجسم سيجيّر النقابة لمصلحة الوزير، وهو جهة رسمية، فكيف ندافع عن مصالح الأطباء؟... الوظيفة في النقابة تطوع، وهي مهنة ورسالة.

يمثل الاستثمار في شراء الأسهم بكميات محدودة سمة من السمات التي تميز فئات من الطبقة الوسطى الحديثة، كما هي سمة حسابات الادخار في المصارف.

ويعتبر أحد مديري المصارف، وهو عائد ومن أسرة غير لاجئة ودرس في جامعة لبنانية وعمل فترة في المجال المصرفي في الخليج، أن الوظيفة بالنسبة إليه «مصدر رزق، لكن بعد مرور مرحلة معينة من العمل هناك مردود اجتماعي ورسالة تؤديها.» ويصف وضعه قبل فترة عودته إلى الأراضي الفلسطينية بأنه

كان مرتاحاً في الخليج، وهنا [في المناطق الفلسطينية] معاناة اجتماعية وسياسية ومشكلات مجتمع. في الخارج الشخص غير معني بالأوضاع السياسية المحيطة، كان هناك استقرار... يوجد تأثير لكوني عائداً، لقد كنت موظف مصرف وهذا منحني خبرة معينة. كان صعباً أن يجدوا شخصاً مقيماً له الخبرة نفسها... لا تأثير لكوني غير لاجئ. ولا تأثير لانتمائي العائلي.

قد يشكل تقديم فئات واسعة من الطبقة الوسطى للوظيفة التي تقوم بها – بغض النظر عن كونها لاجئة أو مقيمة أو عائدة، وبغض النظر عن القطاع الذي تعمل فيه – باعتبارها «رسالة» أو «واجباً وطنياً» أو «خدمة للمجتمع» ولصناع القرار، إحدى السمات المحددة لهذه الطبقة من حيث تقويمها لدورها في المجتمع. هذا التقديم تشارك فيه فئات علمانية وإسلامية ذات توجه وطني عام. كما ظهر ميل عند فئات واسعة من الطبقة الوسطى إلى إعطاء أهمية خاصة للمشاركة السياسية (من دون تحديد دقيق لمضمونها)، وكذلك إلى التحديث التكنولوجي

والمؤسساتي، وإلى التركيز على التعليم كآلية للتغيير، وفي إعلاء شأن ذوي الاختصاص وأصحاب الكفاءات في إدارة شؤون الدولة والمجتمع والاقتصاد.

يقول أحد التربويين (يقيم بمدينة نابلس، وعمل في مجال التربية والتعليم وإعداد البرامج لفترة طويلة، ويعمل الآن في مجال حقوق الإنسان):

> أعتبر نفسي مستقلاً ولا أنتمي إلى أي حزب سياسي. أعتبر نفسي وطنياً فلسطينياً يخدم مجتمعه من خلال البعد التربوي والمعرفي... وأعتبر أن ما يحكم نشاطي اعتباره رسالة، واعتبار أن التعليم محدد من محددات التغيير في المجتمع.

مشكلات مع المانحين ومع النفس

تتقاطع النظرة الانتقادية للسلطة والمعارضة عند الاتجاه الوطني في عدة أمور كما نجده لدى الاتجاه العلماني، مع فارق الميل عند الاتجاه الوطني إلى تخفيف النقد على السلطة وتشديده على المعارضة.

يقول أحد كبار مسؤولي نقابة الأطباء وينتمي إلى حركة «فتح» (وهو مقيم ومن أسرة لاجئة، ودرس الطب في إحدى الجامعات المصرية، ولديه ثمانية بنين وبنات نصفهم درس أو يدرس في جامعات في غزة، والباقي في مدارس تابعة للأونروا والحكومة):

> أهم شيء كان الأمان الذي شعرنا به فور قيام السلطة، على الأقل تولّد شعور بأن مستقبلك ومستقبل أبنائك غير مهدَّدين. جزء منا يعلم أن السلطة ستواجه ضغوطاً، وأن الفترة الانتقالية ستصبح ٣٠ عاماً... هناك سلبيات على المستويات كلها. تركنا الناس الأوروبيين والأميركيين والعرب يزايدون علينا، ويقولون إننا نحتاج إلى الإصلاح... منذ ٨٠ عاماً نحن نستطيع أن نحكم أنفسنا. السلبيات التي ظهرت وصبرنا عليها على أمل أن تتاح الفرصة [لتخطيها] بعد الخروج من عنق الزجاجة. إسرائيل وأميركا جعلتا الإصلاح شرطاً من شروط التعامل معنا. وخُلق وسطنا أجسام تسمي نفسها NGOs [منظمات غير حكومية] تريد تعليمنا الأدب والديمقراطية وكتابة المشاريع... لدينا أناس جاهزون لكل شيء، بما في ذلك الإساءة إلى الصورة الفلسطينية. هذه مشكلتنا مع المانحين.

ويضيف، في تقويمه للمعارضة:

لا يوجد شيء اسمه معارضة، وهي تجلس على الشرفات وتوجه النقد والنقد الهدام حتى في النضال ضد إسرائيل. المرحوم المهندس إسماعيل أبو شنب [من قادة «حماس»] قال لي: «هل نحن أكثر إيماناً من سيدنا يوسف، وهل السلطة أكثر إلحاداً من حاكم مصر في تلك الفترة... نحن [حركة «حماس»] أخطأنا خطأً تاريخياً في عدم دخول السلطة.» لدينا معارضة ليست جزءاً من النظام السياسي، لكنها جزء من الشعب، هذه مشكلة. يجب أن تتحمل مسؤولية كي تنتقد. تأثير المعارضة كان سلبياً. من الذي طردنا من الأردن؟... [الجواب] محاولة البعض الاستيلاء على السلطة في الأردن، فجّروا طائرات ومنحوا الأردن ذرائع... يريدون سلطة بديلة... لدى المعارضة فساد أكثر كثيراً مما لدى السلطة.

ويعتبر مدير مؤسسة زراعية أهلية في شمال الضفة الغربية، ويصنّف نفسه كمستقل وطني، أنه

بعد مجيء السلطة أصبحت الطبقية واضحة، وألحظها بوضوح في جامعة النجاح على سبيل المثال؛ فأكثرية السيارات التي تقف أمام الجامعة وحولها هي لطلاب لا لمدرسين... المطاعم والمظاهر الاستهلاكية زادت بصورة ملحوظة ولها روادها. في المقابل، هناك آخرون لا يستطيعون أن يؤمنوا الحد الأدنى من متطلبات العيش. [ويستطرد:] لا يوجد دور للمعارضة، والمعارضة الإسلامية حاضرة، لكنها تأخذ دور المعارضة بمفهوم البديل، والمعارضة لا تستطيع التغيير... واليسار غير موجود. [ويقول هذا المدير لمؤسسة في القطاع الأهلي أنه يريد] مجتمعاً وسطياً يسود فيه التآلف والتكاتف والحوار. [ويتمنى أن يخرج] المجتمع من حالة التذمر إلى حالة التغيير ضمن الحدود والضوابط التي تحقق الأمن والأمان والتعاون.

طبقة وسطى منقسمة بين عائدين ومقيمين

أمّا مديرة المدرسة الثانوية في قطاع غزة، فترى أنه بعد قيام السلطة الفلسطينية

أصبح وضع الناس السياسي والمادي والنفسي أفضل من مرحلة الانتفاضة السابقة. حدث نوع من الاستقرار، لكن هناك نقطة سببت تمزقاً اجتماعياً.

الطبقة الوسطى تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة العائدين الذين استغلوا المناصب وأثاروا زوبعة في الدولة، ولهم رواتب عالية جداً. وهناك طبقة ثانية تعيش على نثار الفتات. وهذا خلق فوارق اجتماعية. والطبقة الثانية تعتمد على الأولى وتخلق علاقات غير سوية في المجتمع... بعد التعيينات السياسية أصبح الانقسام الطبقي كبيراً. عدد المستفيدين مادياً أقل كثيراً من عدد غير المستفيدين. الاستفادة كانت بمبالغ كبيرة... سادت مفاهيم ثقافية سلبية، وتفشت الواسطة، ربما لم تكن موجودة [سابقاً] بسبب عدم وجود الحاجة، السلطة هي التي شجعت هذه الأشياء.

وتضيف عن المعارضة:

المعارضة لم تفعل شيئاً سوى نقد الأخطاء. الجميع يعرف أن هناك أخطاء... لكن لا أحد يبادر إلى الإصلاح. أنا لا أتوقع وجود جهات معينة بعينها قادرة على قلب المجتمع وتغييره وإصلاحه. أؤمن بمشاركة جميع الفئات... لا أحب سلطة الحزب الواحد، لأن حكومات الحزب الواحد فاسدة جميعها، ... العقل الجماعي أفضل. رأي الجماعة أقرب إلى الصواب... يفترض أن تحدد حاجات مجتمعنا ونعمل معاً لتحقيقها. إذا لم تقف كل فئة لتستعرض ما قدمت وتعرض عيوب ونواقص الطرف الآخر فلن نصل إلى شيء... إذا وضعت في رأسك خدمة الشعب الفلسطيني لا تعمل من أجل تقويض السلطة. إذ تمثل السلطة والأحزاب الشعب الفلسطيني. والدليل على ذلك أنه عند استشهاد أحمد ياسين والرنتيسي خرجت الفصائل كلها لتشييعهما. الشعب مع من يخلصه من ذل الاحتلال حتى لو كانت جهة خارجية. هناك ضرورة لوحدة الصف... كان هدف المعارضة قبل الانتفاضة الراهنة أن تقوّض السلطة... الآن هناك التفاف أكثر حول المعارضة. المجتمع ككل يلتف حول الشخص الأقرب لتلمس حاجاته. والأمر لا يخلو من عاطفة. الشعب الفلسطيني يريد أن يتخلص من الاحتلال. هناك تذبذب؛ يوم يرتفع رصيد السلطة، ويوم يرتفع رصيد المعارضة... الناس تؤيد برنامج الاتجاه الذي تشعر أنه يخلصها من الاحتلال.

أمّا مديرة المدرسة في نابلس، فتشعر بـ «أننا في دوامة لا نعرف ماذا نريد، والقيادة في واد والناس في واد آخر.. وهناك بذخ ومظاهر استعراض لدى قيادات السلطة، بينما المواطن العادي معزول ومقهور وحقوقه منتهكة في ظل الأوضاع القائمة والاجتياحات

المتكررة.» وتضيف أن الواقع الحالي أحدث «بلبلة في المجتمع، ومحدودية التوظيف تسببت بهجرة من نوعين: هجرة أدمغة وكفاءات، وهجرة رؤوس أموال.»

يقوّم مدير عام في إحدى وزارات السلطة الفلسطينية (مقر عمله في نابلس وينتمي إلى حركة «فتح») السلطة والمعارضة كالتالي:

> مع قدوم السلطة حدثت تغييرات إيجابية، سواء على صعيد الأمن أو على صعيد الخدمات والمؤسسات، أو على صعيد البنية التحتية التي كانت مدمرة من الاحتلال. وحدثت تطورات مهمة على الصعيد الاقتصادي والتجاري، إضافة إلى استيعاب السلطة في أجهزتها الأمنية والمدنية قطاعاً واسعاً من الموظفين... وكان الطموح في تحقيق إنجازات إضافية، لكن هذه الحالة لم تستمر. ففي نهاية سنة ٢٠٠٠ [أي مع بدء الانتفاضة] بدأ الخلل في أداء السلطة يتضح.. ومع استمرار الانتفاضة دخلت قضايا المحسوبيات وموازين القوى بصورة أعادت الأمور إلى ما قبل السلطة... كما أن الخوف والهاجس الأمني وعدم الاستقرار بسبب عجز السلطة عن تلبية حاجات المواطن، زادت في سوء الأوضاع وعقدت المشكلات...

ويعتقد أن وجود المعارضة

> كان ضعيفاً وفعلها قاصراً لأنه لم يستطع أن يؤثر في سياسات السلطة بما في ذلك الفلتان الأمني... وبالنسبة إلى حركة «حماس»، فهي حركة جماهيرية واسعة لكنها غير قادرة على طرح برنامجها الحقيقي... فهي عندما تطرح تحرير فلسطين كلها تطرح البرنامج القديم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعندما تطرح الحل المرحلي، فهي لا تأتي بجديد يختلف عما طرحته المنظمة... وعلى الرغم من انتشار المؤسسات الخيرية والاجتماعية ولجان الزكاة... فإنها غير قادرة على تلبية الحاجات المتزايدة للناس.

ويرى هذا المدير العام أن المطلوب من السلطة يتلخص في اعتماد «الشفافية في المجالين المالي والسياسي، وفي مجال التعيين، وفي طرح برنامج سياسي واضح وتطبيق قوانين وأنظمة واضحة وملزمة للجميع، وفي تفعيل القضاء المستقل والنزيه.» ويقول أنه يستحسن «المجتمعات الديمقراطية التعددية، لأنها حققت نجاحات ملموسة وأخرجت الناس من عصر الظلام، وبنت حضارة متقدمة.» وهو يأمل بـ «أن تكون الديمقراطية أساس نظام الحكم والمجتمع.»

طبقة وسطى «انطمس» دورها وتكافح من أجل البقاء

طبيب موظف في وزارة الصحة، تخرج من إحدى الجامعات في الجزائر، متزوج ولديه سبعة بنين وبنات، يدرس بعضهم في مدارس خاصة، وجامعات محلية، وواحد في مدرسة حكومية. وهو مقيم بمدينة الخليل في مسكن يملكه. يرى هذا الطبيب أن «الطبقة الوسطى غير المنظمة في أحزاب وأطر سياسية لا دور لها.» وأنه «بعد قيام السلطة زاد حجم الطبقة الوسطى لكن دورها السياسي انطمس.» وهي تكافح حالياً على المستوى الاقتصادي «من أجل البقاء» نظراً إلى انعدام الأمان الوظيفي وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل. ويرى أن هناك «مللاً من الأحزاب وانعدام ثقة بها.» ويرى أن الطبقة الوسطى هي الطبقة التي لديها ثقافة وتسعى لوجود مجتمع تسوده حرية التعبير عن الرأي والعدالة. ويرى أن «الطبقة البورجوازية ازدادت ثراء.»

سلطة فئوية ومعارضة انتهازية

يقول أحد المحامين (وهو أستاذ جامعي في إحدى جامعات غزة وينتمي إلى حركة «فتح»)، ينظر إلى مهنته (المحاماة) لا كمصدر دخل فحسب، بل أيضاً كرسالة اجتماعية، وكمساهمة في تطبيق القانون:

> أضافت السلطة عبئاً جديداً على الشعب الفلسطيني من النواحي كافة. . . . هناك مشكلة في عملية التوظيف تكمن في عدم الاختيار الدقيق، الأمر الذي أدى إلى التسبب بمعاناة معنوية للشعب الفلسطيني. فالذي يوظَّف لا يرضى عن مكانته، والذي لم يوظَّف يشعر بالظلم. لقد فقد الناس الشعور بالعدل. . . السلطة لم تستطع أن تحمي الناس من الاحتلال ولا من الأعباء الأمنية المترتبة على عدم تطبيق القانون، وحالة الفلتان. . . هناك حماية أمنية داخلية يترجمها الشعب أفضل من السلطة، والتجاوزات السابقة في المجال الأمني (قبل نشوء السلطة) كانت تحدث في موضوع العملاء. لكن عدد الجرائم كان أقل كثيراً في السابق، بل كان شبه منعدم. . . هناك انتعاش في قطاع المقاولات ودورة رأس المال في حلقة ضيقة لدى أشخاص معينين محميين من أشخاص من السلطة. أمّا الشركات الوطنية فقد أعلنت الإفلاس. في هذا المجال كانت السلطة كارثية على الشعب الفلسطيني بسبب عمليات الإفساد وسيادة مفاهيم الرشوة والابتزاز، والعبء الذي شكلته الأجهزة الأمنية على المواطنين والشركات حال دون التطور الاقتصادي.

ويضيف عن المعارضة:

> بصراحة لم تكن هناك معارضة حقيقية. وحينما نشأت ممثلة في بعض الأجنحة العسكرية تم توجيهها ضد الاحتلال، لم يتم توجيه معارضة حقيقية لتصحيح مسار السلطة، لم يحارب أحد الفساد ولم يعمل ضده. جزء من المعارضة مشارك فيه أو مستفيد منه... وحركة «حماس» مستفيدة منه لأنه يهدم السلطة ويؤثر في [صدقية] م.ت.ف.

ويعلل هذا المحامي انتماءه إلى حركة «فتح» من منطلق أنه يرى فيها «ضمير العمل والنضال الفلسطيني، وخصوصاً في فشل سيطرة أي نظام عربي عليها، وبالتالي استقلاليتها للعمل من أجل الفلسطينيين... وأقولها بصراحة: اختلطت الأمور على الحركة بعد السلطة، فقد أصبحت تتحمل مسؤولية السلطة وسلبياتها، أمّا الإيجابيات فهي لأشخاص معينين.»

يقول أحد العاملين في مركز المناهج الفلسطينية، وكان قد عمل فترة غير قصيرة في مديرية التربية والتعليم (محافظة نابلس)، وتخرج أولاده الثلاثة وابنته من جامعات فلسطينية:

> السلطة هي جزء من المشروع الوطني الذي يخوض معركة البقاء. والمشكلة أن التوجهات التي كانت تحكم، وربما لا تزال، هذا المشروع، توجهات أحادية غير ديمقراطية يغلب عليها الاتجاه الفئوي... وأهم الإنجازات التي تحققت مع وجود السلطة الفلسطينية كان في مجال التربية والتعليم، وهو العنصر الأول الحاسم الأهمية في بلورة الكيان الفلسطيني... وكان للمجتمع المدني الفلسطيني مساهمات واسعة في هذا المجال أيضاً، وعلى سبيل المثال تأسيس الجامعات والمعاهد العليا.

ويضيف متحدثاً عن المعارضة:

> كان من الملائم قيام تلاقٍ أكبر بين السلطة والمعارضة منذ وقت بعيد... فما دامت النزعة الفئوية والقبلية والانغلاق مسيطرة، فإن أي تقدم لن يحدث على الإطلاق... وأرى أن من الضروري التمييز بين الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية وبين الطبقة الوسطى في المجتمعات الصناعية المتقدمة؛ فالاتجاهات السائدة في الأخيرة تنزع إلى استثمار البيئة المادية، وخصوصاً العلم والتكنولوجيا، في حين لا تزال الأخيرة تركز على استغلال الآخر، كما

كان عليه الحال في عصور تاريخية سالفة.

تقويم السلطة والمعارضة

يعتبر أحد أعضاء المجلس التشريعي من قطاع غزة، وهو من حركة «فتح»، أن

> السلطة جاءت بمشروع كبير، وهذا المشروع لم يكتمل، فالأمور ما زالت في طور السعي للتوصل إلى حل نهائي. ولا نزال في بداية الطريق الذي ينتهي بإقامة الدولة... وانعكس عدم اكتمال المشروع وتراجع العملية السياسية برمتها على حياة الناس من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد ولّد هذا حالة نضالية انخمست فيها السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني... كما أن تراجع العملية السياسية والدخول في المواجهة أديا إلى تغيير معادلات كثيرة في الواقع، وأصبح للتيارات الإسلامية دور أكبر من السابق.

ويرى عضو المجلس التشريعي هذا أن مبرر وجود المعارضة يتحقق في حال وجود حالة استقرار «لكن في الواقع الذي نعيش فيه هي في الإطار نفسه الذي يواجه حالة العدوان والحالة النضالية وتراجع العملية السياسية. وبالتالي، لا وقت لدى المعارضة للسعي لتطوير السلطة أو التأثير في المجتمع إيجابياً.» وهو يعتبر انتماءه إلى حركة «فتح» «انتماء إلى الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية... (فتح) هي وسيلة وليست هدفاً، كما هو حال الفصائل كلها، أو يجب أن يكون النظر إلى جميع الفصائل على هذا الأساس.»

ويرى مدير أحد الفروع المصرفية في شمال الضفة الغربية (وهو مقيم، وقد شغل منصب مدير عام في إحدى الوزارات قبل الانتقال إلى موقعه الحالي):

> في بداية وجود السلطة حدث تقدم ملموس على المستوى الاقتصادي، إذ تراجعت البطالة وبرز انتعاش، لكن هذه الإيجابيات بدأت مع الوقت تتراجع، لأن السلطة لم يكن أداؤها الإداري بمستوى الطموح، وبدأ الترهل الوظيفي والإداري يظهر في المؤسسات الحكومية، ونتيجة تركيز السلطة على العائدين، وعدم استيعاب التكنوقراط المقيم، إضافة إلى عشوائية التوظيف، واختلاط المهني بغير المهني، وغياب خطة توظيف، وكذلك قاعدة بيانات واضحة عن الواقع المجتمعي، كل هذا جعل التخطيط والتطوير مسألة غير واردة في حسابات السلطة. ومع الانتفاضة دخلنا مرحلة من التخبط السياسي والإداري،

وبدأت الأزمة تتفتح أكثر، ولا سيما أن التشكيلات الوزارية كررت نفسها ولم تنظر إلى عموم المجتمع وطاقاته... وبسبب الاحتلال وإجراءاته تفاقمت البطالة وانخفض مستوى الدخل وزادت حالة الفوضى.. وعلى المستوى الاجتماعي تولدت بسبب الطوق الأمني والحصار مشكلات اجتماعية وتفكك أُسري، وأغرقت شرائح كبرى من الطبقة الوسطى في الهم الأساسي وهو تأمين لقمة العيش.

ويعتبر أن دور المعارضة العلمانية كان

عقلانياً، وانخرطت في الميدان السياسي من دون التخلي عن برنامجها، وهي تشارك في المستوى النضالي، وأيضاً في آليات صنع القرار من خلال مؤسسات منظمة التحرير. [لكنه يرى أن المعارضة الإسلامية] استفادت من الأوضاع التي فرضها الاحتلال وتراجع دور السلطة الفلسطينية، وتقوم بدور نشيط للتأثير في شرائح المجتمع ومن ضمنها الطبقة الوسطى لتكسبها في صفوفها، ومن خلال مؤسساتها التموينية والدعم الذي تتلقاه من قوى إسلامية. [ويقول أنه يرغب في رؤية مجتمع] مدني يتلاءم وطموحاتنا وخصوصياتنا الثقافية والإقليمية، ويحافظ على النسيج الاجتماعي الموحد، [ويرى] أن التطرف اليميني والتطرف اليساري في رؤية المجتمع لا يفيداننا؛ نحن بحاجة إلى مجتمع ديمقراطي، لكن ديمقراطية غير مستوردة، بل نابعة من المجتمع ذاته.

كما ارتأى أن

العائلية ما زالت تؤدي دوراً في إعادة إنتاج الطبقة الوسطى، لكنه دور متفاوت. فبعض العائلات نجح في تجديد دوره ضمن المتغيرات، والبعض الآخر فشل في تجديد دوره... وتؤثر الجهوية والعشائرية في الطبقة الوسطى، فهما غذتا سياسات السلطة القائمة على هذا الأساس في التوظيف وفي التعيينات السياسية والبلدية.

وهو يرى أن انحياز جزء من التكنوقراط إلى التيار الإسلامي انحياز موقت ومرتبط بالوضع الراهن.

ويصب في المنحى ذاته الدور الذي تؤديه البلديات في إنتاج أو تسهيل إنتاج طبقة وسطى، ولا سيما أن كثيراً من هذه البلديات تسيطر عليه عائلات. يقول مدير عام له جذور نابلسية:

في نابلس كان فرز أراضٍ تملكها البلدية (وهي من أكبر مُلاّك الأراضي هناك) إلى قطع مخصصة للبناء السكني بأسعار رخيصة أحد العوامل في نمو طبقة وسطى في المدينة، وتولت البلدية مهمات تزويد خدمات لهذه القطع المفروزة... في حي المخفية، على سبيل المثال، فرزت البلدية قطع أرض (٧٠٠ متر مربع) للبيع للموظفين وبأسعار مهاودة، هذا بالإضافة إلى مشاريع الإسكان التي نشأ بعضها بدعم من اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة في إثر كامب ديفيد الأول (١٩٧٨).

أحد العائدين من كوادر حركة «فتح» ممن أمضوا وقتاً طويلاً في مناصب دبلوماسية في عدد من الدول العربية والأجنبية، ويشغل منصباً رفيع المستوى في إحدى الوزارات، يقوّم وضع السلطة والمعارضة كالتالي:

منح وجود السلطة الناس، في الفترة الأولى، إحساساً بأن الاحتلال زال، وأنهم أصبحوا يديرون شؤونهم بأنفسهم، وخصوصاً أن قدوم السلطة جاء بعد انتفاضة طويلة وبعد تقييد للحريات وللحركة. لكن بعد ذلك بدأ الناس يتضايقون من تصرفات السلطة ودورها، ولا سيما في الفترة الأخيرة، من خلال شعورهم بأن الاحتلال لا يزال موجوداً على الرغم من وجود السلطة، كما لم يطرأ تغيير كبير على حياة المواطنين، وإنما حدث تغيير اقتصادي واجتماعي إلى الأسوأ عند الكثيرين. كذلك تولد إحساس عند البعض ممن لم يشملهم التوظيف في مؤسسات السلطة بأن هذا يتم عبر المحسوبية والقرابة والعشائرية... ازدياد عدد العاطلين عن العمل وارتفاع الأسعار، الأمر الذي سحق الطبقات الأكثر فقراً. فكان السؤال الذي يطرح عند الجميع هو: ما الذي قدمته السلطة؟... وفي الفترة الأخيرة بدأ الإحساس بعدم الأمان يتسرب إلى نفوس المواطنين، وخوفهم على المستقبل الشخصي والوطني وحالة الفوضى وانعدام تطبيق القانون على نحو حقيقي، كل هذا جعلهم يتساءلون: ماذا قدمت السلطة، ولماذا عاد هؤلاء؟

ويضيف:

المعارضة في فلسطين وحتى أيام م.ت.ف. لم تتفق في مجملها على برنامج معارض، وإن رسمت بعض الخطوط لهذا البرنامج، فإنها لم تتفق على كيفية التحرك. وفي كثير من الحالات كانت المعارضة معارضة مدجنة تحسب مصالح منظماتها وفصائلها أكثر كثيراً من حسابها لمصلحة الوطن... دور

المعارضة الوطنية لا يتجاوز البيان أو الصراخ في الهواء. أمّا المعارضة الإسلامية، فقد استفادت من الواقع المتغير في المنطقة العربية باتجاه التحولات الدينية وإحساسها بأن القوى في المنطقة العربية تساندها، وقريبة منها. وهي حاولت وتحاول أن تجير هذا لمصلحتها في فلسطين. لكن ليس من أجل الأفضل، وإنما لمصلحتها كتنظيمات، فهي ليست ضد الفساد في السلطة، بل مع تعميق هذا الفساد لأنها تنمو وتكبر على حساب جمهور السلطة الفاسدة. ولا تريد أن تشارك في الانتخابات، لهذا ليست معنية بانتخابات مجلس تشريعي... لقد أثرت تأثيراً كبيراً في المجتمع إلى درجة أن ولي أمر مثلي يفكر كثيراً في أن يقول لابنته الذاهبة إلى الجامعة ضعي الحجاب. أفكر، بما أنني أسكن بالقرب من جامع، في أنه سيأتي وفد من الجامع ليقول لي إن على ابنتي أن تلبس حجاباً. المجتمع الجديد له شروطه وقيوده التي تشعر من قريب وبعيد بأنها مفروضة علينا. والمقياس عند القوى الدينية هو: إذا وضعت المرأة الحجاب فهي مؤمنة حتى لو فعلت ما تريد بكتمان.

أمّا مدير شركة خاصة في غزة ينظر بقلق إلى ما يجري من انتقادات للسلطة، فرأى

أن في كل بداية صعوبات. قبل الانتفاضة كان هناك تطوير وتنظيم. وبعد الانتفاضة والتدمير الإسرائيلي أصبح هناك عدم نظام وعدم وجود قانون يردع المخالفين... فرص العمل أقل الآن، لكن هذا وضع خلقته إسرائيل. [وهو يعتبر أن الشعب الفلسطيني] شعب يحكي أكثر من سواه من دون استناد إلى الحقائق بخصوص الفساد وغير ذلك. [ويرى أن] السلطة لم تأخذ فرصتها، [وأن الأخطاء تعالج مع الزمن. ويرى أن المعارضة يجب أن تأخذ مصلحة البلد بعين الاعتبار،] التحرير جيد لكن الوضع الحالي والصعوبات، وخصوصاً عدم الدعم من العرب والمسلمين [يتطلب أن] نأخذ كل ما يمكن ونبني وطناً... بعد ذلك الأمور مفتوحة. [ويرى أن أعوام الانتفاضة ولدت تأخراً. كما يرى أن] الناس فهموا أن المعارضة إمّا أن تقاتل وإمّا ألاّ تقاتل. لا أحد يحاول تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحسينها. لماذا لم يشاركوا في السلطة وفي المجلس التشريعي؟

المعارضة الإسلامية تنمو كلما استمر الفساد في السلطة

يقول محاضر في جامعة بير زيت وله صلات قرابية في الخليل:

أسس التيار الإسلامي شبكة خدمات اجتماعية واسعة، وأعاد تفعيل لجان الزكاة، بتمويل (في معظمه) من الخارج. في نابلس التيار الإسلامي قوي بحكم حجم القوى المحيطة بالمدينة، لكن عائلات نابلس الكبرى بقيت خارج هذا التيار، وهذا التوصيف ينطبق أيضاً على مدينة الخليل. ركز الإسلاميون على الجامعات وعلى الغرف التجارية. لكن نمو التيار الإسلامي بدأ في إثر قرار قيادة «حماس» بناء أطر جماهيرية ومهنية على غرار ما فعله اليسار في الثمانينيات. كما عملت على بناء شبكة خدمات اجتماعية فاعلة تصل إلى القاعدة الشعبية والفقيرة. ونجحت في ممارسة نشاط سياسي مغلف بلغة دينية فور تفجر الانتفاضة الأولى.

ويقول أحد الإعلاميين:

تؤدي الخدمات دوراً أساسياً في بناء قاعدة للتيار الإسلامي. فعلى سبيل المثال، يستفيد المقربون من «حماس» في إحدى المدن الفلسطينية مما توفره عياداتها من علاج بأسعار رمزية، ومن كونها عضواً فاعلاً في لجنة زكاة، وما تقدمه هذه من مساعدات عينية. ولذا، باتت تتمتع بنفوذ بين الفقراء في البلدة... بعض القيمين على لجان الزكاة يأخذون بدلاً منها (نسبة معينة) ويبدون للناس وكأنهم رجال خير.. ولذا، لا تجد رئيس لجنة زكاة فقيراً أو ذا أحوال عادية.

وتعتبر قيادية في تنظيم يساري أن

«حماس» تبني هيئات ومؤسسات خدمات ولجان زكاة وائتلاف الخير وجمعيات إسلامية، وهي تقدم خدمات إغاثة لزيادة نفوذها السياسي لا للتغيير. ولذا، فهي لا تقدم خدمات إلى الجمهور عامة وإنما إلى جمهورها الخاص.

مدير أحد المصارف في غزة ينظر إلى السلطة والمعارضة من منظور مؤسساتي، يقول:

ينقصنا بناء المؤسسات على أساس مؤسسي. يحتاج الأمر إلى التفكير الجدي لبناء المؤسسة الحكومية والقطاع الخاص. أعتقد أن إيجابيات السلطة تنحصر في توفير الرواتب فقط. إنما ليس هناك إدارة حقيقية ذات شفافية لمصادر الدخل. كما ضاعت فرص استثمار الأموال الطائلة في تطوير المجتمع. ولا

يتم بناء مؤسسات خاضعة لنظام داخلي ذي جودة عالية في الرقابة. وعن المحسوبيات حدث ولا حرج، كما هو حال عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، الأمر الذي فاقم غياب القانون وتفشي الفوضى.

ويضيف عن المعارضة:

المعارضة للأسف غير جدية في محاربة الفساد، هناك خوف ومجاملة... ممارسات المعارضة للأسف سلبية حتى على مستوى الانتفاضة. لا يتم وضع مصلحة المجتمع أمام نظر الجميع، ويتم في المقابل الحرص على المكاسب الفئوية، سواء من جانب المعارضة الإسلامية أو الوطنية... وهناك غياب دور مجتمعي للمجلس التشريعي - على الرغم من أنه يتألف من أعضاء منتخبين - بسبب تفرغهم لمصالحهم الخاصة أو لمصالح أقربائهم ومعارفهم. الوطن آخر شيء يهم المعارضة.

المجتمع الفاضل:
مجتمع المؤسسات وسيادة القانون

يريد أحد مديري المصارف المعروفة أن يرى مجتمعاً «يحترم القانون ويطبق فيه القانون، مجتمعاً يجاري العصرية عبر الدمج بين الدين والعصر الحديث لمصلحة حقوق المواطن.» ويعتقد أن «الديمقراطية هي المسار الحقيقي الذي يحترم حقوق الأفراد والمجتمع.» ويأمل بـ «إعادة بناء المؤسسات والوزارات وفق هياكل وظيفية تتناسب مع متطلبات العمل، ومراعاة وضع الأشخاص المناسبين في الوظائف المناسبة، مع العمل على نظام مؤسساتي يحترم الهياكل الوظيفية، والتشديد على أن الجميع في خدمة المواطنين.» وهو لا يؤيد أي فصيل «لأنني لا أرغب في أن أكون مشاركاً في كثير من السلبيات الظاهرة على السطح.»

مديرة مدرسة ثانوية في الضفة الغربية ترغب في «مجتمع ديمقراطي تعددي؛ مجتمع يخلو من التملق.. مجتمع تبدو فيه الحقوق والواجبات واضحة ومحددة.» وتريد «الخلاص من سياسة الارتزاق والمحاباة والمحسوبية، ومغادرة الفئوية والعشائرية المتفشية، واحترام سيادة القانون واعتماد معايير موحدة في التوظيف الحكومي.»

يقول أحد المربين والعاملين في مجال حقوق الإنسان:

أنا أؤمن بالتعددية التي يخدم فيها كل فرد الآخر، ويسود فيها التوجه نحو

التقدم من دون الاضطرار إلى الانضمام إلى هذه الفئة أو تلك، أو حرمان أي شخص أو فرد من ممارسة حقه في المشاركة الحرة أو الانتماء إلى أي فئة. لكن من جانبي أرى أن من الأهمية بمكان أن تحظى التكنولوجيا والإنتاج الوطني والتنمية والقيم التي تخدم المصلحة العامة بدرجة عالية من التقاء الجميع حولها.

ويتمنى أحد المحامين - وهو من حركة «فتح» ومتزوج ولديه ستة بنين وبنات، ويحمل دكتوراه في القانون من جامعة القاهرة - أن يرى

مجتمعاً [فلسطينياً] ديمقراطياً، تتسع مساحة الحرية فيه لجميع الآراء والاتجاهات، ولا مانع من أن تحكم القوى الإسلامية إذا وصلت إلى الحكم، وأيضاً القوى العلمانية. المهم أن تكون هناك حرية وديمقراطية وسيادة القانون. وأعتقد أن لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية؛ فالفكر الإسلامي يستطيع تجييش المجتمع بالاعتماد على الثقافة الإسلامية.

أمّا مدير الشركة الخاصة، فيرغب في أن يرى

مجتمعاً ديمقراطياً تعددياً منفتحاً مع وجود معارضة وحرية تعبير، بحيث لا يفرض أحد موقفه أو رأيه على أحد... وأن تتم عملية تنظيم داخلي وإجراءات رادعة لكل من يخترق القانون ويشهر بالشعب، كي نبني وطننا بصورة صحيحة... ويحصل كل مواطن على حقه، وعلى دوره في البناء بطريقة صحيحة أيضاً. [وهو يصنف نفسه كمستقل يؤيد] التنظيمات التي تهدف إلى بناء الوطن، [ويعتبر أن الانغماس في العمل هو الذي أبعده عن] السياسة، وخصوصاً في مرحلة الشباب.

يقول أحد العائدين من كوادر حركة «فتح» ويشغل حالياً منصباً متقدماً في إحدى الوزارات، أنه يريد أن يكون المجتمع الفلسطيني

مجتمعاً ديمقراطياً منفتحاً يأخذ بعين الاعتبار التقاليد والثقافة الخاصة بالمجتمع العربي الشرقي المسلم من دون أن تكون قيداً عليه، مجتمعاً يتسع للجميع، ويفسح المجال للحرية والديمقراطية ويعمق ثقافة المشاركة والحوار من دون التدخل في القضايا الشخصية. وهذا لا يعني إدارة الظهر لثقافتنا الخاصة، وحتى الدينية منها.

ويوضح أحد أعضاء المجلس التشريعي من حركة «فتح» رؤيته للمجتمع الفلسطيني

المرغوب فيه كالتالي: «إنه مجتمع ديمقراطي تعددي يعتمد على المؤسسة التي تنتج من الفعل والعمل الديمقراطي الحقيقي.»

المجتمع الملائم للطبقة الوسطى:

مجتمع تعددي، وحكم القانون والإدارة الحديثة

مديرة مؤسسة تهتم بحقوق المرأة، متزوجة ولها خمسة أبناء وبنات يدرسون في مدارس حكومية. وهي مقيمة وبيتها ملك لها، وخريجة جامعية (ماجستير) من جامعة فلسطينية تقول: «قبل السلطة كانت الطبقة الوسطى على قمة هرم صنع القرار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. لكن بعد قدوم السلطة تم تهميش الطبقة الوسطى وإبعادها... لمصلحة فئة جاءت مع السلطة، الأمر الذي أوجد حالة تذمر وصراع.» وترى أن العائدين استفادوا من «الاستثمارات والميزات التي تم منحهم إياها برضى المحليين، وهو ما مكنهم من استلام مواقع مؤثرة، وزاد في تهميش دور الطبقة الوسطى وتدمير الإرث الجماهيري للانتفاضة الأولى القائم على الجماعية والتخطيط والعمل الجماهيري، وحل مكانها تسميات مثل عقيد، ومدير عام... وما إلى ذلك.» وتضيف: «الطبقة الوسطى ازدادت عدداً لكن كثقل على الأرض لا يوجد لها تأثير ملموس، ودورها السياسي معدوم، ودورها المجتمعي فقير جداً.»

وتعتقد أن «العشائرية تشكل أداة طيعة لمن يقودها، وقد أثبتت التجربة صحة ذلك سابقاً (الانتفاضة الأولى) إذ كانت تسخر العشائرية في خدمة الأهداف الوطنية. وفي ظل السلطة زاد دور العشائرية (برزت في الانتخابات التشريعية) ثم صادرته أجهزة السلطة، وعاد ليبرز من جديد في ظل ضعف السلطة واستثمار بعض من فقد دوره في السلطة في العلاقات العشائرية.»

وهي ترى أن «المجتمع الأكثر ملاءمة للطبقة الوسطى هو مجتمع يقوم بعد إنهاء الاحتلال - وتشكيل دولة ديمقراطية على أرض فلسطين كلها أو كونفدرالية مع الأردن - على التعددية، وعلى وجود قانون ودستور وعلاقة طبيعية بدول المحيط، وعلى الإدارة الحديثة، وامتلاك سياسة تنموية عادلة تهتم بالشباب وحقوق المرأة.»

وتؤمن مديرة مدرسة «بالتعددية»، وتقف ضد «فرض نظام ديني معين أو علمانية مطلقة.» وهي «لا تفرض لبس الحجاب، وغير مقتنعة به، وفي الوقت نفسه لا تمنعه.» وهي ترى

> أنه يجب أن يتم اختيار الأشخاص بحسب الكفاءة لا بحسب الانتماءات والواسطات. وأن يكون سلم الرواتب متقارباً، وألاّ تكون هناك فجوات واسعة جداً بين أفراد المجتمع... وأن يكون هناك حكم يشترك فيه جميع الأحزاب

لخدمة السواد الأعظم من أبناء المجتمع. ويجب أن يكون هناك تخطيط واسع وشامل وإنشاء مصانع ومشاريع كبيرة وصغيرة. لا يكفي أن تصرف مساعدات، يجب تحويل الناس إلى خلايا منتجة. وأن تكون المساعدة للتشغيل والإنتاج، مع توفير سوق للمنتوجات.

ويوضح أحد وزراء السلطة الفلسطينية (السابقين) من حركة «فتح» رؤيته كالتالي:

أريد أن نتقدم في اتجاه تطلعاتنا نحو الحرية والاستقلال، وحق تقرير المصير والدولة، بحيث تصبح الدولة ديمقراطية تؤمن حقوق المواطنين، ويكون صندوق الانتخابات هو الحَكَم. ويكون هناك اعتبار للمؤسسة القانونية والقضائية التي يجب أن تتمتع بالمكانة والدور اللذين تستحقهما.

ويرفض أحد مسؤولي نقابة الأطباء تحديد شكل المجتمع الذي يريده، مفسراً ذلك كالتالي:

التناقض الرئيسي هو مع الوجود الصهيوني في فلسطين، والهدف الأساسي إزالة هذا التناقض. الأرض لمن يحررها، ويؤخذ رأي الشارع في النهاية... السلطة ليست الدولة، ملامحها لا تكتمل إلاّ بتحررها كاملة... آمل بأن يكون هناك تفاهم بين جميع الفلسطينيين على إنشاء قيادة موحدة ضمن منظمة التحرير الفلسطينية... والذئب لا يأكل إلاّ الشاة القاصية، وأن تجري انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، وتقام بعد ذلك حكومة بوزراء من الأطياف كافة، ولهذه الحكومة بوصلة واحدة هي القدس ورفاهية الشعب.

طبقة وسطى مكبّلة
وصوتها غير مسموع واهتماماتها خاصة

أحد أعضاء المجلس التشريعي (من تنظيم «فتح») يعتقد أن «طبيعة النظام الفلسطيني لا تسمح بأي دور لأي من الفئات الفلسطينية. ربما يكون لهذه الفئات والطبقات أدوار مجتمعية واقتصادية، لكن ليس لها دور سياسي. فطبيعة تركيبة النظام لا تعطي الطبقة الوسطى دوراً سياسياً.»

يعبّر مسؤول في نقابة المحامين (في غزة) وينتمي إلى حركة «فتح» عن رأيه في دور الطبقة الوسطى الفلسطينية في اللحظة التاريخية الراهنة كالتالي:

لا بد من تشخيص الفترة الزمنية؛ الطبقة الوسطى في عهد الاحتلال كانت الأعم أو الأغلبية. وكان هناك التفاف جماهيري حولها، واستطاعت تغيير الاستراتيجيات والمفاهيم السياسية لـ م.ت.ف.، واستطاعت أن تقود الشعب الفلسطيني. في المرحلة الحالية، بعد نشوء السلطة، هناك طبقة حاكمة يدور في كنفها بعض المنتفعين اقتصادياً، وطبقة مثقفة نخبوية لا تشكل طبقة ولا التفاف حولها، ثم الطبقة الأعم والأكبر هي الطبقة المسحوقة. والنخبة المثقفة تتطلع إلى دور تمنحها السلطة إياه، ولم تستطع الاحتكاك بالطبقات الدنيا لتجييشها، فظلت تعمل كنخبة من دون التفاف جماهيري حولها، وهذه هي الإشكالية، إذ ينحصر دورها في التنظير لا أكثر ولا أقل... كانت في الفترة السابقة تقود العمل النضالي والمسلح وتعرضت للإبعاد والاستشهاد وغير ذلك. الآن نرى أنها استمرأت الراحة والتطلع إلى دور تمنحها السلطة إياه، وتعمل من أجل أن تكون بديلاً من السلطة. وهي كمن ينادي في الصحراء.

طبقة «رهينة الراتب والأوضاع العامة»

مع هذا الرأي يتقاطع، نسبياً، رأي مدير أحد الفروع المصرفية في شمال الضفة الغربية الذي يرى

أن الطبقة الوسطى أدت في الانتفاضة الأولى دوراً واسعاً وفعالاً، وساهمت في صنع القرار، لأن المجال أمامها كان مفتوحاً. بعد قيام السلطة أصبح هذا الأمر غير متاح بسبب احتواء جزء كبير من الطبقة الوسطى في مؤسسات السلطة... أعتبر أن هذا تحول موقت، ودورها مقبل في حال التخلص من الضغوط التي تمارس عليها. وقد أثبتت الطبقة الوسطى سابقاً أنها قادرة على تجاوز ضعفها... الآن الاهتمام الرئيسي للطبقة الوسطى هو تأمين الوضع المعيشي. وهي رهينة الراتب والأوضاع العامة، وفي حالة انزواء وتحفظ إزاء التعبير عن وجهة نظرها بصراحة ووضوح بسبب حالة الكبت.. وهذه [السمات] نابعة من ضعف العمل الأهلي وضعف دور الأحزاب التي كانت قياداتها من أبناء الطبقة الوسطى... ابتعدت الأحزاب عن الطبقة الوسطى أو هي لا تعيرها الاهتمام المطلوب بسبب نخبويتها وانعزالها.

ويكرر مدير عام من حركة «فتح» يعمل في شمال الضفة الفكرة ذاتها، إذ يعتبر أن دور

الطبقة الوسطى في الانتفاضة تراجع بسبب أداء السلطة الذي «فاجأ هذه الطبقة، وجعل جزءاً منها ينزوي ويستنكف عن العمل، وبعضها استقال من وظيفته بينما البعض الآخر استمر في موقعه محاولاً الموازنة بين موقعه ومسلكه الإيجابي، وهؤلاء قليلون.. الطبقة الوسطى لديها الرغبة والقدرة على أداء دور سياسي فاعل، لكن ثمة حواجز كثيرة أمامها، وقد ساهم الوضع الأمني والسياسي في تهميش الطبقة الوسطى.»

وتؤكد مديرة مدرسة ثانوية في إحدى مدن الضفة الغربية موضوعة الاستنكاف كسمة راهنة لسلوك الطبقة الوسطى؛ إذ ترى أن «دور الطبقة الوسطى ضعيف ومشاركتها في الحياة العامة مشلولة.» وتعطي مثالاً لذلك أن في الحالات التي يتم فيها انتخابات لجمعيات نسائية في مدينتها، فإن «أغلبية الهيئات الإدارية تنجح بالتزكية نتيجة حالة الاستنكاف، وضعف الإقبال على المشاركة في الترشيح.» وترى أن مظاهر المحسوبية والواسطة باتت تترك أثراً سلبياً في الطبقة الوسطى، وفي الوقت ذاته بات الخريجون لا يجدون فرص عمل أمامهم.» وهي تؤكد أن العائلية ما زالت تؤدي دوراً في إنتاج الطبقة الوسطى، وهذا تلاحظه من «تشكيل المؤسسات وإدارتها، بما فيها البلدية.»

ونعثر في الصحف المحلية على مقالات تؤكد تزايد البطالة بين الخريجين. تقول إحدى هذه المقالات:

> أعداد هائلة من الخريجين تقابلها بطالة متفشية، مديونية متصاعدة تقابلها قروض متعددة، ضرائب تواجه الطبقة الوسطى يقابلها انتعاش ورخاء الطبقة العليا، انكماش الأحزاب وعدم المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي لأبناء الطبقة الوسطى لانشغالها بالهموم اليومية يقابله ضياع الأمة وضياع الهوية.

وتضيف صاحبة المقال أن الحل يكمن

> في استعادة الطبقة الوسطى، وإعادة الاعتبار إليها، وتقويتها باعتبارها أسمنت الشعوب ولُحمته بما تملكه من مقومات بناء الأمة، فهي الغالبية من المجتمع وتمثل ٦٠٪ من تعداده تقريباً، ومنها الأطباء والمهندسون والمدرسون والمحامون والطلبة والمثقفون والمبدعون والمفكرون، ومنها يخرج الزعماء الوطنيون، وهي التي تملك التوازن، وتحافظ على لُحمة الأمة ووحدتها وهويتها الثقافية. (خليل ٢٠٠٥)

اتساع الطبقة الوسطى
لكن بجيش من اللامبالين

يرى ابن حركة «فتح» العائد، الذي يشغل موقعاً متقدماً في إحدى الوزارات في قطاع غزة، أن طموح أي مجتمع هو في توسيع طبقته الوسطى، «لأن توسيع الطبقة الوسطى يقلل الفوارق بين الطبقات الدنيا والعليا. وهناك طموح دائم إلى العمل على تخفيف الأعباء عن الطبقة الدنيا بنقل أعداد كبيرة إلى الوسطى.» ويعتقد أن الطبقة الوسطى في فلسطين اتسعت في ظل السلطة، «لكن من دون أن تقلل الفوارق الطبقية، فالفقراء ازدادوا فقراً والأغنياء ازدادوا غنى.» كما يرى أن «اتساع الطبقة الوسطى لم يتبعه تنظيم لهذه الطبقة، وإنما بقيت طبقة متسعة لجيش من اللامبالين، الذين يسعون لكسب رزقهم، والحفاظ على المكتسبات التي وصلوا إليها، أي أن التفكير الجماعي غير متوفر داخلها، وهو ما يعول عليه في تغيير المجتمع نحو الأفضل.»

وهو يرى أن من واجب السلطة العمل على «بناء مجتمع متقدم مفتوح، مجتمع ديمقراطي يتخلص من أشكال الفردية ويطهر صفوفه من الانتهازيين والفاسدين ويعطي المجال لسيادة القانون، مجتمع يقوم على الانتخابات الديمقراطية للمؤسسات، مجتمع يغلب الكفاءة على الواسطة. وهذا طموح أعتقد أن القوى الوطنية بكل أحزابها ومنظماتها إذا اعتبرته برنامجاً نضالياً فهو يمكن أن يحدث التغيير، إن لم يكن الآن ففي المستقبل القريب.»

ويرى مدير شركة خاصة في غزة أن «توسعاً كبيراً للطبقة الوسطى حدث ولم يكن مدروساً ولم يكن له تأثير إيجابي.» وهو يعتقد أن الطبقة الوسطى لا تقوم بالدور المؤمل منها «بسبب تفككها، وبالذات في الأعوام الأخيرة.»

وتعتقد مديرة مدرسة ثانوية أن الطبقة الوسطى «في المجتمعات العربية هي الأغلبية. وهي تعطي أكثر مما تأخذ. ضُعف دورها يعود إلى صعوبة الأوضاع التي مر بها شعبنا والتي أكسبته القدرة على الصبر والجلد. هناك سلبية غير مقصودة، هناك يأس من التغيير. التكوين الاجتماعي لأهالي غزة لا شبيه له، وأي نظريات أو نظم تنطبق على الشعوب لا تنطبق على الشعب الفلسطيني.»

ويعتقد مدير مؤسسة زراعية أهلية أن «الطبقة الوسطى غير مؤثرة في الوقت الراهن بسبب ضعف بنيتها وتهميش دورها، وأن التنظيمات السياسية التي كان لها دور مؤثر في أوساط الطبقة الوسطى تراجعت... وهي في الوضع الراهن منشغلة بهمومها الخاصة، والشعور العام يغلب عليه خيبة الأمل لعدم تحقيق منجزات سياسية...».

ويضيف أن «سمات الطبقة الوسطى الحالية تختلف كثيراً عما عرفناه عنها زمن الاحتلال؛ فسابقاً كانت هذه أقل عدداً لكن اهتماماتها كانت أوسع؛ الآن الاهتمامات العامة تنحصر في فئات محدودة من الطبقة الوسطى، وهو دور تنظيري أكثر مما هو عملي.»

ويفترض مسؤول في نقابة الأطباء أن على الطبقة الوسطى «أن تكون صاحبة القيادة. [لكنها] لم تقد لأنها تتأثر بأصحاب المصالح القادرين على التأثير. الفقراء غير قادرين على التأثير في الطبقة الوسطى مثل أصحاب رؤوس الأموال. الفشل في تقديم الخدمات إلى المجتمع مثال حي للتوسع الرأسي في شركات مالية وتجارية. شركات تغتني بصورة مرعبة ولا موظفين لديها... الطبقة الوسطى دورها مكبل، عندها طاقات رهيبة لا بد من تفجيرها ضمن إطار موازين تضعها السلطة، وعلى الدولة أن توجه الأموال لاستغلال هذه الطاقات.»

طبقة بصدد إعادة النظر في صورتها وأهدافها

يرى أحد المربين أن الطبقة الوسطى الفلسطينية لا تختلف عن غيرها «من حيث توفر قيم تحمل المسؤولية، واحترام الذات، والعمل الجاد. غير أنها في فلسطين عاجزة عن النهوض بدورها الحاسم في تطوير المجتمع وتقدمه نظراً إلى قيود الاحتلال والاستيطان.» ويرى أن الانتفاضة الثانية حدت من دور هذه الطبقة «بعد أن كانت قد حققت بعض الإنجازات المهمة، وتحديداً في مجال بناء المؤسسات التعليمية.» ويرى أن هذه الطبقة «في مرحلة إعادة نظر في صورتها وتركيبتها وأهدافها في ضوء المتغيرات الجارية في المجتمع الفلسطيني.»

ويعتبر مدير أحد المصارف في غزة أن أفراد الطبقة الوسطى «هم المستفيدون من دخول السلطة ووجود الخدمات، وهؤلاء لا يمثلون نسبة مرتفعة، فأغلبية المجتمع فقراء... أوضاع الاحتلال وأوضاع الانتفاضة وأوضاع السلطة لا تساعد في إبراز دور هذه الطبقة. هناك دور أكبر لأثرياء السلطة الذين حلوا محل البورجوازية.»

ويحدد معلق صحافي أن الأزمة ليست أزمة حزب حاكم ومعارضة فقط، فهو يكتب:

> المشكلة عامة وعميقة وتطال الجميع، لكنها تكمن بالأساس في جماعية الأداء والمسؤولية، وتكامل الأدوار بين مؤسسات السلطة، وبين السلطة والمعارضة، والنخبة والشارع.. إلخ. والسؤال هو كيف تتحول مؤسسات السلطة الرئيسية:

الحكومة والمجلس التشريعي إلى شركاء مع مؤسسة الرئاسة؟ وكيف يحتكم الجميع للنظام الأساسي، ضمن إطار مراقبة ومحاسبة السلطة القضائية، وكيف يكون الأداء العام مكشوفاً أمام الرأي العام الشعبي... الخروج من الأزمة يحتاج طاقات الشعب الفلسطيني بأسره، ويتطلب حكماً وقاضياً، ذلك أنه حتى الاستعانة بحزب السلطة - حركة «فتح» - على الرغم من أهميته لا يبدو كافياً، فالأزمة ليست أزمة «فتح» والسلطة وحسب... فالتحول الأساسي في عملية الإصلاح ما زال بحاجة إلى أن يستند إلى العمق الشعبي وإلى المضمون الديمقراطي، فالمتضرر من الفساد والفوضى وبالاتجاهين، هو المواطنون، أي عموم الشعب. (أبو سرية ٢٠٠٤)

تقويم دور الانتفاضة الثانية: غلبة الرؤية السلبية لنتائجها

لا نجد تشخيصاً موحداً لتأثير الانتفاضة الثانية، وإن غلب على التشخيص المراوحة بين التركيز على المظاهر الإيجابية وبين التركيز على المظاهر السلبية، وتحديداً فيما يخص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية مع تواصل الميل إلى إبراز الآثار السلبية، نظراً إلى سوء الأوضاع المعيشية وانسداد الأفق السياسي.

يقول أحد المحامين المنتمين إلى حركة «فتح» في تقويمه لتأثيرات الانتفاضة:

الانتفاضة أعادت إلى الطبقة المسحوقة نوعاً من الدور، وأصبح بعض الدور القيادي للعناصر والقوات العاملة في مختلف الفصائل التي باتت تساهم في تسيير مسار الأحداث وترفض أداء السلطة من خلال المواجهة مع الاحتلال من دون أن تكون هذه المواجهة خاضعة لتوجيهات القيادة السياسية. هذه العناصر هي التي تشكل الواقع على الأرض وتقوده، ولا سيطرة سياسية أو توجيه من جانب السلطة. والنتائج كانت أحياناً كارثية على الشعب الفلسطيني، بل إن النتائج حصدها الشعب الفلسطيني لا هذه الفئة. ولم تساهم الانتفاضة في دفع القضية إلى الأمام. وأنا كشخص دارس للقانون الدولي أقول إن هناك تراجعاً وخوفاً من أن يوصم نضالنا بالإرهاب. وقد تم التراجع عن قرارات أخذتها الأمم المتحدة مثل قرار «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.» ولا بد من رؤية وعد بوش في التخلي عن حق العودة كتطور سلبي مهم حتى لو كان مخالفاً للقانون الدولي. هناك تراجع في جميع المجالات.

كادر آخر من كوادر «فتح» وممن يشغلون منصباً تنفيذياً مهماً في إحدى الوزارات يلاحظ أن

> هناك من يقول إن الانتفاضة أثرت في المجتمع الإسرائيلي تأثيراً كبيراً. . وأنا مع هذا الفهم، ولذلك أنا مع الانتفاضة الجماهيرية، وحتى في كثير من الأوقات مع الانتفاضة المسلحة المشروعة، لكن بنظام وأسس وقوانين يتفق عليها بين القوى المقاومة. من جهة أُخرى، فإن البعض ينطلق من أننا أتينا إلى الوطن لنفاوض ونفسح المجال أمام السلام وفرص السلام، ولا نستطيع مجاراة إسرائيل في نهجها العسكري. هذا الأمر أضر بنا وباقتصادنا وبمواطنينا. أنا لست مع هذا على الرغم من معرفتي بالضرر الذي وقع علينا كأفراد وكمجتمع، وأرجع ذلك إلى غياب السلطة وعدم قدرتها على تبني برنامج محدد، سواء للسلام أو للمقاومة. وبكل أسف، كانت في كثير من الأحيان مع السلام ومع المقاومة في آن واحد.

ويرى مسؤول في نقابة الأطباء وينتمي إلى حركة «فتح» أن

> لكل ثورة إيجابياتها وسلبياتها. إيجابيات الانتفاضة أنها خلقت حالة دولية تؤمن بحتمية قيام دولة فلسطينية، وكان يمكن استغلال هذه الحالة. لكن يبدو أن معركة «أُحد» (معركة الرسول) لا تزال فينا ومستشرية فينا، وهذا يؤكد عروبتنا. . كثيرون منا يبحثون عن استحقاقاتهم الشخصية متناسين الاستحقاقات الوطنية الأسمى.

ويعتقد مدير مؤسسة أهلية أن تزايد نفوذ الإسلام السياسي بين بعض فئات التكنوقراط (وفي غزة بصورة خاصة) يعود إلى أن «أوضاع الانتفاضة ساهمت في بروز القيم الغيبية، وإلى تأسيس الأصوليين منظومة من المؤسسات الخدمية والاجتماعية التي وإن أخذت بعداً إعلامياً، فإنها تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات خاصة، والتنظيمات الأُخرى لا تعمل شيئاً.»

ويرى مدير شركة فنية في غزة أن الانتفاضة شكلت ارتداداً «إلى الخلف أعواماً كثيرة، حتى إلى ما قبل الانتفاضة الأولى.» ويعتبر أن الانتفاضة الثانية «أنتجت مجتمعاً غير مترابط لا وجود فيه للقانون، وحدث تفكك للسلطة، وبطالة وحالة اقتصادية سيئة.»

الانتفاضة أحدثت انقساماً
داخل المجتمع الفلسطيني

عبّر مدير أحد المصارف عن تقويمه لنتائج الانتفاضة بالمفردات التالية:

> كانت مدمرة للاقتصاد الفلسطيني، ومدمرة على المستوى السياسي أيضاً. هناك ازدياد في مستوى الفقر. اقتصادنا يعتمد على العمالة وعلى النشاطات الاقتصادية. فقد العمال في معظمهم أماكن عملهم وتأثرت المصانع والمزارع والإغلاقات، وقطع التواصل التجاري بين الضفة والقطاع وبين المدن الفلسطينية، وازداد ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد العدو الإسرائيلي بصورة كاملة... على المستوى الاجتماعي، الأضرار التي وقعت كبيرة لمعظم المُلاّك، بالإضافة إلى هدم البيوت. وعدم السيطرة على نوعية العمليات أثر سلباً في آراء المجتمع. هناك انقسام داخل المجتمع. إذا تمت دراسة كثير من الأشخاص الذين استشهدوا، نجد أن حالات كثيرة كانت يائسة وتم توجيهها واستغلال وضعها لدفعها نحو الاستشهاد مع عدم إنكار وجود حالات حقيقية.

واعتبرت مديرة مدرسة أن الانتفاضة الثانية «دفعتنا إلى الأمام وأعادتنا إلى الخلف، وأكدت وتؤكد حقوق الشعب الفلسطيني في العودة، وفي القدس... وأعادتنا إلى الخلف. هناك خسائر بشرية ومادية هائلة، وقف العمل، وانتشار البطالة، وهدم البيوت. واقتصادياً تأخرنا كثيراً ونحتاج إلى أعوام لإعادة بناء ما كان. وكل ليل له آخر.»

يتبين من مراجعة اللقاءات التي جرت والتي وردت نماذج واسعة منها في هذا الجزء من الكتاب أن التصور الديمقراطي للمجتمع يكاد يكون إحدى السمات التي تشترك فيها الاتجاهات الثلاثة من الطبقة الوسطى، على الرغم من التباين في تبعات ومتطلبات الديمقراطية السياسية، ناهيك عن مضمونها الاجتماعي. ولعل هذا يعود، في جانب منه، إلى الثقافة التعددية التي اتسم بها الموروث السياسي الفلسطيني منذ بداية الحركة الوطنية الفلسطينية، وإلى مأسسة هذه التعددية في إطار منظمة التحرير وانفتاحها على قوى سياسية مختلفة الأيديولوجيات والرؤى المجتمعية في العالم. وهو يعود في جانب منه أيضاً إلى الاهتمام بالتعليم العالي (داخل فلسطين وفي مناطق الانتشار الفلسطيني)، باعتباره «رأس المال» الأكثر توفراً لأغلبية الشعب، ولكونه المحدد الرئيسي لفرص الحياة بعد النكبة. كما يعود أيضاً إلى انسجام المفاهيم الليبرالية مع تطلعات شرائح مؤثرة من الطبقة الوسطى.

الهوامش

(١) أنظر: التقرير المعنون «حماس قلبت التوقعات واستطلاعات الرأي»، في صحيفة «الرسالة»، ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٢) بكر أبو بكر: عضو مكتب التعبئة والتنظيم لحركة «فتح» في الوطن منذ سنة ٢٠٠٢، ونائب المفوض السياسي العام للحركة.

الفصل الخامس

الطبقة الوسطى الفلسطينية كما تتأمل ذاتها

توضيح منهجي

يتناول هذا الفصل أبرز الأفكار التي وردت على ألسنة المثقفين في حوارهم مع الباحث بشأن الطبقة الوسطى. وتستمد هذه الأفكار معانيها وجدواها من كونها متداولة بين فئة حيوية في الطبقة الوسطى من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه الأفكار طرحت جميعها - باستثناء جلسة حوار مع مجموعة أكاديميين - في لقاءات فردية مع الباحث أجراها مع نحو خمس وستين شخصية، أغلبيتها العظمى من سكان رام الله والبيرة، أو تعمل فيهما. وهاتان أكثر مدينتين فلسطينيتين (وربما عربيتين) احتضاناً لمثل هذه النسبة العالية من الطبقة الوسطى الحديثة (نحو نصف القوة العاملة فيهما)، كما أشرنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وقد تباينت الشخصيات التي أجريت اللقاءات معها من حيث الأصول الجهوية، أو المناطقية، كما تنوعت من حيث التوجهات السياسية والفكرية، وتنوعت كذلك من حيث كون بعضها عائداً، وبعضها مقيماً، وبعضها من أسرة لاجئة، وآخرون من أسر محلية. كما اختلفت من حيث تنوع القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها (قطاع عام، أحزاب، تنظيمات، قطاع خاص، منظمات غير حكومية)، وكونها تمارس اختصاصات متنوعة.

تكمن قيمة هذا الفصل في تسجيل طيف من الآراء بشأن هذه الطبقة الوسطى في لحظة تاريخية قلقة، وتحمل خطورة بالغة على مشروع وطني صاغه شعب بكامل طبقاته. وليس المتوخى من هذا الفصل دقة التحليل أو واقعية وصف الحال، على الرغم من أهميتهما، وإنما رؤى خاصة لشخصيات من الطبقة الوسطى المتعلمة والمثقفة تمر بمرحلة لا تحمل أية ضمانات مستقبلية. وهي رؤى متولدة من معايشة وتجربة ومفاهيم مكتسبة أو متوارثة. وقد لخص الفصل الثالث ما لدينا من معطيات عينية أو إحصائية، كما رصد الفصل الثاني النظريات المتوالدة في العلوم الاجتماعية عن الطبقة الوسطى، لذا يمكن قراءة هذا الفصل على خلفية الفصلين المذكورين، وبأسئلة الفصل الأول. إذاً، وظيفة هذا الفصل هي استقصاء آراء غير متسرعة عن الطبقة الوسطى

الفلسطينية في لحظة تاريخية محددة. في هذا الفصل لا ينقل عالِم الاجتماع تحليله ورؤيته أو نظريته كعالِم اجتماع، وإنما ينقل رؤية ونظرية وتحليل موضوعه؛ أي أنه يتعامل مع موضوعه (ممثلاً بأفراد من الطبقة الوسطى المتأملة للمجتمع ولموقعها فيه) لا كموضوع، وإنما كذوات مستقلة وواعية، وبالتالي كمصدر للمعرفة والتأمل.[1]

كما يشكل هذا الفصل استكمالاً للفصل الرابع، وهو بلا شك يحتاج إلى استكمالات بأبحاث متعددة تنقل تفصيلات ولغة الحياة اليومية (بلهجاتها ومفرداتها المتنوعة) للأفراد من طبقات وفئات اجتماعية أُخرى، كذوات فاعلة، في عراك وسعي متواصلين لتحديد معالم وتخوم الحقل الاجتماعي والحقل السياسي وموقعها فيهما، وفي صراعها لصوغ هوية اجتماعية خاصة بطرق شتى، منها الحديث عن الآخرين وأشيائهم (إيجاباً أو سلباً)، وما يباركونه ويلعنونه، وما ينمون عليه وما يرثونه ويهنأون حوله، وما يمارسونه من أعمال خارج المنزل وداخله، وما يقتنون من أشياء، ومتى وكيف يخفونها أو يعرضونها، وكيف يمضون أوقات فراغهم، إلى ما هنالك من أمور تهم الناس في لحظات حياتهم المتقلبة أو العادية.

جرى معظم اللقاءات في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٣، وخلال الثلث الأول من سنة ٢٠٠٤، في أوضاع حصار وإعادة احتلال إسرائيليين، وإصابة السلطة الفلسطينية بوهن شديد، وتعرض رئيسها في مقره في رام الله للإقامة الجبرية، التي انتهت بوفاته في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وهي أوضاع شملت مواصلة إسرائيل تفتيت المجتمع الفلسطيني وبناء الجدار العنصري، ومعدلات عالية من البطالة والفقر ومن المعاناة التي لا قياس لها.

طبقة تمددت أفقياً

«تتوفر مؤشرات إلى ولادة طبقة وسطى من نوع جديد. هناك فئات باتت تناقش قضايا ثقافية لا مجرد موضوعات سياسية، لكن يبقى تساؤل بشأن درجة تماسك الطبقة الوسطى؛ فهي لا تزال منقسمة بين عائد ومقيم (من يسهر مع من؟) مع بداية اختراق لهذه الانقسامات، وتحديداً من بعض الكتّاب والصحافيين والباحثين العائدين. في رام الله - البيرة فضاءات متنوعة لكنها حتى الآن متوازية ومرتبطة بأكثر من حيز عام. على سبيل المثال: حاولت مجموعة أن تولّد نقاشاً عاماً في شأن العمليات التفجيرية ضد المدنيين، لكنها لم تنجح، إذ بقي النقاش خارج الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الأُخرى...» (كاتب).

«قبل قيام السلطة كان الموقع الرئيسي للطبقة الوسطى في المؤسسات الوطنية

والعامة (كالجامعات، والهلال الأحمر، ومؤسسة الحق، والملتقى الفكري...)، وفي التنظيمات السياسية وفي أطر جماهيرية. بعد السلطة انتقل جزء من الطبقة الوسطى (التكنوقراط) إلى القطاع الخاص، وجزء إلى المنظمات غير الحكومية، وجزء آخر توظف في السلطة. مع السلطة ظهرت أماكن عامة لعرض الثروة (مطاعم، وفنادق، وغيرها)، وظهر قطاع ترفيهي (علماني) في المدن الرئيسية. ووفر قيام السلطة الفلسطينية للطبقة الوسطى حيزاً إعلامياً عبر الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة والتلفزيون. وفي الوقت نفسه، رفعت السلطة الفلسطينية الحماية عن شريحة من الطبقة الوسطى، وجعلتها في حالة خوف من إمكان أن تؤذيها السلطة عبر الأجهزة الأمنية» (أستاذة جامعية).

«تميل الطبقة الوسطى الفلسطينية إلى رفض التطرف، وإلى عدم الانتماء السياسي، وشريحة واسعة منها محافظة. لا يعجب ما هو قائم شريحة واسعة من الطبقة الوسطى، لكنها لا تجرؤ على عمل ما يغير هذا الوضع... التشكيلات الجديدة التي أُعلنت (المقصود التجمع الديمقراطي، والمبادرة الوطنية، وبعض التشكيلات المحلية مثل (نواة) في رام الله - البيرة) لم تنجح حتى الآن في عمل شيء. ليس للطبقة الوسطى مشروع متبلور. القطاع الخاص (ربما كأصحاب رؤوس أموال أكثر من طبقة وسطى مكونة من مديرين أو موظفين) يهمس برغبته في ترشيح من يمثله في الانتخابات العامة المقبلة، إحساساً منه بأهمية دور المجلس التشريعي. منظمة التحرير لم تترك للطبقة الوسطى مجالاً للتعبير عن نفسها. والفضائح المالية في بعض المنظمات غير الحكومية أفقدتها الصدقية... والمؤتمرات والورش التي تعقدها ذات تأثير محدود. المشكلة هي في تركيز المنظمات غير الحكومية على المهنية (التخصص) وعدم التركيز على العضوية في النقابة. النقابات والاتحادات القائمة غير فاعلة. نقابة المحامين هي النقابة الوحيدة التي أقر المجلس التشريعي لها قانوناً خاصاً. النقابات المهنية الأخرى تعمل على أساس أنها جزء من نقابات الأردن. في غزة تعمل هذه وفق نظام الجمعيات لا كنقابات. دور الأكاديميين ضعيف بسبب ضعف مشاركة الجامعات في الحياة العامة. أمّا المعلمون، فلا اتحاد فاعلاً لهم حتى الآن، والجسم الرئيسي محافظ، وهناك اتجاه ديني قوي بينه» (موظف في أحد المراكز الإعلامية ومنسق في منظمة أهلية، عائد).

تكوين جديد للطبقة الوسطى
بعد قيام السلطة

«مع قيام السلطة اتسع حجم الطبقة الوسطى وتراجع دورها لأكثر من سبب. من هذه الأسباب أن مكونها الأساسي كان كادراً سياسياً قبل قيام السلطة، وكان له دور مركزي في التنظيم والأيديولوجيا والسياسة، وتحديداً داخل التنظيمات اليسارية. وساهم هؤلاء في تطوير الحركة الوطنية [في الضفة والقطاع]، وقاموا بدور نضالي مثابر منذ أواسط السبعينيات. هذه الشريحة شكلت الجسم الحي من الحركة الوطنية الفلسطينية، وشكلت الجسم الفاعل في الأطر الشعبية والمهنية للتنظيمات السياسية (المرأة، الطلاب، المعلمون، العمال...) منذ أواخر السبعينيات. طرح هذا الكادر رؤية شمولية للصراع لا رؤية عسكرية فقط. معظم الكوادر السياسية في الأحزاب اليسارية من خريجي الجامعات الذين تمرسوا في التنظيم والثقافة اليسارية، إضافة إلى التأهيل الأكاديمي، وكان لهم دور قيادي في الانتفاضة الأولى. كما أن قيادات ‹فتح› في الداخل كانت، في معظمها، قيادات طالبية، ومن خريجي جامعات بير زيت، والنجاح، وبيت لحم، والخليل. وبعد سنة ١٩٩١ لم يعد هناك انتفاضة، أو أن بنيتها وآلية عملها تغيرتا. بعد مدريد وأوسلو جرى تحويل فكري وسياسي كان له انعكاسات تنظيمية. القيادات السياسية في الداخل خريجة جامعات وسجون... وبسبب السجون والجامعات طغت النزعة الوطنية على النزعة الفئوية. بعد سنة ١٩٨٩ بدأت العناصر الإسلامية تدخل السجون، وطرحت رؤية بديلة فأعادت الفئوية إلى الحقل السياسي. كما طرحت نفسها بديلاً من الحركة الوطنية، ورفضت التعددية... حركة الجهاد الإسلامي كانت الأقرب إلى الحركة الوطنية، والأقل عداء للتنظيمات العلمانية، وأكثر من حركة ‹حماس› استعداداً لتقبل الآخرين؛ إذ كانت الأخيرة آنذاك الأكثر رغبة في التفرد.

«بعد أوسلو فقدت القوى السياسية لمنظمة التحرير الرؤية للمرحلة الجديدة. اتفاق أوسلو لم يكن مقنعاً، لكن لم تتوفر من طرف المعارضة رؤية بديلة لأوسلو... لم يجرِ تحضير للمرحلة الجديدة داخل التنظيمات السياسية (مثل دمقرطة التنظيم)، ولا تحضير لدور داخل مؤسسات السلطة... وهذا أدخل التنظيمات في أزمة تنظيمية وأزمة ثقة... بعد أوسلو، وعودة القيادات السياسية من الخارج، حدث صراع بين تجربتين (تجربة الداخل وتجربة الخارج)، وتسلَّم العائدون القيادة. مئات الكوادر تركت العمل التنظيمي إلى العمل الخاص أو التحقت بالمنظمات غير الحكومية أو بمؤسسات السلطة وأجهزتها، وجزء واصل عمله داخل التنظيم من دون دور قيادي.

الكادر الوسيط وصل إلى اقتناع بأن الأدوات التنظيمية لم تعد قادرة على مواجهة المرحلة الجديدة، ولذا توقف عن الحركة السياسية، واكتفى بدور اجتماعي...» (قيادي في تنظيم يساري، مقيم).

بدء حركة تهدف إلى «مهننة» النقابات

«بعد أوسلو تراجع دور الحركة النقابية والحركة النسائية لأنهما كانتا مرتبطتين بالتنظيم الحزبي، وعكست أزمة التنظيمات السياسية نفسها على هذه الأطر، لأنها لم تستطع الاستجابة (عبر تحولات بنيوية وبرنامجية) للتحول الذي دخل على الوضع السياسي، ولأن اللحظة السياسية جعلت المهمات السياسية مهمات طاغية... ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية تركوا مواقعهم في النقابات المهنية وباتوا أكثر حرية في تبني الدعوة إلى انتخابات حرة في مؤسسات المجتمع، وتمكنوا من إنجاز بعض النجاح كما حدث في نقابة المحامين بعد تشكّل تيار ديمقراطي داخلها له رؤية أوسع من مجرد إجراء انتخابات. تشكّل هذا التيار في سنة ٢٠٠١ تحت اسم التجمع الديمقراطي المهني، وتوحّد لاحقاً مع تيار حمل اسم المنبر الديمقراطي المهني. وجرت محاولة لنقل التجربة إلى قطاع غزة، لكن المحاولة لم تنجح بذريعة أن للتنظيمات السياسية كتلها الخاصة. وفي الانتخابات التي جرت في الضفة حصل التيار الديمقراطي على مقعدين من مجموع تسعة مقاعد، وحصلت كتلة أُخرى من المستقلين المهنيين (اسمها «العهد»، وأفكارها قريبة من أفكار التيار الديمقراطي) على أربعة مقاعد. وتشكلت كتلة نقابية في مجلس النقابة قوامها ستة أعضاء (البقية من حركة 'فتح'). وفي غزة جرى التنافس بين كتل الأحزاب، ولم يكن التنافس بين برامج ورؤى نقابية. قبل سنة ١٩٩٢ كان لتجمع النقابات المهنية ومقره القدس دور فاعل على الصعيد الوطني، وقد ضم سبع نقابات مهنية. يبلغ عدد الأطباء والمحامين والمهندسين في الضفة الغربية نحو ٢٠ ألفاً. والآن يجري العمل على تشكيل تجمع ديمقراطي مهني يشمل النقابات المهنية لتخطي حالة التهميش...» (محام نقابي، مقيم).

لكن هذا لا ينطبق على نقابات أُخرى كنقابة المهندسين: «نقابة المهندسين في الضفة الغربية مرتبطة بنقابة المهندسين الأردنيين، وفي غزة هناك جمعية المهندسين الفلسطينيين، وهناك الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين (في الخارج). لحركة 'حماس' حضور قوي في النقابة» (مهندس يسكن ويعمل في مدينة رام الله).

أزمة الطبقة الوسطى
من أزمة الحركة السياسية الفلسطينية

«هناك إحساس لدى فئة من جيل الشباب في حركة ‹فتح› بأن القيادة الأولى تعوق دورها داخل الحركة، وإحساس لدى القوى السياسية بأن مشكلات المجتمع هي مشكلات من حركة ‹فتح›، وأن وضع هذه أصبح مترهلاً بعد غياب الهوامش بين هيئات التنظيم ومؤسسات السلطة، وانعكاس أخطاء السلطة على تنظيم ‹فتح›. وقد أضعف هذا تأثير ‹فتح›، وقوّى تأثير حركة ‹حماس›. التنظيمات الأُخرى في منظمة التحرير تعيش أزمة تتمثل لا في ضعف تأثيرها في الشارع فحسب، بل أيضاً في الشعور بالعجز عن التأثير في القرار الوطني، وفي العضو الحزبي. يتصارع داخل ‹التجمع الديمقراطي الفلسطيني›، الذي تألف من ثلاثة تنظيمات ومستقلين، مفهومان مختلفان: الأول يريد أن تكون الكلمة للمستقلين، وأن يكون هؤلاء بديلاً من التنظيمات السياسية. والثاني يريد للتنظيمات أن تكون صاحبة السطوة. بعد إعلان التجمع، لم يلتزم أي من القوى السياسية برنامج التجمع، فلا اتفاق على مواقف سياسية موحدة...» (قيادي في تنظيم يساري في منظمة التحرير).

«لا استقرار أو أمان وظيفياً جدياً في السلطة، من هو دون مدير عام يشعر بعدم الاستقرار في مصدر عيشه بسبب حالة الارتهان لمن قدم له مساعدة فوق مرتبه، ولأنه ليس في موقع مقرر حتى في الأمور المتاحة في دائرة اختصاصه بسبب الارتهان والخوف. أزمة الطبقة الوسطى من أزمة الحركة السياسية الفلسطينية، وانقساماتها من انقسامات المجتمع (عائد ومقيم لاجئ ومواطن، وابن مدينة وابن ريف...). وهي تعيش حالة إحباط، وتسيطر عليها لغة التحريم، ولم تنجح في بناء مؤسسات دولانية. كما أن نشاط المنظمات غير الحكومية في تنظيم الندوات وورش العمل لم يولد رأياً عاماً لأن هذه المنظمات تعمل وفق أجندة الممولين» (مدير عائد، موظف في إحدى الوزارات).

شعار الإصلاح يخفي
رغبة الطبقة الوسطى في تجديد دورها

«لقد جرت إزاحة، لا تهميش، للطبقة الوسطى؛ أي حُدد لها دور كتكنوقراط، وهي قبلت به. وهذا الدور ساعد السلطة في تهميش الحركات الاجتماعية (الاتحادات والنقابات)، وفي إضعاف الأحزاب السياسية. لقد انتقلت الأطر الجماهيرية من

واجهات للأحزاب السياسية إلى مؤسسات يديرها تكنوقراط، وإلى احتراف للعمل الأهلي الذي بات يشكل أحد مصادر دخل الطبقة الوسطى. قبل إقامة السلطة الفلسطينية ساهمت أموال اللجنة المشتركة (الأردنية - الفلسطينية) في توليد طبقة وسطى، وتحديداً في تأمين مشاريع إسكان لهذه الطبقة. قيام السلطة الوطنية أدى إلى انزواء الطبقة الوسطى، بمن فيها نشطاء الطبقة الوسطى الذين رفعوا شعار أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد. وراء ركوب الطبقة الوسطى لشعار الإصلاح رغبة في توسيع دورها، وربما وراثة السلطة» (أستاذ جامعي، مقيم).

«الطبقة الوسطى الموظفة لا تأثير لها في فئات المجتمع الأُخرى ولا في القرار داخل السلطة» (مدير في إحدى الوزارات، عائد).

«يهمني، كمواطن أبحث عن مرشح لأمنحه صوتي، أن ينتمي مرشحي إلى سياسة وفكر واضحين وغير ملتبسين، من دون تنكر وتمويه. يكون العلماني علمانياً والإسلامي إسلامياً واليساري يسارياً والقومي قومياً، وليس خليطاً من كل هؤلاء أو بحسب الطلب والمناخ العام. إن ضعف الالتزام السياسي والفكري والاجتماعي لدى القوى السياسية، شكل عائقاً أمام المراجعة والنقد والتقييم وتصويب الأخطاء، وكانت النتيجة وبالاً. فلم يجرؤ كثيرون على نقد تكتيكات نضالية دمغتنا بالإرهاب الدولي، ووضعتنا في عزلة خانقة، وأفرغت الانتفاضة من مضمونها الشعبي العميق. ولم يجرؤ كثيرون على نقد التبعية للمزاج الشعبي، بل انساقوا مع المزاج وتواطأوا معه. فمن يتقدم من المرشحين لإجراء مراجعة نقدية جريئة، من يفعل ذلك فإنه سيكون الأقدر على قيادة الدفة في الاتجاه الصحيح. إنه الأقدر على طرح الأهداف الواقعية الملموسة، فلا نريد من يبيعنا أحلاماً ولا من يتبرع بالحقوق على شرف المصالح الخاصة والفئوية» (عبد الحميد ٢٠٠٤).

نشوء فئة مغتربة عن «عادات الطبقة الوسطى وتقاليدها»

«جرت تحولات كثيرة بعد قيام السلطة، أبرزها التوسع الذي جرى في كل من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص (القطاع المصرفي، والمكاتب الهندسية على سبيل المثال)، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والمدارس الخاصة. وجذب الوضع الجديد الكوادر التنظيمية إلى المناصب الحكومية، بمن في ذلك الأفراد ذوو التعليم المتدني. وولدت طبقة وسطى من حيث الموقع الاقتصادي (الدخل)، لكنها مغتربة عن الطبقة الوسطى من حيث السلوك الاجتماعي والإمكانات الفكرية، والدور

التنويري. ومن هنا نجد أن جزءاً من العاملين في القطاع العام لا يملك عادات الطبقة الوسطى وتقاليدها، فهو ليس مع التغيير الاجتماعي وغير معني بدور مجتمعي. هناك شريحة من الوسط المهني والأكاديمي تتبنى خطاب المشاركة وتعزيز الديمقراطية. هذا، وعلى الرغم من بقائه في دائرة الخطاب فقط، فإنه يولّد رأياً عاماً عبر ورش العمل والمؤتمرات والدعوة إلى الإصلاح الإداري والمالي والمحاسبة. بعض القرى المهمشة وصل إليه مفهوم المشاركة. حتى الآن لا يلمس تأثير في صنع السياسات، لكن الخطوات الأولى أنجزت. من التغييرات الأُخرى التي دخلت على الوضع بعد أوسلو اختفاء مفهوم العمل التطوعي، وتركيز الاهتمام على تأمين الدخل ورفع مستوى المعيشة. لا رؤية واضحة لإحداث تغيير ديمقراطي في المجتمع خارج المطالبة بالانتخابات» (ناشطة في الأطر النسائية وقيادية في أحد التنظيمات السياسية، مقيمة).

فعالية محدودة في الحيز العام

«الطبقة الوسطى الفلسطينية احتلت موقع الضحية، ويسيطر عليها الإحساس بالغبن. أمّا دورها في الحيز العام فمحدود، لأن المؤتمرات والورش والندوات تأتي تلبية لمتطلبات الممولين، وتأتي في إطار تغليب الشكل على المضمون؛ وباتت أقرب إلى الطقوس، والعلاقات العامة والتنفيعات. ولا تترك أثراً في الواقع» (رأي تكرر).

«كل ما يجري من ورش ومؤتمرات وندوات، وما تتقدم هذه به من توصيات ومقترحات وأفكار، وما ينتج من دراسات وأوراق ذات أبعاد سياساتية، لا يترك تأثيراً حقيقياً عند صانع القرار. قد يطّلع عليها ليضعها جانباً، أو يأخذ منها ما يناسبه. هناك إحساس بعبثية هذه النشاطات، وأنها تدور في حلقة مفرغة، ويتكرر حضور [في الورش والمؤتمرات والندوات] الوجوه ذاتها في معظمها» (ناشطة في مجال العمل النسوي).

«الطبقة الوسطى في قطاع غزة أكثر ارتباطاً بالسلطة بسبب التوظيف العالي في مؤسسات وأجهزة للسلطة هناك، لأن وجود المنظمات غير الحكومية أضعف مما هو عليه في الضفة الغربية. قامت شخصيات من السلطة أو مقربة منها بإقامة جمعيات غير حكومية، خيرية الطابع، أو تعمل على تشغيل نساء أو توفير منافذ للخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، لكن هدفها هو كسب الولاء لهذه الأطراف. في مواقع معينة في غزة وصل عدد المؤسسات من هذا النوع إلى أكثر من ٢٠ مؤسسة، معظمها يعمل في نشاطات مشابهة. التيار الإسلامي ينشط أكثر عبر الجوامع، وتحديداً بعد الانتفاضة الثانية، إذ تراجع الشكل المؤسسي للعمل الخيري لهذا التيار. أمّا لجان

الزكاة فتعمل بصورة غير رسمية ولا يوجد مقار لها» (باحثة من غزة، صيف ٢٠٠٣).

«وجوه البلد (في غزة) ليست بالضرورة من المتعلمين. وهي تقوم بحل مشكلات الناس. وهي وجوه معروفة للناس. تندر حالات تزاوج بين اللاجئين والمقيمين، والعلاقات الاجتماعية محدودة بين أهل البلد [الأصليين] واللاجئين. والأسر اللاجئة تنظر إلى التعليم بصفته استثماراً. أمّا العائدون فخلقوا أجواء خاصة في غزة، وغالباً ما تكون علاقاتهم مبنية على انتماءات سياسية لا عائلية. الانقسام بين لاجئ ومحلي قائم، وهناك عائلات معروفة في غزة ترفض تزويج بناتها لغيرها من العائلات. عند الزواج ينظر أهل الفتاة إلى توفر المعايير التالية: التعليم، الأصل (لاجئ أو غير لاجئ)، حيث يفضل اللاجئون اللاجئين، وأهل البلد يفضلون أهل البلد، وهنا يفضل الشاب ذو الدخل الثابت؛ أي تعطى الأفضلية لأصحاب الوظائف. الاصطفاف يتم إمّا على أسس سياسية (حزبية)، وإمّا على أسس محلية (البلدة أو الحي)، وإمّا على أساس الانتماء القرابي (العشائري)، وقلما يتم على أسس طبقية أو اجتماعية...» (ناشطة نسائية ومنسقة في منظمة غير حكومية، مقيمة، الأصل من غزة).

«تأثير الطبقة الوسطى في أصحاب القرار تأثير هامشي لأنها لا تملك إمكانات لإحداث تغيير جوهري في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من أنها تدرك أهمية التغيير. هي، كطبقة، غير قادرة على التدخل في إدارة الانتفاضة [الثانية]، ولا في توسيع حدود الحريات السياسية، ولا في صوغ مشروع الحل السياسي مع إسرائيل، ولا في تحديد طبيعة المجتمع. وهي، على الرغم من التحولات الكبيرة التي نتجت من إعادة احتلال إسرائيل لكل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وتدميرها لكثير من المؤسسات، وتدميرها للاقتصاد، ومما قامت وتقوم به في غزة، لم تجرِ المراجعة الانتقادية المطلوبة... التهميش يشمل الطبقة الوسطى [التقليدية] أيضاً، فلا أحد يسأل التجار أو الحرفيين أو أصحاب الورش الصغيرة عن آرائهم...» (سياسي من غزة).

فئة من الطبقة الوسطى تنتج ثقافة «شعبوية»

«تتحمل الطبقة الوسطى جزءاً من مسؤولية غياب المراجعة الانتقادية بعد صعود الثقافة الشعبوية مع قيام السلطة، وتغلغلها في المدرسة والتلفزيون والإذاعة والصحافة التي عملت كأدوات لترويج هذه الثقافة. وأحد محاور هذه الثقافة مفهوم ‹الأب القائد المخلص›، وبالتالي قدسية القيادة (الحاكم) التي تُمنح صفات نبوية، وقدسية الشعب

كموضوع مجرد. وتتجلى، في محورها الآخر، في خلق كل واحد موحّد تجده في شعار 'هواؤنا واحد، ووطننا واحد، وصوتنا واحد'، أو مفهوم 'واحد من أجل الجميع، والجميع من أجل الواحد'. الطبقة الوسطى تتحمل مسؤولية إنتاج ثقافة شعبوية... كثير من المؤسسات الثقافية في الضفة والقطاع تابع للسلطة أو لحزبها الحاكم ويصدر مجلات أو نشرات أو كتباً في مجال الثقافة والفكر...[٢]

«المنظمات غير الحكومية ظاهرة جديدة برزت خلال العقدين الأخيرين، وهي من ثمار العولمة، وتشكل ضمانة لمجتمع مدني حقيقي إن حافظت على استقلاليتها، وهذا شرط ضروري. العائلات التقليدية السابقة اتجهت نحو المنظمات غير الحكومية. وبسبب استثمارها المبكر والواسع في التعليم (وامتلاكها مؤهلات) تمكنت من السيطرة على كثير من المنظمات غير الحكومية، واتجه بعضها إلى التوظيف في السلطة، وهذا، أي التحول إلى جزء من السلطة، هو طموحها الحقيقي... التشكيل الطبقي في المجتمعات العربية يخضع لسلطة الدولة، وهي عائق أمام نمو طبيعي للطبقات. وتتحول الدولة إلى مقرر في تحديد وظيفة الطبقات الاجتماعية، فهي التي تعيد إنتاج الطبقة الوسطى، إذ هي أكبر موظّف في المجتمعات العربية، وهي التي تقصي شرائح منها، وهي التي ترسم شروط الانخراط فيها (السياسية والفئوية والطائفية والمذهبية)... والدولة تعرقل نمو المجتمع المدني. يعمل أبناء النخبة السياسية الفلسطينية الأولى في التجارة، ولا يتجهون إلى المجال الأكاديمي أو الأمني أو الثقافي، ويعود هذا إلى تحول المال إلى مركز الثقل الرئيسي...» (كاتب، عائد).

البترو-دولار كان وراء نمو شرائح واسعة من الطبقة الوسطى الفلسطينية

«مفهوم الطبقة ملتبس في الوضع الفلسطيني بسبب ضعف الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ولأن الضفة وقطاع غزة لا يشكلان وحدة اقتصادية، وهما مرتبطان بإسرائيل اقتصادياً. ولذا، يصعب الحديث عن مجتمع فلسطيني. الحركة الوطنية الفلسطينية (عبر التنظيمات السياسية) خلقت بديلاً من الإنتاج عبر 'التفريغ' (التوظيف)، وعبر التوظيف في مؤسسات وأجهزة السلطة لاحقاً. وهناك مساعدات الأونروا وما توفره من وظائف في المخيمات، ويسري هذا على المنظمات غير الحكومية. لذا، فالسلطة والمنظمات غير الحكومية والأهلية تعتمد على المال الخليجي والمساعدات الغربية. وبالتالي يمكن القول إن البترو-دولار أنتج شرائح واسعة من الطبقة الوسطى الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية. ومن هنا تجد من يتكلم لغة أهل اليسار

ويتصرف كأحد الأمراء. فوق هذا وذاك تمنع إسرائيل تشكل مجتمع عبر سيطرتها على الموارد الطبيعية. هذا الوضع وحالة الاقتلاع ولّدا قيماً معينة، نجدها في غياب المحاسبة والتصرف في المال العام، وضعف مفهوم المصلحة العامة، وفقدان الولاء للمكان لأن الغربة شكلت وطناً في الذاكرة...» (كاتب وروائي).

«الصراع بين عائد ومقيم صراع قائم داخل الطبقة الوسطى. وأجندة الطبقة الوسطى أجندة فردية. ولا جديد أو تجديد في مؤسسات المجتمع المدني» (نقابي عمالي).

«الشريحة المثقفة من الطبقة الوسطى تشكل فئة لها مزاجها وقاموسها وعالمها وأجندتها الخاصة، لكن لا صلة عميقة لها بالناس. وهي تشيع جواً معيناً (حول السلطة) من دون أن يكون لديها قدرة على تحويله إلى قوة حقيقية... التوجه يتم إلى جمهور صغير وضيق معظمه من المستفيدين. والجهد الرئيسي موجه لإقناع الممولين. جمهور ضيق يشارك في الندوات والمؤتمرات والورش. الراعي الثقافي في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع جاء من الخارج (منظمة التحرير)، أو من المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج» (روائي وشاعر).

«مرحلة النشاط الثقافي الأبرز في الضفة الغربية كانت من أواسط السبعينيات حتى الانتفاضة الأولى، وبرزت في نشاطات الملتقى الفكري وفي الفجر الأدبي، والفجر الجديد، وفي المسرح. لقد تم اعتماد الأدب والثقافة كأشكال من الصمود والمقاومة... لكن منظمة التحرير لم تشجع الإنتاج الثقافي، وإنما مالت إلى تشجيع الفولكلور، والتيار الإسلامي لم يبدِ اهتماماً بالثقافة، وإنما عمل على طمسها تحت شعار أسلمة المجتمع...» (كاتب).

«قامت المنح الدراسية للدول الاشتراكية وللدول الغربية بدور مهم في تشكيل الطبقة الوسطى الحديثة، ونرى هذا سواء في مفاصل أجهزة السلطة الفلسطينية وإداراتها، أو في المنظمات غير الحكومية، كما في القطاع الخاص الحديث، وفي كوادر التنظيمات السياسية المنضوية في منظمة التحرير.» (عدد من المداخلات).[٣]

«اتسعت الطبقة الوسطى وتحسن وضعها الاقتصادي، لكنها لم تكتسب دوراً سياسياً قياساً بما كان عليه هذا الدور قبل قيام السلطة. هناك فئات محدودة من الطبقة الوسطى لم تهمش، لكنها طموحة إلى ما هو أكثر من موقعها الحالي. دور الطبقة الوسطى في 'الحيز العام' ارتبط بالممولين، وهذا قلّص من تأثيرها. كما أن القضايا التي تطرحها ليست في عمق اهتمامات الناس. قبل قيام السلطة، وعلى الرغم من ضيق مساحة الحيز العام المتاح بسبب الاحتلال، فإن تأثير الطبقة الوسطى كان أكبر» (روائي وكاتب).

شريحة واسعة من الطبقة الوسطى
تعيش أوضاعاً معيشية صعبة

«جزء من الطبقة الوسطى تهمش، وهو مقتنع بأن الموقع الذي شغله أقل مما يستحق وأقل مما يطمح إليه. وجزء انخرط في اللعبة عبر نظام الاستزلام، وإن كان ينتقد الواسطة والمحسوبية فإنه يكرسها في الواقع. وهناك جزء واسع من الطبقة الوسطى يشغل المواقع الوسطى والدنيا في مؤسسات السلطة الفلسطينية (كبعض فئات المديرين، ورؤساء الأقسام، والمعلمين، وموظفي الصحة الحكوميين)، ويعيش أوضاعاً معيشية صعبة. في الستينيات والسبعينيات كان التأثير المحلي الأكبر (في الضفة والقطاع) لأبناء العائلات والوجوه التقليدية، لكن في الثمانينيات نمت الأطر الجماهيرية بقيادة الطبقة الوسطى. وأصبحت هذه الطبقة حتى قيام السلطة الفلسطينية، هي التي تقود التنظيمات السياسية والأطر الاجتماعية والأكاديمية وبعض الجمعيات الخيرية» (باحث اجتماعي).

«في الكويت كانت الجالية الفلسطينية في معظمها من الطبقة الوسطى، وبعضها من الطبقة الغنية من رجال الأعمال. وساد شعور بالمساواة بين الفلسطينيين وبالدونية (في المكانة الاجتماعية) إزاء الكويتيين. شكّل الخروج من الكويت في إثر الحرب تراجعاً للموقع الاجتماعي للأسر الفلسطينية. في عمّان، حيث انتقل كثير من هذه الأسر، برز إحساس بالتمييز بين الفلسطينيين على أساس الموقع الاجتماعي والمظاهر المرتبطة بالموقع الاجتماعي كالمسكن، والملبس، والسيارة. والطبقة الوسطى الفلسطينية ترتاد مقاهي وفنادق ومطاعم معينة، وتتحدث الإنكليزية فيما بينها، والصداقات تتم بين أفراد الطبقة نفسها. الأغنياء يمنحون المرأة حرية أوسع (الخروج والسهر)، أمّا الطبقة الوسطى الفلسطينية في مدينة عمّان فهي محافظة وتتمسك بالتقاليد والعادات، وتتلمس تمييزاً بينها وبين الأردنيين في التعيينات للوظائف العامة. في رام الله، هناك تمييز بين عائد ومقيم، وكره للسلطة ينعكس على العائدين بحكم الربط بين العائدين والسلطة. يطغى على اهتمامات الطبقة الوسطى في رام الله تحسين الدخل والموقع الاجتماعي» (فنية تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات من سكان الكويت وعمّان سابقاً).

الفردية تغزو الطبقة الوسطى

«إن همّ الطبقة الوسطى الرئيسي في القطاع العام هو تحقيق مكاسب فردية، ودورها مهمش على صعيد صناعة القرار أو التأثير فيه أو في وضع البرامج. ولذا فإن

الفرد منها إمّا يترك عمله وينتقل إلى عمل آخر وإمّا يصاب بالتكلس. العاملون في القطاع المصرفي لا روابط لهم، وبالتالي لا دور نقابياً ولا أندية أو روابط لبلورة دور جماعي. وهناك تراجع في دور النقابات المهنية قياساً بالدور السياسي الوطني الذي قامت به قبل الانتفاضة الأولى. وأدت النقابات في الجامعات دوراً مهماً قبل أوسلو. عندما كانت الجامعات تعلن الإضراب كان هذا يمس قطاعاً واسعاً من الناس، ويجذب دعماً من الأحزاب السياسية (على شكل بيانات ومذكرات، وإرسال وفود تضامنية)؛ أي كانت فاعلة في تشكيل رأي عام، وهذا يسري على إضراب المصانع. عندما يغيب عن المجتمع إضراب واعتصام من جانب فئات منظمة (نساء، عمال، معلمين، طلاب...) يضعف التأثير في الرأي العام ويتعذر توليد رأي عام. في إمكان الطبقة الوسطى أن تؤدي دوراً ملموساً في النضال المطلبي وفي المجال الإعلامي التنويري، وفي ترسيخ مفهوم الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر، وفي بلورة حركة ثقافية وأدبية» (ناشطة نسائية، ومديرة عامة في إحدى الوزارات).

الطبقة الوسطى أعادت بناء الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة

«الطبقة الوسطى الفلسطينية معزولة عن الطبقة الرأسمالية وعن الطبقة العاملة. في المجتمعات المستقرة تؤثر الطبقة البورجوازية وكذلك الطبقة العاملة في الطبقة الوسطى، وتؤثر بالتالي في المجتمع ككل. هذا لم يحدث في المجتمع الفلسطيني؛ إذ ليس لدى الرأسمالية الفلسطينية مشروع مجتمعي أو ثقافي واضح، كما كان حال البورجوازية المصرية مثلاً (مثال طلعت حرب). مشروع البورجوازية الكبيرة الفلسطينية ملتبس؛ فلا هوية واضحة لديها. كما أن الطبقة العاملة الفلسطينية مفتتة ولا تملك مركزاً موحداً. دور الطبقة الوسطى الفلسطينية برز في حركة القوميين العرب، كما برز في تأسيس مراكز بحث كمركز الأبحاث ومركز التخطيط ومؤسسة الدراسات الفلسطينية. وأدت الطبقة الوسطى الفلسطينية دوراً محورياً في إعادة تشكيل الحركة السياسية الفلسطينية في ظل غياب دور للبورجوازية الكبيرة وللطبقة العاملة. وساعدها في هذا توفر أوضاع دولية تمثلت في وجود حركات تحرر ودول اشتراكية وحركة قومية ناهضة (الناصرية، والبعث ممثلاً بنظام صلاح جديد، وجنوب اليمن لاحقاً) التي احتضنت الحركة الفلسطينية... وأعادت الحضور الفلسطيني مجدداً بعد النكبة (في تثبيت منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً). كما أعادت صوغ الهوية الوطنية الفلسطينية بعد هزيمة كبار مُلاّك الأراضي والتجار وبروز فراغ سياسي ملأته الطبقة الوسطى.

«كما عززت هزيمة ١٩٦٧ دور الطبقة الوسطى الفلسطينية التي رفعت شعار لا للوصاية ولا للركون إلى الأنظمة العربية، طارحة ضرورة الاعتماد على الذات. . . بعد هزيمة الحركة القومية وتكلس الدولة السوفياتية والأيديولوجيا الاشتراكية، وتبقرط المنظمة وعزلتها عن التجمعات الفلسطينية، وتحديداً بعد خروج المنظمة من بيروت، تكلس الفكر السياسي الفلسطيني وعطل الانفتاح على التجارب التحررية الأخرى. الهزيمة في الخارج وسيادة النزعة المحلية الضيقة في الداخل (الضفة والقطاع) أنتجتا سلطة بلا فكرة جامعة أو مشروع وطني موحد. كما أنتجتا حزباً حاكماً لا علاقة له ببرنامج الحزب (برنامج حركة ‹فتح›)، فليس برنامج حركة ‹فتح› هو الذي يحدد سياسة ‹فتح›. اتفاق أوسلو همّش المراكز السياسية الفلسطينية كافة، وياسر عرفات منع تبلور دور سياسي للطبقة الوسطى، أو بلورة بدائل قيادية. . .» (محلل سياسي، عائد).

«عندما كان اليسار هو المعارضة في منظمة التحرير الفلسطينية، أخذت ‹فتح› منحى يسارياً كي تنافس اليسار، وعندما أصبحت ‹حماس› هي المعارضة، أخذت حركة ‹فتح› منحى إسلامياً محافظاً كي تنافس ‹حماس›. السلطة فتحت باب العشائرية على مصراعيه، والمعارضة لم تقدم مشروعاً (برنامجاً) في هجومها على السلطة. أصبح هناك ثنائية سلطة - ‹حماس› من دون مضمون اجتماعي - طبقي لهذه الثنائية. بل بات الاستقطاب استقطاباً يعمق أزمة الوضع، وولّد مؤسسات قائمة على أفراد. فكثير من مؤسسات المجتمع المدني بات يعرف بأسماء أفراد. بتعبير آخر: أوجدت مؤسسات المجتمع المدني فئة من الطبقة الوسطى تحمل مشروعاً فردياً لا مشروعاً جماعياً أو مشروعاً لطبقة اجتماعية» (مدير عام في وزارة، عائد).

مصادر «شرعية» الطبقة الوسطى
تقع خارج مجتمعها

«شرعية الطبقة الوسطى الفلسطينية ليست مستمدة من داخل المجتمع الفلسطيني. فعلى سبيل المثال: الحركة النسائية الفلسطينية أخذت شرعيتها الفكرية، إلى حد كبير، من قرارات مؤتمر بكين. ومنظمات حقوق الإنسان في فلسطين وفي لبنان تعترف بالحق في الحياة، وهذا غير موجود في مصر، والسبب أن النمو الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، كما في لبنان، مصدره خارجي. وهناك جزء من الطبقة الوسطى مرجعيته الفكرية سلفية إسلامية، وجزء مرجعيته قومية. بالنسبة إلى الأكاديميين، النشر الخارجي يشكل المرجعية الأكاديمية. لا نجد نمطاً عمرانياً واحداً في الضفة وغزة، ولا قواعد أو قوانين مصنفة موحدة. وهذا عائد إلى تأثير إسرائيل

وسياسة الممولين (كما في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، وتحويل التراث إلى سياحة...)، وإلى تشابك علاقات القطاع الخاص مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتوجهات الليبرالية الجديدة السائدة بين فئات واسعة من الطبقة الوسطى، وتحديداً في القطاع الخاص وفي قطاع المنظمات غير الحكومية، وفي مؤسسات السلطة. هناك تواطؤ من الطبقة الوسطى، عبر مؤسسات السلطة وعبر المنظمات غير الحكومية، مع سياسات الممولين وتوجهاتهم. وهامش التفاوض بين السلطة والمنظمات الحكومية من جهة، وبين الممولين من جهة أُخرى، غير مستغل كما يجب...» (باحث، ومدير مؤسسة غير حكومية، غير مقيم).

«قبل قيام السلطة الوطنية اكتسبت الطبقة الوسطى شرعيتها من دورها الوطني السياسي والإعلامي، ومن اهتمامها بمشكلات وهموم الناس المباشرة. بعد السلطة فقدت الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع هذا الدور. بات اهتمامها يتركز على مواقعها في مؤسسات السلطة وأجهزتها، ومواقعها في المنظمات غير الحكومية، وتراجع اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية.

«هناك شخصنة للأهداف، وإخضاع كل شيء للمصلحة المباشرة، وضعف في مفهوم المصلحة العامة. السلطة عززت هذا التوجه عبر سياسة التعيينات والفساد. المؤتمرات والندوات والورش التي تقيمها المنظمات غير الحكومية تتعامل مع التراتب القائم في المجتمع، وما تتداوله لا يصل إلى المواطن العادي، ولم يحدث تغييراً في الرأي العام، ولا في السياسة العامة، ولا في تغيير دور الفئات المستهدفة. العمال لا يثقون بالنقابة (التي تقودها الطبقة الوسطى). المجتمع المدني مخصي» (ناشط نقابي وكادر حزبي سابق، مقيم، موظف في منظمة حقوقية غير حكومية).

«الطبقة الوسطى مبعثرة على كتل متنوعة من حيث تكوينها وتعليمها وتجربتها. فجزء منها تعلّم وتخرج من جامعات في الضفة والقطاع، وجزء تعلم وتخرج من جامعات في دول عربية، وجزء تعلم وتخرج من جامعات الدول الاشتراكية السابقة، وجزء تعلم وتخرج من جامعات في أوروبا أو أميركا. ومن هنا، لا يتوفر قاسم ثقافي أو فكري مشترك بين فئات هذه الطبقة، وهذا يفسر التفاوت في اهتماماتها الثقافية، والتباين في توجهاتها السياسية والاجتماعية. هناك مصالح مشتركة لكن لا تتوفر صيغة موحدة لهذه المصالح.

«التذمر من السلطة بدأ من جانب شرائح من الطبقة الوسطى قبل الانتفاضة الثانية، لكن الانتفاضة دفعت أعداداً كبيرة من ذوي الاختصاص المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى الهجرة من الضفة والقطاع. في أميركا اللاتينية تقلصت الطبقة الوسطى لمصلحة الأغنياء والفقراء. والمفهوم الجديد للدولة يقوم على أن تكون الدولة أنحف

وأشرس وأبخل. وهذا ما يجري عربياً، وفي فلسطين المطلوب دولة تسيطر على الناس لا على الأرض. تأثيرات العوامل الخارجية المتمثلة في إسرائيل وفي الجهات والدول المانحة أوجدت توازنات داخلية جديدة بعد قيام السلطة. الحيز العام المتوفر للطبقة الوسطى الفلسطينية حيز لا مثيل له في المنطقة، لكن السؤال هو: هل هذا الحيز ناتج من أوضاع تاريخية خاصة، أم أنه ناتج من فعل للطبقة الوسطى؟» (مدير مؤسسة تربوية أهلية).

طبقة تحمل مشروعاً ليبرالياً وعلمانياً مشوّهاً

«في مصادر توليد الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة نجد أكثر من خط أو طريق. هناك أولاً خط السلطة في العلاقة بإسرائيل والمؤسسات الدولية والأجنبية بعد اتفاق أوسلو. وهناك، ثانياً، خط كبار رجال الأعمال؛ وهذا لم يولد شريحة مهمة من الطبقة الوسطى. فمؤسستا 'تعاون' و'قطان' تركتا أثراً محدوداً. لكن برز هناك استعداد لتأهيل فئة من الطبقة الوسطى مرتبطة برجال الأعمال من خلال الإقبال الواسع على كليات التجارة والأعمال الذي بدأ بعد قيام السلطة بفعل حاجة المصارف والشركات التي ظهرت بعد السلطة، وتحول كثيرين من الأساتذة الجامعيين إلى مستشارين هنا وهناك. وهناك، ثالثاً، الخط الأكاديمي السياسي في العلاقة بالجهات المانحة. وهناك، رابعاً، شريحة الإعلاميين، وتحديداً العاملين في الفضائيات التي ظهرت بعد أوسلو، واستقطبت عدداً كبيراً من العاملين في الأجهزة الإعلامية. الشرائح السابقة كلها خلقتها السلطة وأوضاع تشكيل السلطة. والصراع داخل الطبقة الوسطى (الشريحة العليا) هو صراع بشأن تقسيم الكعكة لا بشأن إعادة تغيير 'قوانين اللعبة'. فالمشروع الليبرالي المتداول في أوساط هذه الطبقة هو مشروع مشوّه وليس ديمقراطياً فعلاً كونه جاء عبر الأقلية المسيحية الفلسطينية. يكفي أن تنظر إلى مصادر تمويل كثير من مؤسسات الطبقة الوسطى التي تتعامل مع الديمقراطية. كما أن المشروع العلماني جاء ملوثاً - من وجهة نظر الناس - عبر ارتباطه باليسار وبالشيوعية، وليس كمشروع ليبرالي صاف. من هنا مصدر التأييد للتيار الإسلامي الذي يخاطب الفقراء الذين يفترض في اليسار أن يخاطبهم، وهذا مؤشر إلى فشل المشروع الليبرالي - العلماني، كما إلى فشل اليسار. كذلك لا نجد مواجهة فكرية مع التيار الإسلامي، بل تسود لغة المجاملة» (مدير عام لمؤسسة حقوق إنسان، وعمل فترة أستاذاً جامعياً).

«يختلف تاريخ الطبقة الوسطى الفلسطينية في الخارج عن تاريخ الطبقة الوسطى التي بقيت في فلسطين. في الخارج نجد حراكاً مهنياً وجغرافياً واسعاً (دول الخليج،

والسعودية، والأردن، وأميركا...). أعرف على سبيل المثال أناساً في الضفة لهم أقارب يعيشون في أميركا وكندا والقدس والأردن والنمسا وفرنسا وعمّان، وبعضهم عمل لفترة في الكويت والعراق والسعودية والسودان والقدس وعمّان. ومن هؤلاء من درس في القدس، وبريطانيا، وأميركا... جزء من الطبقة الوسطى المقدسية ناتج من حراك اجتماعي نزولي لعائلات أرستقراطية معروفة، وجزء ناتج من حراك اجتماعي صعودي. كما أن جزءاً من هذه الطبقة موالٍ للأردن، وله استثمارات فيه (عقارات وأراض)، وجزء مؤيد لمنظمة التحرير. الطبقة الوسطى السياسية كانت تعمل وتنشط في مؤسسات وطنية (جامعة بير زيت، مستشفى المقاصد، الملتقى الفكري...)، ومنها من شارك في مفاوضات مدريد. هذا التوصيف لا ينطبق على المؤسسات غير الحكومية (NGOs)، فهذه لا ينطبق عليها وصف المؤسسات الوطنية...» (باحثة اجتماعية).

المنظمات غير الحكومية ومؤسسات السلطة تسير في ركاب الليبرالية

تكررت خلال الحوارات أمثلة كثيرة لماهية التوسع الذي طرأ على الطبقة الوسطى بعد اتفاق أوسلو، وتحديداً في شرائحها الوسطى والعليا، وذلك عبر استخدام القنوات التنظيمية - الحزبية (الانتماء السياسي والموقع التنظيمي). وكان هذا بارزاً في حالة الحزب الحاكم، إذ تم تعيين كوادر تنظيمية في المواقع العليا والوسطى في مؤسسات السلطة الفلسطينية (مديرين، ومديرين عامين، ووكلاء، ووزراء). كما وردت أمثلة لخريجين جدد يعينون في مواقع عليا في مؤسسات السلطة، وأمثلة لاستخدام هذه المواقع للحصول على امتيازات مادية (استخدام سيارة، وتلفون نقال، الحصول على مساعدات...). وأمثلة لكيف تمكّن البعض، عبر استغلال علاقاته وموقعه، من استملاك شقق وبناء بيوت فاخرة، وتأسيس مشاريع خاصة لأنفسهم ولأقربائهم.

كما أُشير إلى التحول الذي نتج من انتقال أطر جماهيرية ومهنية - شكلت في عقد الثمانينيات واجهات سياسية وتنظيمية لتنظيمات سياسية يسارية - إلى أطر مهنية مستقلة عن هذه التنظيمات، وإن أبقى بعضها علاقة ما بها. وأشار البعض إلى «عملية المهننة» (من المهنة) التي خضعت لها هذه الأطر في انتقالها من منظمات جماهيرية (أو ذات قاعدة جماهيرية) إلى منظمات مهنية، وما نجم عن هذا الانتقال من تشكيل فئة جديدة من الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة. بعد قيام السلطة تواصل الدعم الأوروبي للمنظمات غير الحكومية المتعددة.[٤] كما تواصل الدعم المالي بعد

بدء الانتفاضة الثانية، في حين ركزت الدول الإسلامية (عبر البنك الإسلامي للتنمية وغيره) على دعم لجان الزكاة. والشائع أن القيمين على المنظمات غير الحكومية الحديثة والعاملين فيها يتلقون رواتب وامتيازات تفوق كثيراً ما كان يتوفر للأطر الجماهيرية قبل أن تتحول إلى مؤسسات مهنية.

«تأثرت مواقف القيمين على المنظمات غير الحكومية (NGOs) بالموازنة بين حاجتها إلى استرضاء السلطة، وبين حاجتها إلى استرضاء الممولين، وبين حاجتها إلى تجنب تعطيل عملها من جانب سلطات الاحتلال. كما ولد الاتصال المباشر - وهذا يسري على موظفي السلطة الفلسطينية - بالممولين والسفارات والهيئات الأجنبية قناعات ومواقف أكثر ليبرالية وأقل تطرفاً بصورة عامة. موظفو السلطة أقرب إلى مواقف السلطة لأن معظمهم من حركة ‹فتح›، وهي الحزب الحاكم. وهناك داخل الوزارات مشاريع ممولة من مؤسسات أجنبية، وهذه توفر رواتب أعلى من رواتب السلطة. عدد من موظفي فروع القطاع الخاص التي ظهرت بعد قيام السلطة، وعلى هامش مشاريع التنمية (وتحديداً في البنية التحتية)، ليس له لون سياسي أو هوية اجتماعية. مواقف التكنوقراط (أطباء، مهندسين، محامين...) تتباين بحسب القوى السياسية الفاعلة بينها، والتي تقود نقاباتها» (أكاديمي مهتم بالمنظمات غير الحكومية).

«التوظيف الأساسي في المنظمات غير الحكومية هو في منطقة الوسط، وتحديداً في مدن الوسط (رام الله والبيرة بصورة رئيسية). ووجودها في المناطق الأُخرى من الضفة الغربية ضعيف، وصدى للمراكز الرئيسية في رام الله، أو يأخذ شكل فروع موقتة أو ثانوية. كما تراجع، بعد الانتفاضة الثانية، وضع أصحاب المهن الحرة كالمحامين (بسبب انحسار وضع القضاء في إثر الإجراءات الإسرائيلية ضد الانتفاضة)، وكالأطباء (بسبب انخفاض دخل الناس). كما تراجعت اهتمامات فئات واسعة من الطبقة الوسطى لتركز على ملاحقة لقمة عيش الأسرة وتعليم الأطفال. وباتت هذه الطبقة غير قادرة على القيام بالدور الريادي والتوعوي الذي مارسته خلال الانتفاضة الأولى...» (مقيم من الشمال يعمل في رام الله في إحدى مؤسسات السلطة، وجزئياً في منظمة غير حكومية).

«اكتشفت حركة ‹فتح› أهمية المناطق المحتلة بعد خروج منظمة التحرير من بيروت، فبدأت بإرسال الأموال لإقامة مؤسسات بديلاً من المؤسسات أو الأطر التي أسسها اليسار الفلسطيني، والتي اعتمدت أساساً على العمل التطوعي الذي كان اليسار الفلسطيني الرافع الأساسي له. ومع الانتقال من العمل التطوعي، الذي لم يتمأسس بصورة كافية، إلى العمل المدفوع الأجر، تشكلت أداة جديدة لتوليد طبقة وسطى حديثة. أي تمت رشوة هذه الشريحة. كان في حيازة ‹فتح› الأموال لتمويل هذه

المؤسسات. اليسار اتجه إلى إقامة علاقات مع اليسار الأوروبي الذي بدأ بتمويل منظمات تابعة لليسار. ومن هنا بدأت ظاهرة المنظمات غير الحكومية. هذه المنظمات تحولت لاحقاً إلى هيئات أقوى (مالياً) من الأحزاب (وهنا ذكر عدد من الأمثلة للتدليل على هذا القول).[٥] وعندما تدخل التنظيم السياسي للتدقيق في أوضاع هذه المنظمات، ترك عدد منها التنظيم واستقل عنه. في سنة ١٩٨٢ لم يكن عدد المنظمات الأهلية يتجاوز ١٥ منظمة، بعد ذلك تدفقت أموال حركة 'فتح' وتبعتها الفصائل (وإن بدرجة أقل)، كما بدأ تدفق التمويل الخارجي، وجرى تبرير قبول التمويل الخارجي تحت شعار 'إللي منهم أحسن منهم'، وقول 'بنوخذ منهم وبنضحك عليهم'... لكن يوجد، بلا شك، عدد من المنظمات غير الحكومية الذي يعمل للمصلحة العامة...» (كاتب يساري مقيم).

«بعد قيام السلطة أنهت حركة 'فتح' معظم المنظمات غير الحكومية التابعة لها، باعتبار أن مهمة هذه المنظمات انتهت. قبل قيام السلطة كان لجمعية الدراسات العربية أهمية ودور، كما كان لجمعيات أصدقاء المريض والهلال الأحمر. هذا الدور تراجع بعد قيام السلطة، كما تراجع دور المنظمات والاتحادات الجماهيرية» (قيادي حزبي مقيم).

«أغلبية القيمين على المنظمات غير الحكومية التي نشأت في أواخر الثمانينيات وعقد التسعينيات، هي من خريجي الجامعات، وكانت من الكوادر الحزبية المتقدمة... لدى كثير من المنظمات غير الحكومية انتقادات شديدة ضد السلطة لأن مصالحها تتعارض مع وجود سلطة قادرة ومستعدة للتدخل والرقابة... هذه المنظمات تريد حرية كاملة، ومن دون سلطة مركزية، وما زالت السلطة [على الرغم من قانون الجمعيات الخيرية] قادرة على التعطيل والمماطلة عند التسجيل... والقطاع المتدين من المنظمات غير الحكومية قطاع محافظ» (باحث شارك في بحث بشأن المنظمات غير الحكومية في الضفة والقطاع).

افتقاد التكنوقراط في المنظمات غير الحكومية لرؤية سياسية وتنموية جامعة

«نجد في المنظمات غير الحكومية (NGOs) كوادر سياسية ارتبطت معيشياً بهذه المنظمات لغياب أية مؤهلات أو مهارات توفر لهم عملاً مستقلاً خارج إطار المؤسسة التي ارتبطت بها. وهناك كوادر سياسية مؤهلة (خريجو جامعات ويتقنون لغات ومهارات أُخرى) استمرت في هذه المنظمات بعد استقلالها عن الأحزاب السياسية

مالياً وتنظيمياً. ومعظم هؤلاء يحتفظ برؤى سياسية وتنموية. وهناك التكنوقراط، ومعظمهم من الجيل الشاب الذي لم يرتبط بتنظيم سياسي أو عمل جماهيري، وهم، في الغالب، خريجو جامعات، ويعرفون لغات ويجيدون استخدام الكومبيوتر والمهارات الفنية الأُخرى، لكنهم لا يملكون رؤية سياسية أو تنموية، ويهمهم في الدرجة الأولى تحسين الدخل (الراتب)، وشروط العمل (الإجازات...)، ولا يشاركون في صنع القرار. وقدوة هؤلاء هي أسلوب حياة مدير المؤسسة (الراتب، السفر، الامتيازات الأُخرى)، ومقارنة رواتبهم برواتب المنظمات غير الحكومية الدولية» (مدير مؤسسة تنموية بحثية).

كل مدينة ترسم سمات طبقتها الوسطى

«قبل الانتفاضة الثانية كان باص (حافلة) ينقل كل صباح يوم عمل نحو خمسين موظفاً من البلدة (في شمال الضفة)[٦] إلى رام الله، ويعود بهم بعد الدوام إلى البلدة. هذا لم يعد ممكناً بعد الانتفاضة [الثانية]، فقد اضطرت الأغلبية العظمى من الموظفين إلى السكن في رام الله - البيرة وضواحيهما (مثل أم الشرايط، وبيتونيا). هذا الانتقال أوجد لدى الفئات الوافدة إلى المدينة عادات جديدة، منها السهر، وارتياد السينما والمقاهي. كما ولّد شبكة جديدة من العلاقات. نحن خمسة أشخاص نسكن في شقة واحدة في أم الشرايط،[٧] اثنان من مدينة نابلس، وواحد من سلفيت، ورابع من الخليل، والأخير من قلقيلية. ثلاثة منا متزوجون ونزور أُسرنا كل خميس، ونرجع للعمل في رام الله صباح السبت. والخمسة هم: طالب ماجستير في جامعة بير زيت، وموظف في السلطة، وموظف في المجلس التشريعي، وموظف في شركة خاصة، وموظف في منظمة غير حكومية...» (موظف في منظمة غير حكومية من مستأجري الشقة).

«الطبقة الوسطى في مدينة نابلس طبقة محافظة، والجو المحافظ لا يتيح لها الفرص كي تتحرك خارج ما هو مألوف في مجتمع شمال الضفة الغربية. فالعلاقات العائلية تحتفظ بقوتها. قبل الانتفاضة الثانية بدأت الطبقة الوسطى وفئات من البورجوازية المحلية بتشكيل أجوائها الخاصة (مطاعم، وأندية اجتماعية، وإقامة الفنادق، والمنتزهات، وأماكن للسهر...)، لكن المجتمع النابلسي بقي ينظر إليها بشيء من الريبة والشك. بعد قيام السلطة، لم تُفتح دور سينما جديدة في نابلس (على الرغم من أنه كان فيها ثلاث دور سينما قبل الانتفاضة الأولى)، ولا معهد للموسيقى، ولا معرض للفن التشكيلي مثلاً، ونشاطات المسرح والحفلات الموسيقية

بقيت محصورة في إطار نشاطات جامعة النجاح» (باحث من مدينة نابلس يعمل في رام الله).

«في مدينة نابلس نجد أن الطبقة الوسطى التقليدية أوسع من الطبقة الوسطى الحديثة. وقيام سلطة وطنية لم يوسّع الطبقة الوسطى الحديثة في نابلس بصورة ملحوظة. وأفرادها بقوا تحت الرقابة العائلية. مع حلول سنة ١٩٩٩ بدأ الوضع يتغير لمصلحة الطبقة الوسطى الحديثة، لكن انتفاضة سنة ٢٠٠٠ أوقفت ذلك، ومنذ ذلك الحين تعيش المدينة حالة انكسار» (مدير شركة خاصة في رام الله، الأصل من نابلس).

«جزء كبير من الطبقة الوسطى في قطاع غزة بقي في المخيمات، واستثمر في البناء وشراء الأراضي. وقد يعود هذا إلى الهيمنة العددية للاجئين في قطاع غزة، ولأن العائلات المحلية المعروفة شكلت مجتمعاً مغلقاً على نفسه وحاجباً للفئات الاجتماعية الأُخرى. هذه العائلات المحلية المعروفة ساعدت بعضها بعضاً، وشكلت نوعاً من الطبقة المغلقة. والطبقة الوسطى الغزاوية المحلية تحافظ على مسافة بينها وبين الطبقة الوسطى وغير الوسطى من اللاجئين. قبل الانتفاضة الثانية كان حي الرمال أرقى أحياء غزة، إذ يسكنه كبار موظفي السلطة والتجار والأكاديميون وموظفو الأمم المتحدة، والقيمون على المنظمات غير الحكومية...» (موظف لدى الأونروا في قطاع غزة، ومدرّسة جامعية من غزة تدرّس في الضفة).

«الطبقة الوسطى في طولكرم طبقة محافظة بصورة عامة. ومعظمها يسكن في المنطقة الغربية الشمالية من المدينة في بيوت مستقلة (بيوت من الحجارة ومقامة على ما يقارب دونماً من الأرض). ويسكن في هذه المنطقة الأطباء والمهندسون وأصحاب الدخل المرتفع. قبل الانتفاضة الثانية بقليل أقيمت مدينة ترفيهية خارج المدينة، فيها مطعم وبركة سباحة وسونا ومرافق لرياضة صحية بهدف تشجيع السياحة الداخلية، لكنها أقفلت مع الانتفاضة. هناك مطاعم محددة ترتادها الطبقة الوسطى، ويستخدم المهنيون قاعات نقاباتهم في المناسبات. قبل الانتفاضة الأولى كان هناك داران للسينما أغلقتا مع الانتفاضة، وحولتا إلى صالتين للأفراح، ولاحقاً أضيف إليهما أربع صالات جديدة. هناك ديوانيات للحمايل في البلد، والعائلات [الحمايل] الكبيرة تستثمر وزنها لتوظيف أبنائها في مؤسسات السلطة» (مدير من طولكرم، يتبع إحدى الوزارات في رام الله).

«لا بيوت فاخرة في البلدة القديمة، والعمارة هي عمارة 'طبقة واحدة'، لا شيء يشير إلى تمايز طبقي، إذ تشبه البيوت بعضها بعضاً في المظهر والمحتوى... ولم تشهد مدينة الخليل تأثيراً أوروبياً كما حدث للمدن الساحلية في فلسطين. التغيير بدأ

في فترة الانتداب البريطاني، حين بدأ البناء خارج المدينة القديمة، ومظاهر حداثة وانفتاح وغنى، وتعززت العلاقة بالقدس، إذ انتقلت أُسر كثيرة للسكن فيها. ولم يستفد أهل المدينة من الإرساليات التبشيرية كما في بعض المدن الفلسطينية (الناصرة وبيت لحم...)، ولم يستفيدوا من العمل في مؤسسات الانتداب البريطاني وأجهزته. بعض الأُسر ارتبط بالحركة التعليمية في العشرينيات والثلاثينيات، وأنتج نخباً إدارية ومهنية (كالأطباء والمهندسين...)، لكن الهيمنة بقيت في يد النخب الدينية، واستمرت الهجرة في اتجاه القدس، وشمل هذا أصحاب المهن الحرة.

«بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية سنة ١٩٦٧، تراجعت قيمة العمل الزراعي، وبرزت المشاريع التحويلية العائلية (الصغيرة والمتوسطة) التي تعتمد على العمل المكثف المشغِل لأفراد العائلة. وبت ترى تحت كل بيت ورشة، الأمر الذي ولّد تراكماً سريعاً لرأس المال في المدينة. ومن سمات مدينة الخليل استثمار رأس المال بصورة دائمة، والاقتراض من العائلة [الحمولة] لا من المصارف. حتى العيادة تموَّل من العائلة، والدخل يعود إلى صندوق العائلة. هناك مجموعات من المهنيين، لكن لا تأثير واضحاً لها. وتأثير العائلة واضح في الانتخابات النقابية (نقابة المهندسين، والأطباء...)، ورب الأسرة الممتدة يملك كل شيء، ويتحكم في المصروف. السلطة لم تنشئ مؤسسات في مدينة الخليل، ومعظم المديريات خارج المدينة. الوظيفة ليست مشروعاً جذاباً عند عائلات المدينة، فالخريج يعمل عند والده، ومعظم أساتذة جامعة الخليل من قضاء الخليل (من جبل الخليل) وليسوا من المدينة، بعكس جامعة النجاح، على سبيل المثال... كما أن النكبة لم تؤثر كثيراً في المدينة، فهي المدينة الوحيدة في الضفة الغربية التي لا يوجد فيها أو في ضواحيها مخيمات لاجئين. مخيم الفوار يبعد ١٠ كم عن المدينة، والعروب نحو ١٥ كم عنها» (أستاذ جامعي، ومدير في مركز تراثي على معرفة بتاريخ المدينة).

السلطة والانتفاضة الثانية
عززتا سمة المدينية لرام الله

«الطبقة الوسطى في رام الله واضحة للعيان، ولها سمات عامة مرئية، بالإضافة إلى مكان السكن ونوعه. هناك أماكن ترتادها هذه الطبقة، كالسينما والمسرح والنشاطات الثقافية الأُخرى. ويتوفر في رام الله مؤسسات مجتمع مدني أكثر من المدن الأُخرى. وتبدو الطبقة الوسطى في رام الله أكثر عولمة. ورام الله مدينة للغرباء والطموحين الذين يتأقلمون معها ويتأثرون بها. والطبقة الوسطى في رام الله أقل

محافظة من مثيلتها في نابلس. ولا يشعر أبناء الطبقة الوسطى في نابلس بأنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى نفسها الموجودة في رام الله... وأهالي رام الله ينظرون إلى الشمال بنظرة فيها تعالٍ، وبأن أهالي الشمال أقل من أهالي رام الله تعليماً وثقافة وتماساً بالحضارة وبقيم التسامح والانفتاح» (موظف منظمة غير حكومية في رام الله، وهو من مدينة نابلس).

«تجد أفراد الطبقة الوسطى في رام الله - البيرة في الوزارات وفي 'المول' [المركز التجاري الذي افتتح خلال الانتفاضة في حي البالوع من المدينة، وأصبح مقصد الطبقة الوسطى للتسوق]. كما تجدها في المصارف، وفي الجامعة [بير زيت]، وفي حي الماصيون، وحي الطيرة، وحي البالوع، وفي شارع الإرسال، كما في سطح مرحبا، وأم الشرايط، والشرفة، وفي مسرح القصبة، وفي قصر الثقافة» (أستاذ جامعي).

«تتيح الحياة الاجتماعية في رام الله للمرء مساحة حرية أوسع مما يتوفر في غزة. لذا، قررت بعد تخرجي من جامعة بير زيت البقاء في رام الله لأن هذا يتيح لي استقلالية عن الأسرة. وقمت بالتفاوض معها. أختي الأكبر كانت الأكثر إصراراً على عودتي إلى غزة... الاستقلالية المالية أتاحت لي استقلالية شخصية. والآن أرسل إلى أسرتي مساعدات بعد توقف والدي عن العمل بسبب الانتفاضة. إخوتي (وجميعهم أصغر مني سناً، وأحدهم يدرس في جامعة أوروبية) لا يتدخلون في شؤوني الخاصة» (خريجة منذ عدة أعوام، الأصل من مدينة رفح، مقيمة، وتعمل في مؤسسة أهلية في رام الله).

«بالنسبة إليّ، كانت الجامعة [بير زيت] المكان الذي حسم هويتي الشخصية و'الجندرية' (النوع الاجتماعية). العضوية في فصيل سياسي يساري محت الهوية الأنثوية، لأن الفصيل منح الوعي السياسي الوطني الأولوية. في بداية التسعينيات لم يكن هناك دراسات 'جندرية' أو مركز دراسات المرأة في جامعة بير زيت. اكتشفتُ بُعد النوع الاجتماعي بعد التخرج والعمل الوظيفي. وأدركت أن الأنوثة ليست عيباً. في الجامعة أحسست بأن لدى الطلبة تمييزاً بين الضفة وغزة. فقد سادت صورة نمطية عن البنت الغزاوية. وجدت أن رام الله هي الأكثر انفتاحاً في مدن الضفة. إذا لبست البنت في غزة تنورة تعتبر بغياً. بعد عودتي إلى غزة وجدت أن حركة 'حماس' نقلت المعركة بشأن المرأة من الشارع إلى البيت، لأنه إذا تعدت 'حماس' على امرأة في الشارع تصبح المسألة مسألة عشائرية، أو بين التنظيمات السياسية. ولذا، نُقلتْ المعركة إلى البيت؛ أي معركة بين الأب أو ولي أمر البنت والبنت. ولذا استدعت العودة إلى غزة ثلاثة أنواع من المعارك بالنسبة إليّ: معركة مع الأهل بشأن مكان

السكن والحجاب، لأن مركز عملي كان في مدينة غزة، والأهل يسكنون جنوب غزة، ودعوتي إلى لبس الحجاب نابعة من تعرض الأسرة لكلام الناس والجيران والأقارب؛ ومعركة مع السلطة بسبب معارضتي اتفاق أوسلو، لكنني استوعبت لاحقاً ضرورة التواصل مع القيادة السياسية باعتبار أن لدينا فرصة لبناء دولة وتحقيق مكتسبات للحركة النسوية؛ ومعركة مع التيار الإسلامي بشأن ارتداء الحجاب، إذ فرضت حركة (حماس) الحجاب على النساء كافة، بمن فيهن المسيحيات، وتواطأت الأحزاب الأُخرى مع (حماس).

«بعد قيام السلطة اتسع الحيز العام للنساء نوعاً وكماً. الطبقة الوسطى مغيبة عن المفاوضات، وهي مغيبة عن الحوار الوطني وعن تحديد استراتيجيات التنمية، لكن هناك إنجازات للطبقة الوسطى مثل قانون المنظمات الأهلية، وحصول المرأة على جواز سفر من دون موافقة الزوج أو ولي الأمر. وهناك إنجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات، إذ إن معظم القيمين عليها من الشباب. يوجد إهمال لقطاع المهنيين من الشباب... وإحساس بالغبن من القطاع الوسيط العامل في المنظمات غير الحكومية» (امرأة في أوائل الثلاثينيات من العمر، تعمل في إحدى المنظمات الأهلية، الأصل من أسرة لاجئة تسكن جنوب غزة وخريجة جامعة بير زيت، ودرست في جامعة أوروبية مدة عامين).

«في رام الله تتكون الصداقات عبر العمل (مع الزملاء والزميلات)، وعبر السكن (الجيرة)، وعبر التعارف الذي ينتج من المشاركة في ورش عمل ومعارض وندوات ومؤتمرات. وكثير من الأحيان يصبح أصحاب أصحابي أصحابي. أنا على سبيل المثال أسكن في أم الشرايط (أهلي من قرية في الشمال واضطررت إلى السكن في أم الشرايط بحكم صعوبة التنقل وارتفاع أجرته بعد الانتفاضة الثانية) مع ثلاث شابات أُخريات. وصديقاتي الأقرب لي هن: شابة تعمل في مؤسسة أجنبية في رام الله (أصلها من مدينة في شمال الضفة)، وثلاث مهندسات يعملن في هيئات عامة متخصصة (وهن من ثلاث مدن مختلفة في شمال الضفة)، واحدة تعمل في مؤسسة أجنبية أُخرى وهي من الخليل، وعائدة، وشابة تعمل في إحدى المحطات التلفزية المحلية، وهي من غزة، وشابة تعمل في مؤسسة ثقافية خاصة، وهي فلسطينية من الأردن. وأنا صديقة لبعض صديقات أختي التي تسكن في الحي نفسه، إحداهن تعمل في مؤسسة غير حكومية مهتمة بقضايا المرأة (وهي في الأصل من قريتي)، وأُخرى (من قرية قريبة من قريتي في شمال الضفة) تعمل في غرفة تجارية» (موظفة في رام الله، تسكن في أم الشرايط، وهي من قرية في شمال الضفة).

«الجاذب في أم الشرايط رخص الإيجارات، وتحديداً لأصحاب الدخل

المحدود، وهي حي شعبي خليط من جميع الأشكال والألوان (كبلدة الزرقا في الأردن)، وفيها من قرى الضفة ومن قطاع غزة. لكن فيها القيل والقال والناس يراقبون بعضهم بعضاً. . .» (موظفة من سكان أم الشرايط).

آليات إنتاج طبقة وسطى حديثة

(أ) الهجرة الخارجية

«لم تشهد هذه البلدة[٨] الحجاب حتى الانتفاضة الأولى. وقتها جاءت معلمة من خارج البلدة وبدأت، بحكم ما للمعلم من سلطة على الطلبة، تؤثر في الطالبات في موضوع الحجاب، وبعدها بدأت ظاهرة الحجاب. قبل الانتفاضة لم يكن في البلدة أي تأييد للإخوان المسلمين، لأن أهالي البلدة كانوا ينظرون إلى هؤلاء باعتبارهم معادين لجمال عبد الناصر. خلال الأشهر الستة الأولى من الانتفاضة الأولى، كان الناس عاطلين عن العمل كلياً، واستغل هذا الأمر من التيار الإسلامي الذي لبس ثوباً جديداً بعد قراره الانخراط في العمل العسكري ضد إسرائيل. لكن وجود التيار الإسلامي في البلد بقي محدوداً، وما زال الحضور الأقوى لحركة 'فتح' ولتنظيمات منظمة التحرير. في الصيف يتضاعف عدد سكان البلدة بسبب زيارة المهاجرين لها (من الولايات المتحدة، حيث يقدر عددهم هناك ضعف عدد السكان الحالي في البلدة). وتصبح اللغة الإنكليزية أكثر استخداماً من اللغة العربية. في البلدة بيوت للأسر المهاجرة، وبيوت شيّدت بتحويلات من أقارب في المهجر. وكان للهجرة تأثير استهلاكي في الدرجة الأولى. الجميع يملك سيارات. وتجد في البلدة عدداً من الفيلات التي تبقى مغلقة تسعة أشهر من السنة، وتعود الحياة إليها خلال أشهر الصيف مع عودة المصطافين. في الانتفاضة الأولى أسس المهاجرون جمعية للبلدة في أميركا، وفرضت هذه على كل فرد بالغ مهاجر (باستثناء الطلبة) مبلغاً محدداً في الشهر يوضع في صندوق خاص. ووفر هذا الصندوق دعماً شهرياً (يرسل كحوالة بنكية لأشخاص بأسمائهم) للعاطلين عن العمل ولأسر الشهداء وللأرامل وبقية المحتاجين. ولذا لم ينقطع الدخل عن البلدة.

«كما استُخدم الدعم من المهاجرين لفتح عيادات صحية. وهناك مشاريع تنموية تمول من المهاجرين ومن أهالي البلدة كتعبيد طرق، وبناء مدرسة للذكور وأُخرى للإناث. خلال الانتفاضة الثانية، قامت الطبقة الوسطى بدعم صندوق الطالب المعوز وإدارته، وبتنظيم دورات تقوية من خلال منتدى الخريجين. كما تولت تنظيم نشاطات ثقافية وفكرية، وهي تساهم في نشاطات مشتركة مع قرى مجاورة، حيث انتشرت

فكرة منتدى للخريجين في هذه القرى، كما تتولى تنظيم مخيمات صيفية. ويعود نجاح المؤسسات إلى كون القيمين عليها من المتعلمين والإنتليجنسيا [من الطبقة الوسطى]. وسعى هؤلاء من خلال وضع نظام انتخابي معين للمجلس المحلي (انتخاب عدد أعضاء المجلس بالكامل) لتحجيم تأثير الحمايل الكبيرة في سير الانتخابات ونتائجها. ديوان العيلة ينشط في مناسبات معينة، وصندوق الطالب المعوز يعمل على أساس البلدة ككل، لا على أساس الحمايل، وهي متعددة وصغيرة في البلدة، بخلاف بلدة مجاورة، حيث شهدت هجرة واسعة وتوسعاً عمرانياً وغنى، لكن ظاهرة الثأر بقيت قائمة لأن هناك حمولتين كبيرتين في البلدة فقط...» (باحث في هيئة حكومية، وهو من أهل البلدة، لكن يسكن مدينة رام الله ويعمل فيها).

«أزمة الخريجين في السبعينيات والثمانينيات وجدت متنفساً لها في العمل الوظيفي في دول الخليج. بعض نشطاء العمل السياسي من الخريجين وجد فرصاً للتوظيف في المدارس الخاصة (الأهلية) أو في الهجرة إلى الخارج. واستقطبت المنظمات غير الحكومية عدداً من هؤلاء. التوجه الكثيف إلى التعليم الجامعي أدى إلى هبوط قيمة الشهادة الجامعية. كما أن الجامعات أُفرغت من الأساتذة النشيطين سياسياً، الذين فضلوا مؤسسات السلطة أو المنظمات غير الحكومية أو شركات القطاع الخاص. وهناك أمثلة كثيرة لهذا من جامعة بير زيت. فالجامعات غير قادرة على منافسة المنظمات غير الحكومية. ومع وجود السلطة، أصبح هناك مركزية في تمويل الجامعات عبر وزارة التعليم العالي، وهذا يتم بحسب عدد الطلبة الجامعيين، وهو ما يؤدي إلى التنافس بين الجامعات بشأن موارد محدودة، ويعمل هذا النظام على الحط من المستوى الأكاديمي. كما تحولت برامج الماجستير إلى معاهد ممولة من الخارج مباشرة، أي تحولت إلى منظمات غير حكومية تعمل داخل الجامعة، وتدار على هذا الأساس، إلى جانب نظام الدوائر الأكاديمية الذي يدار بصورة مختلفة ووفق تقنين مالي متشدد» (مدير معهد جامعي).

«يوجد فارق بين الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وبين الطبقة الوسطى ذات الأصول الفلسطينية في الأردن. فلا توجد توقعات عالية للطبقة الوسطى الفلسطينية في الأردن، لأن القطاع العام (الحكومي) يسيطر عليه أبناء من أصول شرق أردنية في حين يسيطر فلسطينيون على معظم القطاع الخاص. وقد نما النظام الاقتصادي في الأردن على امتداد فترة طويلة تقلص خلالها التدخل الفوقي (الحكومي) في شؤونه. ولذا، تجد أن القطاع الخاص يبيع للحكومة وأمواله مضمونة، وهذا لا يتوفر حتى الآن في العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي الفلسطينيين. وهذا يؤثر في الطبقة الوسطى، وتحديداً الشركات الصغيرة، كمكاتب الهندسة وغيرها.

مؤخراً، أخذ الوضع بالتحسن. في المقابل هناك خواء ثقافي في الأردن، ومديونية عالية وتدن لدخل الطبقة الوسطى قياساً بمناطق السلطة الفلسطينية. أمّا الطبقة الوسطى الفلسطينية في دول الخليج، فتواجه تحدياً حاداً قائماً على أساس العمل، ولذا نجد ساعات عمل طويلة. والعمل يؤدي إلى مردود مالي [للشركة أو المنشأة]، وهذا بدوره يقود إلى رفع الرواتب؛ هذا غير قائم في فلسطين. كما نجد ظاهرة العمل الجاد والمضني من الطبقة الوسطى الفلسطينية في دول الخليج بين أفراد جوال عربية أُخرى أيضاً، وتحديداً الجالية اللبنانية»[٩] (مدير شركة خاصة في رام الله وعمّان، وعمل مديراً لشركة خاصة في الإمارات).

(ب) «العائلات» كآلية لإنتاج طبقة وسطى

«ديوان عائلتنا (وهي من العائلات المعروفة في إحدى مدن شمال الضفة الغربية) عاد إلى الظهور قبيل الانتفاضة الأولى، وتمأسس بعد أوسلو. وهو يعقد اجتماعات منتظمة (ومختلطة)، وشكل لنفسه لجاناً، إحداها لجنة توظيف أبناء العيلة في مؤسسات السلطة، وفي القطاع الخاص (شركات، ومصارف...). كما تقدم العيلة (عبر أغنيائها) جوائز للناجحين من أبنائها في شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) والشهادات الجامعية، وهؤلاء يعدون بالعشرات سنوياً. إحدى مؤسسات العيلة تقدم كذلك منحاً طالبية وعلاجية ومساعدات للفقراء، وتدعم الدراسات العليا والمستشفيات والجامعة...» (شخصية من العيلة، مدير عام في إحدى الوزارات).[١٠]

«العيلة لها ديوان (وهذه عيلة معروفة في شمال الضفة ومختلفة عن العيلة السابقة الذكر)، وتنظم عملية دعم الأسر الفقيرة المنتمية إليها، وتحوّل لها (للأسر الفقيرة) رواتب شهرية، بالإضافة إلى الصرف على الطلاب اللامعين. ويساهم في الصندوق أبناء العيلة المقتدرون... لا توجد صلات بين العيلة والسلطة. والعيلة بقيت بعيدة عن السلطة الفلسطينية، وعن السلطة في الأردن أيضاً، على الرغم من وجود أغنياء كبار من العيلة يسكنون الأردن ودول الخليج. لا طموح للعيلة في المجال السياسي. الفئة العليا من الطبقة الوسطى الفلسطينية تشعر بأن السلطة الوطنية الفلسطينية أفقدتها دورها السياسي. الطبقة الوسطى في القطاع الخاص تشعر بأنها مقيدة لأنها تريد أن تتعامل وفق معادلة السوق، لا وفق معادلة السلطة (القائمة على اقتسام الربح أو على المشاركة...). لذا، نجد أن جمعية رجال الأعمال تصطدم في كل مرحلة بمشكلة ما مع السلطة. بعض الشركات فرض وجوده على السلطة كطرف قوي وحافظ على استقلاليته» (مدير شركة خاصة في رام الله، عمل فترة في الخليج).

«في البلدة (وتقع في شمال الضفة) تألفت بعد قيام السلطة لجان حمايل. ونجد أن لكل حمولة لجنة، ولكل لجنة صندوقاً يتلقى اشتراكاً عن كل ذكر بالغ. ولمّا كان اللاجئون في البلدة بلا حمولة، فقد شكلوا لأنفسهم لجنة. واللجان تنتخب من هيئة عامة من الأعضاء الذكور. ومعظم أعضاء اللجان من الشباب الجامعيين والأساتذة المتقاعدين. وتتولى اللجان حل المشكلات والمنازعات التي تخص البلدة. كما تتولى توزيع المساعدات التي ترد إلى البلدة على الأسر الفقيرة وفق معايير تضعها لمن يستحق المساعدة. كما تتولى تنظيم برنامج من أسرة لأسرة (المدعوم خليجياً). وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً في توزيع المساعدات التي ترد إليها أو عبرها، وفي العادة تتم هذه لمرة واحدة...» (باحث في مؤسسة بحثية من بلدة في شمال الضفة).

«العائلات الكبيرة المعروفة في المدينة تساهم في خلق طبقة وسطى عبر توفير فرص عمل في الشركات والمشاريع الخاصة، وفي مؤسسات السلطة (عبر دواوين العائلات)، وتحديداً في الصفين الثاني والثالث في مؤسسات السلطة. وتقوم الفئات الغنية من العائلات بالاستثمار في القطاعات المضمونة من الاقتصاد (البناء والإسكان)، وفي العمل كوكلاء لشركات أجنبية وإسرائيلية. العمل في الأونروا يوفر راتباً عالياً (قياساً برواتب السلطة) لكنه مغلق على أبناء اللاجئين. أبناء الطبقة الوسطى ومن الرأسماليين يسكنون في منطقة الجبل الشمالي ورفيديا والمخفية، في حين يسكن الفقراء والفئات الكادحة شرق المدينة. لا يلاحظ فارق بين 'حماس' و'فتح' في القضايا الاجتماعية والثقافية...» (موظف سلطة من نابلس يعمل في رام الله).

«عائلتنا (وهي 'عائلة' [بمعنى حمولة] أُخرى من 'العائلات' المعروفة في الشمال) تتشكل أغلبها من الشريحة العليا من الطبقة الوسطى. وقد أولت التعليم اهتماماً خاصاً منذ فترة مبكرة، ولم تهتم كعائلات أُخرى بالتجارة وملكية وسائل الإنتاج. لدى العائلة أراض واسعة لكنها لا تستثمر هذه الأراضي استثماراً رأسمالياً، بل يتم تأجيرها فقط ويجري الإنفاق على بناء البيوت (الفيلات والشقق) والاستثمار في التعليم. وهي تستثمر في تعليم أبنائها في المدارس الخاصة والجامعات الخارجية، وتهتم بالعمل المهني التخصصي. البعض عمل في مجالات المقاولات وتحول إلى رأسمالي كبير. العائلة ابتعدت عن السياسة منذ أواسط الخمسينيات، ولم تحتل مواقع في منظمة التحرير. أغلبية أفرادها من المهندسين والأطباء والمحاسبين. يوجد رابطة للأسرة في عمّان، ولها فرع في الضفة، وللرابطة هيئة إدارية ورئيس منتخب (كل عامين)، ويدفع كل عضو اشتراكاً، وتتولى الرابطة تعريف أعضاء العائلة بعضهم إلى بعض (وتحديداً الشباب)، وتقوم بتقديم المساعدة إلى الطلبة المعوزين، وبتوفير أمكنة

للاحتفالات والعزاء. المكانة الاجتماعية ذات أهمية عند العائلة، ويوجد اتجاه يدعو إلى تشكيل لوبي للعائلة داخل السلطة، وللعائلة وجود في المؤسسات الخيرية» (مدير مؤسسة تنموية من العائلة ومن سكان رام الله).

«للعائلة أيضاً (وهي من العائلات المعروفة في منطقة رام الله) رابطة في عمّان، وكان لها رابطة في الكويت، وتقوم هذه بتمويل صندوق لمساعدة الفقراء والمحتاجين من العائلة...» (أستاذ جامعي من العائلة).

العائلية والحزبية

ووعي الطبقة الوسطى لذاتها

«في البلدة (وهي من بلدات محافظة الخليل) طبقة غنية (نحو ١٠٪ من أرباب الأسر)، وطبقة وسطى من الموظفين في مديريات الوزارات ومن مهنيين (نحو ٢٥٪ من أرباب الأسر)، والباقي من العمال والحرفيين والعاطلين عن العمل. لكن سلوك الناس لا يوحي بوجود فوارق طبقية لا في السلوك الاجتماعي ولا في نمط العلاقات الاجتماعية. هناك علاقات قربى ونسب بين الناس، وشبكة واحدة تربط بينهم. معظم الأسر يملك قطعة أرض، والجميع يعمل في الأرض في وقت الفراغ، بمن في ذلك الموظفون والأطباء والمعلمون. وهناك أكثر من ألف تراكتور خاص في البلدة، وهذا مؤشر إلى اتساع العمل الزراعي. بعض النشاطات الثقافية والسياسية يقام في البلدة، والطبقة الوسطى الأكثر مشاركة فيه» (موظف في إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، وهو من البلدة).

«في البلدة (والحديث عن بلدة في شمال الضفة) الحدود الطبقية غير واضحة المعالم بين أبنائها. ففي القرى والبلدات نمط معين من المعيشة تعود الناس عليه. فعلى سبيل المثال، صاحب ‹المَخْيَطة› وعامل ‹المَخْيَطة› يلبسان اللباس نفسه. الفوارق تظهر لاحقاً في استخدام القدرة الشرائية (امتلاك سيارة على سبيل المثال)، أو الانتقال للسكن إلى حيث مكان العمل؛ فالموظف الذي يعمل في نابلس أو رام الله ينتقل إلى حيث عمله. هناك نحو مئة موظف من البلدة التي أنا منها انتقلوا للسكن في رام الله، ونحو عشرين منهم سكنوا مع عائلاتهم في رام الله. فأوضاع الانتفاضة جعلت المعيل يسكن حيث يعمل» (موظفة من قرية في شمال الضفة تعمل في مؤسسة غير حكومية وتسكن رام الله).

«الترابط الأسري يعوق بلورة وعي وسلوك خاصين بالطبقة الوسطى، بحكم الاستثمار في التعليم من جانب الأسرة. وأثر هذا في ظاهرة التنظيمات السياسية التي جمعت في التنظيم الواحد بين العامل والفلاح والطالب والموظف، حيث سادت لغة

ديمقراطية مثل الأخ والرفيق. وساهم في الظاهرة نفسها وجود الاحتلال الذي استهدف الجميع بغض النظر عن الموقع الطبقي. كما أن سيادة ثقافة ضد التكبر ساهمت في كبح بروز سلوك مميز للطبقة الوسطى...» (باحث اجتماعي من بلدة في محافظة رام الله).

تقف النظرة التقليدية تجاه المرأة في وجه تعليمها العالي، على الرغم من تراجع هذه الظاهرة نسبياً مع نمو الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدني تكلفة التعليم الجامعي المحلي. تقول شابة من أسرة تسكن بيت لحم، والأصل من مدينة الخليل، وتعمل في إحدى الوزارات في رام الله: «اضطررت إلى الإضراب عن الطعام لمدة خمسة أيام كي أقنع والدي بالسماح لي بالدراسة الجامعية، وفي النهاية رضخ. درست في جامعة بير زيت وكنت أعمل في الصحافة مساء لتوفير مصروفي الجامعي، لأن وضع أسرتي الاقتصادي تدهور بعد حرب الخليج الثانية. بعد التخرج عملت في مؤسسات بحثية وفي مؤسسة صحية غير حكومية، ثم حصلت على منحة لدراسة الماجستير في إحدى الجامعات الأميركية، وعدت لأعمل في إحدى الوزارات، وأنوي استكمال دراستي للدكتوراه. أهلي من سكان بيت لحم، لكني أسكن في رام الله. في الانتفاضة الثانية ازداد الجو المحافظ في مدينة بيت لحم، لكن ثمن الانتفاضة يدفعه أبناء المخيمات أساساً. ولا يوجد أي نشاط ثقافي يذكر في البلدة، وهناك إحساس بأن الزمن متوقف...»

(ج) التنظيمات السياسية كآلية لإنتاج طبقة وسطى

«الانتفاضة الأولى كرست نهاية الفئة القيادية التقليدية لمصلحة قيادة وطنية جديدة من الطبقة الوسطى. حتى الأسماء من العائلات التقليدية الوجاهية لجأت إلى المخيمات وإلى الشرائح الشعبية والكادحة في عملية الحشد السياسي والتنظيمي. وقد فرضت هذه الفئات الشعبية المشاركة على القيادة المشكلة حديثاً من الطبقة الوسطى. لقد ولدت الانتفاضة الأولى فئة قيادية جديدة، جذورها من شرائح فقيرة أو كادحة من أمثال مروان البرغوثي، وقدورة فارس، ومحمد الحوراني من (فتح)، وأمثالهم من التنظيمات اليسارية. التنظيمات السياسية كانت إحدى آليات توليد شريحة من الطبقة الوسطى بالتقاطع مع التعليم الجامعي. بالنسبة إليّ كان للتنظيم السياسي دور حاسم في تشكيل وعيي السياسي. وكانت فترة السبعينيات فترة انفتاح سياسي واجتماعي في الأراضي المحتلة... الطبقة الوسطى لا تزال تعيش في حالة وعي شعبي تقليدي، ولا تزال تفكر بطريقة الفئات الشعبية التي انبثقت منها...» (أكاديمي من سكان القدس

ويعمل في رام الله).

«التنظيمات السياسية كانت ضعيفة في الضفة الغربية حتى أواسط السبعينيات. وحتى ذلك الوقت كانت العائلات المعروفة والغنية هي التي تحتفظ بمكانة اجتماعية لدى السكان. فقط بعد أواسط السبعينيات، بات السجن [لأسباب تتعلق بالنضال السياسي ضد الاحتلال] يعزز من المكانة الاجتماعية للأسرة، وكان قبلها يثير الشك وعلامات الاستهجان. والدي (صاحب دكان في رام الله)، على سبيل المثال، كان يفتخر حتى ذلك الحين بأن من زبائنه عائلات غنية ومعروفة. في الانتفاضة باتت التنظيمات السياسية هي الأهم في الحياة العامة. وبرزت أسماء جديدة، كما برز اسم جامعة بير زيت، وارتبطت بالحركة الوطنية...» (أكاديمي من سكان رام الله).

«معظم قادة (حماس) من الطبقة الوسطى، فهم خريجو جامعات، والقيادات الأولى من الإنتليجنسيا لا من رجال الدين. ولحركة (حماس) تأييد في نقابة المهندسين ونقابة الأطباء، لكن لا تأييد لها في نقابة المحامين. التأييد الأكبر في الجامعات هو لحركتي (حماس) و(فتح). اليسار ضعف ولم يعد يشكل مركز استقطاب... وجود نسبة من العلمانيين بين العائدين أعطى التيار الإسلامي في الداخل فرصة لمهاجمة العائدين باعتبارهم حملة عادات وتقاليد غريبة عن المجتمع المحلي» (محاضر جامعي).

(د) روافد أُخرى للطبقة الوسطى: الإعلام التلفزيوني، والمنظمات غير الحكومية، وتكنولوجيا المعلومات

«أصبحت شركات الإنتاج التلفزيوني والفضائيات تدر دخلاً عالياً لفئة من الطبقة الوسطى. في رام الله عدة شركات تلفزيون وشركات تجهيز (بث، كاميرات، مونتاج، ومراسل أو أكثر)، ولبعضها فروع في القدس وغزة. يدر العمل في هذه الشركات دخلاً عالياً. وقد بات بعض أصحاب هذه الشركات يوظف رأس ماله في مطاعم وعقارات. بعض المراسلين يتقاضى ما بين الثلاثة آلاف دولار والسبعة آلاف دولار شهرياً» (إعلامية عملت في مؤسسات أكاديمية ونسوية).

«في الأعوام الأخيرة، برز أسلوب استهلاكي جديد لدى شريحة من نساء الطبقة الوسطى ممن درسن وسافرن إلى الخارج، تمثل في الاهتمام بالتجميل وعلاج البشرة والماكياج. ثمة عدد يعمل في المنظمات غير الحكومية ويتقاضى رواتب عالية قياساً بما هو سائد في البلد. الانتفاضة الثانية خففت من هذه النزعة لكنها ما زالت قائمة» (أستاذة جامعية تسكن وسط الضفة).

«معظم مديري المؤسسات غير الحكومية تخرج من جامعات في الخارج، وتمكن من إيجاد مساحة سياسية موازية، وتبنى لغة 'الجندر' (النوع الاجتماعي) والديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المشاريع الصغيرة. ويحتل هؤلاء مواقع وظيفية مرموقة، وبعضهم يملك شققاً فاخرة وسيارات خاصة، ويقيمون صلات قوية بمؤسسات دولية. عدد كثير من العاملين في المنظمات غير الحكومية يحمل بطاقة هوية القدس ولديه قدرة على الحركة والتنقل، والبعض يحمل هوية منظمات دولية. كما أن هناك تزاوجاً بين فئات الطبقة الوسطى العليا، وربما الوسطى. الفجوة بين الطبقة الوسطى وبقية المجتمع أوسع في فلسطين مما هي عليه في أوروبا» (طالبة تعد أطروحة دكتوراه لجامعة أوروبية عن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية).

«تتمثل خطورة المنظمات غير الحكومية في الدور السياسي الذي تقوم به، وهو إفراغ الحركة السياسية من النخب، وإغداق الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت المعايير. كما أنها تقف ضد أي شكل دولاني مركزي في فلسطين، إلى درجة أنني أعتقد أن هذه المنظمات تقف ضد الدولة المستقلة» (قيادي حزبي يساري).

«المشرفون والمحركون والمستثمرون في قطاع تكنولوجيا المعلومات هم من الفلسطينيين الذين درسوا في الخارج، أو من العائدين؛ أي يتمتعون بالتعليم، وبصغر السن، وبقدرات إدارية وتنظيمية وذهنية متقدمة. الآن هناك ما لا يقل عن ٧٥ شركة مسجلة في بيتا (PITA) أو اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطينية. وتتوزع شركات تكنولوجيا المعلومات على مدن رام الله وغزة ونابلس، لكن رام الله هي مركز هذه الصناعة» (مسؤول إداري في بيتا).

(هـ) الاستزلام من آليات إنتاج شريحة من الطبقة الوسطى

«بعد قيام مؤسسات السلطة نجد أن الجزء الأكبر من الكادر الوظيفي الأدنى هو من المقيمين (المحليين) في الضفة والقطاع. كلما صعدت السلم الوظيفي المدني والعسكري ازدادت نسبة العائدين. عدد كثير من خريجي السجون بات يطالب بوظائف. لدينا أعداد كثيرة من الموظفين المكدسين في المكاتب بلا عمل. الجزء الأكبر من هؤلاء هو من حركة 'فتح'. فالانتماء إلى حركة 'فتح' من الشروط اللازمة لاحتلال مناصب عليا.[١١] كوادر 'فتح' ترفض نظام التقاعد المقترح خشية إخلاء المواقع الأولى. في مراحل سابقة كانت مداخل الوصول إلى قيادات 'فتح' أوسع، الآن أصبح هناك مركز واحد، وأصبح الوصول إليه (الرئيس أبو عمار) يحتاج إلى

واسطة من قيادات ‹فتح›. فالاستزلام بات مرتبطاً برأس واحد لا بعدد من الرؤوس، كما كان الأمر في السابق. عند البعض (من الطبقة الوسطى) تحوّل المشروع الوطني إلى مشروع استثماري» (كاتب مقيم، من تنظيم يساري سابقاً، وموظف في إحدى الوزارات).

«الفئات التي تعمل في أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها مدينة للسلطة في موقعها المالي والاجتماعي.[١٢] وهي فئات تشكل، بالتالي، احتياطاً سياسياً للسلطة، أي لديها مصلحة ما للحفاظ على النظام السياسي القائم (ومصلحة في إصلاحه إلى حد ما لتدعيم شرعيته)... العائدون في إثر اتفاق أوسلو تأثروا بالمنظمة وجوّها وبتوجهات فصائلها، ولهم ثقافة مختلفة... أوسع قطاع من الطبقة الوسطى يوجد في مؤسسات السلطة والأحزاب (وتحديداً في حركة ‹فتح›، وإلى حد ما في حركة ‹حماس›)... الأحزاب تحتل الموقع الثاني بعد السلطة من حيث حجم الطبقة الوسطى الحديثة» (فحوى أقوال أكثر من محاور).

«الطبقة الوسطى الفلسطينية طبقة مفتتة وعرضة للإفساد والضياع. الفئات المؤهلة منها محبطة، وفئات منها لا توظف طاقتها ومؤهلاتها في العمل بصورة كافية. الوزارات منفلشة في الدوام والإنتاج، وقلة منتجة. كلما ارتقيت بالسلم الوظيفي الحكومي ارتفعت نسبة المنتمين إلى حركة ‹فتح›. القياس في التوظيف لا يقوم على الكفاءة، وإنما على الولاء الشخصي والانتماء التنظيمي، وعلى اعتبارات العائلية والجهوية. نجد في مؤسسات السلطة سعياً دائماً للاستزلام كطريقة للصعود السريع في السلم الوظيفي، هذا يلغي أي روح للمبادرة. ويترك تكدس الموظفين في الوزارات أثره على الفكر والثقافة (إلحاق الثقافة بالسياسة)، ولا يحفز على التخطيط ووضوح الرؤية. تسود في القطاع الخاص درجة أعلى من الانتباه لمعايير التوظيف، وإن أدت العائلية دوراً مرجحاً في التعيين. لكن درجة من الكفاءة تبقى ضرورية لنجاح المشروع الاقتصادي. بعض المنظمات غير الحكومية تولى مهمات حزب سياسي، وقام بتحويل السياسة إلى عمل مهني وأكاديمي، كما تحول بعضها إلى عوامل إفساد من حيث الرواتب العالية وغياب المساءلة والاجتماعات الدورية للهيئات المشرفة، واستمرار الشخص نفسه على رأس المؤسسة... الأحزاب السياسية فقدت وحدتها الفكرية والبرنامجية، ويسودها حالة من اللاقرار، أي انتقل ما يسود في حركة ‹فتح› إلى التنظيمات الأُخرى، باستثناء ‹حماس› والجهاد، ولم تعد الحالة الجماعية السابقة قائمة لتمارس تأثيراً. ولذا، فإن الآراء الفردية المتقدمة والمستنيرة التي تكشفها استطلاعات الرأي لا تنعكس على مؤسسات المجتمع» (مدير عام في إحدى الوزارات، من تنظيم يساري سابقاً).

«الطبقة الوسطى تحجّمت، بل أخذت في التراجع، بفعل الانتفاضة الثانية لأن القطاع العام وصل إلى درجة الإشباع [من حيث القدرة على التوظيف]. وهذا ينطبق على المنظمات غير الحكومية، ومن هنا ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. فالجامعات تخرج الآن نحو ١٢,٠٠٠ طالب سنوياً، والكليات الفنية أكثر من ١٠٠٠ طالب سنوياً. هناك في غزة خريجون يعملون في كنس الشوارع» (فحوى أكثر من مداخلة).

المدارس والجامعات الفلسطينية تنتج طبقة وسطى «محافظة»

«عدد المعلمين في مناطق السلطة الفلسطينية (سنة ٢٠٠٤) يبلغ نحو ٤٤,٠٠٠ (٢٨,٠٠٠ في المدارس الحكومية، و٥٠٠٠ في المدارس الخاصة، و١١,٠٠٠ في مدارس الأونروا) يدرّسون نحو مليون تلميذ وتلميذة. المدرسة ليست مكاناً للاندهاش للتلاميذ وللمعلمين على حد سواء. يُنظر إلى المدرسة والمعلم كناقل للمعرفة والثقافة والقيم والتقاليد، كما هو منصوص عليه في الكتب، أو كما هو متداول في المجتمع. والمعلم الجيد هو المعلم القادر على التلقين وتحفيظ الطلبة. والنظام التعليمي السائد يقوم على تقويم الصفات لا القدرات، النقل هو المطلوب. وامتحان التوجيهي هو امتحان حفظ إلى حد بعيد، وإعادة المادة المحفوظة كتابياً عند الامتحان. البصم هو الأساس لا الفهم. النصوص التي يتم اختيارها في المنهاج تعزز قيماً معينة، والوزارة تمارس رقابة ذاتية على النصوص، بما يعيد ثقافة تجد فيها التيارات المحافظة والسلفية تربة خصبة. ثقافة تحرم الطالب النقد وحرية التعبير عن الرأي. المدارس عندنا تمارس إرهاباً فكرياً. لا يتوفر حرص كاف على إبراز قيم التسامح وقبول الآخر (يُفهم الآخر بأنه غير المسلم)، والتمسك بامتلاك الحقيقة المطلقة. لا يذكر في مناهج التدريس، مثلاً، أن حاتم الطائي كان مسيحياً، وكذلك عنترة بن شداد. الإصرار على التقيّد بالمنهاج ضروري لضمان عدم خروج المعلم عن النص. بالنسبة إلى المعلمين (الذكور)، التدريس هو الخيار الأخير إلاّ في حالة الذي درس لغة عربية أو تربية دينية فهو الخيار الأول. وبالنسبة إلى المعلمات (وهن يشكلن ٦٠٪ من الجسم التعليمي)، فالتعليم هو الخيار الأول. والمعلمات أكثر من المعلمين الذكور مقاومة للتغيير. حتى الآن لا يوجد نقابة لمعلمي المدارس الحكومية، ونقابة معلمي الأونروا تخص معلمي الوكالة فقط، والاتحاد العام للمعلمين غير فاعل ويعاني إشكاليات تنظيمية وتمثيلية ومالية لم تحل حتى اللحظة» (مدير عام مؤسسة تربوية تنموية).

«تعود سيادة الاتجاهات المحافظة والإسلامية في أوساط المعلمين إلى تدني الدخل، الذي يدفع الفرد إلى الارتباط بالدين. والمعلم يشكل جزءاً من مجتمع محلي، الأمر الذي يعني تأثره المباشر بالتقاليد وبالعلاقات اليومية التي عليه أن ينشئها مع هذا المجتمع الذي تُشكّل المدرسة جزءاً منه. كما أن المناهج المعتمدة في المدارس لا تولّد تحدياً أو تجديداً. فقد بقيت المناهج من دون تغيير فترة طويلة، وأساليب التدريس لا تزال قائمة على الحفظ. خلال فترة الأردن هيمن الإخوان المسلمون على التربية والتعليم، وفي غزة أثرت الدراسة الجامعية في مصر في الطلبة الفلسطينيين من قطاع غزة. كما أثر المجمع الإسلامي الذي أسسه الشهيد الشيخ أحمد ياسين في سنة ١٩٨٠ في الجو الفكري والاجتماعي في غزة، بما في ذلك المعلمون في مدارس الأونروا. المناهج التعليمية ما زالت مناهج محافظة، ويغلب عليها الطابع الديني من حيث النصوص، ومن حيث الروحية. والذين يلتحقون بسلك التعليم يقومون، في معظمهم، بذلك لقلة فرص العمل أو بسبب تدني طموحاتهم الفردية. قبل الانتفاضة الأولى كان الإسلاميون هم الأوفر حظاً في ملء الوظائف الحكومية (الإدارة المدنية وسلك التعليم والصحة)، فلم يكن في استطاعة خريج من جامعة بير زيت أو محسوب على أحد التنظيمات السياسية لمنظمة التحرير الحصول على وظيفة. وخلال فترة الأردن كانت جماعة الإخوان المسلمين الأوفر حظاً في التوظيف، وتحديداً في سلك التعليم وفي الأوقاف» (تربوي، مقيم).

«إسرائيل كانت تفصل أي معلم ذي نشاط سياسي. وقبل الاحتلال كان الأردن قد منع الأحزاب السياسية، ولم يسمح إلاّ لجماعة الإخوان المسلمين بالنشاط العلني في الضفة الغربية. لذا، كان المعلم المسيّس يذهب إلى المدارس الخاصة (الأهلية)، ومن هنا تم تفريغ الجهاز التعليمي من العناصر التقدمية. في المدارس الخاصة[١٣] نجد غلبة لليسار، حيث حرية أوسع في المنهاج والنشاطات خارج المنهاج، بالإضافة إلى تدريس اللغات. لكن ارتفاع الأقساط لا يسمح للعامة بإرسال أولادهم إلى مدارس خاصة» (أستاذ جامعي).

«خلال الانتفاضة الثانية بدأت حركة انتقال من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية (في منطقة بيت لحم) لسببين: الأول يتعلق بارتفاع أقساط المدارس الخاصة قياساً بالخدمات التي تقدمها، والثاني يتعلق بالتحسن الذي دخل على منهاج المدارس الحكومية، بما في ذلك تدريس اللغات، وتدريس الإنكليزية بدءاً من العام الأول. وهذه الظاهرة مرشحة للاستمرار، وخصوصاً إذا استمر التحسن في منهاج التدريس وأساليبه في المدارس الحكومية... » (مهندس من منطقة بيت لحم).

الجامعات دور قيادي وطني
قبل قيام السلطة

«قامت الجامعات بدور قيادي في السبعينيات والثمانينيات، وتحول بعض الجامعات في التسعينيات إلى مراكز ظلامية وأوكار للرجعية. وفي غزة هيمنت على الجامعات الاتجاهات الأصولية (الجامعة الإسلامية أسستها جماعة الإخوان المسلمين في غزة، والسلطة أسست جامعة الأزهر هناك). فقدت جامعة بير زيت (التي تأسست في أواسط السبعينيات) دورها، وبات [من المألوف] وضع رسائل في حقائب الطالبات كُتب عليها «الحجاب أو النار». لم تعد الجامعات تشكل مراكز إنارة أو تنوير. وهذا يولّد طبقة وسطى محافظة. اعتُبر الأساتذة في جامعة بير زيت سابقاً (قبل قيام السلطة الفلسطينية) من الشخصيات الوطنية (العامة). بعضهم انتقل إلى المنظمات غير الحكومية، والبعض الآخر انتقل إلى القطاع الخاص» (فحوى أكثر من مداخلة).

«نجد في القرى الفلسطينية اهتماماً جدياً بالتعليم، واستعداداً من جانب الأسرة للتضحية وبيع أملاك من أجل تعليم أبنائها. فالتعليم يعني الشهادة، والشهادة تعني الوظيفة، والوظيفة تعني الدخل المنتظم. لكن الاهتمام بتعليم الفتيات لما فوق الأساسي أقل، إذ تعطى الأولوية للزواج. في بعض المدن، مثل الخليل، تشجع الأسر الميسورة أبناءها على التجارة (والمشاريع الاقتصادية) لأنها أكثر دخلاً من الوظيفة» (مهندس، مقيم، من بلدة في شمال الضفة، درس في موسكو بموجب منحة من منظمة التحرير، ويسكن ويعمل في رام الله).

«الجامعات لم تعد تخرج قيادات سياسية كما كانت تفعل في السابق، بسبب ضعف الحركة الطالبية والتغييرات التي حدثت بعد قيام السلطة، وبسبب التوسع القائم في أعداد الطلبة الجامعيين والمنتسبين إلى الجامعة المفتوحة، وبسبب تراجع الرواتب ومستويات التعليم. الآن تقود القيادات الحزبية الحركة الطالبية عبر الهاتف.. لم تعد الطبقة الوسطى المحرك للمجتمع كما كانت سابقاً. العولمة تؤثر في الطبقة الوسطى الفلسطينية، كما الطبقات الوسطى في المجتمعات الغربية...» (أستاذ جامعي).

«حتى سنة ١٩٨٨ كان الطلبة يعفون من أقساط الجامعة، وكانت رواتب الأساتذة الجامعيين عالية. في تلك السنة هبط سعر الدينار (الرواتب كانت تدفع بالدينار) في مقابل الدولار، وعندها بدأ التدهور في رواتب الجامعيين قياساً بالمرحلة التي سبقت، وبأساتذة الجامعات في البلاد المحيطة. كما ساهم في التراجع هيمنة البعد السياسي على الأبعاد الأُخرى منذ الانتفاضة الأولى، وما تلاها. وبدأ تدخل الحزب السياسي في تكوين شخصيات عامة. وظهر تحيز للمسيحيين الديمقراطيين وتقرّب هؤلاء من

اليسار للحماية والمرجعية. ومن هنا نجد أن البدلات (اللباس الأوروبي الرسمي) بدأت تظهر في مؤتمر مدريد. الأطراف الأجنبية انجذبت إلى خلطة الأكاديمي - السياسي في تأسيس مجموعة من المنظمات غير الحكومية. ومن هنا نرى كثيرين من الأكاديميين انتقلوا ليكونوا على رأس منظمات غير حكومية» (أستاذ جامعي عمل أيضاً في مجالات عامة).

«بعد عشرة أعوام أرى نفسي وأنا أملك سكناً مستقلاً [عن أسرتي]، وأملك سيارة خاصة، وأرى نفسي متزوجاً وقد رزقت ولداً وبنتاً، وزوجتي تعمل في وظيفة. لا أتوقع أن تكون الدولة الفلسطينية قد تحققت بعد. الأولوية بالنسبة إليّ هي إحداث تغيير اجتماعي يكرس مجتمعاً تعددياً. في الجامعة أفراد من حزب التحرير يطرحون أن الديمقراطية كفر، والانتخابات مستوردة من الغرب... الأساتذة اليساريون يعملون في المنظمات غير الحكومية، والبعض يحتفظ بالاسم (كأستاذ في جامعة بير زيت) للاستثمار الشخصي فقط، فبعضهم لا علاقة له بالجامعة منذ أعوام طويلة» (شاب، خريج جديد (هندسة معمارية) من جامعة بير زيت قبيل سفره إلى دولة خليجية للعمل).

«القطاع المحافظ من الطبقة الوسطى يتمركز في بعض مؤسسات السلطة (وزارتي التعليم والأوقاف)، وفي لجان الزكاة، وفي المدارس الدينية، وفي بعض الجامعات وكليات الشريعة» (محاضر جامعي).

«القيادة الأولى في حركة ‹حماس› هي من التكنوقراط والإنتليجنسيا (أطباء ومهندسين...). ويعود سبب هذا إلى أن أغلبيتهم من اللاجئين، إذ شكل التعليم المنفذ الأساسي، بل الوحيد، لتحسين الوضع المعيشي (وفرص الحياة والحراك الاجتماعي). وقد وفر التعليم الجامعي الفرص للاحتكاك بالتيار الإسلامي (تحديداً جماعة الإخوان المسلمين) في مصر والأردن. وركز التيار الإسلامي على القطاع الخاص (العاملين لحسابهم الخاص في مجال التجارة الحرة). كما ركز على قطاع التعليم (بما يملك من إمكانات لإشاعة ثقافة إسلامية)، ولأن المعلمين، وتحديداً معلمي الحكومة، هم ‹المدعوس عليهم› أكثر من سواهم من فئات الطبقة الوسطى» (فحوى أكثر من مداخلة).[١٤]

«كسر التعليم الجامعي الحاجز بين المقيم (المحلي) واللاجئ، وبين الريف والمدينة. الاهتمام بالتعليم كرأس مال نجده أيضاً عند البيروقراطية العليا في منظمة التحرير، إذ يدرس أبناؤها في جامعات في الخارج، والبعض يلتحق بمؤسسات دولية أو شركات خاصة. لقد تغير دور الجامعات بعد قيام السلطة الوطنية، فسابقاً كانت مركزاً للنشاط السياسي الوطني، ثم انتقلت إلى دور غير مسيّس على الرغم من أنها ما

زالت مهمة للتنظيمات السياسية، وتحديداً لحركتي (حماس) و(فتح). آخر دور سياسي لجامعة بير زيت كان في سنة ١٩٩٦، عندما شاركت في مسيرة ضد تدخل السلطة...» (محاضرة جامعية).

«لا يعني وجود أعداد كثيرة من الخريجين توسعاً في ملاك الطبقة الوسطى، أو ولادة لفئات جديدة منها. لقد باتت الجامعات مصدراً لتوليد البطالة أو الهجرة أو العمل خارج التخصص، وبالتالي، لا تولد تراكماً في المعرفة والخبرة. عندما نعلن عن وظيفة في مؤسستنا، يصلنا طلبات من الضفة الغربية لا يقل عددها عن ٢٥٠ من خريجين جامعيين يمارس أغلبهم أعمالاً لا علاقة لها بتخصصاتهم» (مدير مؤسسة غير حكومية في رام الله).

«بصورة عامة، الطبقة الوسطى الفلسطينية طبقة محافظة. فهي مهتمة أكثر ما تكون بتحسين شروط حياتها المعيشية (وهذا ينطبق على عدد كبير من الأساتذة في الجامعات). ولدى الأساتذة غير الإسلاميين خشية من إثارة غضب التيار الإسلامي، ولدى الشريحة الأكاديمية إحساس بالاغتراب عن المجتمع. فقد حملت توقعات عالية من السلطة عند تشكيلها، لتشعر لاحقاً بخيبة أمل شديدة. المحليون (خلافاً للاجئين) هم الفئة الأكثر محافظة في قطاع غزة. ويصعب على المحلي (يشار إليه بتعبير «المواطن») تزويج ابنته للاجئ، على الرغم من وجود علاقات عمل عادية بين اللاجئ والمواطن. العائدون هم الأكثر انفتاحاً (مثلاً اللباس الذي يعتبر من مظاهر الانفتاح في غزة كاستخدام الشورت على البحر). وهناك عائدون فقراء وعائدون أغنياء، وعائدون اختلطوا وآخرون انعزلوا» (أستاذ جامعي مقيم من الضفة، وأستاذة جامعية مقيمة من غزة).

«أتصور نفسي بعد عشرة أعوام وقد تزوجت وبات عندي ثلاثة أطفال، وأسكن في شقة أملكها مستقلة عن عائلتي. كما أتصور نفسي أعمل في شركة في مجال تخصصي في القدس أو في دولة عربية. أرغب في مجتمع فلسطيني ليس منفتحاً تماماً ولا منغلقاً تماماً» (طالب تخرج للتو من جامعة بير زيت ومتخصص بهندسة الاتصالات، وتسكن أسرته في القدس).

«في الجامعة الإسلامية (في غزة)، حيث يسيطر الاتجاه الإسلامي، نجد نظاماً إدارياً واضحاً وحازماً؛ مؤتمرات علمية، مختبرات، لباس شرعي، نظام واضح، والحرص على الظهور بمظهر الإدارة النزيهة. صحيح أنها تعطي أولوية للمقربين من حركة (حماس)، إلاّ إنها تراعي المعدلات في القبول على عكس جامعة الأزهر (التي تسيطر عليها السلطة ممثلة بحركة (فتح))، حيث الواسطة والمحسوبية، وحيث تسود الفوضى، وحيث جرى إلغاء الانتخابات بقرار ذاتي من رئيس الجامعة. التنافس بين

الجامعتين قائم على أساس تنافس بين حركتين سياسيتين، ومن هنا رفض مشروع توحيد الجامعتين. ولا يوجد ارتباط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع المحلي» (موظف في إحدى وزارات السلطة في غزة).

غربة وإحباط وتدين وإحساس بالغبن والقلق

«الطبقة الوسطى الفلسطينية مغتربة عن ذاتها، وتبحث عن دور. السلطة الوطنية وضعتها في حالة عجز قياساً بالتوقعات العالية التي حملتها هذه الطبقة. وهذا ينطبق على العائدين وعلى المحليين الذين التحقوا بالسلطة. هناك أزمة مؤسسات ومنابر فاعلة. الاتجاه الإسلامي لا يشعر بأزمة لأنه يحس بأنه يمارس دوراً عاماً، ويملك أدوات ومنابر تمكنه من أداء دور فاعل على المستوى الإعلامي والاجتماعي والسياسي والخدماتي. وأغلبية الكوادر في التيار الإسلامي متطوعة. التفرغ في التنظيم يقيد الحركة وحرية الرأي. لذا، فإن إحساس الفرد في التنظيمات الإسلامية بالأزمة أقل مما لدى التنظيمات الأُخرى. في الانتفاضة الثانية برز ميل من الطبقة الوسطى نحو التيار الإسلامي، وازداد التدين الشعبي. لا منبر للطبقة الوسطى العلمانية. ويدفع غياب سلطة القانون الطبقة الوسطى إلى الارتباط بالعائلة والحمولة والعشيرة للحماية، ولا تظهر ملامح واضحة للطبقة الوسطى إلاّ في ظل وجود قانون مدني يقر للفرد بكيانية مستقلة، ومن هنا ضبابية الانتماء الطبقي» (مدير في شركة خاصة، وعمل فترة في وزارة ثم في منظمة غير حكومية).

«الطبقة الوسطى قابلة للشراء وتشعر بأنها مهمشة. وهي، وبالتحديد المعلمون وموظفو القطاع الصحي، تتصف بالجبن، سواء في السلطة أو في الأونروا. إنها تنظر إلى الراتب كصدقة لا كحق. أعداد واسعة من المعلمين يعملون في مهن أُخرى (صاحب حانوت، أو يعمل في الدهان، والبعض كسائق تاكسي...). وهي طبقة لا تعي قدراتها الذاتية، على الرغم مما تملكه من مؤهلات أكاديمية وعلمية وحجم. ويعود هذا إلى غياب القانون الحامي لهذه الطبقة في حال طالبت بحقوقها. وهي طبقة تتأرجح بين أصحاب الدخل العالي وبين الفقراء... وتعيش حالة قلق بسبب تدني الراتب وتآكل قيمته الشرائية. أمّا أساتذة الجامعات فيعيشون في عزلة عن المجتمع، إذ قليلون هم الذين يمارسون عملاً سياسياً أو عملاً مجتمعياً، وهذا كان كذلك في الانتفاضات السابقة...» (محاضر جامعي، من سكان أحد مخيمات الوسط، وعمل قبل ذلك في عدة مهن سابقة كعامل في إسرائيل، ولحسابه الخاص، وفي مركز أبحاث).

«كشباب مثقف لا نستطيع تحديد موقعنا في المجتمع. المجتمع لا يوفر مجالاً كافياً من الحريات، وهذا يشمل المجتمع المدني الذي يتكلم على الحقوق الديمقراطية ولا يمارسها. هناك انفصام في شخصيات المنظمات غير الحكومية التي تتكلم على الديمقراطية ولا تمارسها» (منسق في منظمة حقوقية، تخرج من جامعة فلسطينية وأكمل الماجستير في جامعة أوروبية، وهو ضمن مجموعة من تسعة أصدقاء، بينهم شابتان، يعملون في منطقة القدس، ورام الله، وجميعهم من منطقتي الوسط والشمال، ومن اتجاهات سياسية متباينة، ومنهم مسيحيون ومسلمون، وكلهم غير متزوجين).

«رؤساء الأقسام والشُعب لا يشكلون شريحة واسعة في الوزارات، ومعظمهم يعمل في الإدارة والمالية، وهم يشكلون الفئة الأكثر إحساساً بالظلم والغبن لأن المديرين والمديرين العامين غير معيّنين بحسب الكفاءة» (مدير في إحدى الوزارات).

«لدى فئات واسعة من الطبقة الوسطى إحساس بالغبن، لأنها لم تأخذ دورها في إدارة دفة السلطة. كما أحبطت السلطة شرائح من الطبقة الوسطى التي كانت تتطلع إلى بناء مجتمع أكثر انفتاحاً. والتنمية التي تمت خلال أعوام السلطة كانت محدودة، وجزء مهم من الطبقة الوسطى استثمر في عيادات طبية ومكاتب (هندسة ومحاماة...)، واصطدم هذا الجزء ببيروقراطية السلطة وفسادها، كما اصطدم بمشروع سياسي وصل إلى طريق مسدودة وانتفاضة قادت إلى وضع مغلق. الطبقة الوسطى ستواصل انتقاد السلطة بحكم تأثر فئات مهمة منها بروح العصر، وبسبب عولمة القيم الرأسمالية... فالشباب في هذه الأيام ينظر إلى التخرج (الشهادة) والزواج والبيت والسيارة واقتناء الوسائل الحديثة من الإنترنت والفضائيات كحق وضرورة» (مدير في مؤسسة تنموية تراثية، مقيم، ويسكن القدس).

«يستند تكوين الإخوان المسلمين، الذي انبثقت منه حركتا الجهاد الإسلامي و‹حماس›، إلى الطبقة الوسطى (تجار ومعلمين ومهندسين). كما أن جذور قيادة حركة ‹فتح› إسلامية، وقد استوعبت الطبقة الوسطى. واتجهت أغلبية المثقفين نحو اليسار. لم تشكل البورجوازية الفلسطينية الكبيرة حزبها المستقل بحكم التشتت والولاء للأنظمة التي تشكلت فيها. وكان الحزب الوطني الاشتراكي (سليمان النابلسي)، الذي تشكل في الخمسينيات، الأقرب إلى أن يكون الممثل للبورجوازية الفلسطينية، لكن تم ضربه في سنة ١٩٥٧» (مدير عام، كاتب وحزبي سابق).

«يستند التأييد لحركة ‹حماس› إلى أزمة الحركة السياسية غير الإسلامية، وأزمة السلطة، وإلى الإمكانات المالية التي يتمتع بها هذا التيار، وإلى العمليات الاستشهادية التي تجذب الشباب الذي لا يغلب عليه التفكير السياسي...» (محام، مقيم، قيادي سابق في تنظيم يساري).

«لا تراكم للخبرة لدى الاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية. هناك تشرذم في الواقع النسائي. لا لُحمة بين الأطر النسائية في الضفة والقطاع، والأمانة العامة لاتحاد العام للمرأة ما زالت تشعر بعد العودة بأنها جسم غريب، ولا تزال تسير وفق أسلوب العمل السابق نفسه، ولا علاقة للاتحاد بالأطر والجمعيات النسائية للتيار الإسلامي. . .» (عضو أمانة عامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية).

«تمارس أغلبية الشريحة العليا من الطبقة الوسطى سلطتها في المؤسسات التي تقف على رأسها، بما فيها المؤسسات التي تدعو إلى الديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان، ولذا فهي تقبل بتهميش دورها السياسي والعام. جزء من الشريحة الوسطى من هذه الطبقة [أي الطبقة الوسطى] انتهازي، فهو ينساق نحو مصلحته الفردية، ويرضى بوظائف تتعارض مع مواقفه السياسية. أنظر إلى هجرة المثقفين إلى دول الخليج. . .» (أستاذ جامعي).

أنماط تشكّل المثقفين والبنية الثقافية

«لدينا أربعة أنواع من المثقفين: أولها المثقفون الذين تلقوا ثقافتهم عبر بعثات من منظمة التحرير، ومعظمهم من أبناء الفلاحين والمخيمات، وقد ارتبط هؤلاء بالمنظمة في الخارج. الإنتاج [الثقافي والفكري والإعلامي] الجدي لم يأت من هذه الشريحة. ثانيها، ارتبط بصورة أو بأُخرى، بأطر منظمة التحرير القائمة داخل المناطق المحتلة ووفق قيودها، ونتاج هذا القطاع أضعف من نتاج من عاش في الخارج. وثالثها، يتمثل في قطاع المنظمات غير الحكومية والجامعات المحلية، وللمثقفين من هذا النوع حضور لكن إنتاجهم محدود، وأضعف من نتاج المثقفين العرب. ورابعها، يتمثل في مثقفين فلسطينيين تشكلوا في الشتات، ومعظمهم من خارج أطر منظمة التحرير، أو ارتبطوا بها بصورة موقتة، ولهم إنتاج ملحوظ باللغة العربية ولغات أُخرى، منهم جبرا إبراهيم جبرا وإحسان عباس وإدوارد سعيد» (كاتب وشاعر، عائد).

«الحركة الأدبية والثقافية والمسرحية في المناطق المحتلة شكلها في بداية السبعينيات شباب من الطبقة الوسطى المثقفة، كجزء من الحركة الوطنية الناهضة. المسرح شكل أداة للتعبير عن التوجهات الوطنية العامة، كما حمل مضموناً اجتماعياً تقدمياً. وفي السبعينيات تركز دور إسرائيل على ضرب النواة العسكرية الصلبة للمقاومة ولم تنتبه للفن والمسرح. تراجع المسرح بعد نهوض الحركة الوطنية بسبب نقص الموازنات وقصر نفس الطبقة الوسطى أمام الصعوبات والاعتبارات الفئوية السياسية»

(قيادية حزبية يسارية، مقيمة).

«فلسطينياً، الإنتاج الثقافي الفردي، كالشعر، بحالة جيدة، والرواية كصنف أدبي تعثرت لحاجتها إلى حياة مدينية، لذا أنتج إميل حبيبي رواية واحدة بمستوى 'المتشائل'، وجبرا إبراهيم جبرا نجح كروائي لأنه عاش في بغداد، ونجح غسان كنفاني كروائي وقاص لأنه عاش في بيروت. المسرح يحتاج إلى استقرار ومؤسسة، ولذا فهو يصعد ويهبط. وهذا يسري على الإنتاج الفكري الذي يحتاج إلى مؤسسات وموارد، وهو ما ميز مركز الأبحاث لفترة، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية التي لا تزال مستمرة في حين توقف مركز الأبحاث بعد فترة قصيرة من رحيل المنظمة عن لبنان سنة ١٩٨٢» (باحث وروائي).

«البنية الثقافية الفلسطينية ضعيفة بسبب غياب المركز الذي يجمع الناس ويمركز النشر ويحدد القضايا ويوحد الأجيال ويؤسس للصراع بينها وبين المدارس المختلفة. الثقافة السائدة في التيار المركزي في فلسطين هي ثقافة 'يصرف له' المعتمدة على الولاء الشخصي، والإنتاج الثقافي ليس للسوق أو للجمهور الذي يحكم على الكتاب عبر شرائه أو تجاهله. ومن هنا فالمطلوب هو تسليع الثقافة فعلاً [أي أن يترك للسوق تحديد قيمتها] لا ثقافة 'يصرف له' أو ثقافة 'المنظمات غير الحكومية'» (كاتب وشاعر، عائد).

«اعتادت مجلات فصائل منظمة التحرير أن تفرد صفحات للثقافة. عبد الرحمن المزين أول من سلح الدجاج وجعل علف الصيصان قنابل. المجلات الإسلامية تخلو من صفحات الثقافة. فهي لا تخاطب المثقفين... حتى الآن لا وجود لدور سينما في قطاع غزة [وفي عدة مدن في الضفة الغربية] بعد أن حرقت 'حماس' هذه الدور، ولا بد من ملاحظة كيف أن التلفزيون الفلسطيني تحول بعد قيام السلطة إلى الخطاب الإسلامي المحافظ» (مثقف يساري من غزة).

«السائد في الثقافة الفلسطينية حالياً أقرب ما يكون إلى منحة من حركة 'فتح' (السلطة)، أو من المنظمات غير الحكومية، وبالتالي الجمهور لا يقرر عبر السوق، والصحافة الحزبية صحافة ممولة ولا تعتمد على السوق. ما يسود لدينا هو حياة ثقافية فردية. لا صدام في الثقافة الفلسطينية، وهذا ليس جديداً، فعلى سبيل المثال السكاكيني المجدد كان صديقاً للنشاشيبي المحافظ. ولا يوجد حقل تقنيني ولا حقل اقتصادي للمنتج الثقافي، لا وجود لصناعة ثقافية، ومقوماتها غير موجودة (دور نشر وتوزيع، ونقاد، ومحكّمون...). ولذا فالقياس الموضوعي هو النشر الخارجي. الكتابة عن بؤس الثقافة الفلسطينية (بؤس ثقافة منظمة التحرير)[١٥] لا تكتمل من دون نقد وتشريح للبيئة الثقافية وتاريخها وسياقها الاجتماعي والاقتصادي» (شاعر وروائي).

«نمت الثقافة نمواً طبيعياً خلال عقد السبعينيات، وجزء من الثمانينيات. لكن مع بدء الانتفاضة أدخل من الخارج (من منظمة التحرير، أو من التيار المركزي في المنظمة) منشطات على العمل الثقافي. فقد جرى استثمار في مراكز ثقافية استثماراً تجارياً واستثماراً نفعياً فردياً. إذ تم فتح دكاكين ثقافية ذات ميزانيات كبيرة من جانب حركة (فتح)، ومن التنظيمات الأخرى بدرجة أقل.[١٦] وقامت مدينة القدس (الشرقية) بدور المركز الثقافي لكون النشاطات لا تحتاج إلى إذن من الشرطة في حين لم يكن يسمح بأي اجتماع يضم أكثر من ثلاثة أشخاص في باقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم خضوعها للحكم العسكري الإسرائيلي» (كاتب ونقابي، مقيم).

«نحن السينمائيين الفلسطينيين كجزء من الطبقة الوسطى محرومون من فرص الطبقة الوسطى المتمثلة في حد أدنى من الدخل، ومن سوق للمنتج السينمائي. فشلت حتى الآن فرص تشكيل رابطة أو نقابة أو جمعية للسينمائيين بسبب سيادة الروح الشللية. السينما من أهم المحاور التي يمكن أن تؤثر في المشهد الثقافي الفلسطيني. وهي تخلق فضاءات تعجز السياسة عن خلقها. الأجيال الجديدة تقوم بإعادة إنتاج الهوية الوطنية خارج التنظيمات السياسية؛ فلم تعد الأحزاب تعبر عن هموم الناس وتطلعاتهم. هناك مخاض يتم خارج الخطاب السياسي التنظيمي. فعلى سبيل المثال، فيلم (يوميات عاهر)، من إخراج شاب من أم الفحم، يعيد قراءة التاريخ الشخصي على طريقة رواية (الخبز الحافي) لمحمد شكري [الروائي المغربي]. لدينا جيل يولد خارج رحم الخطاب السياسي المعهود. الحيز العام اتسع بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ فنادق، ومطاعم، ومسرح وسينما، ومراكز ثقافية وفنية. وازدادت المراكز الثقافية، بما فيها التي تعمل على تجميع الذاكرة والأرشيف وإنجاز أبحاث متنوعة. إذا استمرت هذه المؤسسات الفكرية والثقافية، يمكن تغيير الطبقة السياسية التي تتحكم فينا...» (مخرج تلفزيوني، مقيم).

«بقي الأدب والفن التشكيلي في المناطق المحتلة مشدوداً للحظة وأقرب إلى الملصق والبيان السياسي، لا يهتم بالمعايير الفنية للأدب والفن. والشعار الذي رفعه الاتحاد العام للكتاب والصحافيين (بالدم نكتب لفلسطين) يشير إلى ذلك. بعد دخول السلطة حدث تطور إيجابي، فقد أصبحت القصة والرواية والفن التشكيلي أكثر نضجاً... الحياة الثقافية في مناطق ١٩٤٨ كانت أكثر نضجاً من الحياة الثقافية في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث الندوات وحركة النشر. الفن التشكيلي في قطاع غزة أنضج منه في الضفة الغربية لأسباب متعددة، منها اعتماد مادة الرسم في المنهاج الدراسي، وكانت المادة تدرس، كمادة أساسية، من مدرسين مصريين من خريجي

معاهد وأكاديميات فنية. وكانت بعثات من طلبة غزة ترسل لدراسة الفنون الجميلة في مصر. في الضفة الغربية كانت حصة الرسم لا تدرس من جانب متخصصين، ولا تؤخذ بجدية. في المشرق أدى العرب المسيحيون دوراً رئيسياً في المسرح والموسيقى بسبب موقع الرسم والنحت والموسيقى في الدين الإسلامي» (كاتب ورئيس تحرير مجلة فكرية كانت تصدر في القدس).[١٧]

«فئة المثقفين بلا تأثير، وكذلك فئة المديرين في الوزارات، وذلك لسببين: الأول هو أن لا دور لهم في التنظيمات السياسية، ومن بقي في هذه التنظيمات فبفعل ارتباطات فردية، وثانياً لا تأثير لهم في المؤسسة الحكومية بحكم الثقافة التي يحملها المثقف. فالمثقف الجدي يدفع ثمناً داخل المؤسسة وخارجها لأنه ليس مستعداً للولاء والطاعة والاستزلام. المثقفون كانوا أكثر تأثيراً في المؤسسات الحزبية والوطنية في الخارج. فئة المديرين تتشكل من ذوي اختصاص درسوا في الجامعات الأوروبية والأميركية، وهي تتقن لغات أجنبية، ومدربة على استخدامات الكومبيوتر، وبعض هؤلاء انتقل من مواقع في السلطة إلى مواقع في المؤسسات غير الحكومية لتحسين الراتب. وهناك فئة عُينت لا على أساس الكفاءة والخبرة، وإنما لاعتبارات أُخرى. الفئة التي تعمل داخل المؤسسات الحكومية محكومة بالخوف على الراتب، وعلى «الترقية»، والحصول على امتيازات الوظيفة. في رأيي أن الفئة التي تملك مؤهلات فقدت القدرة والجلد على الصراع» (مدير في وزارة، عائد).

مدينة القدس:
تراجع حجم ودور الطبقة الوسطى[١٨]

«كثير من كوادر التنظيمات اليسارية ترك العمل السياسي بعد قيام السلطة الفلسطينية، وتوجه للعمل في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما وجدت الفئة المتعلمة فرص عمل خارج البلد (وتحديداً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية). التفكير السائد بين فئات الطبقة الوسطى، في مدينة القدس، يندرج في إطار الليبرالية، بما في ذلك اقتصاد السوق الحرة. كما تعمقت النزعة الفردية (بمعنى أولوية المصلحة الفردية) بعد تأسيس السلطة. القطاع السياحي في المدينة تضرر كثيراً منذ بدء الانتفاضة الثانية، مع تشديد عزل القدس عن باقي أراضي الضفة الغربية، وإن بقي بعض الفرص لتسويق المنتوجات السياحية في الدول الأوروبية. بعد الانتفاضة الثانية، لم يعد الوضع السياسي السائد والنظام الضريبي الإسرائيلي يسمحان بنمو طبقة وسطى فلسطينية في المدينة. الطبقة الوسطى المهنية (محامون، وأطباء، ومدققو حسابات، . . .) تكونت

من خلال التعليم العالي، ومن خلال فهمها لآلية القوانين والإجراءات الإسرائيلية، ومن خلال تعلم اللغة العبرية والتعلم في الجامعات الإسرائيلية والعمل مع إسرائيليين. بعض الأسر الميسورة من الطبقة الوسطى المقدسية لم يعد يكتفي بتعليم أولاده وبناته في المدارس الخاصة القديمة، مثل المطران والفرير وشميت ومار يوسف والوردية، بل بات يفضل المدرسة الأميركية (الموجودة في شعفاط) والمدرسة الفرنسية في القدس الغربية. هذا التحول بدأ في الانتفاضة الأولى وتعمق في الانتفاضة الثانية. وتعتقد هذه الأسر أن المدارس الخاصة الحديثة تفتح لأبنائها وبناتها آفاقاً أوسع، وهي تحرص على تعليم أبنائها في الجامعات الأجنبية. العائلات المعروفة التي شغلت مواقع فئة أرستقراطية سابقاً شهدت تراجعاً في مواقعها الطبقية، بما في ذلك انتقال فئات عليا من الطبقة الوسطى إلى فئات دنيا» (مديرة مؤسسة غير حكومية، ومن الأسر المقدسية).

«شريحة من الطبقة الوسطى ومن التجار (من القدس) هاجرت مع أسرها إلى كندا وأستراليا، وأسر أُخرى انتقلت للسكن في الأردن، حيث تقيم شبكة علاقات ومصالح واستثمارات، لكنها أبقت لها علاقة بالقدس كمكان للحفاظ على حقها في الإقامة به. تهتم أسر الطبقة الوسطى في القدس الشرقية بتعليم أطفالها الموسيقى وإشراكها في دورات رياضية متعددة. ما بقي من العائلات المقدسية المعروفة نجده في قيادة مؤسسات كالأوقاف والمدارس الخاصة والجمعيات. لا تزال في القدس الشرقية مؤسسات ثقافية كالقصبة (الحكواتي سابقاً)، ومؤسسات ثقافية - فنية، مثل يبوس، التي يرعاها أفراد من الطبقة الوسطى من العائلات المقدسية المعروفة (الحسيني والعلمي والنشاشيبي وأبو دية وأبو غزالة وخوري وعوض ولونس وسنيورة وألبينا...) ومعظمهم ابتعد عن السياسة. أجواء جامعة القدس تقليدية وتهيمن حركتا 'فتح' و'حماس' عليها. لا تجد تحديات أو أفكاراً جديدة، كما أن جو القدس الاجتماعي والثقافي تأثر بالتيار الإسلامي. لدى المسيحيين في القدس إحساس بأنهم أقلية مهددة... الزوجات من العائلات القديمة المعروفة لا يعملن، وإنما ينشطن في الجمعيات الخيرية ويكرسن وقتهن للاهتمام بالبيت والأطفال وإقامة الصالونات (الصباحية في العادة، حيث يقدم الشاي والحلويات). ويعتمدن على عمل الخادمات (ولا سيما الوافدات من سري لانكا). كثيرات من النساء المتعلمات في الأسر من الطبقة الوسطى المقدسية يعملن، وتحديداً النساء اللواتي تأثرن بالفكر اليساري» (مديرة مؤسسة حقوق إنسان، من سكان القدس).

«القدس هي الموقع الوحيد الذي شهدت الطبقة الوسطى الفلسطينية فيه تراجعاً بعد قيام السلطة الفلسطينية، أو بالأحرى تراجعاً بسبب قيام السلطة الفلسطينية. فقد

تراجع عدد المؤسسات الوطنية التي كانت تضم أفراداً من الطبقة الوسطى بسبب نمو مدينة رام الله، وبسبب العوامل الطاردة التي ولّدها الاحتلال بعد اتفاق أوسلو، وتحديداً لهذه الفئة الاجتماعية من سكان القدس. واشتدت العوامل الطاردة بعد الانتفاضة الثانية وما رافقها من إغلاق لمؤسسات وطنية، بينها بيت الشرق، ومن هدم منازل وبناء للسور العازل. كما أثر تراجع السياحة في المدينة في وضع الطبقة الوسطى الاقتصادي. العامل الإيجابي الوحيد يتمثل في زيادة عدد المؤسسات الدولية والأجنبية في القدس، والتي استقطبت جزءاً من الطبقة الوسطى بصورة عامة، والمسيحية بصورة خاصة.

«وتستقطب مدينة رام الله والبيرة عدداً من الطبقة الوسطى المقدسية كأساتذة (جامعة بير زيت) ومراسلين صحافيين وعاملين في مؤسسات دولية ومؤسسات حقوق إنسان، لامتلاكهم [حتى اللحظة] قدرة على الحركة والتنقل لأنهم يحملون هوية القدس. كما شكلت سوق العمل الإسرائيلية المفتوحة لأهالي القدس العربية عاملاً كابحاً لنمو طبقة وسطى حديثة، لأنها شجعت على البقاء في مصاف العمال بسبب الأجور العالية نسبياً، وقلصت الحوافز على التعليم العالي، على الرغم من تراث القدس القديم من حيث وفرة المدارس الخاصة.

«بعد سنة ١٩٤٨ (النكبة) وتحول القدس الشرقية إلى مدينة حدودية، شهدت المدينة، خلال الخمسينيات، هجرة من الفئات الرأسمالية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى إلى الأردن وبيروت ولندن وباريس. كما شهدت بداية هجرة خلال السبعينيات وما بعدها إلى أميركا. كثيرون من أبناء القدس من الإنتليجنسيا ولدوا في أميركا أو هاجروا إليها مع عائلاتهم وهم صغار السن، مثل إدوارد سعيد ورشيد الخالدي.

«في الثلاثينيات اشتدت الهجرة الخليلية إلى القدس بعد أن لاحظ الحاج أمين الحسيني التغيير الديموغرافي الجاري في المدينة لمصلحة المهاجرين اليهود من جهة، وبسبب هجرة الطبقة الوسطى المقدسية إلى خارج مدينة القدس القديمة، من جهة أُخرى. ولذا عمد إلى تشجيع الهجرة إلى مدينة القدس، وتحديداً من جانب أهالي مدينة الخليل، وكان يرسل باصات إلى الخليل لتسهيل الهجرة ولإبقاء الأملاك الوقفية مسكونة خلال الفترة الانتدابية. ومما شجع على الهجرة حالة النمو الاقتصادي التي كانت تشهدها المدينة آنذاك. وتشير التقديرات الحالية إلى أن نحو ٧٠٪ من أهالي القدس هم من أصول خليلية، و١٠٪ من أصول مقدسية، والباقي من أصول لاجئة ومن سكان القرى المجاورة. فعلى سبيل المثال، في الستينيات كنت تجد في القدس طبيبين أو ثلاثة من كل عشرين طبيباً من أصول غير مقدسية، والباقي من أصول

مقدسية. الآن (سنة ٢٠٠٤) الوضع معكوس. الآن تجد أصحاب التخصصات (أطباء، مهندسين، أساتذة جامعات، إلخ) من أصول خليلية. وكثيرون من هؤلاء التحقوا بالطبقة الوسطى حديثاً، ولهذا فهم ما زالوا محافظين على التقاليد والعادات الاجتماعية للطبقات الشعبية. لذا، تجد منهم من هو متزوج بامرأتين وعنده عدد كبير من الأطفال، ويعيش نمط حياة شعبية. ومن بقي من الطبقة الوسطى يسكن الشيخ جراح وبيت حنينا» (أستاذ جامعي من سكان القدس).

«القدس مهمة لسكان القدس الفلسطينيين بما يخص الخدمات التي توفرها إسرائيل، ولذا فإن لهم مصلحة في البقاء في المدينة، إذ لا تتوفر الخدمات ذاتها في باقي الضفة الغربية. كما أن أصحاب الأملاك يريدون الحفاظ عليها. قسم من المهنيين، وخصوصاً المهندسين، انتقل إلى رام الله وبيت لحم، وبقي عدد من الصيادلة والأطباء. لكن صعوبة الحصول على ترخيص لممارسة المهنة تدفع البعض إلى الانتقال إلى مدن الضفة الأُخرى. عدد أساتذة الجامعات محدود في القدس، كون فرص التعليم في الضفة أوسع. وبصورة عامة، تتقلص أعداد أصحاب الياقات البيض في مقابل تزايد أصحاب الياقات الزرق. هناك ملامح في القدس الشرقية تشابه ما جرى في القرى العربية في الجليل. هناك هجرة من القدس، ولها وجه طائفي؛ فهي أوسع بين المسيحيين. وهذا ولَّد قلقاً عند المسيحيين. كان الهدف من جامعة بيت لحم (بدعم من الفاتيكان) وقف الهجرة. يملك المسلمون في القدس الأوقاف والذرية اللتين تحدان من الهجرة. عند المسيحيين تعود المسؤولية عن الكنائس إلى قوى خارجية. كما أن سوق العمل في القدس ضيقة في وجوه المسيحيين الذين يتمتعون بمستوى ثقافي ومهني متقدم، الأمر الذي يدفع أعداداً منهم إلى الهجرة» (مهندس من مدينة القدس).

«هناك نقمة الطبقة الوسطى من سكان القدس تجاه السلطة لأنهم يعتبرونها مسؤولة عن تهميش مدينتهم، وعن تراجع مكانتها السياسية والاقتصادية. كما انتقلت المؤسسات الثقافية والفكرية إلى رام الله (مثل باسيا، ومؤسسة الدراسات المقدسية). والجدار الفاصل تولى عزل القدس عن الضواحي (العيزرية، أبو ديس، السواحرة الشرقية) التي تعتمد على خدمات القدس الطبية. هناك مؤسسات هي للطبقة الوسطى بصورة رئيسية، مثل جمعية الشابات المسيحيات، وعضويتها مفتوحة (لكن مجلس الأمناء محصور في المسيحيين)، وتتولى الجمعية التدريب المهني ونشاطات في المخيمات، وتدعم مشاريع إنتاجية نسوية. وتركز جمعية الشبان المسيحيين (وهي لوثرية) على الرياضة. وهنالك من المؤسسات المسيحية مؤسسة السبيل، وهي ذات اتجاه تحريري ومواقف وطنية تقدمية تتولى تنظيم ندوات ومحاضرات وتوعية سياسية

للنساء. وكان قد برز في القدس لفترة قصيرة اتجاه أصولي مسيحي، لكن المسيحيين أفشلوه، يشجع إحساس المسيحيين في القدس بأنهم أقلية، وغياب الانتماءات العشائرية كون معظمهم ينتمي إلى عائلات صغيرة، ومعظمهم من الطبقة الوسطى. جمعية الشابات المسلمات جمعية موازية لجمعية الشابات المسيحيات، وتهيمن عليها العائلات الإسلامية المعروفة في القدس.

«التنظيمات السياسية ضعفت كثيراً في القدس بعد أن اهتمت حركة 'فتح' بالسلطة. وبعد إغلاق بيت الشرق غاب المركز الموحد لأهالي القدس، وبات مركز النشاط السياسي في مدينة رام الله. كما توسعت حركة 'حماس' في القدس، والقدس مدينة محافظة (دراسة «فافو» FAFO وجدت القدس أكثر المناطق محافظة في الضفة الغربية). يعمل معظم أبناء الطبقة القديمة في القدس في التجارة والقطاع الخاص أو تكنوقراط في السلطة. وقد تابع البعض مشاريع العائلة والتحق آخرون بمنظمات غير حكومية محلية ودولية.

«بصورة عامة، الطبقة الوسطى المقدسية طبقة علمانية، درست في الخارج (معظمها في أميركا أو الجامعة الأميركية)، وتقيم صداقات تتخطى الحواجز الطائفية. ومعظم أبناء الطبقة الوسطى في القدس يحمل جوازات سفر أجنبية (أميركية وكندية). بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، لم يعد معظم الذين يدرسون في الخارج. الطبقة الوسطى المقدسية تستثمر في التعليم ذي الطابع المهني (طب، وهندسة، وتكنولوجيا معلومات...)، وفي الغالب لا تتدخل في السياسة. وهي طبقة عزلت نفسها عن باقي الطبقات الاجتماعية، وتحديداً الطبقات الفقيرة، وعن البلدة القديمة. وبرزت تركيبة جديدة في البلدة القديمة، حيث يكثر كبار السن والفقراء، وحيث يسكن بعضهم على حساب الأديرة والأوقاف. وتنتشر (بحسب ما يشاع) في البلدة القديمة تجارة المخدرات والبغاء، كما دخلت الحشيشة مدارس الطبقة الوسطى» (أستاذة جامعية من القدس).

سمات الطبقة الوسطى في الضفة والقطاع

ما يلي تكثيف للآراء التي طرحتها، في جلسة حوار، مجموعة من الأكاديميين في جامعة بير زيت بشأن سمات الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة والقطاع:[١٩]

«الطبقة الوسطى الفلسطينية غير قادرة على حمل مشروع ليبرالي ديمقراطي، وهي لا تستطيع حسم الهوية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني. يجري صراع بين

أفكار ليبرالية تحديثية وأفكار محافظة دينية. في رام الله والبيرة تتمركز مجموعة من المثقفين والمفكرين، وهذا يميز الضفة الغربية من قطاع غزة، إذ لا توجد جذور قوية للطبقة الوسطى في القطاع بسبب أن أغلبية سكانه من اللاجئين، وكذلك تحمل الطبقة الوسطى توجهات محافظة. وهناك فوارق بين رام الله والمدن الأُخرى. فمدينة رام الله تضم مؤسسات حكومية، ومنظمات أهلية، ومدارس خاصة، ومسارح، ولا نجد مؤسسات شبيهة في المدن الأُخرى. ففي رام الله نجد التنوع التالي: مخيم الأمعري، ورام الله التحتا، ورام الله الفوقا. في رام الله التحتا أفراد يعملون في أجهزة الأمن، وفيها خياطون وخبازون. حمايل رام الله موجودة أساساً في رام الله التحتا. قطاع المنظمات غير الحكومية ضم مثقفي الثورة، وكان يقود التنظيمات السياسية. الطبقة الوسطى في المرحلة الراهنة لا تحمل أجندة مقاومة. الثقافة السائدة ما زالت ثقافة «عشائرية»، ولذا من الضروري الاهتمام بالأصول الفلاحية للطبقة الوسطى. والتعليم المجاني كان مهماً في تشكيل الطبقة الوسطى.

«انهيار المشروع الوطني دفع الطبقة الوسطى إلى البحث عن حلول فردية وعائلية. هناك رواية جديدة للنشاط السياسي وخطاب سياسي مختلف. في نابلس، لكل عائلة ديوان وانتخابات ونظام تكافلي. لا تعارض بين الديمقراطية والعائلية. الحركة الإسلامية تقف في وجه أي تغيير حداثي. الطبقة الوسطى الجديدة في غزة مدركة لدورها، وهي منقسمة بين فئة تحمل ثقافة ليبرالية، وبين فئة أُخرى تحمل ثقافة محافظة. مدينة غزة توفر، بحكم اتساعها، نوعاً من المجهولية وتقلص من سيطرة الأسرة. وهذا يختلف عن الوضع في رفح أو خان يونس. كما أن شكل التدين في قطاع غزة يختلف بين الجنوب والشمال. الجيل الجديد من التيار الإسلامي أكثر انفتاحاً من الجيل القديم. مكان التعليم مهم. التدين في الجامعة الإسلامية في غزة أشد منه في جامعة الأزهر، والتعليم في جامعة بير زيت يختلف عن مثيله في النجاح. في رفح، كما في المدن الأُخرى، نجد مقاهي إنترنت، والناس تقبل على ‹الهمبرغر› (أكلات معولمة)، وفيها متنزهات، وهناك أبراج سكنية، ونوادٍ شبابية.

«في السبعينيات والثمانينيات كانت الطبقة الوسطى في نابلس تمضي سهرة رأس السنة في رام الله والقدس. الانفتاح في نابلس توقف بعد الانتفاضة الثانية. الطبقة الوسطى كان لها دور أوسع في الانتفاضة الأُولى. العائدون عززوا التحولات الانفتاحية. وفي مدينة غزة تعززت هذه التحولات عبر تجمع أفراد ذوي اتجاهات ليبرالية. من السهل على الطبقة الوسطى امتلاك شقة، إذ تتوفر شروط سهلة ومهاودة. حي الشيخ رضوان وحي الهوى مخصصان لسكنى الطبقة الوسطى. وفي مدينة غزة، كما في القدس ورام الله ونابلس، مدارس خاصة غير إسلامية، والتعليم يعني تحسن

المكانة الاجتماعية.

«قاعدة تنظيم الإخوان المسلمين، في قطاع غزة، من أصول كادحة، لكن الشريحة المهيمنة هي من الطبقة الوسطى، وأغلبية القيادة والكادر من خريجي الجامعات. قبل قيام السلطة لم يكن التعليم مقياساً للموقع التنظيمي، وإنما كان المقياس نضالياً في الدرجة الأولى. نفتقد نخبة تفرض هيمنة ثقافية، ونفتقد أداة تصهر الداخلين إلى الطبقة الوسطى، لأنه لا توجد قيم مجتمعية موحدة. سابقاً، كانت جامعة بير زيت جامعة وطنية موحدة (ضفة وغزة) تفرّخ طبقة وسطى. كما أن سجون الاحتلال الإسرائيلي ولدت سابقاً قيادات تحمل قيماً ورؤية موحدة. الآن الأحزاب أصبحت أضعف من أن تكون أدوات صهر. الجامعات بعد الانتفاضة الثانية (وربما قبل ذلك) أصبحت جامعات محلية، وهذا عزز النزعة المحلية. المنظمات الدولية أوجدت شريحة جديدة من الطبقة الوسطى. القدس باتت منغلقة على ذاتها. لا تزويج بين أهالي القدس وأهالي الضفة من حملة هوية الضفة، وهناك شعور بالانفصال عن الضفة الغربية من دون أن يعني هذا التأقلم مع إسرائيل. أهل القدس الأصليون بحثوا عن مناصب (حكومية أو في القطاع الخاص)، وهناك هجرة، وتحديداً من أصحاب الأملاك الذين باعوا وهاجروا. مع الإغلاق والإجراءات الإسرائيلية المعوقة للحركة، تراجع دور مستشفى المقاصد ومستشفى العيون في القدس. العائلات تسهر في فندق الأمباسادور، والعاملون في المنظمات الدولية في الكولونية الأميركية، وفي مطعم أسكيدنيا في الشيخ جراح.»

الهوامش

(١) كان المؤلف قد أشرف على بحث بشأن رؤية الفقراء الفلسطينيين لمواقعهم وللمؤسسات التي تتعامل معهم (الفقراء الفلسطينيون هم في معظمهم من العمال، إمّا العاطلين عن العمل، وإمّا الذين يتقاضون أجوراً متدنية، وإمّا يعملون بتقطع)، أي أن البحث تناول الرؤية الانتقادية لفئات واسعة من الطبقة العاملة لواقعها. وتولى إعداد التقرير الوطني عن الموضوع الذي اعتمد على تقارير من مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ونشرته وزارة التخطيط في تموز/يوليو ٢٠٠٢، تحت عنوان «صوت الفقراء» (كتب بالعربية، وصدر باللغة الإنكليزية فقط لسبب غير واضح للمؤلف). أنظر: Ministry of Planing 2002.

(٢) من المراكز والمؤسسات التي ذكرت والتي تقوم بنشر مجلات أو نشرات أو صحف، التالي: التوجيه السياسي والمعنوي؛ بيت الشعر؛ مؤسسة الإرشاد القومي؛ مكتب المؤسسات الوطنية؛ دار الكرامة؛ مكتب التعبئة والتنظيم؛ المجلس الأعلى للثقافة والفنون؛ الحياة الجديدة. هذه القائمة (غير الكاملة ربما) لغير المراكز التي تشرف عليها تنظيمات أو هيئات حزبية أو مؤسسات ومراكز غير حكومية.

(٣) في هذا السياق، ذكرت أسماء العشرات من القيمين على المنظمات غير الحكومية الذين تخرجوا من جامعات في الخارج عبر منح دراسية. وذكر بعض الذين قدموا مداخلات أن بعض القيمين على هذه المنظمات استخدمها منبراً «للتسويق السياسي للذات عند الممولين»، ولبناء قاعدة اجتماعية تمكن من القيام بدور سياسي. وقد استخدم البعض من الكوادر الحزبية اليسارية تعبير «أباطرة المنظمات غير الحكومية» الذين يحيطون أنفسهم بمجالس إدارة شكلية، ويستخدمون خطاباً «تنموياً شكلياً»، وأن هذه صرفت «الملايين من دون تنمية حقيقية»، والمنظمات غير الحكومية التي لا طابع أهلياً لها هي، في معظمها، جزء من أجهزة «الإمبريالية الفاضلة» التي تهدف إلى منع تحولات راديكالية في المجتمع الفلسطيني.

(٤) هناك تذمر من المنظمات غير الحكومية (بمفهوم NGOs)، لا من بعض أطراف السلطة فحسب، بل أيضاً من بعض التنظيمات السياسية (واليسارية تحديداً) التي ترى أن هذه المنظمات بعد انفصالها عن المنظمات السياسية تولت «تخريب العمل الديمقراطي لأنها شكلت هياكل غير ديمقراطية ينخرها الفساد، ولا تعرف الانتخابات أو المساءلة»، ولأنها «تتحكم في ميزانيات كبيرة». وترى السلطة الفلسطينية، أو بعض أطرافها، «في المنظمات غير الحكومية مصدراً لامتصاص الدعم المالي الخارجي.»

(٥) من الأمثلة التي ذكرت للمنظمات غير الحكومية التي نمت بسرعة وباتت مصدراً لتنمية طبقة وسطى: الإغاثة الزراعية، والإغاثة الطبية، والقانون. وبحسب المصدر، بلغ عدد موظفي الإغاثة الزراعية نحو ٣٠٠ موظف في سنة ٢٠٠٤، وبلغ حجم استثماراتها نحو ٣٠٠ مليون دولار.

(٦) مارس المجلس البلدي في البلدة المذكورة جهوداً ملموسة في عمليات تحضر (تمدين) البلدة عبر إقامة متنزه كبير فيه قاعات للقاءات العامة، كما تولى تأسيس مكتبة عامة يستخدمها طلاب الجامعات، وتحديداً جامعة القدس المفتوحة، وبدأ بناء مشروع تكنولوجيا معلومات في البلدة، ومستشفى حكومي للطوارئ. لكن استقطاب السلطة للفئات المثقفة للعمل في السلطة في رام الله والبيرة أدى إلى تراجع الاهتمام بالنشاطات الثقافية في هذه البلدة، وتمركز النشاطات الترفيهية على النشاطات البيتية (حضور المسلسلات التلفزيونية، والزيارات العائلية).

(٧) شهدت أم الشرايط في ضواحي رام الله والبيرة، وهي ملاصقة لمخيم الأمعري من جهة والمصيون من جهة أُخرى، حركة عمرانية واسعة بعد قيام السلطة، إذ لجأ إليها أفراد وأسر من شمال الضفة الغربية ومن منطقة القدس، وأعداد أقل من جنوب الضفة، بسبب توفر فرص عمل أفضل في رام الله والبيرة ومحيطهما. وتستقطب أم الشرايط - بسبب تدني إيجارات السكن فيها عن إيجارات السكن في رام الله والبيرة - الفئات الوسطى والدنيا من الموظفين (من الطبقة الوسطى). وبحسب أحد سكان الحي، فإن مكان السكن (العمارة والشقة) يصبح المحدد لشبكة علاقات الأفراد المقيمين بالموقع.

(٨) من قرى محافظة رام الله، التي شهدت هجرة كثيفة إلى الخارج، ولم تعرف ظاهرة للعمل في فلسطين، وإنما تستقبل عمالاً للعمل في مشاريعها.

(٩) بحسب المصدر ذاته تجد في دول الخليج بين كل ١٠٠ مدير شركة عربي ٤٠ مديراً فلسطينياً، و٤٠ لبنانياً، والباقي موزع بين الدول العربية الأُخرى. ويقدر أن الأغلبية الساحقة من

الفلسطينيين في الإمارات هي من كبار رجال الأعمال ومن الطبقة الوسطى ومن صغار الموظفين، ولا وجود لعمالة ماهرة أو غير ماهرة.

(١٠) بحسب شخصية موثوق بها من «العيلة» المذكورة في النص، هناك عشرات من أصحاب الملايين من أفراد العيلة. وقد حقق معظم الأغنياء ثراءه من خلال نشاط خارج الأراضي الفلسطينية.

(١١) يروي (والبينة على الراوي) صاحب الاقتباس عن شخص (مقيم ومن حركة «فتح») عيّن في منصب وزاري متقدم، وهو في منتصف الثلاثينيات من العمر، وسجل له ٢٨ عاماً خدمة (لرفع الراتب)، هذا إضافة إلى الامتيازات وأوامر «يصرف له»، ويضيف أن هذه الشريحة اعتادت تلقي مبالغ من الرئيس لشراء أراضٍ، بحجة أنها مهددة بالمصادرة من الإسرائيليين إن لم يتم شراؤها، لتسجل بأسمائهم الشخصية في أحيان كثيرة، لا كملكية عامة للسلطة أو لهيئة عامة.

(١٢) يقدّر عدد العاملين في السلطة الفلسطينية وأجهزتها بنحو ١٤٠,٠٠٠، يعيلون نحو مليون من السكان.

(١٣) من المدارس الخاصة البارزة في رام الله، مدرسة الفرندز التي تأسست سنة ١٨٨٩، وهي غير مرتبطة بطائفة معينة، ولم تكن تدرس مادة الدين، وإنما حصة أخلاق. ومع دخول السلطة بدأت بتدريس حصة دين واحدة، ثم أخذت، بقرار من وزارة التربية والتعليم، تدرس ثلاث حصص دين في الأسبوع. ومن المدارس الخاصة الأخرى في منطقة رام الله، مدرسة المستقبل، والمدرسة الأردنية، والنجاح، والجنان... وغيرها، وبعضها تخصص بتدريس أبناء المغتربين وبناتهم. وهناك المدرسة الإنجيلية والمدرسة الكاثوليكية. في نابلس هناك المدرسة الوردية، ومدارس إسلامية خاصة، وفي غزة هناك المدرسة الأميركية.

(١٤) للتفاصيل بشأن وضع المعلمين وحركتهم المطلبية والنقابية راجع: عساف ٢٠٠٤.

(١٥) إشارة إلى كتاب فيصل دراج، «بؤس الثقافة في المؤسسات الفلسطينية»، ١٩٩٦.

(١٦) ذكر، على سبيل المثال، مجلة «صوت البلاد» التي صدرت من قبرص واهتمت بشؤون المناطق المحتلة، ودار ابن رشد، وكلتاهما دعمت من حركة «فتح». وذكرت الشخصية المحاورة أن سنة ١٩٧٣ شهدت تأسيس فرقة مسرحية (البلالين)، ثم تحولت إلى فرقة الحكواتي، لكن توقفت في سنة ١٩٨٢ لانقطاع الدعم المالي عنها لأنها أرادت الحفاظ على استقلاليتها السياسية والتنظيمية.

(١٧) لعل هذا يفسر مكان ظهور المعهد الوطني للموسيقى (رام الله والقدس وبيت لحم) سنة ١٩٩٣، ومعظم مؤسسيه من المسيحيين، حيث وجود للمسيحيين الفلسطينيين، ووجود واسع لطبقة وسطى حديثة. أنظر مذكرات واصف جوهرية الذي أسس في القدس فرقة موسيقية معظمها من المسيحيين، وبعضها من اليهود (سلفادور عرنيطة تزوج ابنة واصف جوهرية، ووالد باتريك لاما كان عازفاً في كنيسة القيامة). ولا شك في أن المدارس الدينية والتبشيرية أدت دوراً في هذا المجال. يدرس في المعهد ما بين ٤٠٠ و٥٠٠ طالب. كما نشأت في بيت لحم، بعد تأسيس المعهد الوطني للموسيقى، الأكاديمية الموسيقية التي باتت تنافس المعهد في استقطاب الطلبة لدراسة الموسيقى.

(١٨) يجدر، بصورة خاصة، تقديم الشكر إلى الأستاذين نظمي الجعبة وإبراهيم الدقاق، والأستاذتين إيلين كتّاب ورندة سنيورة للمعلومات القيمة التي وفروها للمؤلف عن الطبقة الوسطى في القدس. كما يود المؤلف شكر الأستاذ نظمي الجعبة على المعلومات الواسعة والقيمة التي قدمها للمؤلف عن مدينة الخليل. كما استفاد المؤلف من ورقتين غير منشورتين من إعداد الأستاذ أسعد الأسعد، وهما: «الوضع الثقافي في القدس» وتتناول المؤسسات الثقافية القائمة في القدس (حتى الانتفاضة الثانية)، و«حركة النشر ودورها في الحركة الثقافية الأدبية ١٩٦٧ - ١٩٩٤». والورقتان بلا تاريخ.

(١٩) عقدت الجلسة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٣ في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات العليا في جامعة بير زيت، وضمت ١١ أكاديمياً وأكاديمية من أصول جهوية متنوعة شملت القدس، وغزة، وشمال الضفة.

الفصل السادس

خاتمة

الحاجة إلى مصطلح
«الطبقة الوسطى» كمفهوم تحليلي

من الصعب تجاهل مفهوم الطبقة الوسطى، على الرغم مما أحاطه ويحيطه من التباس وفوضى فكرية. فقد درج كمصطلح في كتابات ماركس، كما في الفكر السياسي المعاصر الأوروبي والأميركي و«العالم الثالثي». ومن دواعي الحاجة إلى استخدام المفهوم ارتباط ظهور وتوسع الطبقة التي يشير إليها بظهور وانتشار الدولة القومية أو الحديثة (بمختلف مؤسساتها وأجهزتها) على اختلاف صورها، وما شهده بعضها من تحول وتعثر وتفكك. كما ارتبط ظهور وتوسع الطبقة الوسطى الحديثة بتطور الرأسمالية وعولمتها، وبالنمو المتسارع للمدن في العالم. فالمدن هي الأمكنة التي تتكون فيها الفئات المتعددة من الطبقة الوسطى الحديثة (كما لفئات معينة من الطبقة العاملة والرأسمالية)، ولما تحويه من مقار لمؤسسات الدولة، ومن مراكز للشركات وللمصارف وللمؤسسات الخدمية والثقافية المتنوعة من مقاه ودور سينما ومطاعم وفنادق وأندية ومسارح وحدائق ومكتبات ومتاحف وجامعات ودور نشر وسياحة، ومعاهد وملاه، وغيرها. لهذه الاعتبارات، ولاعتبارات تتعلق بخصوصيات نشوء الدولة القومية في أوروبا وأميركا واليابان ودول أُخرى تولت الفصل بين المؤسسات الدينية والمؤسسات الدولانية، ارتبط تكوين الطبقة الوسطى الحديثة بولادة ثقافة علمانية وبحركة حداثية، وبالمطالبة بتوسيع المشاركة الديمقراطية، وهو أمر اتسع ليشمل مختلف المجتمعات، بما فيها المجتمعات الإسلامية (Taner & Young 1990, chapter 12).

كما يتطلب تشخيص مواقف فئات الطبقة الوسطى وتحديد دورها الانتباه لتداعيات السيطرة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة على التكوينات الطبقية للدول المستعمرة، حيث نشأت طبقة وسطى حديثة تولت لاحقاً قيادة حركات التحرر. كما باتت الطبقة الوسطى لاعباً سياسياً في الحقل السياسي بعد نشوء الأحزاب السياسية (وهذه ظاهرة حديثة ارتبطت بالرأسمالية والدولة الحديثة)، سواء برموزها التي تدعو إلى الديمقراطية وسيادة القانون والتنمية البشرية والعناية بالبيئة، أو بشرائحها المهتمة

بجعل الحياة أكثر قابلية للتخطيط عبر قوانين اقتصادية شفافة تشجع الاستثمارات الخاصة وتنميها، وترسخ حقوق الملكية، أو عبر قيادتها لحركات دينية سلفية. وفي هذه المواقع كلها نجد التجاذب والتنافس والتعارك بين الموقف الأيديولوجي أو القيمي وبين المصلحة الفئوية أو الطبقية، وبين توليد شرعيات جديدة.

خضع التكوين الطبقي الفلسطيني لتحولات نوعية بعد النكبة، فاختفت عملياً فئة صغار الفلاحين، ولم يعد هناك فئة تذكر من كبار مُلاّك الأرض، ومن فئة الوجهاء ذات السمات الأرستقراطية، وتوسعت الطبقتان العاملة والوسطى، وحافظت البورجوازية الصغيرة على حضورها في الضفة والقطاع، وإن انكمشت شريحة الحرفيين لمصلحة أصحاب الورش الصغيرة جداً من العاملين في القطاع غير المنظم.

وشهد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة حراكاً اجتماعياً واسع النطاق منذ سنة ١٩٤٨، وتواصل خلال العقود التي تلت النكبة. وقد جعل هذا الحراك الاجتماعي الواسع التخوم الفاصلة بين الفئات الطبقية تبدو ضبابية. وتعززت الضبابية، كما ذكر سابقاً، بفعل تواصل أشكال من التكافل العائلي واختراع أشكال جديدة من هذا التكافل (عبر لجان الحمايل)، وخصوصاً في مجال التعليم. ومن هنا قد تجد أفراد الأسرة الواحدة ينتمون إلى فئات طبقية مختلفة (وأحياناً اتجاهات سياسية مختلفة). كما برزت فئات اجتماعية يعمل أفرادها في أكثر من مهنة (معلم في النهار، وسائق أجرة في المساء والعطل، على سبيل المثال).

تشكُّل الطبقة الوسطى الفلسطينية خارج الدولة الوطنية

ما يميز الطبقة الوسطى الفلسطينية هو تشكّلها خارج دولتها الوطنية، وتشكل معظمها، أو نسبة كبيرة منها خارج مدن فلسطينية، بعد أن تعرض المجتمع الفلسطيني للتشظي والتشريد والسيطرة الخارجية، وبعد أن تم سلبه معظم أرضه، بما في ذلك مدنه المتسارعة النمو حتى سنة ١٩٤٨، وبعد إعادة احتلال فلسطين بالكامل سنة ١٩٦٧. لقد تشكل الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة في مدن خارج فلسطين. والتغيير في هذا الوضع حدث في التسعينيات، وتحديداً بعد قيام سلطة وطنية محدودة الصلاحيات، لكن أغلبية الطبقة الوسطى الفلسطينية بقيت تقيم وتعمل خارج فلسطين، ولا تملك حرية العودة إليها.

لم يتشكل مركز مديني رئيسي في الأراضي الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨. وبعد قيام السلطة الفلسطينية تقطعت أوصال المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، وبات

الاتصال الاعتيادي بين القدس الشرقية وباقي الضفة الغربية، وبينهما وبين قطاع غزة، معدوماً أو شبه معدوم. ومن اللافت أن نجد أن عدد سكان بعض المخيمات تجاوز عدد سكان كثير من المواقع المصنفة حضراً. فبعض المخيمات تجاوز عدد سكانه (في أواخر سنة ١٩٩٧) ٥٠,٠٠٠ نسمة (مخيم الشاطئ، ومخيم جباليا، على سبيل المثال)، وبعضها تجاوز ٣٠,٠٠٠ نسمة (مخيم النصيرات، ومخيم البريج). ولا شك في أن هذا التفتيت الجغرافي وصغر «المدن» وتعددها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفتت الطبقة العاملة، والضعف التكويني للطبقة الرأسمالية، ووهن الاقتصاد الإنتاجي، كل هذا ترك تأثيراته في تكوين الطبقة الوسطى وخصائصها، بل في مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

المدن هي المكان الذي يتم فيه تغيير الذات والعلاقات الاجتماعية، وبالتالي المجتمع ككل. كما أن واقع وتخيلات الحياة وأنماط الاستهلاك المرتبطة بالمدن هي قضايا محورية للطبقة الوسطى الحديثة في كل مكان. ولذا، فسمات وصغر المدن الفلسطينية ودور العلاقات القرابية تركت آثارها في الطبقة الوسطى الفلسطينية ورؤيتها لنفسها ولدورها ولعلاقتها بالطبقات الأُخرى. كما تأثرت فئاتها التي ولدت في المدن العربية والأجنبية بثقافة هذه المدن وأسلوب حياتها، الأمر الذي ضاعف لدى هذه الطبقة تعددية الذائقة وتنوعها.

طبقة تقود الحركة الوطنية من أجل دولة

انعكس تأثير النكبة في استثمار الأسرة الفلسطينية ما استطاعت في تعليم أبنائها. كما انعكس في إعادة تمفصل العلاقات القرابية (العائلة الممتدة، والعيلة، والحمولة) لتحويلها إلى رأس مال اجتماعي، وهو ما حد من تبلور وعي طبقي متنكر لجذوره الشعبية والكادحة، كما هي الحال بالنسبة إلى فئات واسعة من الطبقة الوسطى الفلسطينية. كذلك ساهمت في كبت بلورة مكانة اجتماعية مبنية على الموقع الطبقي إعادة تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية في الستينيات من القرن الماضي، وهو تأسيس تولت الطبقة الوسطى الفلسطينية الحديثة الدور القيادي والمبادر فيه. فالتنظيمات السياسية الفلسطينية المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولاحقاً التنظيمات الإسلامية، جمعت في أطرها أفراداً من فئات اجتماعية من مختلف الطبقات (أبناء مخيمات، وعمالاً، ومثقفين، ومهنيين، . . .) ضمن خطاب مساواتي (الأخ، الرفيق)، لكن بقيت بقيادة أفراد من الطبقة الوسطى. وأدخل قيام سلطة فلسطينية تحولات على

الخطاب السابق، الذي بات يستعير مفردات تراتبية (رئيس، وزير، وكيل، مدير عام، إلخ) تم ترسيمها بيروقراطياً من دون أن يجد فرصة ليُجذّرها بسبب قيام إسرائيل بسد الطريق أمام التحول الدولاني للسلطة الفلسطينية.

بتعبير آخر: هيمنت الطبقة الوسطى الفلسطينية بعد النكبة - عبر قيادتها لحركة التحرر الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير - قبل أن تتمكن البورجوازية الفلسطينية من فرض هيمنتها على الحقل السياسي، وقبل أن تتمكن الطبقة العاملة من تنظيم نفسها لتكون قوة فاعلة في الحقل السياسي. أي أن الطبقة الوسطى تمكنت من فرض قيادتها على الحقل السياسي في بيئة سياسية غابت عنها أيديولوجيات أو رؤى طبقية متبلورة تمثل الطبقتين الرئيسيتين في المجتمعات العادية. ولعل هذا يفسر قوة الوطنية الفلسطينية (المستندة إلى غياب الدولة) وضعف مضمونها الاجتماعي.

غياب الدولة الوطنية وتخارج مصادر تمويل شرائح مهمة من الطبقة الوسطى

لعل من المحددات الأُخرى المؤثرة في سمات الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتماد دخل فئات واسعة منها، بشكل أو بآخر، على موارد تمويل خارجية، تأتي كمساعدات للسلطة، أو كتمويل لمنظمات غير حكومية أو لأحزاب أو تنظيمات سياسية. أمّا جسم الطبقة الوسطى الفلسطينية في الدول النفطية، فجزء واسع منه قائم عبر التعاقد مع شركات غربية أو خليجية تتعامل معه بالحدود الدنيا من الحقوق التي تضمن له الأمان الوظيفي، وتجعله حذراً قولاً وفعلاً. وفي بعض الدول غير النفطية، كلبنان، بقي حملة الهوية الفلسطينية ممنوعين حتى صيف سنة ٢٠٠٥ من مزاولة معظم مهن الطبقة الوسطى.

تقدم الطبقة الوسطى نفسها كطبقة ذات جذور متباينة، وذات تجارب مختلفة. ويشيع لدى فئات واسعة منها ثقافة «أمكنة» الهوية، وصوغها بلغة لاجئ ومقيم، وخارج وداخل، وغزة وضفة، وقرية ومدينة ومخيم، وميل إلى تخليد الهوية المحلية. كما توزع نفسها على عدة اتجاهات سياسية وأيديولوجية: إسلامية، وطنية (قومية، شعبوية، علمانية، ليبرالية، محافظة...)، يسارية. وهي طبقة ما زال اهتمامها بالإنتاج الثقافي والفني والأدبي في بداياته، وتصطدم، كباقي الطبقات والفئات الاجتماعية، بجدار الاحتلال.

التعليم، وخصوصاً بعد النكبة ولاستمرار غياب الدولة، يصبح رأس المال الرئيسي للطبقة الوسطى

على الرغم من أن ظهور نوى من الطبقة الوسطى الحديثة يعود إلى بدايات القرن الماضي، وربما إلى قبل ذلك، إذ نمت في المدن الفلسطينية الساحلية وفي القدس، فإن نموها طبقة ذات وزن (من حيث الحجم والتأثير) تم بعد النكبة، بفعل عدة عوامل. أبرز هذه العوامل توفر فرص تعليم واسعة (جامعات عربية مجانية مفتوحة للفلسطينيين)، وإدراك فئات واسعة من الفلسطينيين، بما في ذلك في المخيمات وبين الفئات ذات الجذور الفلاحية التي فقدت الأرض كوسيلة إنتاج رئيسية، أن التعليم يشكل «رأس مالها» الوحيد الذي يمكن أن يعوض نوعاً ما عن فقدان رأس مالها الاقتصادي، وإدراكها، في غياب الدولة الوطنية (كمصدر توظيف وحماية اجتماعية وسياسية) لأهمية توظيف العلاقات القرابية والمحلية كنوع من رأس المال الاجتماعي - سواء في المهاجر أو تحت الاحتلال - في مواجهة التقلبات السياسية والاقتصادية والقلق المصيري الوطني والشخصي. ومن هنا، فإن الجسم الأكبر من الطبقة الوسطى الفلسطينية تكوّن قبل قيام سلطة وطنية سنة ١٩٩٤، خارج فلسطين، ومن هنا أيضاً أدت الهجرة دوراً مؤثراً في هذا التكوين. وفي هذا ما يوضح، جزئياً على الأقل، بعض التباين في التكوين الثقافي والفكري الناجم عن التنوع الشديد في أماكن تعليم الطبقة الوسطى العالي (محلي، عربي)، أوروبي (غربي أو شرقي)، ونوعية هذا التعليم (ديني، علمي، اجتماعي، أدبي).

لكن كون التعليم هو رأس المال الأساسي للطبقة الوسطى لا يعني اكتفاءها بحيازته من دون السعي لتحويله إلى أشكال أُخرى من رأس المال، كملكية المسكن والسيارة وحيازة التقنيات المنزلية الحديثة، وإلى تثبيت أنماط استهلاك معينة «معولمة» تميزها من الفئات الشعبية إلى هذا الحد أو ذاك. لكن ليست هذه سمة عامة لفئات الطبقة الوسطى كلها. كما نجد ميلاً عند فئات من الطبقة الوسطى إلى شراء أسهم في الشركات المحلية. فنسبة غير قليلة من المستثمرين الصغار في شركات تطرح أسهمها في سوق فلسطين للأوراق المالية هي من الطبقة الوسطى. ويستدعي نمو طبقة وسطى تفعيل المهن القانونية (للمصارف والتجارة وشركات التأمين)، وتوفير نوع من الأمان لادخار صغار المستثمرين ولاستخدام المصارف من أجل استلام الرواتب وإنجاز المعاملات المالية. وهذا ما شاهدناه منذ قيام السلطة سنة ١٩٩٤.

الهجرة ونشوء السلطة
يوسعان صفوف الطبقة الوسطى الفلسطينية

تكشف مراجعة الأدبيات العالمية والعربية بشأن الطبقة الوسطى، عن خلط مربك بين هذا المفهوم ومفهوم البورجوازية الصغيرة (المالكة لرأس مال صغير)، من حيث تكوينهما المختلف، ومن حيث طبيعة وشروط العلاقة بسوق العمل، وبالتالي احتمالات الاصطفاف السياسية والاجتماعية والتوجهات الفكرية. على الرغم من ذلك، تبقى الطبقة الوسطى الحديثة طبقة ذات تكوين متنوع يستند، فيما يستند، إلى الاختلاف في الجهة الموظفة لكل فئة من فئات هذه الطبقة (قطاع الدولة، والقطاع الرأسمالي الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وتنظيمات سياسية وحركات اجتماعية ومنظمات أهلية، وعمل مهني للحساب الخاص). كما يستند إلى متطلبات تقسيم العمل الذي يزداد تنوعاً وتعقيداً مع النمو الاقتصادي والعولمة الرأسمالية والتطور العلمي والتكنولوجي والثقافي والفني، وتنامي دور المؤسسات الدولية.

كما تفرد الأدبيات العالمية أهمية خاصة للتعليم كآلية رئيسية في إنتاج وإعادة إنتاج طبقة وسطى، وكآلية للحراك الاجتماعي. ويسري هذا بصورة بارزة على تكوين الطبقة الوسطى الفلسطينية وإعادة تكوينها. ولا يؤثر هذا في تعدد مصادر إنتاج أو توظيف الطبقة الوسطى والتي تشمل كلاً من القطاع الخاص والقطاع العام، والتنظيمات السياسية والمنظمات غير الحكومية والأهلية، والأطر العائلية الممتدة (الحمولة والعشيرة وما شابههما)، والهجرة إلى خارج فلسطين، ثم الهجرة المحدودة المعاكسة في التسعينيات في إثر أزمة الخليج واتفاق أوسلو، التي توقفت تماماً في أواخر التسعينيات، بل بدأت تعود إلى نمطها الذي ساد قبل عقد التسعينيات من القرن الماضي، أي إلى نمط هجرة الطبقة الوسطى إلى خارج فلسطين.

وهناك من لاحظ أن حركة «حماس» باتت من أكثر التنظيمات اهتماماً بتنظيم فئات من الطبقة الوسطى، ولا سيما من المهنيين (أطباء، مهندسين، أكاديميين، مدرسين)، إضافة إلى التجار (من فئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة)، ويلاحظ هذا من قيادات الحركة، وهي قيادات تتشابه من حيث التكوين الطبقي مع قيادات فصائل منظمة التحرير.

اتسعت صفوف الطبقة الوسطى مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وعودة كوادر منظمة التحرير وفصائلها إلى الضفة والقطاع. فقد ازداد حجمها (كنسبة من مجموع القوى العاملة في المجتمع) من أقل من ١٠٪ خلال الحكمين الأردني والمصري

وخلال فترة الاحتلال قبل نشوء السلطة الفلسطينية إلى الضعف في أواخر سنة ١٩٩٧، وإلى ما يفوق الربع (٢٦٪) قبيل الانتفاضة الثانية، وإلى نحو ٢٨٪ في أواخر سنة ٢٠٠٤. ونسبة الربع كطبقة وسطى (من دون احتساب البورجوازية الصغيرة) هي نسبة عالية بمقاييس المنطقة ودول العالم الثالث. ففي أواخر التسعينيات، أصبحت السلطة توظف ما لا يقل عن خُمس القوى العاملة النشيطة في هذه المناطق. وساهمت «مهننة» ما بات يعرف بالمنظمات غير الحكومية خلال عقد التسعينيات في توسيع صفوف هذه الطبقة، وساهم فيه كذلك توسع في بعض فروع القطاع الخاص الحديثة (مصارف، وشركات تأمين، ومكاتب هندسة، وغيرها). فقد شكلت الوزارات حاضنة أساسية لهذه الطبقة، وتحول وسط الضفة الغربية، وتحديداً مدينتا رام الله والبيرة، إلى مركز للوزارات وللمنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية، وتطور قطاع خاص حديث وشركات استثمارية، وانتعشت مهن حرة (كالمحاماة والهندسة والطب) بحكم ارتباطها بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وبمؤسسات السلطة.

يعتقد بعض فئات الطبقة الوسطى أن النمو السريع وغير المتدرج للطبقة الوسطى أنتج غياب «الأصالة» في سلوك الشرائح الجديدة الوافدة إلى هذه الطبقة، واعتبر أنها لا تلتزم سلوك الطبقة الوسطى وما يترتب عليه من دور في قيادة المجتمع. وينظر بعض أبناء العائلات الوجاهية وأبناء البورجوازية التقليدية، الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، إلى الوافدين الجدد إلى هذه الطبقة نظرة يصفها البعض بالاستعلائية. وهو موقف لا يعبرون عنه بصراحة على المنابر أو في اللقاءات العامة، لكنه يُستشف عبر الأحاديث الجانبية.

أخذ التوسع في حجم الطبقة الوسطى يتباطأ خلال الانتفاضة الثانية لأكثر من سبب، أبرزها صعوبة توظيف مزيد من الأفراد في القطاع العام (الحكومي) المتضخم أصلاً، والقيود والإجراءات التي فرضتها إسرائيل فشلّت كثيراً من فروع الاقتصاد الفلسطيني، وضيّقت من سوق العمالة المتاحة للأيدي العاملة الفلسطينية. ولعل القطاع الوحيد الذي لم يتأثر من حيث القدرة التوظيفية هو قطاع المنظمات غير الحكومية والأهلية المستند إلى التمويل الخارجي. لكن الانتفاضة الثانية أبطأت نمو الطبقة الوسطى، وجلبت الخوف لقطاعات واسعة منها (وتحديداً فئة صغار الموظفين) من فقدان مواقعها ومصدر الدخل، أو انخفاض هذا الدخل. ولعل هذا يفسر، ولو جزئياً، بقاء الطبقة الوسطى بعيدة عن المشاركة في نشاطات الانتفاضة، وتحديداً بعد اعتماد الأخيرة العمل العسكري.

تعدد الاتجاهات الفكرية والسياسية
داخل صفوف الطبقة الوسطى

تقيم داخل الطبقة الوسطى - كما أوضح الفصلان الرابع والخامس من الكتاب - أنماطاً ثقافية متعددة، أكثر غنى من أن تختزل بمقولة واحدة من نوع أن المكانة الاجتماعية لفئة الموظفين تحول دون تماهيهم مع الفئات العمالية، أو من نوع أن غياب الملكية (لوسائل الإنتاج) يقود، بالضرورة، إلى نمو وعي طبقي بروليتاري. فمن الطبقة الوسطى الفلسطينية من التحق بحركات أو تنظيمات يسارية، ومنها من التحق بحركات وتنظيمات مركزية، ومنها من التحق بالإسلام السياسي. وبين صفوفها اتجاهات فكرية قومية، وأُخرى ليبرالية قومية، وبعضها اتجاهات ليبرالية جديدة، وأُخرى اتجاهات إسلامية راديكالية، وأُخرى إسلامية معتدلة أو يسارية، وهناك اتجاهات وطنية شعبوية، وهكذا. وتتدخل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية لترجح، في كل مرحلة، اتجاهات الميول السياسية لفئات هذه الطبقة. فعلى سبيل المثال، حدث خلال الانتفاضة الثانية تراجع في سلوك فئات من الطبقة الوسطى المنفتحة اجتماعياً من حيث النظرة إلى المرأة.

بتعبير آخر: ليست الطبقة الوسطى طبقة جامدة؛ فهي تفعل في، وتتفاعل مع عوامل وعمليات اجتماعية وسياسية وثقافية متغيرة، وتتفاعل مع حركة الطبقات الأُخرى في المجتمع وعلاقاتها بهذه الطبقات. فالحقل السياسي الوطني العلماني (القائم على فصل الحقل السياسي عن الحقل الديني باعتبارهما حقلين منفصلين من حيث المرجعيات واللغة والمفاهيم)، الذي أرسته منظمة التحرير في الستينيات والسبعينيات، يختلف عن الحقل السياسي الذي أخذ بالتشكل في التسعينيات من القرن الماضي (Hilal 2002). وهو ليس الشكل المرشح للبقاء من دون تغيير بعد وفاة الرئيس عرفات (بما مثّله من شخصية «بونابارتية» تقف فوق الطبقات، وبما تمتع به من مركزة شديدة في السلطات)، وبعد إجراء انتخابات رئاسية ومحلية وتشريعية، وبعد النمو الذي شهده، خارج منظمة التحرير ومؤسساتها، تيار الإسلام السياسي.

لذا، من الحكمة التدقيق، وفق الفترة الزمنية وشروطها، في علاقة الفئات المتنوعة من الطبقة الاجتماعية نفسها بالأحزاب والتيارات السياسية والنقابات والمؤسسات والمنظمات الأهلية - وبسياسة هذه تجاه مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية - التي تنشأ وتتغير بما يترتب على هذه العلاقة، أو غيابها، من نتائج سياسية وغير سياسية. فالطبقة الوسطى طبقة مهمة بفعل موقعها الاستراتيجي في الدولة، وبفعل دورها في الاقتصاد الوطني، ودورها في الأحزاب، والاتحادات،

والمنظمات الأهلية، والهيئات الدينية، ودورها في مختلف وسائل الإعلام، ودورها الحاسم في الإنتاج الثقافي والفكري.

طبقة تسعر بالهامشية السياسية
بعد قيام السلطة الوطنية

هناك من يعتقد أن القيادة الأولى للسلطة الفلسطينية استثنت قطاعات واسعة من الطبقة الوسطى من المشاركة السياسية لأن مشروع هذه القيادة لم يتضمن بناء دولة حديثة، وأن تحديث الجوانب المالية من عمل السلطة تم بفعل ضغط الدول والهيئات المانحة. ويمكن أن يكون وراء الحماسة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع الرهان على أن تسفر هذه عن ظهور قيادة سياسية جديدة تحمل مشروعاً دولانياً تحديثياً. بتعبير آخر: لدى فئات واسعة من الطبقة الوسطى اقتناع بأن السلطة الوطنية سلبتها مواقعها الفاعلة في المجتمع السياسي في الضفة والقطاع. وهذا الإحساس بالتهميش السياسي نجده كذلك عند فئات واسعة من الطبقة الوسطى الفلسطينية خارج فلسطين. ولعل هذا ما يفسر التحول النسبي الذي دخل على مزاج فئات من الطبقة الوسطى نتيجة قرار إجراء انتخابات رئاسية وبدء انتخابات محلية والتزام إجراء انتخابات تشريعية خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٥. فقد رأت فئات مؤثرة من الطبقة الوسطى أن الانتخابات ربما تشكل مدخلاً لاستعادة بعض أو كامل ما فقدته من دور بعد قيام السلطة الفلسطينية، وفي إثر «عسكرة الانتفاضة». وإذا لم يحدث تغيير ملموس في وضعها بعد الانتخابات، فسيعود إليها الإحساس بالتهميش والإحباط. ويزيد في إحباطها وشعورها بالعجز انسداد الأفق السياسي لقيام دولة مستقلة وقابلة للحياة في ظل حكومة يمينية إسرائيلية وإدارة أميركية مؤيدة لها. فالدولة المستقلة تشكل جزءاً حيوياً من المشروع الوطني الفلسطيني، كما تشكل استثماراً مهماً للطبقة الوسطى كمصدر وظيفي، وكمصدر استقرار وأمان، وكمصدر قوانين حامية، وكمولد لحياة مدينية.

ولقد تكرر في خطاب أفراد الطبقة الوسطى الحديث عن انكفاء فئات من الطبقة الوسطى على ذاتها بعد قيام السلطة الفلسطينية. ومن الحيثيات التي وردت لتفسير هذا الانكفاء، التالي: أولاً، اعتباطية وسائل تجنيد فئات مهمة من هذه الطبقة - وتحديداً في القطاع العام - إذ اعتُمد الولاء الشخصي والمحسوبية والانتماء السياسي والجهوي كأسس لهذا التجنيد. وورد أن هذا أثر سلباً في تماسك الطبقة ودفع أطرافاً منها إلى الدفاع من أجل الحفاظ على امتيازاتهم التي حصلوا عليها من دون استحقاق مشروع.

ثانياً، حالة الإحباط التي تعيشها هذه الطبقة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة، في الضفة والقطاع، والتي دفعتها نحو تركيز اهتمامها على تأمين الوضع المعيشي للأسرة، أي الانكفاء إلى المجال الخاص وتأمين دخل للأسرة. ثالثاً، المنحى المسلح (عسكرة الانتفاضة) الذي اتخذته الانتفاضة، والذي همش الدور الذي يمكن أن تؤديه الطبقة الوسطى إلى حدوده الدنيا.

طبقة تنتقد السلطة والمعارضة وذاتها

يسود مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى الفلسطينية روح انتقادية عالية تجاه السلطة، وإلى حد كبير تجاه تنظيمات المعارضة، مع تباين في حدة لغة النقد وحيثياته، بين هذه الاتجاهات، على الرغم من أنها كانت أقل الفئات الاجتماعية تضرراً (قياساً بما أصاب الفئات العمالية، وحتى من فئات مستثمرة من أصحاب رؤوس الأموال) نتيجة الإجراءات الإسرائيلية التدميرية رداً على الانتفاضة الثانية. وشمل الانتقاد إدارة الانتفاضة ومسيرتها، وتحديداً لما ولدته من تهميش سياسي للطبقة الوسطى، ومن قلق على مستقبلها الوظيفي، ومن استلاب لقدراتها التخطيطية لمستقبل أسرها وأبنائها. إن استمرار هذا الإحباط والإحساس بالتهميش والغبن مرشح لأن يولد انفجارات اجتماعية وسياسية، وخصوصاً أنه يترافق مع طبقة عاملة تعيش أوضاعاً شديدة القسوة جراء البطالة الواسعة وتجاور نسبة كبيرة منها مع الفقر.

ولأن فئة مهمة من الطبقة الوسطى (وهي أوسع في قطاع غزة منها في الضفة الغربية) تعمل في مؤسسات السلطة وأجهزتها، فقد بقي سلوك هذه الفئة محكوماً، بصورة أو بأُخرى، بشروط وآليات العمل في القطاع العام وتراتبياته. وواجهت الفئات المتفرغة في الأحزاب السياسية والموظفة في المنظمات غير الحكومية وفي مؤسسات القطاع الخاص الحديثة مشكلات في العلاقة بالسلطة تولّد منها إحساس بالتهميش السياسي، إضافة إلى القيود الإدارية وغير الإدارية المفروضة على دورها كأفراد داخل هذه المنظمات والمؤسسات. ولا شك في أن بعض هذه المنظمات، ولا سيما المنظمات العاملة في المجالات الحقوقية والتنموية والدعاوية والتنظيمات السياسية، ساهم في بلورة رأي عام وفي الضغط من أجل التأثير في السياسات العامة.

كما يعثر الباحث على لغة نقدية عالية موجهة من الطبقة الوسطى إلى ذاتها وإلى دورها، ونجد تداولاً واسعاً لنعوت تصفها بالعجز والفردية واللامبالاة والجبن، وسهولة الاحتواء. كما نجد لغة تعوّل كثيراً على دور مستقبلي للطبقة الوسطى لامتلاكها قدرات وإمكانات تمكنها من قيادة حركة التغيير في المجتمع، إن هي نُظمت

ومُنحت الفرص الملائمة. وهذه الرؤية لم تقتصر على اتجاه واحد داخل الطبقة الوسطى، وإنما شملت الاتجاهات الرئيسية داخلها بلا استثناء. لكن من الواضح تماماً أن تعدد الاتجاهات والخبرات والثقافات في الطبقة الوسطى الفلسطينية يحجب عنها إمكان امتلاك مشروع مجتمعي موحد.

المؤسسة مكان إنتاج الطبقة الوسطى وفعلها

إن المؤسسات هي موقع إنتاج الطبقة الوسطى وعملها، والموقع الذي تعيد عبره تجديد نفسها. ومن هنا الاهتمام بالمؤسسات وإصلاحها وتفعيلها ومنحها دوراً في صناعة القرار. فالمؤسسة هي التي تحدد شروط عمل الطبقة الوسطى وطبيعة نشاطها اليومي وعلاقتها بالسوق والسلطة والثقافة والحيز العام والحيز الخاص. ومن هنا تجد أفراد هذه الطبقة موزعين في أروقة الجامعة ودوائرها، وفي مكاتب الشركات، وفي الهيئات الإدارية والتنفيذية للمنظمات الأهلية، وفي غرف المعلمين والمعلمات في المدارس، وبين أطباء المستشفيات وممرضيها وممرضاتها، وفي مكاتب المحامين والقضاة، وفي مقار الهيئات الدينية والوزارات، وفي إدارات النقابات، وفي هيئات المنظمات الحزبية، وغيرها.

لكن المؤسسة (بالمعنى الواسع للكلمة) ليست المحدد الوحيد للطبقة الوسطى؛ فطبيعة النشاط الذي تقوم به، ضمن مجال التقسيم الاجتماعي للعمل، يشكل محدداً مهماً أيضاً. فإن كانت المؤسسة - بما هي أنظمة ولوائح وأهداف وعلاقات تراتبية ومسؤوليات وصلاحيات، وبما هي علاقات وبرامج ومجال للتفاوض والتنافس من قبل الأفراد الفاعلين - هي ما يجمع بين أفرادها، فإن طبيعة النشاطات التي تقوم بها هي مبرر وجودها وتواصلها، ومبعث تنوعها الواسع. وكما أشرت سابقاً، تختلف الطبقة الوسطى عن الطبقة العاملة، لا من حيث اشتراط الوجود المؤسسي للأولى، بل أيضاً من حيث درجة رأس المال الثقافي (المعرفي) الذي تملكه وتستطيع أن تستثمره في تشكيل وإعادة تشكيل نفسها، ومن حيث درجة امتلاكها رأس مال اجتماعياً (بالعلاقات الاجتماعية والعائلية والتنظيمية)، ورأس مال رمزياً (نضالياً، دينياً، وهكذا) عند بعض فئاتها.

تجاور الطبقة الوسطى مع الطبقات الأُخرى

ما زال التجاور الجغرافي والاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية في مدن الضفة والقطاع قائماً بسبب صغر هذه المدن، وبسبب الاستثمار الأسري والعائلي المكثف

في التعليم الذي حافظ على استمرارية العلاقات القرابية حتى بين الطبقات المتعددة، كما لاحظنا في نشاط الدواوين (واللجان) العائلية في التعليم وفي رعاية التوظيف في مواقع طبقة وسطى. وأدت التنظيمات السياسية والأطر الجماهيرية (التي توجهت إلى الفئات العمالية وجمهور النساء وإلى الفئات المهمشة) دوراً في رعاية التعليم والتأهيل وتوليد رأس مال اجتماعي لهذه الفئات، ونسج علاقات اجتماعية بين أفراد من طبقات وفئات اجتماعية متنوعة. فقد تولت التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات هدم الحواجز الطبقية وإشاعة ثقافة تركز على المكانة النضالية للكادحين وسكان المخيمات. كما كانت الفوارق في الدخل بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى في الضفة والقطاع فوارق محدودة بحكم ارتفاع الأجور في إسرائيل وتدني الرواتب (للطبقة الوسطى) في الضفة والقطاع. ومن هنا شهدت هذه المناطق تقارباً في أنماط الاستهلاك (المقتنيات المنزلية كالتلفزيون، والسيارة، والغسالة، والثلاجة، والهاتف، إلخ) بين الفئات العمالية وفئات الطبقة الوسطى. لكن هذا التقارب اختفى بعد قيام السلطة وتراجُع دخل عمل الفئات العمالية وشروطه وظروفه نتيجة القيود التي وضعت على دخولها سوق العمل الإسرائيلية وضعف سوق العمل الفلسطينية وتفتتها.

لم يترافق توسع الطبقة الوسطى مع تنظيم الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فمنذ أواخر الستينيات حتى فرض الإغلاق المحكم على العمل داخل إسرائيل بعد بدء الانتفاضة الثانية (ومن ثم بناء سور الفصل العنصري)، بقيت الطبقة الوسطى موزعة بين العمل في إسرائيل ومستعمراتها الاستيطانية وبين العمل في الضفة والقطاع في مشاريع معظمها مشاريع عائلية صغيرة. كما لم تشهد الضفة الغربية وقطاع غزة نمواً تراكمياً ومترابطاً لطبقة رأسمالية إنتاجية، وإن ظهرت بوادر بدائية لاستثمارات رأسمالية من المهجر في النصف الثاني من التسعينيات توقفت مع بدء الانتفاضة الثانية.

انعكس تأثير الإجراءات الإسرائيلية التفتيتية للمجتمع الفلسطيني على الطبقة الوسطى، كما على باقي الطبقات، وهي إجراءات تسارعت مع بدء الانتفاضة. فقد حولت هذه الإجراءات الجامعات إلى جامعات محلية (من حيث جمهور الطلبة، وجمهور الأساتذة إلى حد ما). كما تعزز الدور المحلي للمنظمات غير الحكومية ولوسائل الإعلام المحلية (إذاعات ومحطات تلفزيونية) التي انتشرت في جميع المناطق (في الضفة الغربية) بعد قيام السلطة. كما توسع دور ما يعرف بـ «لجان الإصلاح» والقضاء العرفي أو العشائري بعد إعادة اجتياح الضفة الغربية وتعرض قطاع غزة للاستباحة من الجيش الإسرائيلي، وما لحق ذلك من إضعاف القضاء النظامي في إثر

اهتزاز الدور الجامع لمؤسسات السلطة الفلسطينية وللأحزاب السياسية، وبسبب من واقع حال الحركات الاجتماعية (الاتحادات، والنقابات، والروابط)، والمؤسسات وجمعيات التضامن والتنظيمات التي تؤسس لعلاقات أفقية بين المواطنين. لقد أربكت إجراءات إسرائيل التفتيتية للمجتمع الفلسطيني الطبقة الوسطى وسهلت انقيادها، كما قد تفسر ميلها إلى التقوقع والعزلة والتفكير في الحلول الفردية.

إن جذور معظم فئات الطبقة الوسطى الحديثة في الضفة والقطاع جذور شعبية أو كادحة. وليس صحيحاً أن جذورها فلاحية، فمعظمها لا يعرف شيئاً عن الفلاحة أو الزراعة بعد فقدان معظم الأرض سنة ١٩٤٨، وتحول القرى، إلى حد كبير وإن متباين، إلى منامات لأرباب أسر يعملون خارجها، والتوجه نحو الهجرة إلى الخارج طلباً للعمل. الصحيح أن جذور جزء مهم من الطبقة الوسطى الحديثة هو من فئات شعبية موزعة على الأحياء الفقيرة في المدن وعلى المخيمات والقرى. وهذا يعني أنها ولدت في إطار علاقات قرابية ومحلية حميمة بكل ما تحمله هذه من إرث من التقاليد التي لا تعير انتباهاً للخصوصية الشخصية والفردانية، وتضغط في اتجاه التكافل والمسؤولية الجماعية وتحميل الفرد مسؤولية رعاية الأسرة الممتدة، والانتباه للواجبات الاجتماعية التي يمليها المجتمع المحلي.

قيام السلطة زاد في الفرز داخل الطبقة الوسطى

بعد قيام السلطة الوطنية، ومع تزايد عدد المنظمات غير الحكومية، اتسعت الفجوة بين الفئات العليا من الطبقة الوسطى وفئاتها الدنيا؛ بين امتيازات وكيل الوزارة ومساعد وكيل الوزارة والمدير العام، وبين رئيس القسم والمعلم في المدارس الحكومية. كما عملت الفئات العليا من البيروقراطية وقيادة التنظيم الحاكم على تمييز نفسها من حيث أسلوب الحياة (مكان السكن وطبيعته، السيارات والمقتنيات الأُخرى، المرافقين...). وكانت الفئات العليا من الطبقة الوسطى (الفئات العليا من البيروقراطية) المستفيدة من النظام السياسي المتشكل وصاحبة مصلحة في الحفاظ عليه، إذ وجدت الشرائح الوسطى من هذه الطبقة نفسها تعيش حالة مقبولة من حيث مستوى الدخل والاستقرار الوظيفي، وقادرة نسبياً على تدبير أمورها المعيشية من دون إفقار، لكنها بعيدة عن مراكز القرار والمشاركة في الحياة العامة. وانعكس هذا على تبنيها دعوات محاربة الفساد وتعزيز الديمقراطية والمشاركة المؤسساتية وسيادة القانون. وهي دعوات تتبناها أيضاً الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى التي تلجأ فئات منها

(كالمعلمين على سبيل المثال) إلى العمل في مهن إضافية أُخرى لتحسين مستوى الدخل، الأمر الذي يعمق ضبابية الهوية الطبقية. أمّا الطبقة الوسطى في القطاع الخاص، فبقيت في حالة ارتباك بسبب تأرجح الوضع السياسي العام ثم تأزمه بعد بدء الانتفاضة الثانية، إلى درجة أنه لم يعد من السهل تأمين قدر من الاستقرار لأسرها أو التخطيط لمستقبل أطفالها. الفئات العمالية هي الفئات الأكثر تضرراً من إجراءات الاحتلال ضد الانتفاضة الثانية، والفئات الأقل فرصاً وإمكانات للتعبير عن مشكلاتها المتفاقمة جراء البطالة وضيق فرص العمل، في وضع غاب فيه التنظيم النقابي الحامل لمطالبها والمعبر عن معاناتها.

فرضيات تنتظر التقصي

(أ) كثافة حضور الطبقة الوسطى في وسط الضفة الغربية (رام الله والبيرة) تعود إلى كثافة المؤسسات فيها

إن الكثافة والتنوع في الحضور المؤسسي شرطا وجود الطبقة الوسطى. فقد أظهرت المعطيات الإحصائية تبايناً واسعاً في التكوين الطبقي لمدن الضفة والقطاع. وليس صحيحاً، كما هو متوقع، أن المدن الأكبر حجماً هي المدن التي تضم النسبة الأعلى من الطبقة الوسطى. فالنسبة الأعلى للطبقة الوسطى برزت في مدينتي رام الله والبيرة، المدينتين الأصغر حجماً بين المدن الفلسطينية، إذ اقتربت من النصف، قياساً بنسبة متواضعة جداً في مدينة الخليل، ونسبة لا تزيد على المعدل الوطني العام في مدينة غزة، وهي أكبر المدن الفلسطينية خارج الخط الأخضر. وأبرز البحث تراجع حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية جراء عزلها عن بقية الأراضي الفلسطينية وعن القرى والبلدات المحيطة من خلال جدار الفصل والمستعمرات الاستيطانية. وهذا التمركز يعود إلى تمركز مؤسسات السلطة الفلسطينية ومقار مراكز المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة في وسط الضفة. كما يعود إلى هجرة واسعة إلى أميركا الشمالية شهدتها هذه المناطق منذ عقود وبقاء علاقة بين هؤلاء ومدينتي رام الله والبيرة. كما ساهمت في الاتجاه ذاته تأثيرات الحضور المسيحي في رام الله نظراً إلى تنوع النشاط في هذا الموقع.

(ب) الطبقة الوسطى تتبنى شعار الإصلاح بحثاً عن دور مفقود

شكل المثقفون (بمن فيهم الإنتليجنسيا والتكنوقراط) شريحة مهمة من الطبقة الوسطى الفلسطينية، ليس فقط من حيث الحجم قياساً بالحجم السكاني، بل أيضاً من حيث أنهم أكثر قدرة على التعبير عن الأهداف والمصالح وصوغ الرؤى، وبالتالي على الفعل في الأحياز العامة (وفي توليدها)، والتأثير في تكوين رأي عام من خلال دورهم في الصحافة والإعلام وفي الإعداد للبرامج والتخطيط للسياسات، وفي المشاركة في المؤتمرات والندوات، أو من خلال دورهم في الأحزاب والحركات الاجتماعية. لكن هذا الدور سرعان ما يتحول إلى مصدر إحباط إذا تجاهله أصحاب القرار السياسي. وهي فئة مهمة كونها تتولى تنفيذ إدارة مشاريع رجال الأعمال وأصحاب الشركات والمصالح الكبيرة أو الوسطى. وهي مهمة أيضاً كونها تقدم نفسها كممثلة لأنماط حياة وأذواق جديدة، وترفع شعار التغيير والإصلاح. وكنا قد رأينا في الأعوام التي تلت قيام السلطة الجهد الذي وضعته هذه الفئة من الطبقة الوسطى الفلسطينية في الدعوة إلى الإصلاح وفي طرح برامج إصلاح، سياسي وإداري ومالي وغيرها.

ليس مصادفة أن برامج الإصلاح التي تتبناها شرائح واسعة من الطبقة الوسطى تنصب على قضايا محاربة الفساد الإداري والمالي، والدعوة إلى سيادة القانون ووقف الفلتان الأمني وفوضى السلاح، وإعلاء استقلالية القضاء وسلطته. فالبيئة الأفضل لنمو الطبقة الوسطى واستقرارها تستدعي احترام رأس المال الثقافي (بمعنى رأس المال المعتمد على الاختصاص والتأهيل والتعليم) لا الاعتماد على الواسطة والمحسوبية، كما تعتمد على فرض سلطة القانون شرط منع التجاوزات على الأملاك الفردية، وشرط - وهو الأهم - التخطيط المستقبلي (لتعليم الأطفال، وللترقي الوظيفي، وللقيام باستثمارات صغيرة كشراء بيت أو شقة، والتوفير المصرفي وشراء بعض الأسهم...).

ساهمت الانتفاضة الثانية، بما قابلها من إجراءات إسرائيلية، في توسيع دائرة الحضور العسكري والإعلامي للتيار الإسلامي. وشهدت عودة حركة «فتح»، عبر كتائب الأقصى، إلى دور عسكري خارج دور السلطة. كما شهدت هذه الفترة تراجعاً في دور مؤسسات القضاء والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة نتيجة عودة الاحتلال الإسرائيلي المباشر، وتكثيف الحواجز والاغتيالات، وبناء جدار الفصل العنصري. وتركت هذه التطورات أثرها في عدة فئات من الطبقة الوسطى من حيث إضعاف ثقتها بالمستقبل وقدرتها على التخطيط له. كما أضعفت إحساسها بالأمان الوظيفي والأمن

الشخصي، والعودة، عند الفئات المتخصصة وخريجي الجامعات، إلى التفكير في الهجرة إلى الخارج بحثاً عن العمل أو من أجل الاستقرار الدائم.

تزايد قلق الطبقة الوسطى (وطبقات أُخرى بلا شك، وإن أخذت تعبيراً مختلفاً شيئاً ما) على المستقبل بعد وفاة الرئيس عرفات، ليهدأ قليلاً بعد انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية ببرنامج يقوم على التهدئة ووقف الانتفاضة والعودة إلى استراتيجيا المفاوضات ومحاولات السيطرة على الأجهزة الأمنية وتقليصها. لكن سرعان ما تلاشى هذا كله بفعل عدم اكتراث القيادة الإسرائيلية (ممثلة بحكومة شارون) لبرنامج الرئيس محمود عباس الذي انتُخب على أساسه، وإبقاء الباب مغلقاً أمام قيام دولة قابلة للحياة والاستمرار والتواصل الجغرافي، وتتمتع بدرجة مقبولة من السيادة الوطنية. وترافق هذا الإحباط السياسي مع تكاثر حالات «الفلتان الأمني» التي مصدرها خشية البعض من القيمين على الأجهزة الأمنية فقدان مواقع ومصالح تكونت في فترة سابقة.

(ج) الشعر والرواية وذائقة الطبقة الوسطى

يبدو أن الموقع الذي يحتله الشعر في الذائقة الثقافية لشرائح من الطبقة الوسطى الحديثة (الفلسطينية والعربية) يعود، ليس فقط إلى المكانة التي احتلها الشعر في الثقافة العربية وإلى تدريسه في المناهج الدراسية العربية، بل أساساً إلى قدرة الشعر، ربما أكثر من أي صنف أدبي آخر (باستثناء ربما الرواية التي ليس لها كعمل فني شكل قابل للإلقاء والمخاطبة المباشرة لجمهور مستمع)، على منح معنى لعالم ملتبس ومتغير وقلق، كما هو حال الوضع الفلسطيني بصورة خاصة، والوضع العربي بصورة عامة. ومن هنا تتأتى الوظيفة السياسية للشعر. فالصراع على إنتاج المعنى ومحاولات فرضه يتم في الحقل الثقافي، في حين أن الصراع في الحقل السياسي يدور فيما يتعلق بالهيمنة التي لا تستوي بلا سيادة رؤية معينة (أو منظومة من المعاني والقيم) من دون غيرها.

لاحظت الدراسة اهتمام شرائح من الطبقة الوسطى (العلمانية اليسارية والليبرالية بصورة رئيسية، والوطنية العامة بصورة ثانوية) بتعليم أطفالها تذوق الموسيقى وأشكال أُخرى من الفنون، وهو اهتمام مستند إلى سياسة قائمة على الاستثمار في التعليم، وبالتوجه، من جانب الفئات الوسطى والعليا من هذه الطبقة، إلى تعليم أبنائها في مدارس خاصة وفي الجامعات الأميركية والأوروبية.

(د) الطبقة الوسطى بين
تيار الليبرالية الجديدة وتيار الإسلام السياسي

تتصدر الدعوة إلى أسلمة المجتمع فئات من الطبقة الوسطى، وهي فئات ينحدر معظمها من جذور لاجئة وكادحة. وتتميز هذه الفئات باعتماد الإسلام كأيديولوجيا شمولية وكمصدر تشريع للمجتمع ككل. وهذه سمة لا تخص الطبقة الوسطى الفلسطينية فحسب، بل نجدها أيضاً في مجتمعات إسلامية أُخرى كإندونيسيا وغيرها. ويتباين مدى وطبيعة الأسلمة التي تطالب بها الطبقة الوسطى المتدينة (Taner & Young 1990, chapter 2). وهناك تباين، كما تظهر الدراسة عن الطبقة الوسطى الفلسطينية، بين ما يطالب به الإسلام السياسي وبين ما تدعو إليه فئات متدينة تديناً عاماً. وفي الوقت ذاته، نجد أن لغة «الحقوق» و«الحريات» و«سيادة القانون» و«فصل السلطات» و«الحكم الصالح» باتت رائجة بين شرائح الطبقة الوسطى، بما فيها الفئات ذات الاتجاهات الإسلامية في فلسطين وخارجها.

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي والنصف الأول من العقد الأول من القرن الجاري نمواً لتيارين في الفكر السياسي والاجتماعي السائد بين الطبقة الوسطى الفلسطينية لم يكن لهما وجود ملموس قبل ذلك: تيار يتبنى أفكار الليبرالية الجديدة ويجد لنفسه متنفساً في وزارات السلطة وفي مراكز أبحاث وجامعات، وفي المؤسسات الحديثة من القطاع الخاص التي ظهرت في التسعينيات من القرن الماضي. وهو تيار يقتبس رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدعوة إلى تنمية يقودها القطاع الخاص، وإلى الخصخصة و«تحرير» التجارة. ويجمع هذا التيار أيديولوجيا «تنموية» تلتف حولها - وتستمد منها «شرعية» في مخاطبة الممولين والمؤسسات الدولية - بيروقراطية السلطة، وممثلو القطاع الخاص، وشرائح من المنظمات غير الحكومية.

ويتمثل التيار الثاني في الفكر الإسلامي السياسي الذي يركز على أسلمة المجتمع وحل مشكلاته وفق تفسير أصولي لمصادر الإسلام الرئيسية. طبعاً هناك تيار يساري علماني بقي حاضراً، وإن أخذ مواقع دفاعية منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ولا يجد لنفسه منابر موحدة ولا أطراً تنظيمية جامعة. كما يبقى هناك تيار ليبرالي قومي شعبوي إسلامي تقليدي بدرجات متفاوتة نجده لدى بعض كوادر حركة «فتح» وفئات غير مسيّسة من الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى. لكن هناك من يرى تحولاً محافظاً بين صفوف الطبقة الوسطى، ويرى أن الجامعات باتت تنتج طبقة وسطى محافظة، خلافاً لما كان عليه الوضع قبل عقد التسعينيات من القرن الماضي.

(هـ) إشكالية موضعة المرأة طبقياً

هناك إشكالية في موضعة المرأة طبقياً؛ ففي العادة تصنف المرأة في طبقة زوجها أو والدها أو ولي أمرها، وخصوصاً في المجتمعات، كما في المجتمع الفلسطيني، حيث لا تعمل بأجر أو راتب إلاّ نسبة محدودة من النساء، وهي نسبة لا تتجاوز، في فلسطين، ثُمن القوة النشيطة اقتصادياً،[1] وحيث تشكل نسبة الأسر المعيشية التي ترئسها نساء نحو ١٠٪ من مجموع الأسر. في الوقت نفسه نجد أن نسبة عالية من النساء العاملات في القطاع الاقتصادي المنظم تعمل في مهن طبقة وسطى (تعليم، تمريض، أعمال سكرتاريا...)، الأمر الذي لا يعطي صورة واقعية للواقع المهني والطبقي الفعلي للمرأة. لهذه الاعتبارات وغيرها، قد يتباين الوعي الطبقي بين النساء عن مثيله عند الرجال. وهو موضوع يحتاج إلى بحث منهجي. نعرف أن النساء، كما الرجال، يتوحدن على قضايا التحرر الوطني وضد العدوان الخارجي، لكن هل تتوحد النساء على قضايا اجتماعية بغض النظر عن موقعهن الطبقي، وعن أي نوع من القضايا، وعبر أية آليات يتم ذلك؟ هل جرى، أو يجري، أسلمة لشريحة نسائية واسعة من الطبقة الوسطى كما يبدو من انتشار استعمال اللباس الإسلامي «الرسمي»، ومن ارتفاع نسبة النساء المؤيدات للتيار الإسلامي مقارنة بالرجال، وما هو تأثير ذلك في الوعي الوطني وفي الوعي الطبقي؟ وهل يجعلهن هذا، كما هو الحال في التجمعات النسائية ذات التوجهات المسيحية في أميركا الشمالية، أكثر ميلاً إلى تأييد القوى المحافظة؟ هل تأييد التيار الإسلامي بين النساء الفلسطينيات هو تأييد احتجاجي ضد بعض ممارسات السلطة، وبالتالي تأييد عرضي، أم هو تأييد ناتج من تكوين فكري وسياسي يتصل بواقع المرأة في المجتمع الفلسطيني؟ هذه بعض الأسئلة التي تبحث عن أجوبة.

(و) تباين مفهوم الديمقراطية بحسب الطبقة والشريحة الاجتماعية

لم تبرز الديمقراطية كقضية في الخطاب السياسي الفلسطيني إلاّ بعد قيام سلطة وطنية على إقليمها. فاهتمام الطبقات الاجتماعية أو شرائح معينة منها بالتحول الديمقراطي والإصلاح والتنمية وحقوق الإنسان أو بقضايا أُخرى كالبيئة والنوع الاجتماعي، يحتاج إلى وضعه في سياق لحظته السياسية، واستكشاف المعاني والأهداف التي تريدها الطبقات والفئات الاجتماعية من استدعاء الديمقراطية، ومفهومها لها. إن فهم هذه الحقيقة ضروري لفهم لماذا بقيت مأسسة الديمقراطية موضوعاً

إشكالياً على الرغم من رفع شعار الديمقراطية من مختلف القوى السياسية ومن معظم قوى المجتمع المدني الأخرى. فشعار «الديمقراطية» لم يكن يعني الشيء نفسه للشرائح الرئيسية للطبقة الوسطى (العاملة في القطاع العام، وفي القطاع الخاص، وفي المنظمات غير الحكومية، وفي الأحزاب السياسية). وهو لا يعني الشيء ذاته للعمال الفلسطينيين، ولا الشيء نفسه لأصحاب رؤوس الأموال. وهو لا يعني الشيء نفسه لليسار أو التيار الإسلامي أو الحزب الحاكم.

الهوامش

(١) تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ١٢٪ من النساء البالغات ١٢ عاماً فما فوق هن ضمن القوى العاملة، وأن نحو ٧٠٪ من الرجال في العمر نفسه هم ضمن قوة العمل. ويعزى هذا التدني في المشاركة في قوة العمل المدفوعة الأجر إلى ظواهر الزواج المبكر، والخصوبة المرتفعة، والتقاليد المقيدة لحرية حركة المرأة، بالإضافة إلى قلة فرص العمل. كما تشير المعطيات نفسها إلى أن أعوام الانتفاضة الثانية شهدت تزايداً في نسبة النساء العاملات بلا أجر (لدى الأسرة)، إذ وصلت إلى ٣٢,٥٪ في سنة ٢٠٠٣ مقارنة بنسبة ٢٩٪ في سنة ٢٠٠٢، ونسبة ٢٧٪ في سنة ٢٠٠١ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المرأة والرجل في فلسطين في أرقام»، رام الله، ٢٠٠٤).

الملاحق

الملحق أ

جدول ١: المدن الفلسطينية بحسب توزع الفئات الاجتماعية (الطبقية) الرئيسية وفق نتائج التعداد العام للسكان للعام ١٩٩٧ (بالنسب المئوية من مجموع القوى النشيطة اقتصادياً من الإناث والذكور)

المدينة	طبقة وسطى حديثة	بورجوازية صغيرة (حرفيون)	طبقة عاملة (ماهرة وغير ماهرة)	عاملون في الخدمات، الباعة في المحلات والأسواق*
نابلس	٣٠٪	٣٢٪	١٨٪	٢٠٪
الخليل	١٧٪	٣١,٥٪	٣٣,٥٪	١٧٪
رام الله	٤٦٪	١٨٪	١٤٪	١٨٪
البيرة	٤٥٪	١٩٪	١٦٪	١٩٪
بيت لحم	٢٩٪	٢٤٪	٢٥٪	٢١٪
جنين	٢٤٪	١٩٪	٢٦٪	٣١٪
طولكرم	٢٨٪	٢٦٪	٢٦٪	٢٠٪
قلقيلية	١٦٪	٢٣٪	٤١٪	١٩٪
مدينة غزة	٢٢٪	٢٨٪	٢٩٪	٢١٪
خان يونس	٢١٪	١٥٪	٤٢,٥٪	٢١٪
رفح	١٩٪	١١٪	٥١٪	١٨٪
دير البلح	٢٣٪	١٠٪	٤٤٪	٢٢٪
جباليا	١٨٪	١٧٪	٤٥٪	١٩٪

* موزعة بين فئات عمالية كادحة وبورجوازية صغيرة، وقلة من الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى.

جدول ١ - ١: التوزع المهني للقوى العاملة (النشيطة اقتصادياً) في مدن نابلس والخليل ورام الله والبيرة، وفق التعداد العام للسكان في نهاية العام ١٩٩٧ (بالنسب المئوية)

المهنة/ المدينة	نابلس	الخليل	رام الله	البيرة
وظائف طبقة وسطى حديثة*	٪٢٩,٦	٪١٦,٨	٪٤٥,٩	٪٤٤,٦
عمل في الخدمات والبيع	٪١٩,٨	٪١٦,٩	٪٢١,٢	٪١٨,٦
عمل يدوي ماهر وغير ماهر**	٪١٨,٦	٪٣٣,٥	٪١٣,٨	٪١٦,٣
عمل حرفي	٪٣١,٦	٪٣١,٥	٪١٨,٤	٪١٩,٢
غير مبين***	٪٠,٤	٪١,٢	٪٠,٧	٪١,٢
مجموع القوى العاملة النشيطة اقتصادياً	**٢٨,٩١١**	**٢٧,٢٧٦**	**٥٤٩٣**	**٧٥٨٥**

* تشمل: الفئة الأولى من هذه الوظائف: المشرعين وموظفي الإدارة العليا. الفئة الثانية: المتخصصين. الفئة الثالثة: الفنيين والمتخصصين المساعدين. الفئة الرابعة: الكتبة.

** تشمل: العمال المهرة في الزراعة والصيد، ومشغلي الآلات ومجمعيها، والعاملين في المهن الأولية.

*** من المرجح أن تتضمن هذه الفئة أفراداً من الرأسماليين، كما قد يكون بعضهم قد صنف ضمن الفئة الأولى أو الثانية، لكن تبقى نسبهم ضئيلة جداً.

بلغت نسبة النساء المشاركات في قوة العمل ١٥,٤٪ في مدينة نابلس، و٧,٥٪ في مدينة الخليل، و٢٤,٧٪ في مدينة رام الله، و٢٠,٩٪ في مدينة البيرة. وشكلت النساء في مدينة نابلس ما يعادل ٤١,١٪ من مجموع الطبقة الوسطى الحديثة، وبلغت النسبة ٣٤,٣٪ في مدينة الخليل، و٤٥٪ في مدينة رام الله، و٤٠٪ في مدينة البيرة. وبلغت نسبة النساء في الفئتين الثالثة والرابعة من شرائح الطبقة الوسطى في مدينة نابلس ٥٩٪ من مجموع النساء في هذه الطبقة، وبلغت ٦٠٪ في مدينة الخليل، و٥٦,٧٪ في مدينة رام الله، و٤٩,٤٪ في البيرة.

جدول ١ - ٢: التوزع المهني للقوى العاملة (النشيطة اقتصادياً) في مدن بيت لحم وجنين وطولكرم وقلقيلية، وفق التعداد العام للسكان في نهاية العام ١٩٩٧ (بالنسب المئوية)

المهنة/ المدينة	بيت لحم	جنين	طولكرم	قلقيلية
وظائف طبقة وسطى حديثة*	٪٢٨,٦	٪٢٤,١	٪٢٧,٩	٪١٦,٢
عمل في الخدمات والبيع	٪٢٠,٨	٪٣٠,٨	٪٢٠,٠	٪١٨,٦
عمل يدوي ماهر وغير ماهر**	٪٢٥,٤	٪٢٥,٨	٪٢٥,٧	٪٤١,١
عمل حرفي	٪٢٤,١	٪١٨,٦	٪٢٦,١	٪٢٣,٢
غير مبين***	٪١,١	٪٠,٦	٪٠,٣	٪٠,٩
مجموع القوى العاملة النشيطة اقتصادياً	٦٠١٧	٧٠٤٠	٨٧٤٦	٧٤٩١

* تشمل: الفئة الأولى من هذه الوظائف: المشرعين وموظفي الإدارة العليا. الفئة الثانية: المتخصصين. الفئة الثالثة: الفنيين والمتخصصين المساعدين. الفئة الرابعة: الكتبة.

** تشمل: العمال المهرة في الزراعة والصيد، ومشغلي الآلات ومجمعيها، والعاملين في المهن الأولية.

*** من المرجح أن تتضمن هذه الفئة أفراداً من الرأسماليين، كما قد يكون بعضهم قد صنف ضمن الفئة الأولى أو الثانية، لكن تبقى نسبهم ضئيلة جداً.

بلغت نسبة النساء المشاركات في قوة العمل في مدينة بيت لحم ١٦,٤٪، وبلغت ١٤,٧٪ في مدينة جنين، و١٧,٠٪ في مدينة طولكرم، و١٢,٣٪ في مدينة قلقيلية. وشكلت النساء في مدينة بيت لحم ما يعادل ٣٨,٧٪ من مجموع الطبقة الوسطى الحديثة، وبلغت النسبة في مدينة جنين ٤٢,٤٪، وفي مدينة طولكرم ٣٨,٥٪، وفي مدينة قلقيلية ٣٧,٣٪. وبلغت نسبة النساء في الفئتين الثالثة والرابعة من شرائح الطبقة الوسطى في مدينة بيت لحم ٦٢,٥٪ من مجموع النساء في هذه الطبقة، وما يعادل ٦٠٪ في مدينة جنين، وما يعادل ٦١,٣٪ في مدينة طولكرم، وما نسبته ٦٥,٥٪ في مدينة قلقيلية.

جدول ١ - ٣: التوزع المهني للقوى العاملة (النشيطة اقتصادياً) في مدن غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا، وفق التعداد العام للسكان في نهاية العام ١٩٩٧ (بالنسب المئوية)

المهنة/ المدينة	غزة	خان يونس	رفح	دير البلح	جباليا
وظائف طبقة وسطى حديثة*	٪٢١,٧	٪٢١,١	٪١٩,٢	٪٢٣,٤	٪١٨,٠
عمل في الخدمات والبيع	٪٢٠,٩	٪٢٠,٦	٪١٧,٦	٪٢٢,٠	٪١٩,٣
عمل يدوي ماهر وغير ماهر**	٪٢٨,٩	٪٤٢,٥	٪٥١,٤	٪٤٣,٩	٪٤٥,٠
عمل حرفي	٪٢٧,٨	٪١٥,٣	٪١١,٢	٪٩,٨	٪١٧,٣
غير مبين***	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٦	٪٠,٩	٪٠,٣
مجموع القوى العاملة النشيطة اقتصادياً	**٥٥,٨٤٩**	**١٥,٠٨١**	**٨٤١٩**	**٥٨٦٥**	**٩٥٨٧**

* تشمل: الفئة الأولى من هذه الوظائف: المشرعين وموظفي الإدارة العليا. الفئة الثانية: المتخصصين. الفئة الثالثة: الفنيين والمتخصصين المساعدين. الفئة الرابعة: الكتبة.

** تشمل: العمال المهرة في الزراعة والصيد، ومشغلي الآلات ومجمعيها، والعاملين في المهن الأولية.

*** من المرجح أن تتضمن هذه الفئة أفراداً من الرأسماليين، كما قد يكون بعضهم قد صنف ضمن الفئة الأولى أو الثانية، لكن تبقى نسبهم ضئيلة جداً.

بلغت نسبة النساء المشاركات في قوة العمل في مدينة غزة ٦,٩٪، وبلغت ٦,٩٪ في مدينة خان يونس، و٥,٢٪ في مدينة رفح، و٩,٧٪ في مدينة دير البلح، و٥,٨٪ في جباليا. وشكلت النساء في مدينة غزة ما يعادل ٢٧٪ من مجموع الطبقة الوسطى الحديثة، وبلغت النسبة في مدينة خان يونس ٢٧,٣٪، وفي مدينة رفح ٢٣,٣٪، وفي مدينة دير البلح ٣٥,٧٪، و٢٥,٣٪ في جباليا. وبلغت نسبة النساء في الفئتين الثالثة والرابعة من شرائح الطبقة الوسطى في مدينة غزة ٦٣,٧٪ من مجموع النساء في هذه الطبقة، وما يعادل ٦٦,٢٪ في مدينة خان يونس، وما يعادل ٦٥,٦٪ في مدينة رفح، وما نسبته ٧٢,٧٪ في مدينة دير البلح، وعادلت ٦٨,٣٪ في جباليا.

جدول ١ - ٤: التوزع المهني بحسب نوع التجمع السكاني (نهاية العام ١٩٩٧) في الضفة الغربية وقطاع غزة (٪)

نوع المهنة	حضر[٣]	ريف	مخيمات	المجموع
وظائف طبقة وسطى حديثة[١]	٪٢٢,٣	٪١٤,٠	٪٢٢,١	٪١٩,٢
يعملون/ يعملن في الخدمات والبيع	٪١٨,٤	٪١١,٤	٪٢١,١	٪١٦,٥
عمال/ عاملات مهرة وغير مهرة[٢]	٪٣٥,١	٪٥١,٦	٪٣٥,١	٪٤٠,٥
حرفيون/ حرفيات	٪٢٣,٣	٪٢٢,١	٪٢١,١	٪٢٢,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية»، إعداد خليل مطاوع عمرو ود. عثمان شركس، تموز/يوليو ٢٠٠٣ (مشتقة من الجدول ١٦، ص ٤٧).

(١) تشمل: الفئة الأولى من هذه الوظائف: المشرعين وموظفي الإدارة العليا. الفئة الثانية: المتخصصين. الفئة الثالثة: الفنيين والمتخصصين المساعدين. الفئة الرابعة: الكتبة.

(٢) تشمل: العمال المهرة في الزراعة والصيد، ومشغلي الآلات ومجمعيها، والعاملين في المهن الأولية.

(٣) يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التجمع الحضري كالتالي: كل تجمع يبلغ عدد سكانه ١٠ آلاف نسمة أو أكثر، وجميع مراكز المحافظات بغض النظر عن حجمها، وجميع التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها ما بين ٤٠٠٠ و١٠,٠٠٠ نسمة، شريطة أن يتوفر فيها ٤ عناصر من التالي: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، مركز صحي بدوام كامل لطبيب مدة الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة.

جدول ١ – ٥: مصادر الدخل في الأراضي الفلسطينية في الربع الأول من العام ٢٠٠٤ (٪)

مصادر الدخل الرئيسية	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
قطاع خاص	٪٣١,٨	٪٣٤,١	٪٢٧,٢
قطاع عام (حكومي)	٪١٨,٣	٪١٢,٨	٪٢٩,٢
مشاريع الأسرة	٪١٢,١	٪١٢,٨	٪١٠,٦
العمل في إسرائيل والمستعمرات	٪٧,٩	٪٩,٢	٪٥,٣
تحويلات من الداخل	٪٣,٤	...	...
تحويلات من الخارج	٪١,٩	...	...
مساعدات اجتماعية	٪٦,٥	...	...
زراعة وتربية حيوان	٪٥,٨	...	...
مصادر أُخرى	٪١٢,٣	...	...

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني»، الربع الأول ٢٠٠٤، رام الله، فلسطين، ص ١٧ و١٨.

ملحوظة: تنحصر مصادر دخل الطبقة الوسطى، أساساً، في القطاعين الخاص والعام، وإن كان هذان القطاعان يشكلان مصدر دخل لفئات عمالية وبورجوازية صغيرة، ومصدر استثمار لفئات رأسمالية (في القطاع الخاص تحديداً).

جدول ١ - ٦: توزع العاملين/ العاملات في الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب القطاع
(أواخر العام ١٩٩٧)

القطاع	النسبة المئوية
عمل/ ت في القطاع الخاص الوطني	٪٤١,١
عمل/ ت في القطاع الخاص الأجنبي	٪١٨,١
عمل/ ت في القطاع الحكومي الوطني	٪٢٠,٠
عمل/ ت في القطاع الحكومي الأجنبي	٪٢,٠
عمل/ ت في هيئة أو جمعية خيرية	٪٠,٨
عمل/ ت خارج المنشآت	٪١٥,٧
غير مبين	٪٠,٤

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص»، إعداد د. ماجد صبيح ومامون أبو عليا، آب/ أغسطس ٢٠٠٢، ص ٩.

ملحوظة: القطاع الحكومي الوطني مصدر رئيسي لعمل الطبقة الوسطى، كما هو القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وإن وفر هذا مجالات عمل ونشاط لفئات عمالية ورأسمالية.

جدول ١ - ٧: العلاقة بسوق العمل بحسب نوع التجمع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة (العام ١٩٩٧)

نوع التجمع	صاحب/ة عمل	يعمل/ تعمل لحسابه/ ها	مستخدم/ة بأجر أو راتب	يعمل/ تعمل لدى الأسرة بدون أجر	أُخرى وغير مبين
حضر	٧,٣٪	١٥,٣٪	٧٣,٦٪	٢,٥٪	١,٢٪
ريف	٤,٠٪	١٦,٢٪	٧٤٪	٤,٦٪	١,٣٪
مخيمات	٣,٢٪	١١,٧٪	٨٣,١٪	١,٠٪	١,٠٪
المجموع	٥,٦٪	١٥,١٪	٧٥,١٪	٣,٠٪	١,٣٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية»، إعداد خليل مطاوع عمرو ود. عثمان شركس، تموز/ يوليو ٢٠٠٣ (مشتقة من الجدول ١٥، ص ٤٦).

ملحوظة: تشمل فئة أصحاب العمل فئات بورجوازية صغيرة (كصاحب/ة مشغل صغير) وتشمل فئات رأسمالية تستخدم عمل الآخرين وتوظف لذلك رأس مال كبير الحجم نسبياً، والفئة الأخيرة صغيرة العدد بطبيعة الحال. الطبقة الوسطى توجد ضمن المستخدمين بأجر أو راتب (وهم مستخدمون براتب في وظائف حكومية أو في القطاع الخاص أو في منظمات غير حكومية أو متفرغون في أحزاب سياسية)، وضمن فئة العاملين لحسابهم الخاص (كالطبيب أو المهندس أو المحامي).

جدول ١ - ٨: العلاقة بسوق العمل في الأراضي الفلسطينية بحسب المنطقة (الربع الثاني ٢٠٠٤)

المنطقة	صاحب/ة عمل	يعمل/ تعمل لحسابه/ ها	مستخدم/ة بأجر أو راتب	يعمل/ تعمل لدى الأسرة بدون أجر
الضفة الغربية	٥,٤٪	٢٨,٣٪	٥٥,١٪	١١,٢٪
قطاع غزة	١,٨٪	٢٢,٩٪	٦٥,٢٪	١٠,١٪
مجموع الأراضي	٤,٤٪	٢٦,٩٪	٥٧,٨٪	١٠,٩٪

المصدر: PCBS, Labour Force Survey, April-June 2004. Press Conference on results, 29/07/2004. Ramallah, Palestine.

جدول ١ – ٩: متوسط حجم الأسرة بحسب التجمع السكاني في الضفة الغربية وقطاع غزة (نهاية العام ١٩٩٧)

المنطقة	حضر	ريف	مخيم
الضفة الغربية	٥,٩	٦,٣	٦,٠
قطاع غزة	٧,٤	٦,٦	٦,٨
الأراضي الفلسطينية	٦,٤	٦,٣	٦,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية»، إعداد خليل مطاوع عمرو ود. عثمان شركس، تموز/يوليو ٢٠٠٣ (مشتقة من الجدول ٣٢، ص ٧٣).

ملحوظة: تميل الطبقة الوسطى بصورة عامة إلى التشكل في أسر صغيرة الحجم نسبياً (من ٣ إلى ٥ أفراد)، لكن هذا لا يلغي وجود أسر طبقة وسطى كبيرة الحجم.

* * *

جدول ٢: نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) المنتسبين إلى مؤسسات ثقافية
بحسب نوع المؤسسة والجنس والمنطقة (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)

نوع المؤسسة	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ناد رياضي	٪١١,٣	٪٠,٦	٪١٠,٧	٪٠,٦	٪١٢,٤	٪٠,٧
ناد ثقافي	٪٤,٥	٪١,٤	٪٤,٠	٪١,٤	٪٥,٥	٪١,٤
مكتبة عامة	٪٤,٣	٪٢,٨	٪٤,٠	٪٣,١	٪٤,٨	٪٢,٢
جمعية خيرية	٪٤,٧	٪١,٣	٪٣,٧	٪١,٤	٪٦,٥	٪١,١
نقابة	٪٩,٢	٪١,١	٪٥,١	٪٠,٨	٪١٧,٠	٪١,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الواقع الثقافي في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠»، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، رام الله، فلسطين (الجدول ٤٢، ص ٧٢).

بلغت نسبة الانتساب لمؤسسات ثقافية في صيف العام ٢٠٠٤ كما يلي: ناد رياضي: ٦,٨٪ (٨,٥٪ في الضفة الغربية، و٣,٩٪ في قطاع غزة). ناد ثقافي: ٣,٢٪ (٣,٨٪ في الضفة الغربية، و٢,٠٪ في قطاع غزة). مكتبة عامة: ٤,٤٪ (٥,٨٪ في الضفة الغربية، و٢,٠٪ في قطاع غزة). جمعية خيرية: ٣,٩٪ (٣,٦٪ في الضفة الغربية، و٤,٤٪ في قطاع غزة).

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح الكومبيوتر والإنترنت والهاتف النقال، ٢٠٠٤»، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رام الله، فلسطين.

ملحوظة: الانتساب إلى النوادي الثقافية والمكتبات العامة والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية والارتباط بالإنترنت وقراءة الصحف والمجلات سمة نجدها بين فئات الطبقة الوسطى (وتحديداً عند الإناث) أكثر من الفئات الأخرى، وذلك لارتباطها، إلى حد ملموس، بالمستوى التعليمي وبالتركيز على التعليم والاهتمام بالثقافة.

جدول ٢ - ١: نسبة الأفراد (١٨ سنة فأكثر) بحسب استخدام وسائل الإعلام والجنس والمنطقة (٢٠٠٠)

نوع النشاط	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
يقرأ/ تقرأ الصحف اليومية	٪٥٣,٦	٪٣٧,٧	٪٥٩,٥	٪٤٤,٧	٪٤١,٦	٪٢٣,٨
يستمع/ تستمع للراديو	٪٦٩,٦	٪٦٥,٤	٪٧١,٨	٪٦٧,٩	٪٦٥,٥	٪٦٠,٧
يستخدم/ تستخدم الإنترنت	٪٧,٩	٪٢,٨	٪٧,٧	٪٣,٧	٪٨,٤	٪١,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الواقع الثقافي في الأراضي الفلسطينية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠»، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، رام الله، فلسطين (الجدول ٢، ص ٣٢).

وبحسب المسح ذاته، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي امتلكت في سنة ٢٠٠٠ هاتفاً نقالاً ٤٣,٧٪ (٥١٪ في الضفة الغربية، و٢٩,٨٪ في قطاع غزة)، والتي امتلكت كومبيوتر ١٠,٨٪ (١١,٤٪ في الضفة الغربية، و٩,٦٪ في غزة).

جدول ٢ - ٢: نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) الذي يمارسون أنشطة ثقافية بحسب نوع النشاط والمنطقة (صيف ٢٠٠٤)

نوع النشاط	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الكتابة	٪١٤,١	٪١٤,٥	٪١٣,٥
العزف على آلة موسيقية	٪٤,٦	٪٥,٩	٪٢,٤
المشاركة في نشاطات جمعيات أو نواد	٪٢٠,٢	٪٢٠,٥	٪١٩,٥
المشاركة في ألعاب رياضية	٪٢٢,٢	٪٢٠,١	٪٢٥,٧
المشاركة في فرق رقص وموسيقى	٪٥,٢	٪٦,٤	٪٢,٩
حضور ندوات ومحاضرات عامة	٪٢٥,١	٪٢٠,٦	٪٣٣,٣
الغناء في فرق	٪٤,٦	٪٥,١	٪٣,٦
الرسم	٪١٩,٤	٪١٧,٦	٪٢٢,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح الكومبيوتر والإنترنت والهاتف النقال»، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، رام الله، فلسطين.

ملحوظة: تبرز ممارسة نشاط ثقافي أكثر بين أسر الطبقة الوسطى لعدة اعتبارات، وردت في نص البحث (منها ما له علاقة بالإمكانات، ومنها ما له علاقة بالاستثمار في التعليم كرأس مال رئيسي، ومنها ما له علاقة بتثبيت مكانة اجتماعية).

الملحق ب

(١) معطيات عن القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة ١٩٩٧ (وفق نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت). بلغت نسبة الأفراد النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية، وفق التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ما نسبته ٤٣,٣٪ من مجموع الأفراد في سن ١٥ عاماً فأكثر. وتوزعت هذه النسبة بواقع ٤٥,٢٪ في الضفة الغربية، و٤٠,٠٪ في قطاع غزة.

جدول ١ - ١: توزع الأفراد النشيطين اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية بحسب عدد سنوات الدراسة (نهاية العام ١٩٩٧)

لم يدرس/ تدرس أبداً	(٤,٥٪)
١ - ٦ سنوات	(٢٢,٠٪)
٧ - ٩ سنوات	(٢٤,١٪)
١٠ - ١٢ سنة	(٢٧,٠٪)
أتم ١٣ سنة دراسية فأكثر	(٢٢,٣٪)
غير مبين	(٠,١٪)

جدول ١ - ٢: توزع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية بحسب العلاقة بسوق العمل (نهاية العام ١٩٩٧)

صاحب/ة عمل	(٥,٩٪)
موظف/ة أو مستخدم/ة بأجر	(٧٥,١٪)
يعمل/ تعمل لحسابه/ها	(١٥,٥٪)
يعمل/ تعمل لدى الأسرة دون أجر	(٣,٠٪)
أخرى	(٠,٢٪)
غير مبين	(٠,٣٪)

جدول ١ - ٣: توزع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية
بحسب مكان العمل (في العام ١٩٩٧)

(٪٥١,٩)	عملوا/ عملن في الضفة الغربية
(٪٢٥,٨)	عملوا/ عملن في قطاع غزة
(٪١٩,٦)	عملوا/ عملن في إسرائيل
(٪٢,٢)	عملوا/ عملن في المستعمرات
(٪٠,٥)	غير مبين

جدول ١ - ٤: توزع المشتغلين في الأراضي الفلسطينية
بحسب النشاط الاقتصادي (نهاية العام ١٩٩٧)

(٪١٠,١)	عملوا/ عملن في الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك
(٪١٥,٦)	عملوا/ عملن في التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية
(٪٢٤,٩)	عملوا/ عملن في الإنشاءات وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه
(٪١٥,٦)	عملوا/ عملن في تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
(٪٥,٣)	عملوا/ عملن في النقل والتخزين والاتصالات والوساطة المالية
(٪٢٨,١)	عملوا/ عملن في الخدمات والفروع الأخرى
(٪٠,٤)	غير مبين

جدول ١ - ٥: توزع المشتغلين/ المشتغلات في الأراضي الفلسطينية
بحسب المهنة (نهاية العام ١٩٩٧)

(٪٢,٦)	مشرعون وموظفو إدارة عليا[١]
(٪١٧,٦)	متخصصون وفنيون ومتخصصون مساعدون وكتبة
(٪١٧,٥)	عاملون في الخدمات وباعة في المحلات التجارية والأسواق
(٪٥,٩)	عمال مهرة في الزراعة وصيد الأسماك
(٪٢٢,٩)	عاملون في الحرف وما إليها من المهن
(٪٧,٧)	مشغلو آلات ومجمعوها
(٪٢٥,٦)	عمال في المهن الأولية المساعدة
(٪٠,٢)	غير مبين

(١) تشمل فئة المشرعين، وموظفي الإدارة العليا، والمديرين، والمشتغلين أو العاطلين عن العمل الذين سبق لهم العمل في مهن سن القوانين التشريعية، وموظفي الإدارة العليا الحكوميين، والرؤساء التقليديين، ورؤساء القرى، وموظفي الإدارة العليا في المنظمات ذات الاهتمامات الخاصة مثل موظفي الإدارة العليا في الأحزاب والمنظمات السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الإنسانية. كما تشمل هذه الفئة مديري الإدارة المشتركة أو المؤسسات التضامنية، سواء المديرين العامين أو مديري الإنتاج ودوائر العمليات، سواء أكانوا يديرون هذه المؤسسات لحسابهم الخاص أم لحساب المالك.

جدول ١ – ٦: توزع المشتغلين/ المشتغلات في الأراضي الفلسطينية بحسب القطاع (نهاية العام ١٩٩٧)

خاص وطني	(٪٤١,٥)
خاص أجنبي	(٪١٧,٧)
حكومة وطنية	(٪٢٠,٢)
حكومة أجنبية	(٪١,٥)
هيئة أو جمعية خيرية	(٪٠,٨)
وكالة غوث	(٪١,٨)
هيئة دولية	(٪٠,١)
خارج المنشآت	(٪١٥,٩)
غير مبين	(٪٠,٥)

ملحوظة: الجداول أعلاه مأخوذة من: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – ١٩٩٧، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية»، تموز/يوليو ٢٠٠٠، رام الله، فلسطين.

* * *

(٢) معطيات عن توزع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية بحسب فئات حجم القوة العاملة والملكية

جدول ٢ – ١: توزع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية التي يقل حجم العاملين فيها عن خمسة أشخاص بحسب المحافظة (نهاية العام ١٩٩٧)

المحافظة	المجموع	عدد العاملين أربعة فما دون	النسبة المئوية
بيت لحم	٤٥٩٣	٣٩٦٨	٪٨٦,٤
الخليل	١١,٧٢٢	١٠,٦١٢	٪٩٠,٥
جنين	٧٥٨٤	٧١٨٢	٪٩٤,٧
طوباس	٧٢٢	٦٩٣	٪٩٦,٠
طولكرم	٤٧٩٩	٤٤٦٧	٪٩٣,١
قلقيلية	٢٣٦٦	٢١٩٣	٪٩٢,٧
سلفيت	١٢٣٤	١١٤٢	٪٩٢,٥
نابلس	١٠,٤٧٥	٩٣٩١	٪٨٩,٦
رام الله والبيرة	٧٢٧٩	٦٤٥٩	٪٨٨,٧
القدس	٢٩٩٤	٢٦٩١	٪٨٨,٩

أريحا	٦٩٩	٦٣٢	٪٩٠,٤
شمال غزة	٣١٣٥	٢٨٤٥	٪٩٠,٧
غزة	١٠,٣٩٩	٩١٦٣	٪٨٨,١
دير البلح	٢٦١٦	٢٤٦٤	٪٩٤,٢
خان يونس	٣٩٠٨	٣٦٥٤	٪٩٣,٥
رفح	٢٤٣٧	٢٣٠٧	٪٩٤,٧
مجموع باقي الضفة الغربية	٥٤,٤٦٧	٤٩,٤٣٠	٪٩٠,٧
مجموع قطاع غزة	٢٢,٤٩٥	٢٠,٤٣٢	٪٩٠,٨

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «تقرير المنشآت»، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رام الله.
ملحوظة: يشير الجدول، بشكل ما، إلى غلبة رأس المال الصغير (البورجوازية الصغيرة) على التركيبة الرأسمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى ضعف التكوين الرأسمالي الكبير، حتى فترة قريبة جداً.

جدول ٢ - ٢: عدد المنشآت العاملة بحسب الملكية في الأراضي الفلسطينية (نهاية العام ١٩٩٧)

ملكية المنشأة	في باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	٪ من المجموع الكلي
وطنية خاصة	٥٤,٢٠٣	٢٢,٤٢٨	٧٦,٦٣١	٪٩٣,١
حكومية مركزية	٣١٩٨	١٠٤٤	٤٢٤٢	٪٥,٢
سلطة محلية	٤٥٣	١٣٥	٥٨٨	٪٠,٧
خاص أجنبي	٢٦٢	٦٢	٣٢٤	٪٠,٤
وكالة غوث	١٨١	١٩٩	٣٨٠	٪٠,٥
هيئة دولية	٣٩	٣٥	٧٤	٪٠,٠٩
حكومية أجنبية	٣٨	٢١	٥٩	٪٠,٠٧
المجموع الكلي	**٥٨,٣٧٤**	**٢٣,٩٢٤**	**٨٢,٢٩٨**	٪١٠٠

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «تقرير المنشآت»، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رام الله.
ملحوظة: يشير الجدول إلى أن استثمار رأس المال الأجنبي المباشر في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة كان محدوداً في نهاية التسعينيات. ولم يحدث تغيير في الوضع خلال الانتفاضة الثانية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - أوائل سنة ٢٠٠٥).

جدول ٢ - ٣: توزع المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية بحسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة (نهاية العام ١٩٩٧)

نوع نشاط المنشأة	٪ من مجموع النشاط الاقتصادي	نسبة المنشآت الصغيرة جداً من المجموع[1]
الزراعة	٪٧,٩	٪٩٨,٠
التعدين والمحاجر	٪٠,٥	٪٥٠,٦
الإنشاءات	٪٠,٧	٪٦٢,٣
تجار الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	٪٥١,٥	٪٩٦,٩
الفنادق والمطاعم	٪٣,٤	٪٩٣,٢
النقل والتخزين والاتصالات	٪٠,٩	٪٨٠,٣
الوساطة المالية	٪٠,٨	٪٧٦,٧
الأنشطة العقارية والإيجارية	٪٣,٦	٪٩٠,٧
التعليم	٪١,٧	٪٦١,٧
الصحة والعمل الاجتماعي	٪٣,٩	٪٨٨,١
الخدمة الاجتماعية والشخصية	٪٤,٦	٪٩١,٩
المجموع (العدد)	٧٦,٩٦٢	٦٩,٨٦٢

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، «تقرير المنشآت»، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، رام الله.

(١) المنشآت الصغيرة جداً هي المنشآت التي تستخدم أربعة أشخاص فأقل. وشكلت المؤسسات التي توظف ٢٠ موظفاً فما فوق في نهاية العام ١٩٩٧ ما يعادل ٧٦٨ (موزعة كالتالي: من ٢٠ - ٤٩ = ٦١٨ منشأة حكومية، ومن ٥٠ - ٩٩ = ١٠٣ منشآت، وما فوق ١٠٠ موظف = ٤٧ منشأة. من المنشآت التي تستخدم ٢٠ شخصاً فما فوق كان ٨٨ منها في التعليم (معاهد وجامعات)، و٨١ في قطاع الصحة والتعليم (مستشفيات وعيادات)، و٥٨ في قطاع الوساطة المالية (بنوك)، و٤١ في الإنشاءات، و٢٧ في النقل والتخزين والاتصالات، و٢١ في الفنادق والمطاعم، وتوزع الباقي على الأنشطة الأخرى. بتعبير آخر: أكبر عدد من المنشآت التي توظف ٢٠ فأكثر، تستخدم أفراداً من الطبقة الوسطى (تعليم، مستشفيات، بنوك، ..).

ملحوظة: يشير الجدول مرة أخرى إلى هيمنة رأس المال الصغير على اقتصادات الضفة والقطاع، وضعف القطاع الإنتاجي في هذه الاقتصادات، وهو أمر ينعكس على العلاقة بين الطبقات الاجتماعية وعلى سماتها التنظيمية والثقافية والسياسية.

الملحق ج

النشرات التي تصدر في الأراضي الفلسطينية وتوزع مع صحيفة «الأيام» (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)

ما يلي قائمة بالنشرات التي تصدرها هيئات فلسطينية مختصة (٣٠ نشرة)، وتوزع مع صحيفة «الأيام» (كما أحصاها المؤلف، ولذا فقد تكون غير كاملة، كما لا تشمل النشرات التي لا توزع مع الصحيفة المذكورة مثل، وعلى سبيل المثال فقط، «صوت الشباب الفلسطيني» التي صدر منها ٣٣ عدداً حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤). بعضها يصدر بصورة منتظمة، وبعضها بصورة متقطعة، وبعضها في المناسبات (مرتبة عشوائياً):

- «**آفاق برلمانية**»، تصدر عن «مواطن»، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (رام الله).
- «**البيدر**»، ملحق يصدر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بير زيت.
- «**صوت النساء**»، تصدر عن طاقم شؤون المرأة، وتعنى بقضايا المجتمع، رام الله.
- «**الأيدي الصغيرة**»، قضايا حقوق الطفل، البيرة.
- «**إطلالة**»، تصدر عن شبكة المراكز الفنية الفلسطينية، البيرة.
- «**العمل الأهلي**»، تصدر عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، رام الله وغزة.
- «**الجامعة**»، تصدر عن طلبة دائرة الإعلام في جامعة بير زيت.
- «**فلسطين الإلكترونية**»، تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، غزة.
- «**صوت التعاون**»، نشرة دورية تصدر عن وحدة التنمية التعاونية، رام الله.
- «**الفصلية**»، تصدر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.
- «**بانوراما**»، تصدر عن المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، رام الله، القدس، غزة.
- «**مسيرة التربية والتعليم العالي**»، تصدر عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، رام الله، غزة.
- «**آفاق مهنية**»، ملحق خاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، رام الله.
- «**حق العودة**»، تصدر عن «بديل»، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة

واللاجئين، بيت لحم.

- «**حياة أفضل**»، تصدر عن سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني، طاقم مركز إعلام الطفل الفلسطيني، البيرة.
- «**ماس**»، ملحق خاص يصدر عن صندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- «**سيرة وانفتحت**»، تصدر عن «تعاون» لحل الصراعات ومنتدى «شارك»، تعنى بشؤون الشباب والبطالة.
- «**البيئة والتنمية**»، تصدر عن مركز العمل التنموي «معاً»، رام الله.
- «**الحق**»، نشرة خاصة تصدرها مؤسسة الحق، رام الله.
- «**صوت النجاح**»، صحيفة دورية تصدر عن قسم الصحافة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- «**ولا بد للقيد أن ينكسر**»، ملحق دوري يصدر عن نادي الأسير.
- «**الطريق نحو الاستقلال والسلام**»، نشرة تصدر عن مركز تحالف السلام الفلسطيني، رام الله.
- «**المرأة والانتخابات**»، ملحق يصدر عن المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، رام الله.
- «**شمل**»، ملحق خاص يصدره مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله.
- «**الأيدي الصغيرة**»، صدر بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني.
- «**الصحة والشباب**»، ملحق خاص يصدر عن وزارة الصحة، رام الله.
- «**رؤى شبابية**»، تصدرها مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، القدس.
- «**تعليم حر**»، نشرة متخصصة تصدر عن مركز رام الله لحقوق الإنسان، رام الله.
- «**صحة الأسرة**»، تصدر عن جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.
- «**رقميات فلسطينية**»، تصدر عن اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا).
- «**أيام التأمين**»، ملحق خاص يصدر عن «الأيام»، ويعنى بشؤون قطاع التأمين في فلسطين.

الملحق د

مراكز استطلاع الرأي العام
في مناطق السلطة الفلسطينية (٢٠٠٤)

١. مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC/القدس: تأسس سنة ١٩٨٨ وتموله منظمات وحكومات أجنبية، إضافة إلى التمويل الذاتي. يركز على استطلاع التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية عامة.

٢. المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع - بانوراما/رام الله: تأسس سنة ١٩٩١، وتموله منظمات وحكومات أجنبية، ويركز على قضايا «الحكم الصالح» والشفافية، وأداء السلطة ومؤسساتها.

٣. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس: تأسس سنة ١٩٩٣، تموله منظمات وحكومات أجنبية، ركز على عملية السلام والمفاوضات والانتخابات، والديمقراطية، وأداء السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، والتوجهات السياسية والاجتماعية. توقف عن العمل منذ سنة ٢٠٠٠.

٤. المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي - بيت ساحور: مؤسسة خاصة، تأسست سنة ١٩٩٤ بتمويل خارجي وذاتي، يركز على القضايا السياسية والديمقراطية، وأداء السلطة ومؤسساتها، والوضع الاقتصادي والاستثمار، والقضايا الاجتماعية والصحية.

٥. الهيئة العامة للاستعلامات/غزة: حكومية، تأسست سنة ١٩٩٦، تمويلها من ميزانية السلطة الفلسطينية، وتركز على الميول السياسية والحزبية، والثقة بالسلطة ومؤسساتها، والثقة بالمؤسسات المدنية والأهلية.

٦. برنامج دراسات التنمية - جامعة بير زيت/رام الله: أهلي - أكاديمي، تأسس سنة ١٩٩٧، تموله منظمات وحكومات أجنبية، ومؤسسات فلسطينية، يركز على الدراسات التنموية والنشاطات التوعوية وقياسات الرأي العام.

٧. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية - رام الله: أهلي - أكاديمي، تأسس سنة ٢٠٠٠، تموله منظمات أجنبية، ويركز على الأبحاث الأكاديمية المسحية، والدراسات السياسية، والتحليل الاستراتيجي، واستطلاعات الرأي العام.

٨. ألفا العالمية للأبحاث والمعلوماتية - رام الله: مؤسسة خاصة، تأسست سنة ٢٠٠١، تمولها منظمات وحكومات أجنبية، بالإضافة إلى التمويل الذاتي. تعنى

بالدراسات المسحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والتعليمية، واستطلاعات الرأي العام.

٩. مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس: مؤسسة أهلية - أكاديمية، تأسست سنة ٢٠٠٣، وتمول ذاتياً من الميزانية المخصصة لها من الجامعة، تركز على: استطلاعات الرأي العام، والمسوحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتوفير قاعدة معلومات بيانية.

١٠. المركز المستقل للمسوح ودراسات الرأي (جهات). تأسس سنة ٢٠٠٤.

الملحق هـ

قائمة بأسماء الشخصيات التي أُجريت معها مقابلات باستثناء تلك التي طلبت عدم ذكر أسمائها وهي (مع حفظ الألقاب):

١. كايد الغول، عضو اللجنة المركزية في الجبهة الشعبية، مسؤول العلاقات السياسية - غزة.
٢. عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان - غزة.
٣. أمجد الشوا، منسق شبكة المنظمات الأهلية - غزة.
٤. إبراهيم أبراش، محاضر في جامعة الأزهر - غزة.
٥. مريم أبو دقة، مديرة دائرة الإحصاء والمعلومات في وزارة الشؤون الاجتماعية وأمينة سر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومسؤولة المرأة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٦. ناجي صادق شراب، أستاذ علوم سياسية في جامعة الأزهر (جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
٧. نائلة عايش، مديرة مركز شؤون المرأة - غزة.
٨. غازي حمد، رئيس تحرير صحيفة «الرسالة» الناطقة باسم «حماس» - غزة.
٩. هشام عبد الرازق، وزير - غزة.
١٠. قاسم الكفارنة، مدير عام مؤسسة «رامتان» - غزة.
١١. راوية الشوا، عضو في المجلس التشريعي - غزة.
١٢. توفيق أبو خوصة، نائب نقيب الصحافيين - غزة.
١٣. لمى الحوراني، منسقة مشروع ESSP من البنك الدولي في وزارة المالية، وعضو مجلس إدارة في جمعية المرأة العاملة.
١٤. أبو علي شاهين (عبد العزيز شاهين)، عضو المجلس الثوري في حركة «فتح»، وعضو المجلس التشريعي، ووزير سابق.
١٥. عبد الرحمن أبو نصر، نقيب المحامين - غزة.
١٦. إسماعيل أبو شمالة، وكيل وزارة الحكم المحلي - غزة.
١٧. إيمان أبو رمضان، منسقة مركز بانوراما - غزة.
١٨. أحمد صالحة، مدرس في مدرسة ثانوية - غزة.

١٩. جواد الدلو، مدير العلاقات العامة في جامعة الأزهر - غزة.
٢٠. كمال الشرافي، عضو في المجلس التشريعي، ووزير سابق.
٢١. يونس أبو سمرة، مدير عام إقليم غزة/ شركة جوال.
٢٢. إنعام جمعة الطويل، مصممة معمارية في مؤسسات حكومية.
٢٣. تيسير مهنا، طبيب متخصص في الأونروا - غزة.
٢٤. فاتن حمامي، مديرة تنظيم الأسرة في وزارة الصحة - غزة.
٢٥. نافذ نصار، رجل أعمال - غزة.
٢٦. أحمد أبو حجاج، مدير البنك العربي - غزة.
٢٧. المحامية صبحية جمعة - غزة.
٢٨. محمد دهمان، مدير فرع مركز الديمقراطية وحقوق العاملين - غزة.
٢٩. ذهني الوحيدي، نقيب الأطباء - غزة.
٣٠. فايزة دحلان، مديرة مدرسة الزهراء الثانوية للبنات - غزة.
٣١. علي خليل حمد، مركز المناهج الفلسطينية - وزارة التربية والتعليم.
٣٢. خالد محمود سلامة، موظف في وزارة الأشغال العامة، ورئيس فرع نقابة المهندسين في نابلس منذ سنة ١٩٩٧.
٣٣. علي طوقان، مدير مكتبة بلدية نابلس العامة، ورئيس جمعية المكتبات الفلسطينية.
٣٤. عدلة عادل غانم، مديرة مدرسة الحاجة رشدة المصري الثانوية.
٣٥. نعيم أسد جاموس، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال، ورئيس نقابة الغزل والنسيج.
٣٦. رندة أبو ربيع، طبيبة في البلدة القديمة - نابلس.
٣٧. نصري خليل أبو جيش، طبيب أسنان في عيادة خاصة.
٣٨. مراد عناد فارس، محامي شركة الاتصالات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
٣٩. خليل عبد الوهاب الخطيب، مدير المركز العربي للإقراض الزراعي في منطقة الشمال.
٤٠. علياء يحيى العسالي، أستاذة في جامعة النجاح.
٤١. زهير سعدات الدبعي، مدير مدرسة أوقاف نابلس.
٤٢. يوسف حرب، مدير عام في وزارة الداخلية - نابلس.
٤٣. سمر هواش، مديرة جمعية المرأة العاملة للتنمية في نابلس، وعضو المجلس البلدي - نابلس.

٤٤. أمجد المصري، مدير الإقراض في المؤسسة الفلسطينية في محافظة نابلس.
٤٥. زياد سلعوس، مدير على ملاك ديوان الموظفين.
٤٦. غسان بديع قعدان، مدير فرع الأردن في نابلس.
٤٧. ليلى البيطار، أستاذة في جامعة النجاح الوطنية.
٤٨. غسان عنبتاوي، مدير المبيعات في شركة الاتصالات الفلسطينية.
٤٩. منيب يعيش، مدير العلاقات العامة في وزارة الداخلية، محافظة نابلس.
٥٠. سامح فريد حدادة، نائب مدير بنك الأردن - نابلس.
٥١. طه نصار، مدرس في مدرسة حكومية- حلحول.
٥٢. عوض خليل بطران، محام (أدنا - الخليل).
٥٣. خالد فهد القواسمة، نقيب المهندسين في الضفة الغربية - الخليل.
٥٤. موسى عجوة، عميد شؤون الطلبة، جامعة الخليل.
٥٥. أحمد عمر بصيلة، عضو الهيئة الإدارية لرابطة الجامعيين - الخليل.
٥٦. أحمد عبد القادر القواسمي، طبيب أطفال، وزارة الصحة - الخليل.
٥٧. محمد خليل دوفش، صيدلي وأمين سر مجمع النقابات المهنية - الخليل.
٥٨. محمود أحمد زيادة، مؤسسة أهلية (يعمل في مجال التنظيم النقابي)، من سكان رام الله (الأصل من الخليل).
٥٩. هديل قزاز، باحثة وناشطة نسائية، منسقة برامج في منظمة أجنبية غير حكومية في رام الله - البيرة (العائلة من غزة).
٦٠. حسن خضر، كاتب ومعلق صحافي، مدير تحرير مجلة «الكرمل»، رام الله - البيرة (الأصل من غزة).
٦١. مهند عبد الحميد، مدير عام في وزارة الإعلام، معلق صحافي، رام الله - البيرة (الأصل من دير جرير).
٦٢. زكريا محمد، شاعر وروائي وكاتب، رام الله - البيرة.
٦٣. حسن لدادوة، باحث، محاضر في جامعة بير زيت (الأصل من المزرعة الغربية).
٦٤. غازي الخليلي، كاتب ومعلق صحافي، مدير عام في وزارة العمل، رام الله - البيرة (الأصل من نابلس).
٦٥. حيدر عوض الله، قيادي في حزب الشعب، مدير عام في وزارة الشؤون الاجتماعية - رام الله (الأصل من غزة).
٦٦. أسعد الأسعد، كاتب، مدير عام في وزارة الثقافة، رام الله - البيرة.
٦٧. هاني الحروب، مدير في وزارة الحكم المحلي، رام الله - البيرة.
٦٨. هاني المصري، معلق صحافي، مدير عام في وزارة الإعلام، رام الله - البيرة

(الأصل من نابلس).

٦٩. سميح شبيب، كاتب وصحافي، محاضر في جامعة بير زيت.

٧٠. ساري حنفي، باحث، مدير مركز شمل (مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني)، رام الله - البيرة.

٧١. رنده سنيورة، المديرة العامة لمؤسسة الحق (رام الله - البيرة)، من سكان القدس.

٧٢. محمد الأسمر، مدير في وزارة الثقافة، رام الله - البيرة.

٧٣. مشهور أبو دقة، المدير التنفيذي في بيتا (PITA)، رام الله - البيرة (الأصل من غزة).

٧٤. أيوب مصطفى، باحث (يعمل في مؤسسة للدراسات المسحية)، رام الله - البيرة (يتنقل بين سلفيت، حيث أسرته، ورام الله).

٧٥. عدنان عودة، مدير البحوث البرلمانية في المجلس التشريعي، رام الله - البيرة (يتنقل بين نابلس، حيث أسرته، ورام الله).

٧٦. محمد العطار، مدير في وزارة الإعلام (عائلته من طولكرم)، رام الله - البيرة.

٧٧. ريما حمامي، أستاذة في جامعة بير زيت، من سكان القدس.

٧٨. حنان ياغي، موظفة في معهد الحقوق، جامعة بير زيت (عائلتها تقيم بالأردن بعد أن كانت في الكويت).

٧٩. عبد الكريم البرغوثي، أستاذ في دائرة الثقافة، جامعة بير زيت.

٨٠. سهام البرغوثي، مديرة عامة في وزارة الحكم المحلي، وقيادية حزبية (فدا)، وناشطة نسائية.

٨١. مجدي المالكي، مدير معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت.

٨٢. دعاء النخالة، محاضرة في جامعة بير زيت (الأصل من غزة - الرمال).

٨٣. عايشة أحمد، باحثة في مركز أبحاث في رام الله، الأسرة من الزاوية (شمال الضفة الغربية).

٨٤. صبحي الزبيدي، منتج ومخرج تلفزيوني، رام الله - البيرة.

٨٥. كارولينا أبو سعدى، طالبة جامعية تعد للدكتوراه عن المنظمات غير الحكومية في فلسطين.

٨٦. إنعام العبيدي، أستاذة جامعية/ بير زيت، تسكن بير زيت.

٨٧. عزت عبد الهادي، مدير مؤسسة بيسان، رام الله - البيرة.

٨٨. عصام نصار، أستاذ جامعي، مدير مشارك في مؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله - البيرة.

٨٩. حوار في معهد أبو لغد عن الطبقة الوسطى الحديثة (بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٣)، ضم عدداً من أساتذة وطلبة المعهد وقسم الاجتماع، منهم (مع حفظ الألقاب): مجدي المالكي، ليزا تراكي، مشير عبد الهادي، وسام رفيدي، وليد لدادوة، روان الفقيه، لبنى عبد الهادي، مجدي أبو زيد، حسن لدادوة، سهى هندية.
٩٠. سلام هلال، مهندس (منطقة بيت لحم).
٩١. عبد الله أبو عيد، أستاذ جامعي، معهد الحقوق/ بير زيت (الأصل من بيت جالا).
٩٢. أريج حجازي، منسقة برامج في مؤسسة غير حكومية، رام الله - البيرة.
٩٣. طالب عوض، مدير في وزارة الإعلام.
٩٤. مسيف جميل مسيف، باحث في مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، رام الله - البيرة.
٩٥. جمال زقوت، وكيل مساعد في وزارة الشؤون المدنية - غزة.
٩٦. سلمى الخالدي، معلمة في مدرسة خاصة، رام الله - البيرة.
٩٧. وفاء عبد الرحمن، تعمل في منظمة غير حكومية، رام الله - البيرة.
٩٨. ياسر شلبي، باحث، يعمل في مؤسسة حكومية، وسبق له أن عمل في مؤسسات غير حكومية، رام الله - البيرة.
٩٩. ربحي قطامش، محام، مكتب خاص، رام الله - البيرة.
١٠٠. نظمي الجعبة، مدير مشارك في مركز رواق، وعمل أستاذاً في دائرة التاريخ/ بير زيت، من سكان القدس.
١٠١. محمود بحيص، من القيادة السياسية في حزب فدا، من سكان رام الله - البيرة (الأصل من منطقة الخليل).
١٠٢. يزن غازي الخليلي، خريج جامعي جديد (جامعة بير زيت)، رام الله - البيرة.
١٠٣. فؤاد المغربي، مدير مؤسسة عبد المحسن قطان، رام الله - البيرة.
١٠٤. إيلين كتّاب، مديرة معهد دراسات المرأة - جامعة بير زيت، من سكان القدس.
١٠٥. سعد عبد الهادي، مدير شركة خاصة للنشر، رام الله - البيرة.
١٠٦. غادة نصر الدين، تعمل في وزارة شؤون المرأة في رام الله - البيرة، والأسرة تسكن بيت لحم (الأصل من الخليل).
١٠٧. سمير سلامة، فنان تشكيلي، رام الله - البيرة، والأسرة تسكن في فرنسا.
١٠٨. سعيد زيداني، المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله - البيرة (الأصل من فلسطين ١٩٤٨).
١٠٩. فيصل حوراني، كاتب وروائي، يسكن في النمسا.

١١٠. رفعت صباح، مدير عام مركز إبداع المعلم (مؤسسة غير حكومية)، رام الله - البيرة.
١١١. عمر عساف، معلم في مدرسة خاصة، نقابي، ومن قيادات الجبهة الديمقراطية.
١١٢. خديجة أبو علي، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، رام الله - البيرة (الأصل من الأردن).
١١٣. إبراهيم الدقاق، مهندس، من سكان القدس.
١١٤. مهند الطل، نائب مدير الشؤون الإدارية في شركة بال تل (يعمل في مقر الشركة في نابلس ويسكن رام الله).
١١٥. خالد ناصيف، منسق الملتقى المدني لمنطقة الوسط، من سكان القدس (الأسرة من سلفيت).
١١٦. فريد أبو ظهير، أستاذ جامعي، من سكان نابلس.
١١٧. جابر عزام، أستاذ جامعي، من سكان رام الله.
١١٨. منير قزاز، أستاذ جامعي، من سكان رام الله (العائلة من غزة).
١١٩. عايشة عودة، مستشارة في وزارة العمل، كاتبة، وتسكن إحدى قرى رام الله.
١٢٠. وسيم عبد الله، مستشار فني في وزارة الاتصالات، ومن سكان رام الله.
١٢١. أمل الجعبة، مديرة مركز المرأة للإرشاد القانوني - مدينة الخليل.
١٢٢. سارة منير كراجة، أمينة سر جمعية تنظيم المرأة الفلسطينية - حلحول.
١٢٣. عاطف حويلة، مدرس وإمام مسجد في جباليا - غزة.
١٢٤. سلمان حرب، مدير مدرسة (الأونروا)، متقاعد، نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الفلسطينية للأبحاث التربوية والتدريب المجتمعي (وطن) - غزة.
١٢٥. ماجدة المصري، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - نابلس.
١٢٦. نادر عبد الكريم، مهندس يعمل في رام الله (الأصل من شمال الضفة).

المراجع

المراجع الأجنبية

- Adorno, T. et al. (1950). *The Authoritarian Personality*. New York: W.W. Norton.
- Ambrozas, D. (1998). «The University as Public Sphere.» *Canadian Journal of Communication*, vol. 23, no. 1. http://www.cjc-nline.ca/viewarticle.php?id=447&layout=html
- Aron, R. (1968). *Democracy and Totalitarianism*. London: Weidenfeld & Nicolson.
- Bell, D. (1973). *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*. New York: Basic Books.
- Bendix, R. (1956). *Work and Autority in Industry: Ideologies of Management in the Course of Industrialization*. New York: Wiley.
- Berger, M. (1958). «The Middle Class in the Arab World,» in Walter Z. Laqueur, ed., *The Middle East in Transition*. New York: Praeger.
- Bernstein, E. [1899] (1961). *Evolutionary Socialism*. New York: Schocken Books.
- Bourdieu, P. (1994). «Social Space and Symbolic Struggle,» in *The Polity Reader in Social Theory*. Oxford: Blackwell and Polity Press.
- Burris, Val (1986). «The Discovery of the New Middle Calss.» *Theory and Society*, vol. 15, issue 3, pp. 317-349.
- Cainkar, L. et al. (2004). «Migration as a Method of Coping with Turbulence among Palestinians.» *Journal of Comparative Family Studies*, vol. 35.
- Carchedi, G. (1977). *On the Economic Identification of Social Classes*. London: Routledge and Kegan Paul.
- Chomsky, N. (1969). *American Power and the New Mandrins*. New York: Pantheon Books.
- Clark, T.N. and S.M. Lipset (1991). «Are Social Classes Dying?» *International Sociology*, vol. 6, pp. 397-410.

- Cohen, S. (2004). *Searching For a Different Future: The Rise of a Global Middle Class in Morocco*. Durham: Duke University Press.
- Cole, G.D.H. (1960). *A History of Socialist Thought: Volume 5. Socialism and Fascism*. New York: St. Martin's.
- Dahrendorf, R. (1959). *Class and Class Conflict in Industrial Society*. Stanford, California: Stanford University Press.
- Djilas, M. (1981). *The New Class: An Analysis of the Communist System*. New York: Harcourt Trade Publishers.
- Doorenspleet, R. (1997). «Political Democracy: A Cross-National Quantitative Analysis of Modernization and Dependency Theories.» *Acta Politica, International Journal of Political Science*, vol. 32, no. 4, pp. 349-374.
- Emmanuel, A. (1972). *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*. London: New Left Books.
- Ewick, P. & Susan S. Silbey (1995). «Subversive Stories and Hegemonic Tales: Toward a Sociology of Narrative.» *Law & Society Review*, vol. 29, issue 2, pp. 197-226.
- Foucault, M. (1980). «Truth and Power,» in Colin Gordon, ed. & trans., *Power/Knowledge*. New York: Pantheon Books, pp. 109-133.
- Fraser, N. (1993). «Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy,» in Bruce Robbins, ed., *The Phantom Public Sphere*. Minneapolis: University of Minnesota Press, pp. 1-32.
- Fromm, E. (1941). *Escape From Freedom*. New York: Avon Books.
- Garrard, J. et al. (1978). *The Middle Class in Politics*. England: Saxon House.
- Glassman, R.M. (1995). *The Middle Class and Democracy in Socio-Historical Perspective*. New York: E.J. Brill.
- Goldthorpe, J.H. (1982). «On the Service Class, its Formation and Future,» in Anthony Giddens and G. Mackenzie, eds., *Social Class and the Division of Labour*. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 162-185.
- ——. (2001). «Class and Politics in Advanced Industrial Societies,» in Terry N. Clark and Seymour M. Lipset, eds., *The Breakdown of Class Politics*.

Washington, D.C.: Woodrow Wilson Center Press and Johns Hopkins University Press, pp. 105-120.

- Gouldner, Alvin W. (1979). *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class: A Frame of Reference, Theses, Conjectures, Arguments, and an Historical Perspective on the Role of Intellectuals and Intelligentsia in the International Class Contest of the Modern Era.* New York: Seabury Press.
- Gramsci, A. (1971). *Selections from the Prison Notebooks.* London: Lawrence & Wishart.
- Grusky, D.B., and J.B. Sorensen (1998). «Can Class Analysis be Salvaged?» *American Journal of Sociology*, vol. 103, no. 1, pp. 187-234.
- Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere.* Thomas Burger, trans. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Hall, J.R. (1997). «The Reworking of Class Analysis,» in John R. Hall, ed., *Reworking Class.* Ithaca: Cornell University Press, pp. 1-37.
- Harrington, M. (1979). «The New Class and the Left,» in B. Bruce-Briggs, ed., *The New Class?* New York: Transaction Books.
- Hilal, J. (1992). «West Bank and Gaza Strip Social Formation under Jordanian and Egyptian Rule (1948-1967).» *Review of Middle Eastern Studies*, no. 5, pp. 33-73.
- ——. (2002). «Secularism in Palestinian Political Culture: A Tentative Discourse.» *HAGAR, International Social Science Review*, vol. 3, no. 1, pp. 103-122.
- ——. (forthcoming 2006). «Emigration, Conservatism and Class Formation in West Bank and Gaza Strip Communities,» in Lisa Taraki, ed., *Palestine Through the Lens of the Family: The Dynamics of Place, Resistance and Survival.* Syracuse: Syracuse University Press.
- Hunt, Alan, ed. (1977). *Class and Class Structure.* London: Lawrence and Wishart.
- Huntington, S.P. (1991). *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman and London: University of Oklahoma Press.
- Johnson, D.L., ed. (1982). *Class and Social Development: A New Theory of the Middle Class.* London, Delhi, Beverly Hills: Sage Publications.

- Kirscht, J. and R. Dillehay (1967). *Dimensions of Authoritarianism.* Lexington: University of Kentucky Press.
- Koo, H. (1991). «Middle Classes, Democratization, and Class Formation: The Case of South Korea.» *Theory and Society*, vol. 20, no. 4.
- Kuper, Adam & Jessica Kuper, eds. (1999). *The Social Science Encyclopedia.* London and New York: Routledge.
- Lipset, S.M. (1960a). «Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Physical Legitimacy.» *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1, pp. 69-105.
- ——. (1960b). «Democracy and working Class Authoritarianism.» *American Sociological Review*, vol. 24, pp. 482-501.
- ——. (1967). *The First New Nation.* New York: Anchor Books.
- Mallet, S. (1975). *The New Working Class.* Nottingham: Spokesman Books.
- Mannheim, K. (1936). *Ideology and Utopia: An Introduction to the Sociology of Knowledge.* London: Kegan Paul.
- Marx, Karl (1963). *Theories of Surplus Value.* Part 1. Moscow: Progress Publishers.
- —— and Fredrick Engels (1978). «The Communist Manifesto.» Translated by Hal Draper, *Karl Marx's Theory of Revolution*, vol. 2, *The Politics of Social Classes.* New York: Monthly Review Press.
- Mayer, A. (1975). «The Lower Middle Class as Historical Problem.» *Journal of Modern History*, vol. 47, pp. 409-435.
- Merton, R.K. (1968). «Social Structure and Anomie,» in R.K. Merton, ed., *Social Theory and Social Structure.* New York: Free Press, 2d ed. pp. 185-214.
- Mills, C.W. (1951). *White Collar: The American Middle Classes.* New York: Oxford University Press.
- Ministry of Planning (Palestine). (July 2002). *National Report on Participatory Poverty Assessment, The Poor Speak Out.* Ramallah, Palestine.
- Moore, B. (1966). *Social Origins of Dictatorship and Democracy.* London: Allen Lane/Penguin Press.
- Nicolaus, M. (1970). «Proletariat and Middle Class in Marx,» in James

Weinstein and David Eakus, eds., *For New America*. New York: Random House.

- Oppenheimer, M. (1982). «The Political Mission of the Middle Strata,» in D.L. Johnson, ed., *Class and Social Development: A New Theory of the Middle Class*. London, Delhi, Beverly Hills: Sage Publications.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). (2003). *Education Survey: Time Series Statistics*. 1994/1995-2002/2003. Ramallah, Palestine.
- ——. (June 2004). *Impact of Israeli Measures on Economic Conditions of Palestinian Households*. 8th round. Ramallah, Palestine.
- Parsons, T. (1954). *Essays in Sociological Theory*. Glencoe, Ill.: Free Press.
- Perthes, V. (1995). *The Political Economy of Syria Under Asad*. London, New York: I.B. Tauris.
- ——., ed. (2004). *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change*. London: Lynne Reinner Publishers.
- Podhoretz, N. (1979). «The New Adversary Culture and the New Class,» in B. Bruce-Briggs, ed., *The New Class?* New Brunswick, N.J.: Transaction Books.
- Portes, Alejandro (1985). «Latin American Class Structures: Their Composition and Change during the Last Decade.» *Latin American Research Review*, vol. 20, pp. 7-39.
- —— (1997). «Neoliberalism and the Sociology of Development: Emerging Trends and Unanticipated Facts.» *Population and Development Review*, vol. 22, pp. 229-259.
- —— (2000). «The Resilient Significance of Class: A Nominalist Interpretation.» *Political Power and Social Theory*, vol. 14, pp. 249-284.
- —— and John Walton (1981). *Labor, Class, and the International System*. New York: Academic Press.
- ——, M. Castells and L. A. Benton, eds. (1989). *The Informal Economy: Studies in Advanced and Less Developed Countries*. Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press.
- —— & Kelly Hoffman (2003). «Latin America Class Structures: Their Composition and Change during the Neoliberal Era.» *Latin American*

Research Review, vol. 38, issue 1, pp. 41-82.

- Poulantzas, N. (1975). *Classes in Contemporary Capitalism*. London: New Left Books.
- Roberts, Bryan R. (1978). *Cities of Peasants: The Political Economy of Urbanization in the Third World*. London: Edward Arnold.
- Roberts, K. (2002). «Social Inequalities without Class Cleavages in Latin America's Neoliberal Era.» *Studies in Comparative International Development*, vol. 36, pp. 3-33.
- Robinson, W. (1996). *Promoting Polyarchy: Globalization, U.S. Intervention, and Hegemony*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rose F. (1997). «Towards a Class-Cultural Theory of Social Movements: Reinterpreting New Social Movements.» *Sociological Forum*, vol. 12, no. 3, pp. 461-494.
- Rueschemeyer, D. et al. (1992). *Capitalist Development and Democracy*. Cambridge: Polity Press.
- Tamari, Salim (2003). «Bourgeois Nostalgia and the Abandoned City.» *Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East*, vol. 23, nos. 1 & 2, pp. 3-11.
- Taner, R. and K. Young, eds. (1990). *The Politics of Middle Class: Indonesia*. Australia: Centre of Southeast Asian Studies, Mohash University.
- Taraki, L. (2005). Review of the following book: Cohen, S. (2004). *Searching for a Different Future: The Rise of the Global Middle Class in Morocco*. Durham: Duke University Press. See: H-gender-MidEast@h-net.edu (March 2005).
- Thompson, E.P. (1978). *The Poverty of Theory*. New York: Monthly Review Press.
- Thompson, J.B. (1990). *Ideology and Modern Culture: Critical Social Theory in the Era of Mass Communication*. Oxford: Polity Press.
- Touraine, A. (1971). *The Post-Industrial Society*. New York: Random House.
- Trotsky, L. (1975). *The Struggle against Fascism in Germany*. New York: Pathfinder Press.
- Vaknin, Sam (2002). «Russia's Middle Class.» *United Press International*,

December 18, 2002.

- Veblen, T. (1921). *The Engineers and the Price System.* New York: B.W. Huebsch.
- ——. [1899] (1998). *The Theory of the Leisure Class.* Amherst, New York: Prometheus Books.
- Wallerstein, Immanuel (1976). «Semi-peripheral Countries and the Contemporary World Crisis.» *Theory and Society*, vol. 3, pp. 461-483.
- —— (1977). «Rural Economy in World Society.» *Studies in Comparative International Development*, vol. 12, pp. 29-40.
- Warren, D. (1967). *The Radical Center: Middle Class and the Politics of Alienation.* Notre Dame: Notre Dame University Press.
- Weber, Max [1922] (1965). «Social Stratification and Class Structure,» in Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, edited by Talcott Parsons. New York: Free Press, pp. 424-429.
- Wolpe, H. (1975). «The Theory of Internal Colonialism: The South African Case,» in Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, eds., *Beyond the Sociology of Development: Economy and Society in Latin America and Africa.* London: Routledge and Kegan Paul, pp. 252-279.
- Wright, E.O. (1985). *Classes.* London: Verso.
- ——. (1997). «Rethinking Once Again the Concept of Class Structure,» in John R. Hall, ed., *Reworking Class.* Ithaca: Cornell University Press, pp. 41-72.
- Zweig, M. (2000). *The Working Class Majority: America's Best Kept Secret.* Cornell: Cornell University Press.

المراجع العربية

- أبو بكر، بكر (٢٠٠٣). «حركة فتح والتنظيم الذي نريد». رام الله - فلسطين: عناة للطباعة والنشر.
- أبو سرية، رجب (٢٠٠٤). «حديث الإصلاح الذي لا ينتهي». صحيفة «الأيام»، ٦/٨/٢٠٠٤.
- أبو عمرو، زياد (١٩٨٧). «أصول الحركة السياسية في قطاع غزة (١٩٦٧ -

١٩٨٧)». عكا: دار الأسوار.
- ـــــ (١٩٨٩). «الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة». عكا: دار الأسوار.
- أبو كامش، إبراهيم (١٩٩١). «التركيب الطبقي في الضفة والقطاع، ١٩٤٨ - ١٩٨٧». القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- أديب، عبد السلام (٢٠٠٣). «التحولات الاقتصادية والسياسية للطبقات الاجتماعية في المغرب (الجزء الثاني): تطور أوضاع الطبقة الثانية، الوسطى»، مجلة «الحوار المتمدن»، العدد ٥، ٢٠٠٣/٨/٥.
http://www.rezgar.com/m.asp?i=100
- البرغوثي، إياد (٢٠٠٣). «الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، رام الله - فلسطين: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.
- البرغوثي، حسين (٢٠٠١). «الضوء الأزرق» (سيرة). القدس - فلسطين: بيت المقدس للنشر والتوزيع بالتعاون مع المركز الثقافي الفلسطيني (بيت الشعر).
- البرغوثي، مريد (٢٠٠٣). «رأيت رام الله». الدار البيضاء - المغرب: المركز الثقافي العربي.
- بركات، حليم (٢٠٠٠). «المجتمع العربي في القرن العشرين». بيروت - لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣). «تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة».
- بشارة، عزمي (٢٠٠٤). «الحاجز، شظايا رواية». حيفا: منشورات ميتافورا.
- تماري، سليم (٢٠٠٣). «أسوار القدس الحقيقية والمتخيلة جداراً للفصل العنصري». صحيفة «الحياة»، ٢٠٠٣/١١/٢٩.
- ـــــ (٢٠٠٤). «مقهى الصعاليك وإمارة البطالة المقدسية». مجلة «حوليات القدس»، العدد ٢ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٣٢ - ٤٧.
- جبر، حسن (٢٠٠٤). «عشرون مرشحاً يتنافسون على مقاعد المجلس البلدي، قرية الصدر: العشائرية تهيمن على الانتخابات البلدية، والفصائل شبه غائبة». صحيفة «الأيام»، ٢٠٠٤/١٢/٢٩.
- الجرباوي، علي (١٩٨٩). «الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة». بيروت: دار الطليعة.
- جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين (١٩٩٤). «المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٨). «تقرير المنشآت». رام الله - فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر.
- ـــــ (١٩٩٩). «التعداد العام للسكان والمساكن، سلسلة التقارير الإحصائية، النتائج النهائية»، «تقرير السكان، محافظة القدس». الجزء الثاني. رام الله - فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر.
- ـــــ (٢٠٠٠). «التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، النتائج النهائية: سلسلة تقارير المدن». رام الله - فلسطين، كانون الثاني/ يناير.
- ـــــ (٢٠٠١). «شباب فلسطين: واقع وأرقام». رام الله - فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر.
- ـــــ (٢٠٠٢). «خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص». إعداد ماجد صبيح ومأمون أبو عليا. رام الله - فلسطين، آب/ أغسطس.
- ـــــ (٢٠٠٢). «الواقع الثقافي في الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩ - ٢٠٠٠». رام الله - فلسطين، أيلول/ سبتمبر.
- ـــــ (٢٠٠٣). «خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية». إعداد خليل مطاوع عمرو وعثمان شركس. رام الله - فلسطين، تموز/ يوليو.
- ـــــ (٢٠٠٣). «النتائج الرئيسية لمسح الشباب، ٢٠٠٣». المؤتمر الصحافي حول نتائج المسح. رام الله - فلسطين، كانون الأول/ ديسمبر.
- ـــــ (٢٠٠٤). «المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية». «التقرير السنوي (٢٠٠١ - نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)». رام الله - فلسطين.
- ـــــ (٢٠٠٤). «مسح ظروف العمل (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ٢٠٠٤)». المؤتمر الصحافي، ١٧/ ٨/ ٢٠٠٤. رام الله - فلسطين.
- ـــــ (٢٠٠٤). «مسح القوى العاملة، دورة تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤». المؤتمر الصحافي حول نتائج القوى العاملة، ٦/ ١١/ ٢٠٠٤.
- ـــــ (٢٠٠٤). «المؤتمر الصحافي حول نتائج مسح الكمبيوتر والإنترنت والهاتف النقال». رام الله - فلسطين، تشرين الأول/ أكتوبر.
- جوهرية، واصف (٢٠٠٣). «القدس العثمانية في المذكرات الجوهرية، الكتاب الأول من مذكرات الموسيقي واصف جوهرية ١٩٠٤ - ١٩١٧». تحرير وتقديم سليم تماري وعصام نصار. القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية.
- خداش، زياد (٢٠٠٤أ). «هل أنت جاهز للطيران؟». صحيفة «الأيام»، أيام الثقافة، ١٣/ ١/ ٢٠٠٤.
- ـــــ (٢٠٠٤ب). «صورة المرأة في منهاج اللغة العربية للصف الثامن: بين التهميش

والتهشيم». مجلة «صوت النساء»، السنة الثامنة، العدد ٢٠١، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.
- حداد، أنطوان (١٩٩٧). «الفوارق الطبقية: القياس والآثار السياسية والاجتماعية». مجلة «أبعاد»، العدد السادس (أيار/مايو)، ص ١٨ - ٢٤.
- حوراني، فيصل (٢٠٠٤). «الحنين: حكاية عودة 'شهادة'». رام الله - فلسطين: شمل - مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني.
- خضر، حسن (٢٠٠٣). «أرض الغزالة: ما يشبه السيرة». رام الله - فلسطين: منشورات بيت المقدس.
- خلف، صلاح (أبو إياد) (١٩٩٦). «فلسطيني بلا هوية». عمّان: دار الجليل، الطبعة الثانية.
- خليفة، سحر (٢٠٠٤). «شباب فلسطين علم أم سلم أم إرهاب؟». مجلة «وجهات نظر»، العدد ٦١، السنة السادسة (شباط/فبراير).
- خليل، سائدة سلامة (٢٠٠٥). «نحو استعادة الطبقة الوسطى». صحيفة «الأيام»، ٢/ ٤/ ٢٠٠٥.
- دحبور، أحمد (٢٠٠٤). «كشيء لا لزوم له». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- دراج، فيصل (١٩٩٦). «بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية». بيروت: دار الآداب، ١٩٩٦.
- درويش، محمود (٢٠٠٤). «قصيدة 'طباق'». صحيفة «الحياة»، ٨/ ٨/ ٢٠٠٤.
- السكاكيني، خليل (٢٠٠٤). «يوميات خليل السكاكيني». تحرير أكرم مسلم. رام الله - فلسطين: مركز خليل السكاكيني الثقافي، ومؤسسة الدراسات المقدسية.
- سليمان، محمد (٢٠٠٣). «مقهى الصعاليك: بيت المثقفين الفلسطينيين». مجلة «آفاق برلمانية»، المجلد السابع، العدد الثامن (تشرين الثاني/نوفمبر)، ص ٦.
- سمارة، عادل (١٩٩١). «الرأسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال». القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- شاهين، ناجح (٢٠٠٤). «واقع التعليم الجامعي في فلسطين: رؤية نقدية». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- شلي، ياسر وآخرون (٢٠٠١). «تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة». رام الله - فلسطين: ماس - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- الصالحي، بسام (١٩٩٣). «الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحتلة: واقعها وتطورها، ١٨٦٧ - ١٩٩١». القدس: دار القدس للنشر والتوزيع.

- صدقي، نجاتي (٢٠٠١). «مذكرات نجاتي صدقي». تقديم وإعداد حنا أبو حنا. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عبد الجبار، فالح (١٩٩٢). «معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي». لندن، بيروت: دار الساقي.
- عبد الحميد، مهند (٢٠٠٤). «المرشح المفضل للرئاسة». صحيفة «الأيام»، ٢٨/١٢/ ٢٠٠٤.
- عز الدين، حسام (٢٠٠٤). «الانتخابات المحلية: بين العشيرة والفصيل». صحيفة «الأيام»، ٢٥/١٢/ ٢٠٠٤.
- عساف، عمر (٢٠٠٤). «حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- عودة، عائشة (٢٠٠٤). «أحلام بالعودة». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- العيلة، زكي (٢٠٠٣). «المرأة في الرواية الفلسطينية». رام الله - فلسطين: مركز أوغاريت الثقافي للنشر والترجمة.
- غياضة، عماد (٢٠٠٠). «الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- المالكي، مجدي (محرر). (٢٠٠٠). «الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة: تجارب وآراء». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- ـــــ وياسر شلبي (٢٠٠٠). «الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة». رام الله - فلسطين: ماس - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
- المجلس التشريعي الفلسطيني (لا تاريخ). «الوضع الاقتصادي العام والأداء الاقتصادي الحكومي وموضوع الشركات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية أو ذات الامتيازات الخاصة». رام الله - فلسطين: اللجنة الاقتصادية.
- محمد، زكريا (٢٠٠٢). «في قضايا الثقافة الفلسطينية». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- ـــــ (٢٠٠٣). «عصا الراعي» (رواية). رام الله - فلسطين: دار الناشر بالتعاون مع مؤسسة الأسوار.
- ميعاري، محمود (٢٠٠٣). «الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية». بير زيت - فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بير زيت.
- النواتي، مهيب سلمان أحمد (٢٠٠٢). «حماس من الداخل». غزة - فلسطين: دار

الشروق للنشر والتوزيع.
- نوفل، ممدوح (١٩٩٥). «قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة، طبخة أوسلو». عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- ـــــ (٢٠٠٢). «الانتفاضة: انفجار عملية السلام». عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- هلال، جميل (١٩٧٤). «الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي، ١٩٤٨ - ١٩٧٤». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث.
- ـــــ (١٩٩٩). «المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية». نابلس - فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- ـــــ (٢٠٠٢). «تكوين النخبة الفلسطينية». رام الله - فلسطين: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- هنية، صلاح (٢٠٠٣). «أين يقف المثقف والأكاديمي اليوم من المرحلة الراهنة». صحيفة «الأيام»، ٢٠٠٣/٩/٢٧.
- وزارة التربية والتعليم العالي (٢٠٠٣). «خلاصة إحصاءات التعليم العالي، ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤». رام الله - فلسطين: الإدارة العامة للتخطيط التربوي.
- ووتربوري، جون (١٩٩٥). «إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط»، في: «ديمقراطية من دون ديمقراطيين». إعداد غسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الكتاب

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية أيضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات إلى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. ولعل منها أيضاً ما يحيط بمفهوم هذه الطبقة من إشكاليات أيديولوجية ومنهجية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق إلى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين عدة مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها مباشرة. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاستعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي. ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصورات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من أجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

المؤلف

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: «استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط»، «النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو»، «تكوين النخبة الفلسطينية»، وعدة مساهمات عن الفقر في فلسطين، وحرر مع إيلان بابه كتاباً عن الرواية التاريخية من وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية (نشر بالإيطالية سنة ٢٠٠٤، ويصدر بالإنكليزية سنة ٢٠٠٥). وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في «مجلة الدراسات الفلسطينية».

ISBN 9953-453-10-1
9 789953 453101
$ 10.00